

مركز الدراسات والوثائق

الهنود

في شرق إفريقيا البريطانية "كينيا"

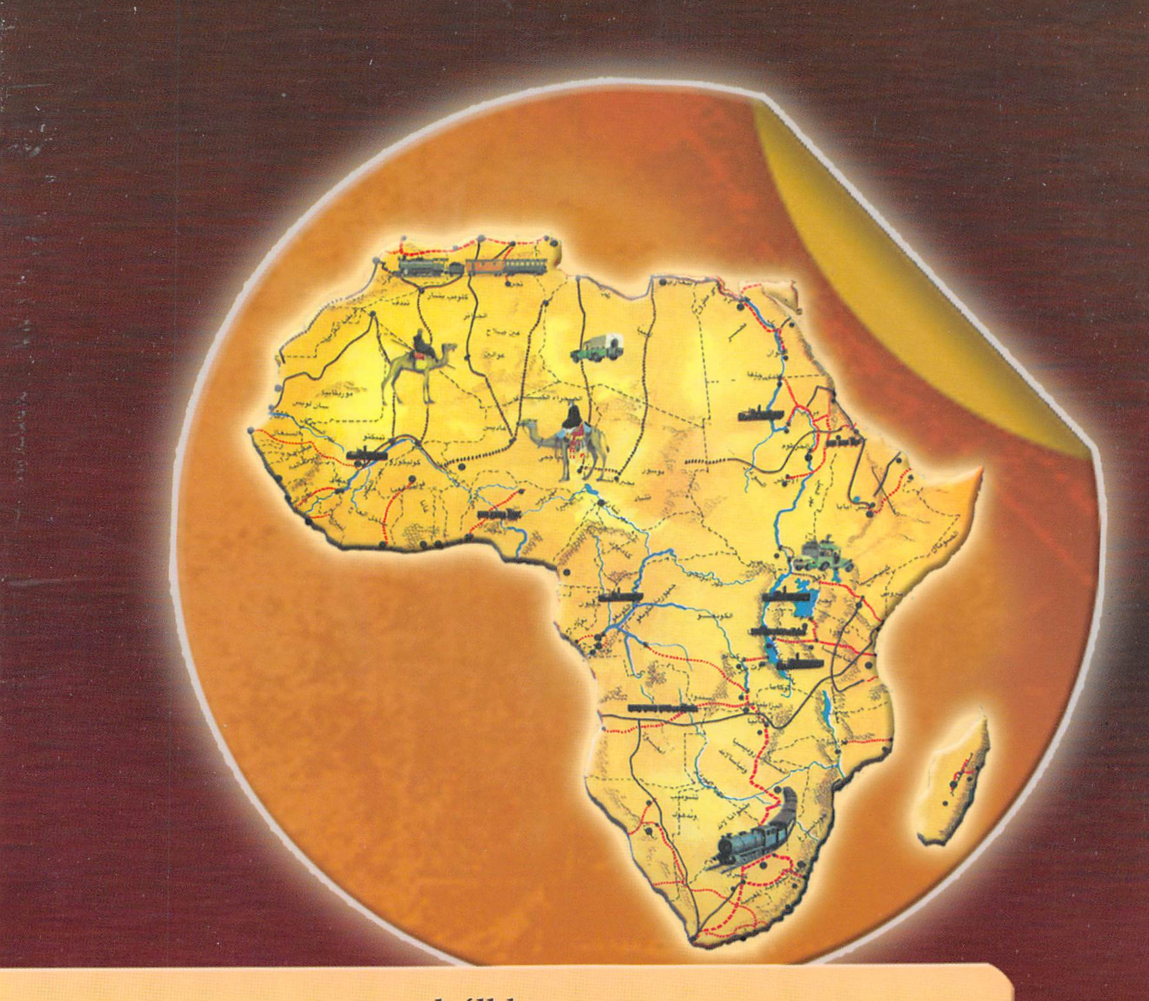
في الفترة من 1886 - 1963 م

تأليف الدكتور

أحمد محمد عبيد بن بطي الشامسي

سلسلة كتاب الأبحاث

30



هذا الكتاب

يلقي هذا الكتاب الضوء على مرحلةٍ مهمة من مراحل الصراع الإفريقي الأوروب
الذي نتج عنه اختلال في تركيبة شعوب بعض البلدان الإفريقية، وتعكس هذه الدراس
إسقاطاتٍ على الواقع المعاصر في البلدان الأخرى، تلك الإسقاطات تدق أجراس الإنذ
وتوقظ الأفهام لما يمكن أن يتكرر في واقع الاختلالات الاجتماعية لتلك الشعوب الت
خلفتها واستنتها السلطات الغازية التي أحكمت سطوتها بالقوة وفرضت سياستد
وإجراءاتها على الشعوب الخاضعة لها.

وتشير مواد الكتاب إلى تجارب بعض الشعوب الإفريقية التي تشوه كيانها الاجتماع
واختل توازنها السكاني بدخول عناصر مناوئة خلقت معاناة تهدد مسيرتها للتخلص
من ذلك الواقع الخطير وتعرقل التغلب على العراقيل والعقبات أمام العودة إل
حقوقها وصنع مستقبلها على أسس عريقة في وطنها الأصيل.

وتبين الدراسة أهمية إمساك القيادة الوطنية بمفاصل الاقتصاد الوطني والسيط
على قنوات التنمية المستدامة وعلى سائر عوامل النمو والبناء، وإيجاد البدائل للتخلص
من كل ما يعيق مسيرتها ومحو تركات الغزات وآثامهم.

تلك هي بلدان شرق إفريقيا البريطانية وهو ما تكرر في بلدان أخرى عاشت في ظ
السلطة البريطانية.



- ليسانس آداب تخصص - تاريخ حديث - جامعة بيروت العربية (1979م).
- ماجستير آداب - تاريخ - جامعة القاهرة (1989م).
- دكتوراة فلسفة - تاريخ حديث - جامعة القاهرة (1996م).
- رئيس قسم شئون الموظفين (1974 - 1977 م).
- نائب مدير منطقة رأس الخيمة التعليمية (1977 - 1978م).
- مدير منطقة رأس الخيمة التعليمية بالوكالة (1978 - 1979م)
- مستشار ثقافي بالقاهرة (1980-1985م).
- مدير إدارة تعليم الكبار بوزارة التربية والتعليم (1985-1987م).
- مدير إدارة التعليم المستمر بوزارة التربية والتعليم (1999 - 2003م)
- موجه إداري بمنطقة رأس الخيمة التعليمية (2003 - حتى تاريخه).
- عضو اتحاد المؤرخين العرب.
- محاضر بجامعة الإمارات العربية المتحدة.
- محاضر بجامعة الإتحاد.

له عدة مؤلفات أهمها:

- الصراع البرتغالي العثماني في شرق إفريقيا في القرن السادس عشر (1991).
- الهنود في كينيا البريطانية خلال الفترة (1886- 1964م).
- تاريخ أثيوبيا في الفترة من (1855- 1889م).

له عدة أبحاث نالت على جوائز علمية.


بسم الله الرحمن الرحیم

الطبعة الأولى

تاريخ 2011/5/1

موافقة المجلس الوطني للإعلام رقم 1/100122/27697

رقم التصنيف: ب أ هـ: 898 و305

الهنود في شرق أفريقيا البريطانية «كينيا»

في الفترة من 1886 ≠ 1963م

تأليف: أحمد محمد عبيد بن بطي الشامسي

إصدار مركز الدراسات والوثائق

رأس الخيمة - الإمارات العربية المتحدة

مقاس: 24 × 17 عدد الصفحات 448



مركز الدراسات والوثائق

ص.ب: 1559 - رأس الخيمة - الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 00971-7-2331111 فاكس: 00971-7-2331000

DOCUMENTARIES & STUDIES CENTRE

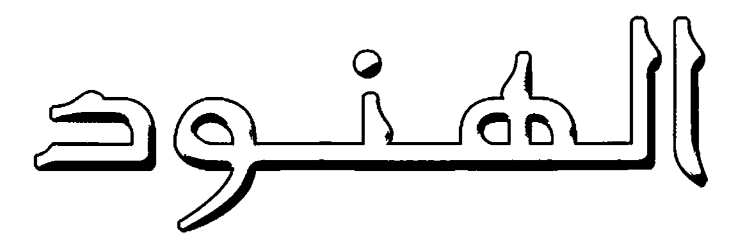
Tel: 00971-7-2331111, Fax: 00971-7-2331000

P.O. Box: 1559, Ras Al Khaimah, U.A.E.

E-mail: dscgrak1@emirates.net.ae

www.dsc.rak.ae





في شرق إفريقيا البريطانية "كينيا"

في الفترة من 1886 - 1963 م

تأليف الدكتور

أحمد محمد عبيد بن بطي الشامسي

سلسلة كتاب الأبحاث (30)

إهـداء

إلى من شجعاني على العلم منذ صغري..

المرحومين أمـي.. وأبــي..

وإلى الصابرة التي تحملت الكثير ، رفيقة عمري زوجتـي

وإلى بسمة الحياة وأملها .. أبنــائـي ..

وخاصةً ابنتي الغالية فـاطمة أحمـد

وإلى كل من مـدَ يـد العون لي في إنجاز هذا البحث المتواضع ..

تقديم

ليس من السهل على الباحث المؤرخ الخوض في مخابئ وثائق التاريخ للوصول إلى حقائق الأحداث والكشف بمصداقيةٍ عن مسار استراتيجية القوى المسيطرة الفاعلة في مواقع الدراسة، وهنا كانت الرسالة الأكاديمية التي أعدها الأخ الدكتور أحمد بطي والتي تطلبت منه جهداً ميدانياً للوصول إلى مكامن المعلومة وربط المراحل التاريخية التي شملت موضوع الدراسة... (**الهنود في شرق إفريقيا البريطانية**)... مع التركيز على بلاد كينيا لما لها من أهمية جغرافيةٍ وإقليميةٍ خاصة.

ولإلقاء الضوء على هذه الدراسة نعود إلى واقع الحال في منطقة شرق إفريقيا وشبه القارة الهندية وكذلك التوجهات الأوروبية لغزو تلك البلاد وصولاً إلى بلاد التوابل وإلى مصادر الخيرات في الشرق التي تطمع البلاد الأوروبية بالسيطرة عليها واستغلالها.

لقد زادت الأطماع الأوروبية في خيرات الهند بعد اكتشاف البرتغاليين عام (903هـ = 1498م) الطريق إلى الهند عبر رأسَ الرجاء الصالح، واستيلائهم على مواقع في الساحل الغربي للهند، وعلى إثرهم نشط الهولنديُّون الذين استطاعوا القضاء على النفوذ البرتغالي بموازاة المقاومة الوطنية في تلك البلاد، مما شجع الفرنسيين والإسبان بالتوجه إلى الهند، ورأت إنجلترا ما وصل إليه هؤلاء من الثراء باستيلائهم على خيرات الشرق، فلحقتهم بإنشاء شركة تِجاريَّة إنجليزية عام (1009هـ = 1600م) ودفعت بقواتها إلى المنطقة فاستولت على مضيق هُرْمُز عام (1032هـ = 1623م) بدافع حرمان الأسبان والهولنديين من احتكار التجارة مع الهند.

اعتمدت بريطانيا في تعاملها مع ملوك المغول وأمرائهم حكام الهند سياسة التودُّد والحيلة والخداع. والتقرُّب بالهدايا والمصاهرة معهم، مستغلة سياسة الود والتسامح التي أبداها ملوك المغول فحصلوا على موافقتهم على إقامة مواقع عمل للشركة الإنجليزية في الهند، التي ما لبثت أن وسعت مراكزها واستعانت بالجيش

الإنجليزي لحماية عملياتها في شرق إفريقيا والخليج العربي. ولتوسيع وجودها دخلت في معارك مع إمارات المغول ومع المقاطعات الأخرى ومضت في احتلال شبه القارة الهندية كاملة. وبعد معارك طاحنة أسفرت عن الإطاحة بالمغول والتضييق على المسلمين وإفقارهم. ودعم ما عداهم من السكان للبروز والتسلط.

وهكذا انطلقت العمليات البريطانية في التوسع، والاستيلاء على ثروات تلك البلاد. واستغلال الشعب الهندي بضم جملة من أبنائه في الجيوش البريطانية العاملة في إفريقيا وفي غيرها من المستعمرات. فقد شارك نحو 75 ألف جندي هندي في الحرب العالمية الأولى ضمن جيوش بريطانيا في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا. هذا إلى جانب استخدام الهنود في المشاريع الزراعية والصناعية البريطانية في المستعمرات.

وفتحت بريطانيا الأبواب لهجرة الهنود إلى تلك البلاد ووفرت الحماية لهم باعتبارهم من رعاياها وفي ظل حماية التاج البريطاني.

احتفظت بريطانيا بسيطرتها على ما يزيد على أربعة عشر دولة خارج الجزر البريطانية تسمى بمجموعها (أراضي ما وراء البحار البريطانية). وذلك بفضل تواجدها القديم في الهند. وبفضل ما حققته أيضاً من أرباح ضخمة في أفريقيا» حيث أرضخت نحو 30% تقريباً من سكان أفريقيا تحت سيطرتها.

احتفظ الهنود في شرق أفريقيا بعاداتهم ومعتقداتهم وأغلقوا عليهم أماكن تواجدهم. وسعوا لامتلاك الأراضي الزراعية المميزة في تلك البلاد. خاصةً وأن الحكومة الاستعمارية البريطانية عمدت إلى القضاء على النفوذ العربي في الساحل الإفريقي وإحلال الهنود محلهم متبعة نهج التفرقة العنصرية بين السكان العرب والسواحليين والهنود. ولحاجة بريطانيا لجأت إلى تكوين مستعمرات هندية في شرق أفريقيا واستقدمت الآلاف منهم للعمل في مشروعات التنمية في محمية شرق أفريقيا البريطانية في يوليو من عام 1895م. وقد بلغت أعداد الهنود الذين تم جلبهم إلى المستعمرات البريطانية في شرق أفريقيا مائة وسبعين ألف هندي. وهكذا استقروا واستوطنوا في تلك البلاد وكوّنوا أسراً ومجتمعات هندية. ودخلوا في الإدارات الحكومية والمجالس البلدية. معتمدين على بريطانيا في كل شؤونهم.

وقامت السلطات البريطانية بتكوين فرق عسكرية من المجندين الهنود للوقوف في وجه الثوار الأفارقة. وجعلت منهم جنوداً في الشرطة المحلية للحفاظ على الأمن وحماية الوجود البريطاني هناك.

وفي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أصبح للهنود دور بارز ورئيسي بشكل عام في مناطق عديدة من الشرق الأفريقي. وأصبح التغلغل الهندي أمراً ملموساً في شتى مجالات الحياة. وخاصة في المجال العسكري حيث كان ما يقرب من 19% من مجموعة الهنود المقيمين يعملون بقوات الجيش الاحتياطي البريطاني.

لقد تعرضت البلاد الإفريقية شأنها شأن البلاد الأخرى التي خضعت للاحتلال وللحماية البريطانية إلى تشويه بنيتها الوطنية وإلى زعزعة كيانها الاجتماعي والنيل من سيادتها السياسية جراء فرض المهاجرين الجدد مشاركتهم في السلطة وفي الحكم بدعوى الديموقراطية السكانية والانتخابات الحرة وحقوق الإنسان. مترافقة مع ضغوط الدول الكبرى وفق مقتضيات مصالحها.

ولم تقتصر تلك الحالة على المهاجرين الهنود بل تعدتها إلى تعرض محميات بريطانية أخرى إلى مهاجرين من الدول المجاورة أخذوا يدعون حقهم في تملك البلد والسلطة وبالتالي إلحاقها بوطنهم الأصلي.

وفي وقت متأخر بدأت بعض تلك البلاد بالوعي بالمشكلة التي تواجه كيانها وقومها وتهدد هويتها الوطنية وثرواتها بل وجودها بالكامل. ولنا في ذلك عدة شواهد وأمثلة سواء في إفريقيا أو جنوب شرق آسيا أو حتى في بعض الكيانات العربية.

ولعل في هذه الدراسة ما يمنح العبرة ويوقظ الوعي لدى أمتنا لتتجنب المخاطر التي تحملها مقبلات الأيام.

المستشار

الدكتور أحمد جلال التدمري

التمهيد

جغرافية منطقة كينيا وجيرانها وتعريف بالهنود ودياناتهم وأصولهم ولغاتهم

1. تحديد الإطار الجغرافي لشرق أفريقيا.
2. موقع كينيا.
3. مساحة كينيا والتوزيع السكاني فيها.
4. الخصائص الطبيعية.
5. المناخ.
6. الإنتاج الزراعي.
7. الأنهار.
8. تعريف مختصر عن الهنود ودياناتهم وأصولهم ولغاتهم.

أولاً: تحديد الإطار الجغرافي لشرق أفريقيا:

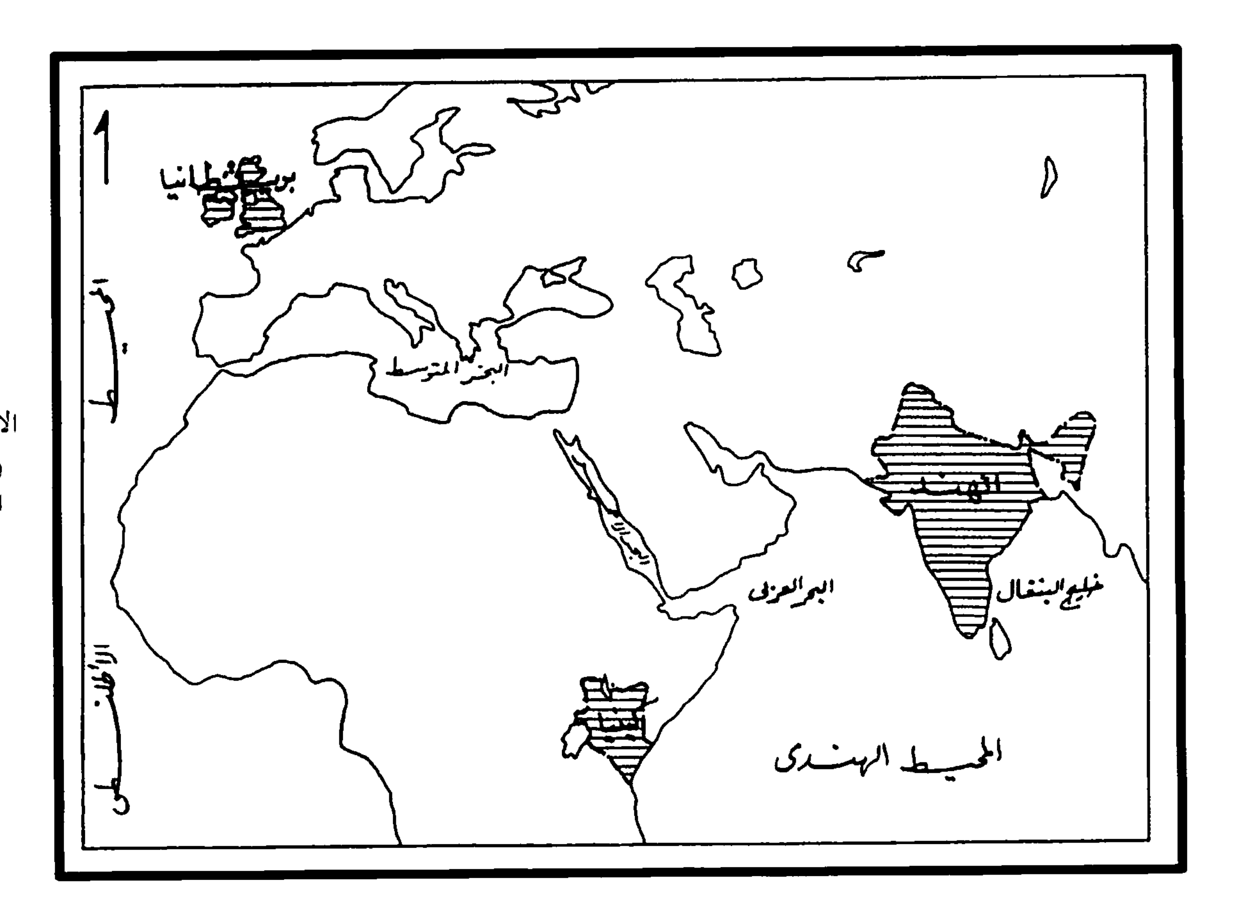
تعد منطقة إفريقيا الشرقية البريطانية منطقة هضاب واسعة وتتخللها انكسارات عديدة وتكثر بها البراكين، كما أنها تنتهي بشاطئ مستو من الطمي، وتنقسم إدارياً إلى أربعة بلدان سكانها متعددو الأجناس لكل منها نظم مختلفة وهي:

1. محمية زنجبار، وتبلغ مساحتها 2,642 كيلو متراً مربعاً تقريباً، ويسكنها أكثر من 285 ألف نسمة.
2. تتجانيقا، وتقترب مساحتها من المليون كيلو متر مربع ويسكنها ما يزيد عن السبعة ملايين نسمة.
3. محمية أوغندا. وتبلغ مساحتها 236 ألف كيلو متر مربع وبها من السكان ما يقرب من خمسة ملايين نسمة.
4. مستعمرة كينيا، وتتعدى مساحتها 582,650 ألف كيلو متراً مربعاً ويبلغ عدد سكانها 24.3 مليون نسمة.[1]

ويقسم بعض الجغرافيين شرق أفريقيا إلى مناطق خمس: كينيا، أوغندا، تنزانيا، رواندا، بوراندي وهو تقسيم حديث على ما يبدو، وتبلغ جملة مساحته 1.812.518 كيلو متراً مربعاً، وهو ما يعادل 9.7% من جملة مساحة قارة إفريقيا.

ويمتد إقليم إفريقيا الشرقية البريطانية فيما بين دائرة عرض 4,20 شمالاً، 52 جنوباً وخطي طول 42.29 شرقاً، ويمر بها خط الاستواء، ويتميز الإقليم بموقعه الجغرافي الجيد حيث يمثل همزة وصل بين عالم المحيط الهندي من جهة

1- شارل أندريه جوليان: تاريخ أفريقيا (ترجمة طلعت أباظة، سلسلة الألف كتاب) دار النهضة، مصر، القاهرة، 1968، ص 143.



شكل رقم (1)

خريطة تبين الامبراطورية البريطانية ومستعمراتها في شبه القارة الهندية وشرق أفريقيا - كينيا -

ساحلية طويلة تمتد مسافة 1235 كيلو متراً تقريباً على الساحل بالإضافة إلى تعدد جزره التي تأتي في مقدمتها زنجبار Zanzibar. وبمبا Bimpa. مافيا Mafia.[1]

وهناك عدة ضوابط جغرافية أثرت على نشأة الموانئ في شرق إفريقيا، وهذه الضوابط كان لها أثر كبير على الدور التجاري الذي قام به هذا الساحل في الملاحة بالمحيط الهندي، فمن المعروف أن شاطئ شرق إفريقيا استوائي، يمتاز بكثرة الجزر الساحلية والخلجان التي يسرت وساعدت على إنشاء المواني، فيه حيث إن السفن تحتاج - بطبيعة الحال - إلى وقايتها من أمواج البحر فترسو على الشاطئ.[2]

وساعد على هدوء أجزاء كبيرة من مياه الساحل الشرقي لإفريقيا تواجد حاجز مرجاني يمتد فيما بين عرض البحر وأشجار المانجروف الخضراء المرتفعة على الشاطئ مما يؤدي إلى انكسار الأمواج.

وتتكون هذه الحواجز « الشطوط المرجانية » من كائنات دقيقة تعيش في المياه الضحلة الدافئة الصافية. ونظراً لخطورة هذه المياه الضحلة على الملاحة فلم تجد السفن الكبيرة منفذاً لها تصل عبره إلى الساحل، إلا عند مصبات الأنهار فحيث تصب مياه الأنهار في المحيط مكوناً فجوه في الحاجز المرجاني التي تساعد السفن الأكبر حجماً لتمكنها من الوصول إلى الشاطئ بأمان.[3]

وهناك اختلاف بين علماء الجغرافيا حيث لم يتفقوا على تعريف موحد للإقليم، ورغم ذلك لم يجد الباحث صعوبة في تحديد إقليم شرق إفريقيا تحديداً يحقق الهدف من هذا البحث المتعلق بتدفق الهنود في إفريقيا الشرقية البريطانية وخاصة كينيا وذلك للوجود البريطاني في كل من كينيا وأوغندا وتنزانيا بعد أن كانت تابعة لألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى. وهناك من يتساءل ما هي تلك الدول؟ وهل تعني شرق إفريقيا بالمعنى الواسع الذي يحدده عدد من المؤلفين مثل جاريت

1- انظر: شوقي الجمل: تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، القاهرة، 1980م، ص 655.
2- محمد عوض محمد، نهر النيل، الطبعة الخامسة، القاهرة، 1962م، ص 360.
3- ياسين محمد مراد: جغرافية العالم الإسلامي. ط 2 . ص 26، 27.

الذي جعله يضم إلى جانب كينيا وأوغندا وتنزانيا (نتجانيقا) الصومال وموزمبيق وما بينهما من الدول كما تضم رواندا وبورندي.[1]

للإجابة على هذا التساؤل نقول: إن الصومال وموزنبيق نستبعدهما من الدراسة للأسباب التالية:

إن الصومال وأثيوبيا قد درج علماء الجغرافيا على تسمية إقليمهما الكبير – إنْ صحّ هذا التعبير – بالقرن الإفريقي وأما رواندا وبوبورندي فقد درج الكتاب على اعتبارهما من وسط إفريقيا وموزنبيق من جنوب إفريقيا. ويعزز هذا الرأي الأستاذ مورجن في كتابه فيقول إن شرق إفريقيا يقتصر على دول كينيا وأوغندا وتنزانيا.

وما يعزز هذا الرأي هو أن الشرق الإفريقي بمعناه الواسع قد خضع في مرحلة الاستعمار تحت سيطرة قوة استعمارية غير التي رضخ لها كل من أوغندا وكينيا وتنزانيا.

فقد اختصت بريطانيا بكينيا وأوغندا. وانفردت ألمانيا (بتتجانيقا) تنزانيا. وبانتهاء الحرب العالمية الأولى وُضِعت تنجانيقا تحت الانتداب البريطاني. وتعالت صيحات في بريطانيا تدعو إلى إقامة اتحاد من الدول التي خضعت لها وهي: كينيا، وأوغندا، وتتجانيقا، وزنجبار. (نياسالاند) مالاوي. وروديسيا الشمالية الجنوبية (زيمبابوي) إلا أن الحكومة البريطانية لم ترع انتباهاً لهذا المشروع. واكتفت بتدعيم حكمها في كينيا وأوغندا وتنجانيقا بشكل ما. بحيث تلك الوحدات الثلاث مجموعة تفي بخدماتها.

ومن الأسباب التي شجعت هذه الفكرة:

تشكل الوحدات الثلاث كينيا. أوغندا. تنزانيا (نتجانيقا) وحدة إقليمية جغرافية[2] وعدد سكانها 59.643 مليون نسمة.[3] كذلك هناك ارتباط في الظروف المناخية والنباتية والجنسية السائدة في أوغندا بحوض النيل كما أن موقعها يفتقر

1- Morgan W.T.W: East Africa, London, 1973, p.3.

2- جمال الدين الديناصوري: جغرافيا العالم دراسة اقليمية – أفريقيا واستراليا – ج2. القاهرة.

3 - U.N.: Demographic Yearbook, 1986.

إلى نافذة ساحلية على المحيط الهندي، وبحكم هذا الموقع، فهي تدخل ضمن الدول الحبيسة [1]. وتعتبر واجهة كينيا الساحلية أيسر مخرج لأوغندا. كما أن مظاهر تضاريسها ونظمها الإدارية وحياتها الاقتصادية تتجه نحو كينيا. [2]

ويلعب الأخدود الإفريقي دوره حينما يرسم الحدود الطبيعية الغربية لمنطقة شرق أفريقيا ويفصل (تنجانيقا) عن هضبة وسط إفريقيا.

ويتبع هذا الخط حتى مدينة (الواك Elwach) التي تقع إلى جنوب خط عرض 3 شمال خط الاستواء. ثم تنحرف الحدود السياسية[3] في اتجاه شمالي شرقي حتى خط عرض4 شمالاً عند خط طول 37.5 شرقاً. وتستمر في انحرافها نحو الشمال الغربي ثم إلى الغرب حتى الطرف الشمالي لبحيرة رودلف حيث تبدأ الحدود السياسية مع السودان.

ثم تسير الحدود مستقيمة حتى خط طول 34 تقريباً حيث تبدأ في اختراق خط عرض 4 شمالاً مرة أخرى نحو الجنوب فإلى الغرب متعرجة مع ظروف الكتل الجبلية المتناثرة حتى بلدة نيمولي الواقعة على النيل الأبيض. ثم تتبع النيل الأبيض في جزء يسير منه، ثم تتجه غرباً حتى تخترق خط طول 31 شرقاً وعند بلدة عرابا Oraba تنتهي الحدود مع السودان وتتجه نحو الجنوب وهنا تبدأ حدود الإقليم الغربيّ التي تسير بمحاذاة خط طول 31 شرقاً بتعرج كبير. ثم تخترقه نحو الشرق جنوب الطرف الشمالي لبحيرة البرت، وتستمر الحدود مخترقة تلك البحيرات طولياً. حيث تخرج منها متتبعة نهر السمليكي.

كما تخترق كتلة رونزوري، ثم تقع بحيرة ادوارد تاركة الجزء الأصغر من البحيرة داخل أوغندا وتستمر في خط مستقيم حتى شمال كتلة جبل موهافورا Mohavura حيث تنحني شرقها. وتتجه الحدود بعد ذلك شمال شرقي حتى بلدة كاكيتومبا جنوب خط عرض (1) جنوب خط الاستواء وفي منتصف المسافة تقريباً بين خطي طول 30 و31 شرقاً ثم تتجه جنوباً بمنطقة كثيرة المستنقعات

1- سليمان عبد الستار خاطر: الدول الحبيسة في إفريقيا. دراسة تحليلية في الجغرافية السياسية. نشرة البحوث والدراسات الإفريقية 1985/1/8. معهد الدراسات والبحوث الإفريقية. جامعة القاهرة. ص5.

2- عبد المنعم الشرقاوي، محمد محمود الصياد، هذا العالم. القاهرة 1952، ص 433.

3- شوقي الجمل. مرجع سابق. ص 695.

والبحيرات الصغيرة حتى خط عرض 3 جنوباً ثم تتجه جنوباً بمنطقة كثيرة المستنقعات، والبحيرات نتجانيقا طولياً. وتخرج منها عند نهاية الساحل الشرقي للبحيرة في اتجاه عام نحو الطرف الشمالي لبحيرة ملاوي ثم تتبع ساحل تلك البحيرات حتى بلدة (كيوندا Kiwinda) ثم تتجه نحو الشرق في خط هندسي تارة. ومتتبعة مجرى نهر (روفوما Ruvuma) في اتجاه شرقي عام تارة أخرى حتى شمال بلدة (ماكالوجي Macaloje) الموزمبيقية تبلغ أقصى نقطة في الإقليم جنوباً. ثم تتعرج مع تعرجات النهر السابق الذكر. وتسير بعد بلدة (تيجومانو Negomano) في اتجاه شمال شرقي بمحاذاة النهر حتى المحيط تاركة المصب إلى جنوبها وتنتهي عند بلدة (موامبو Mowambo) على ضفة النهر الشمالية.(1)

والجدير بالذكر أن هذه الحدود قد وُضِعت بطريقة عشوائية في ظروف التنافس الاستعماري أثناء القرن التاسع عشر الميلادي بين الدول الأوروبية عند تقسيم إفريقيا بموجب قرارات مؤتمر برلين 1885م، ولم تراع مصالح القبائل والجماعات السكانية المستقرة بها. (2)

والخلاصة من هذه التحديد للإطار الجغرافي معرفة حدود كينيا، وأوغندا، وتنزانيا السياسية. والتي تبلغ مساحتها 1.765701 مليوناً كم^2 والتي تمتد من ساحل المحيط الهندي إلى الغرب مسافة أكثر من (800 ميل) 1,287,475 كم^2 حتى جبال روبنزوري، ومسافة (1,000ميل) 1,609,344 كم^2 تقريباً من الحدود الجنوبية لإثيوبيا والسودان شمالاً حتى بحيرة ملاوي جنوباً.

1- Bartholomew: World Travel Map, Africa, Central and Southern, Great Britain, 1972.

2- شوقي الجمل: مرجع سابق. ص 697.
انظر: فيليب رفله: الجغرافيا السياسية لإفريقيا . د.ت. ص351.

ثانياً: موقع كينيا:

هي إحدى بلاد شرق إفريقيا وتطل بساحل طويل على المحيط الهندي بمسافة طولها أربعمائة كيلو متراً [1] تحيط بها مجموعة من الدول الإفريقية اثنتان منها عربية هما السودان والصومال إلى الشمال الشرقي وثلاث دول غير عربية هي إثيوبيا إلى الشمال الشرقيّ وأوغندا إلى الغرب وتنزانيا إلى الجنوب.

ويمر خط الاستواء في وسط هذه الدولة تاركاً ثمانية خطوط عرض تمر إلى الشمال، منه وخمسة خطوط عرض إلى الجنوب وتقع أيضاً على خطي طول 37-32 شرق جرينتش، وقد شكل موقع كينيا الجغرافي والفلكي أهمية فائقة لهذا البلد انعكست على بقائها فترات طويلة خاضعة للاستعمار من ناحية وعلى نوعية العلاقات التي ربطتها مع بريطانيا حتى الوقت الحاضر من ناحية أخرى.[2]

ثالثاً: مساحة كينيا والتوزيع السكاني فيها:

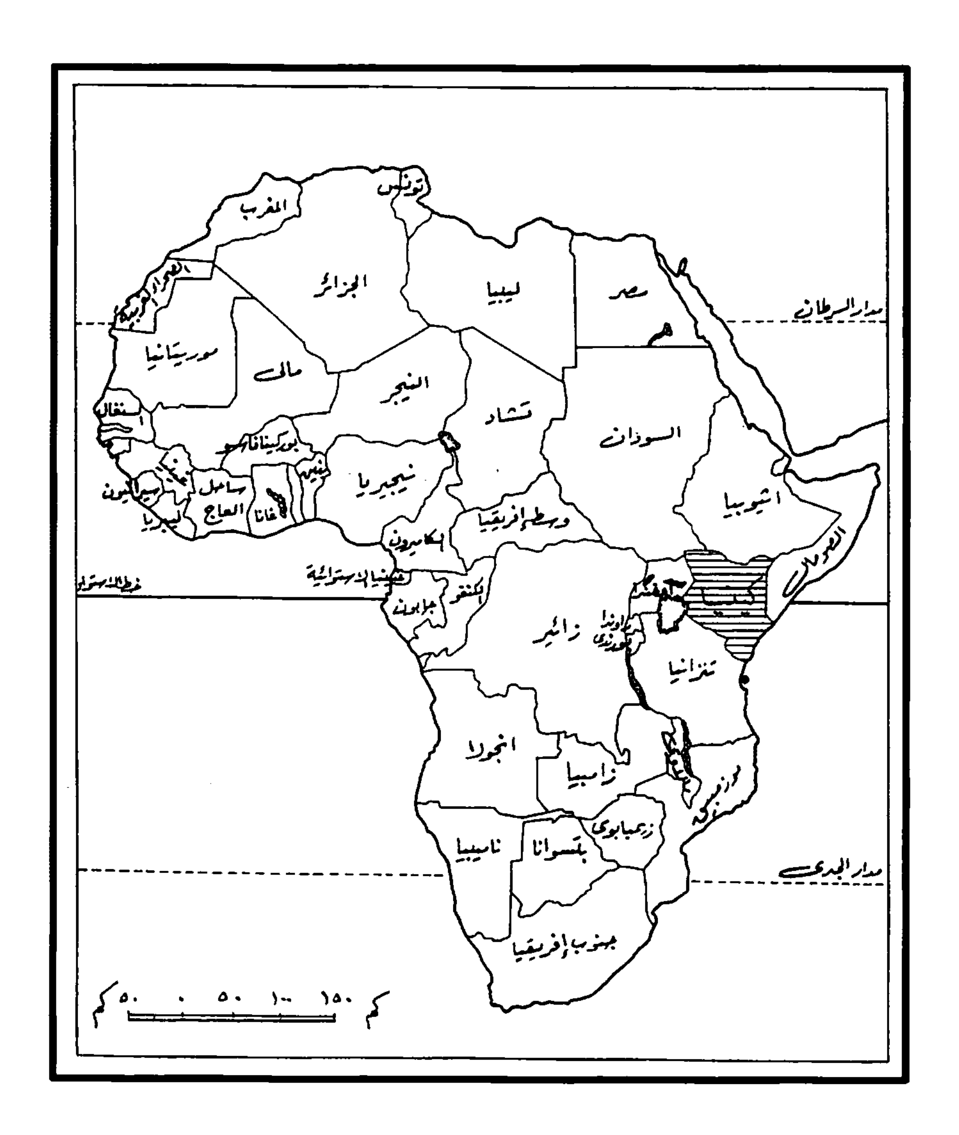
تعتبر كينيا والبلدان المجاورة لها – أوغندا وتنزانيا ورواندا وبورندي – إقليمياً طبيعياً واحداً حيث تتوسطها بحيرة فكتوريا، ومن أجل ذلك يمكن لهذه الدول تكوين دولة موحدة.

وتبلغ مساحة كينيا – كما قدمنا – 582.650 كم^2 ويصل عدد سكانها 24.3 مليون نسمة من بينهم عناصر أوروبية بيضاء حيث توجد منهم جالية كبيرة زاد عددها قبل الاستقلال[3] حتى بلغت 67 ألف نسمه كانوا يملكون 25% من أفضل وأجود الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة ثم أخذ عددهم يتناقص تدريجياً بعد حصول كينيا على الاستقلال.

1- يبدو أن هذا التقرير فيه نظر بذكر جغرافي آخر أن الجبهة البحرة تقل كثيراً عن ذلك حيث تبلغ 220 كم^2.
انظر أحمد نجم الدين فليحة: إفريقيا – مؤسسة شباب الجماعة – الاسكندرية. د.ت، ص427.

2- Philip›s Modern School Atlas. PP. 74 - 75.
وانظر: محمد جواد علي: كينيا – سلسلة الدراسات الآسيوية الإفريقية. رقم 14 ص1.

3- أحمد نجم الدين فليجة. مرجع سابق. ص 437. انظر:
Whetham, H. & Currie Jeam: Readings in the Applied Economics of Africa, Vols I, Cambridge University Press (London 1976), P. 182.



شكل رقم (2)

الموقع الجغرافي لجمهورية كينيا

المصدر: أطلس كينيا (1962)

وتجدر الإشارة إلى أن معظم هذه العناصر البيضاء تتركز حول العاصمة الكينية «نيروبي» في المنطقة التي تسمى بالهضبة البيضاء نظراً لتمتعها بالمناخ المعتدل والتربة الخصبة.

وتحتل مساحة كينيا حوالي 2 % من مساحة القارة الإفريقية وبذلك تُعدُّ من الدول التي صُنِفتْ ذات المساحة الكبيرة من دول القارة.

أما عن الإسلام في كينيا فهناك ثلاثة ملايين يعيشون فيها يتمركزون في منطقة الساحل في مدن ممبسة ومالندي ولامو وما بينها وأغلبهم فقراء باستثناء أفراد قليلين وصلوا إلى درجة كبيرة من الثراء، وتمتاز مدينة مالندي والمنطقة المحيطة بها بغالبية سكانها المسلمين الذين يتميزون عن الزنوج البانتو المنتشرين في الاجزاء الداخلية في الدولة وليس معنى ذلك أن مناطق الداخل ليس بها مسلمون. فالحقيقة أن هناك نسبة صغيرة منهم يعيشون في منطقة نياترا غرب كينيا التي تعد أهم مركز إسلامي في تلك المنطقة ويميزهم اتحادهم وانخراطهم في ظل جمعية واحدة تعرف باسم جمعية المسلمين الإفريقيين.[1]

وأهم المراكز التجارية والسكنية نيروبي العاصمة ومعناها بلغة الماساي الماء العذب للماشية. وظهر التطور على هذه المدينة بشكل واضح بعد أن كانت معسكراً للمهندسين والعمال الذين كانوا يعملون في إنشاء الخط الحديدي. ثم تحول مكانهم إلى مدينة كبيرة يبلغ عدد سكانها ما يقرب من ثلاثمائة ألف نسمة.[2]

وعلى كلٍّ. فقد تغيرت ملامح منطقة كينيا وأشكالها ومساحتها تبعاً للتغيرات الدولية وعمل الاستعمار لتحقيق مصالحه الخاصة. كما أدى ذلك بالتالي إلى تغيير ومل الاستعمار لتحقيق مصالحه الخاصة.

كما أدى ذلك بالتالي إلى تغيير في التعداد السكاني تبعاً للتطورات التوسعية الاستعمارية دون مراعاة رغبات السكان الوطنيين والتجمعات البشرية الطبيعية مما أدى إلى تعميق الفرقة وتمزيق أوصال القبائل الكبيرة مثل قبيلة الماساي. فقد

1- ياسين محمد مراد: مرجع سابق. ص 152-153.

2- أحمد نجم الدين: مرجع سابق. ص 432 وما بعدها.

أصبحت مقسمة في تبعيتها لعدد من الدول الأوروبية.[1]

وتقع نيروبي على الخط الرئيس الذي يربط ممبسة بأوغندا عند بحيرة فكتوريا. وهناك أيضا مدينة (تاكورو) إلى الشمال من العاصمة نيروبي وتقع على الخط الحديدي الرئيس أيضاً. ولا يتعدى سكانها العشرين ألف نسمه. كما تقع مدينة (كيرومو) على بحيرة فكتوريا وترتبط مع تاكورو بخط حديدي، وتعد مدينة (ماجادي) أيضاً أهم المراكز الأخرى التي تقع إلى الجنوب من العاصمة وهي منطقة إنتاج لأملاح الصودا التي يبلغ انتاجها السنوي حوالي مائة ألف طن. وفي السهول الشرقية تقع مدينة (ممبسة) وميناؤها عند دلتا أحد الأنهار الصغيرة ويبلغ عدد سكانها 130 ألف نسمه وهي مخرج لأغلب صادرات البلاد، وتقع مدينة (مالندي) إلى الشمال من ممبسه عند مصب نهر جالانا ويصل عدد سكانها إلى ما يقرب من 30 ألف نسمه، وأخيراً المنطقة الشمالية وهي منطقة خالية تقريباً من السكان نظراً لجفافها.[2]

رابعاً: الخصائص الطبيعية:

يستطيع الباحث أن يميز السطح الكيني بوجود السهول الساحلية التي تقع شرق البلاد، والمرتفعات التي تشكل الأقسام الأخرى فيها وتظهر مرتفعات عالية تصل قممها إلى ما يزيد على خمسة آلاف متر كما هو الحال بالنسبة لقمم شيرا أنغاي «ثلاثة آلاف متر» فوق سطح البحر. وتوجد أيضاً كتلة الجون الجبلية «أربعة آلاف وثلاثمائة وأحد عشر متراً» وهي كتلة بركانية خامدة تضم مساحة من الصخور الطبيعية. أمَّا أعلى قمة جبلية في كينيا فيبلغ ارتفاعها خمسة آلاف ومائة وخمس وتسعين متراً عن مستوى سطح البحر ويعترض هذه المرتفعات أخدود منخفض انخفاضاً شديداً ملحوظاً يبلغ مداه إلى مئات الأمتار دون مستوى ارتفاع الجبال المحيطة بها.[3]

1- يوسف كامل تادرس: التنافس الاستعماري في ساحل الذهب وتوجو في الفترة ما بين 1884-1920م. رسالة ماجستير. معهد الدراسات والبحوث الإفريقية. ص1. وانظر:
Omine, S.H: Land & Population, Movements in Kenya – Nairobi, 1968, p. 1.

2- أحمد نجم الدين فليجه: مرجع سابق، ص 432 وما بعدها.

3- جمال الدين الديناصوري: مرجع سابق، ص 260-261.

خامساً: المناخ:

انفردت منطقة كينيا بخصائص مناخية ميزتها عن غيرها من الدول الاستوائية الأخرى، إذ تمتاز ظروفها المناخية بالتماثل والتشابه، ومن أمثلة هذا التماثل - تصل الأمطار الساقطة في أماكن عديدة إلى ما يزيد على أربعة أمتار تساوي في ذلك المنطقة الجبلية والهضاب مثل منطقة جبل كينيا وجبل الجون. في حين تقل الأمطار الساقطة في المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية في البلاد حتى تزيد عن (40سم) وتصل إلى أقل من(10سم) في المناطق الأخرى التي تعد امتداداً للصومال في ظروفها المناخية.

وتعد هذه الصورة الفريدة من نوعها نتيجة طبيعية لهبوب الرياح التجارية الرملية بموازاة الساحل الأمر الذي حرم المناطق الداخلية من الأمطار الساقطة.

وبنفس التباين في كمية المطر الساقط تتباين أيضاً درجات الحرارة، وتصل أعلى الدرجات في المناطق المنخفضة، حيث تصل في الأخدود إلى 24 وفي الساحل إلى 26، في حين تقل درجات الحرارة بالارتفاع عن سطح البحر إلى حد يصل إلى 16 مئوية في منطقة العاصمة نيروبي.

وربما يفسر لنا هذا - إلى حد كبير - اتجاه الأوروبيين نحو الاستيطان في الهضبة الكينية وابتعادهم عن منطقة المنخفضات التي يرافق ارتفاع درجات الحرارة فيها ارتفاع آخر في نسبة الرطوبة، مما يمثل خطورة على السكان ويعد بيئة صالحة لانتشار ذبابة التسي تسي الناقلة لمرض النوم والقاتلة للحيوانات.[1]

كما أن الارتفاع الذي يؤدي إلى انخفاض درجات الحرارة في منطقة المرتفعات جعل هناك تشابهاً بالمناخ العام في أوروبا بصفة عامة وبريطانيا بصفة خاصة، ويلاحظ أيضاً انخفاض درجة الحرارة أكثر في قلب المرتفعات، وبالتالي يتلاشى أثر المناخ الاستوائي وتظهر الثلوج على قمم المرتفعات، مما يعطي شكلاً جمالياً بديعاً للمنطقة، فوافقت درجات الحرارة هذه طبيعة استيطان الأوروبيين الذين اختاروها لسكنهم.

1- محمد عبد الغني سعودي : أفريقيا ، القاهرة 1983. ص 325-326.

إلا أن المنطقة الواقعة بين منسوبي ارتفاع 1.375متراً. 245 متراً تتميز بالدفء، وترتفع درجة الحرارة بها في شهور يناير وفبراير ومارس، كما يعتبر شهرا فبراير ومارس أكثر الشهور ارتفاعاً في درجة الحرارة في نيروبي، بينما يعتبر شهر يونيو أقلها في درجة الحرارة.

كما تتساقط الأمطار على منطقة المرتفعات على فصلين مطيرين يبدأ أحدهما في شهر إبريل. ويستمر إلي مايو ويونيو. والآخر يبدأ في أكتوبر ونوفمبر وديسمبر. ومصدر تلك الأمطار يرجع إلى الأمطار التضاريسية والأمطار التصاعدية[1].

سادساً: الإنتاج الزراعي:

نستطيع أن نميز ثلاث مناطق زراعية هامة مزدحمة بالسكان وهذه المناطق هي:

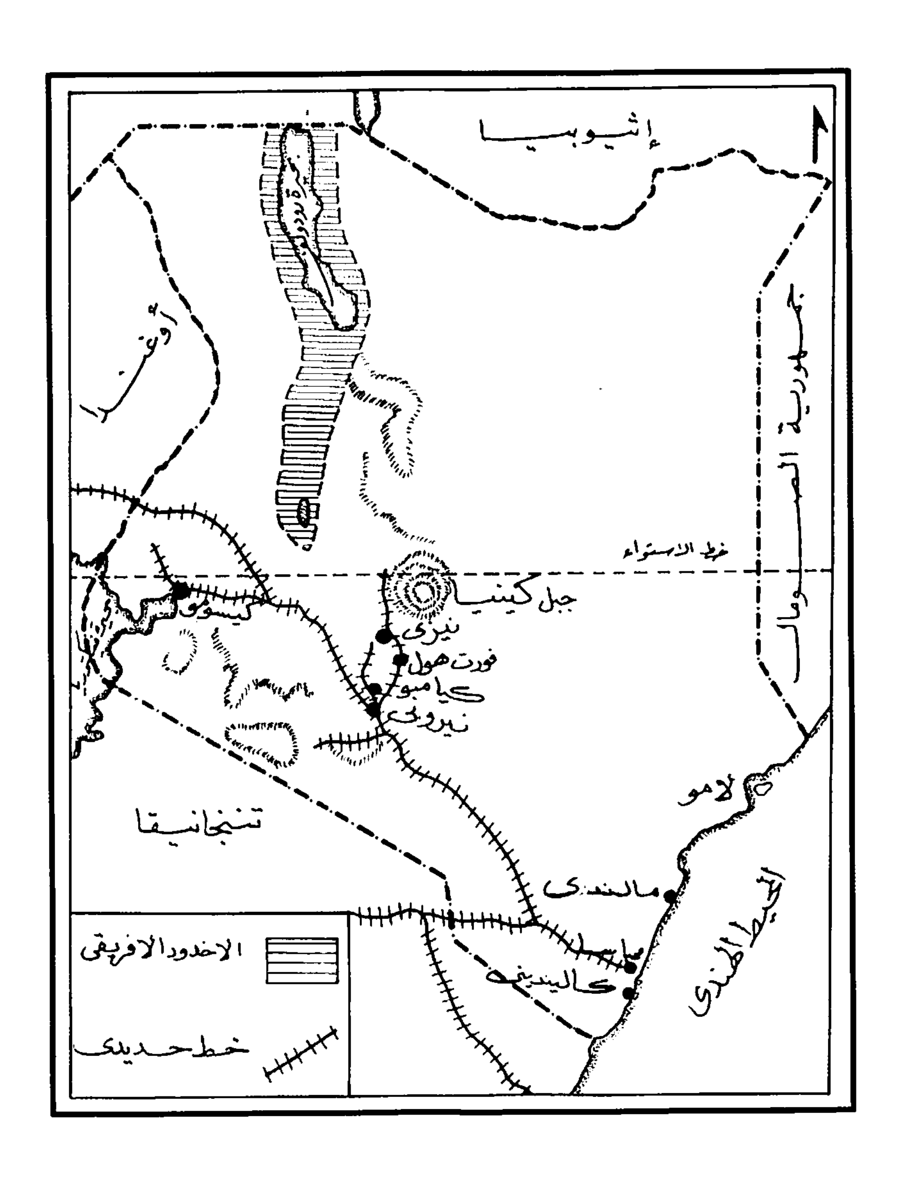
1. منطقة حشائش السافانا: والتي توجد على ارتفاع بين 1.200 متراً، 2.000 متر. وتمتاز بالأمطار الكافية للنمو. وبالتربة الخصبة البركانية ولهذا يكثر في تلك المنطقة إنتاج الحاصلات الغذائية والنقدية التي يقوم بزراعتها الإفريقيون كالشعير والسيسال والقمح والشوفان.
2. إقليم السهول الشرقية: وتكثر فيه وتنمو الغابات المدارية. كما تنمو أشجار المانجروف على الساحل المنخفض ومنطقة الدلتاوات. كما تظهر النباتات الشبه صحراوية مثل أشجار السنط والشجيرات الشوكية كلّما توجهنا نحو الشمال.

ومن المنتجات الزراعية التي تشتهر بها هذه السهول الساحلية – الأرز. والقطن والذرة ونخيل الزيت وقصب السكر.

3. الأقاليم الشمالية: وهي تؤلف نصف مساحة البلاد تقريباً ويتكون أغلبها من صحاري جرداء تصلح لأن تكون مناطق رعي.[2]

1- Fordhan, P: The Geography of Afica (London 1965), P. 75.

2- أحمد نجم الدين فليجه: مرجع سابق. ص 431 وما بعدها.



شكل رقم (3)

كينيا

المصدر: جون جنتر. داخل إفريقيا. ج 2. إشراف حسن جلال العروسي المحامي. مكتبة الانجلو المصرية. 1955

وتجدر الإشارة إلى أن نباتات السافانا التي تغطي الهضبة تمثل بيئة صالحة لانتشار الحيوانات البرية فنرى أن غابات السافانا القليلة الارتفاع مكاناً لانتشار الأسود والكاركارند والغزلان والجاموس البري.

أما في السافانا المرتفع فتنتشر الحمر الوحشية والفهود والزرافات، غير أن هذه الثروة الطبيعية الحيوانية قد تعرضت للإهمال بعد أن قصدها هواة الصيد بإفراط شديد - الأمر الذي دفع السلطات الحاكمة في كينيا إلى المحافظة على بعضها من الانقراض فحرِّم فيها الصيد.[1]

سابعاً: الأنهار:

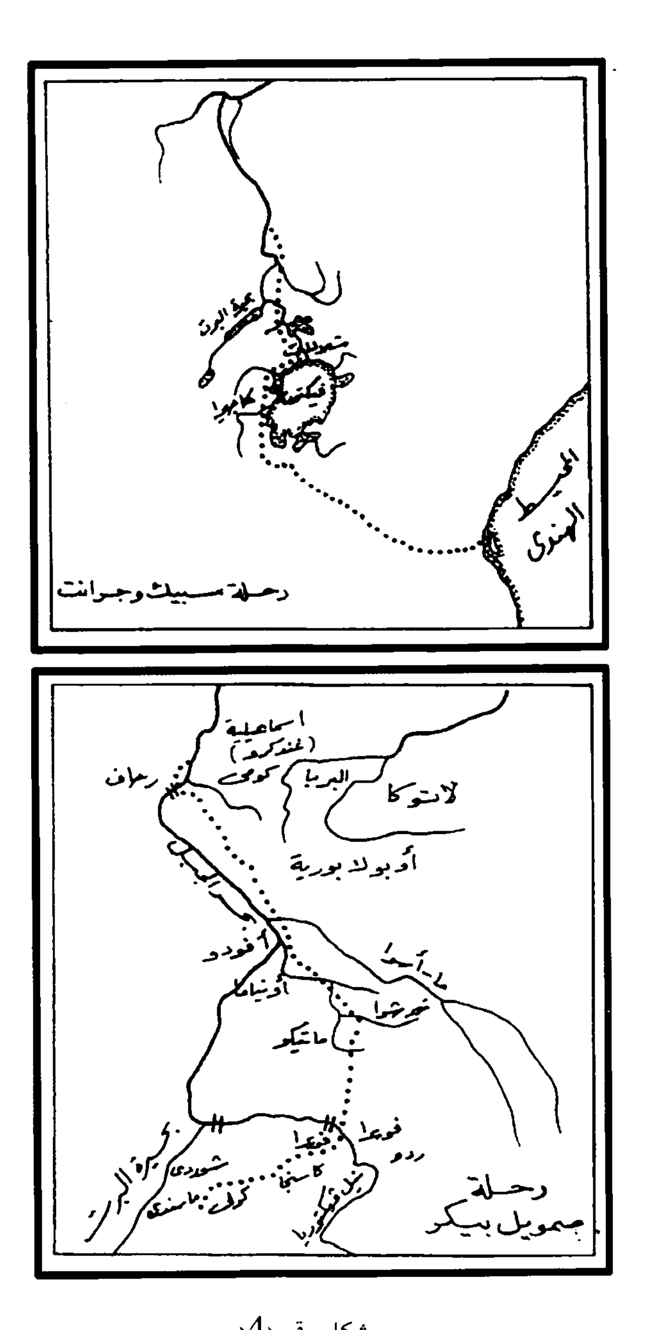
من العوامل الرئيسية التي ساعدت على قيام الزراعة وتنوعها في كينيا تعدد الأنهار التي تجري وتصب في أراضيها.

ويعتبر نهر تانا Tana: أهم الأنهار التي تنبع من منطقة المرتفعات في جبل كينيا بالذات. ومرتفعات إبردار أيضاً، ويصب النهر في المحيط الهندي تاركاً وراءه دلتا تميزت بالخصوبة الشديدة كنتيجة طبيعية للرواسب الفيضانية، وهذا النهر من الأنهار دائمة الجريان حيث يمر في مقاطعتي إمبو ومبرو اللتين تقعان في المديرية الشرقية. ويشير البعض إلى النهر بمراحل ثلاث:

مرحلة الشباب عند المنبع، ومرحلة النضج في قطاعه الأوسط وأخيراً مرحلة الشيخوخة عند مصبه في مياه المحيط الهندي. وترجع فائدة نهر تانا وأهميته في ري المزارع الواسعة المنتشرة عند جبل كينيا، ويعتمد الزراع الكينيون على ري الأراضي التي تمتد على طوله. ويعطي لهم فرصة لزراعة أكثر من مرة طوال العام.

والنهر الثاني: نهر جالاتا Galata وهو من أطول الأنهار الكينية، وينبع أيضاً من منطقة المرتفعات ويصب كذلك في المحيط الهندي. ويتميز بأن له رافدين أحدهما: نهر آتي Ati والآخر: نهر تسافو Tsavo ويلتقيان ثم يتجهان نحو الشرق ليصبا على ساحل المحيط الهندي، وينتفع الأهالي بمياه النهر في ري مزارع المرتفعات وبعض مزارع تربية الماشية.

1- انظر: جمال الدين الديناصوري: مرجع سابق، ص 357-358.



شكل رقم (4)

المصدر: زاهر رياض، كشف إفريقيا، دارالمعرفة، القاهرة، 1961، ص 128

وثالث الأنهار في كينيا: نهر شبيلي الذي تجري المنابع العليا له في كينيا ويدخل الأراضي الصومالية، ويغذي هذا النهر نهر بور، وتخترق روافد نهر شبيلي العليا النطاق الصحراوي من كينيا مما يؤدي إلى فقدانها كمية كبيرة من مياهها نتيجة لتعرضها للبخر.

ونستطيع أن نستخلص مما تقدم ما نلاحظه من غزارة مياه الأمطار التي تصب على منطقة المرتفعات مما يساعد على قيام مجتمع زراعي خصب علاوة على مرور الأنهار التي تجري بمنطقة المرتفعات حيث أن تلك المرتفعات تعد المنابع الرئيسية لها مما يسهل عملية ري الأراضي التي تبتعد عن خط المطر.

هذا فضلاً عن إمكانية إقامة سدود ومحطات توليد الكهرباء عليها لخدمة السكان في جميع مناحي الحياة، وفي خدمة الإنتاج الزراعي والحيواني بالمنطقة.[1]

تعريف مختصر عن الهنود ودياناتهم وأصولهم ولغاتهم:

قبل التعرض للأحوال الاجتماعية للهنود بالشرق الإفريقي. سنشير إلى من هم أهل الهند قديماً؟ كي نتعرف على أصولهم ودياناتهم ولغاتهم.

كثيرون من المؤرخين يعتقدون أن الدراوريين هم أهل الهند الأصليون وأنهم أمة متوحشة بدائية يعيشون حياة غابات وصيد وقنص، ولذا لم يهتم المؤرخون واستمر الحال حتى عام 1922م يوم أن اكتشفت في وادي السند الأحافير وآثار لمدينتين عظيمتين هما (منجوذراو) و (هربا) فتم اكتشاف كنوز تاريخية مجهولة، دلت على أن الدراوريين لم يكونوا أمة متوحشة بل كانوا أمة ذات سيادة ومدنية عظيمة عاصرت مدنية العراق ومصر وفاقت المدنية الآية، أي مدينة الهنادكة (الهندوس) الذين أتوا بعد الدراوريين.[2]

1- رباب محمود عبد الحميد سلام: جوموكنياتا ودوره في الحركة الوطنية في كينيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 1992م، ص 7-8.

2- نفس المرجع السابق، ص12.

الدراوريين:

من المعلوم أن الدراوريين فروا أمام الآريين كما فر أهل الهند الأصليون أمام الدراوريين الجنوب ويذكر أحد المؤرخين من أن أهل الهند الأصليين يرجعون في أصلهم إلى أصول سكان سومطرة واستراليا وسلان. وهم قصار القامة عريضو الأنف سود البشرة، والموجودون منهم بالهند ما زالوا يتكلمون لغاتهم القديمة، التي ترجع في أصولها إلى لغات أهل جزر المحيط الهندي والمحيط الهادي لأن هذه الجزر كانت في قديم الزمان متصلة بهذه الجزر التي انفصلت نتيجة العوامل الطبيعية.[1]

الآريون:

تم استيلاء الآريين على الهند في بدء الألف الثانية قبل الميلاد، وقد تأثر الدراوريون من جراء الفتح الباري. مما جعلهم ينتقلون إلى الجنوب من جراء اضطهاد الآريين ونبذهم ونتج عن ذلك ظهور الطبقات في الهند.[2]

وقد اختلف العلماء في تحديد أصل الآريين الذين سماهم بعض العلماء (الهنود الجرمانيين)، كذلك هناك اختلاف في أصل الأماكن التي انحدروا منها، وقد أشار بعض العلماء إلى أنهم من آسيا الصغرى، أو من أواسط آسيا. وقال آخرون إنهم من سكان أوروبا الشرقية ومنهم من عاش في إيران ومنهم من اتجه إلى الهند فاستولوا على شمالها واستوطنوه وأسسوا فيه مُدناً عظيمة.[3]

والآريون لما وجدوا الأجناس الموجودة أصلاً بالهند سود البشرة ترفعوا عنهم وسموا أنفسهم (أريا) أي الطبقة المختارة أو الممتازة، وسموا أهل البلاد (ويسو) أي السمر. كما سمّى الرومان بعد ذلك الأقوام الإفريقية (بالبربر).[4]

1- Gustuv Le Bon: Les Civilizations De l'Inde. Paris 1887, PP. 150 - 151.

2- I bid. p. 154.

3- أحمد محمود الساداتي: تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم. ج1. المطبعة النموذجية القاهرة. د.ت. ص7.

4- إحسان حقي: باكستان ماضيها وحاضرها. بيروت 1973. ص112.

وكان الآريون، كغيرهم من الأقوام القديمة يعبدون الأرض والسماء والشمس والقمر والنار والماء ويصنعون تماثيل رمزية على أشكال حيوانات لهذه المعبودات، والأضاحي عندهم أعظم منزلة في بعث السرور في صدور الآلهة لتعطيهم ما يريدون من خيرات هذه الحياة. وبما أن الفقراء لا يستطيعون تقديم الأضاحي إلى الآلهة، فتكونت لديهم فكرة تطهير النفس بقهرها أو الرياضات الروحية.[1]

الهنادكة (الهندوس):

الهنادكة يرون أنهم هم أهل الهند الأصليون، كما يدعي اليهود بأن فلسطين بلادهم الأصلية. مع أنه ليس لديهم على ذلك عد أن هذه البلاد تسمى هندوستان ومعناها بلاد الهنادكة الذين يعيشون فيها منذ نحو أربعة آلاف سنة.[2]

وكلمة هند هي تصحيف للفظة سند وإنما سميت سند نسبة إلى نهر السند الذي يسميه بعض المؤرخين نهر الاندوس. ويتضح لنا أن تسمية نهر السند جاءت من اسم المنطقة التي يجري فيها النهر لأن بعض المؤرخين يشير إلى أنه عند الفتح الإسلامي للهند كان هذا النهر يسمى (مران)، فسمي السند تبعاً للبلاد. وهذا الاسم شمل شبه القارة الهندية كلها، كما تم إطلاق كلمة هند على كل شبه القارة الهندية، لذلك ادعى الهنود أو الهنادكة أن الهند مشتق من اسمهم.[3]

والهنادكة قسّموا أنفسهم إلى أربع طبقات رئيسية هم البراهمة والكشتريون والويش والشودر.

وجاء في الفقرة 31 من الباب الأول من منوسمرتى قوله:[4]

ولسعادة العالم خلق برهما البراهمة من وجهه، والكشتريون من ذراعيه والويش من فخذيه والشودر من قدميه. وجاء في الفقرة 96 من الباب ذاته قوله

1- نفس المرجع السابق، ص 16.
2- أحمد محمود الساداتي: مرجع سابق، ص 3.
3- إحسان حقي: مرجع سابق . ص 100.
4- منو سمرتي: هذا الكتاب الهندوكي يعتبر مجموعة التشريع الهندوكي، ولا يعرف متى كتب هذا الكتاب لأنه كتب في أزمان متباعدة، ولكن بعض العلماء يرجحون أنه كتب نحو المائة السادسة قبل الميلاد ويزعم الهنادكة بأن واضعة هو الإله برهما وهو الذي علمه للاله (منو) وهذا بروه علمه للجد بهركو.

إن أفضل المخلوقات هو البرهمن ودونه الإنسان أو بالأحرى أخرجته من الإنسانية لكي يكون إلاهاً.

وخصت الهندوكية كل فرقة من هذه الفرق الأربع بعمل خاص فعهدت بالأمور الدينية إلى البرهمن، وبالجندية والإدارة المدنية للكشتري وبالزراعة والتجارة للويش وجعلت الشودر، وهم الذين يسمون بالمنبوذين، خدماً للفرق الثلاث.[1]

السيخ (السيكه):

في الهند توجد ثلاث[2] فرق أو أديان محسوبة على الهندوكية منها السيكو أو (الشيخ) الذين يسميهم العرب بهذه التسمية حيث نقلوها عن الإنجليز ولفظوا الخاء إنما في الواقع هذان الحرفان هما في اللغة السنسكريتية حرفاً واحداً يلفظ كافا مدعمة بهاء (سيكها) وطالما كتبت الهاء الأخير بهذا الشكل فإنها والحرف الذي سبقها حرف واحد، فعلينا نطقه، كما يكتب ولا داعي لتحريفه ونقل سيخ.

ويعود تاريخ هذا المذهب إلى القرن السادس عشر للميلاد، ومؤسسه رجل من الدراويش يدعي بابانانك. ولد عام 1469 في قرية من قرى البنجاب وتوفي عام 1538م.[3]

وقد اهتم بعلوم الدين وساح في البلاد الإسلامية وزار مكة والمدينة المنورة، وعندما رجع إلى بلاده رأى أن يعمل على التقريب بين الأديان وخاصة بين كل من الديانة الهندوكية والإسلام، لكنه لم يوفق وشذ عن الطريق ونتج عن ذلك دين جديد. ومن أفعاله أن أباح الخمر وأكل لحم الخنزير. وحرم لحم البقر تمشياً مع الهندوك، وإرضاء للمسلمين حرم عبادة الأصنام وجعل أصول دينه خمسة وهي تعرف عندهم بـ (بانج كهكها) وهذه الكافات الخمس سميت بهذه الأسماء لأن أسماء الفرائض الخمسة تبدأ بحرف (كهـ) باللغة الكورمكية وهي:

1- Dumber, G. A: History of India from the Earlist Times to the Present Day, Vol. 1, p. 95.

2- الهندوس أو الهندوك - والبوذيون - والسيكه.

3- إحسان حقي: مرجع سابق، ص 127.

1. ترك الشعر الذي ينبت على الجسم أينما نبت فلا يقص.
2. لبس الرجل سواراً من حديد في معصمه.
3. وضع الرجل مشطاً صغيراً في شعر رأسه.
4. لبس الرجل ثياباً أشبه بلباس السباحة تحت السراويل دائماً.
5. التمنطق بحربة صغيرة أو بخنجره على الدوام.[1]

وهذه الفرائض ليست من وضع خليفته العاشر الذي حرم التدخين، وبهذا أراد أن يميز اتباعه عن بقية الناس.

وبابا ناتك كان محباً للإسلام إذا لم يكن مسلماً، وكان موحداً ويقال أنه زار مكة المكرّمة للحج، والمدينة المنورة للزيارة. وله ثوب محفوظ في مدفنه في بلدة (ديره بابا نانك) من أعمال ابنجاب – الهندية الآن. وقد كتب عليه سورة الفاتحة ولا يستبعد أن يكون الرجل كان مسلماً ثم ابتدع مذهبه هذا على الطريقة الصوفية ثم حرفوه ويحتمل إنه في الأصل لم يكن هندياً. والدليل على ذلك أن لفظ «بابا» غير مستعمل في الهند ولكنه لفظ تركي. وهناك الديانة البوذية والديانة الجينية[2] وكلاهما فرع من الهندوكية).[3]

لغات الهند:

ليس من العجيب على شبه القارة الهندية ذات المذهب والعقائد التي لا حصر لها أن تتعدد بها اللغات واللهجات، والتي قُدِرت بأكثر من مائتي لغة وما تفرع عنها من لهجات يزيد على الثلاثمائة لهجة.

1- إحسان حقي: مرجع سابق، ص 128.

2- الديانة الجينية: عقيدة قهر النفس، وهي أسبق في الظهور من البوذية. وفيها ينظر نبيها (مهابير أي البطل الأعظم) إلى الحياة بأنها لعنة. على المرء أن يتخلص منها بنعمة الانتحار البطيء جوعاً ليبلغ الوجود.
انظر: الهند وجيرانها – الجزء الثالث، من قصة الحضارة وديورانت، ترجمة الدكتور زكي نجيب محمود، ص59.

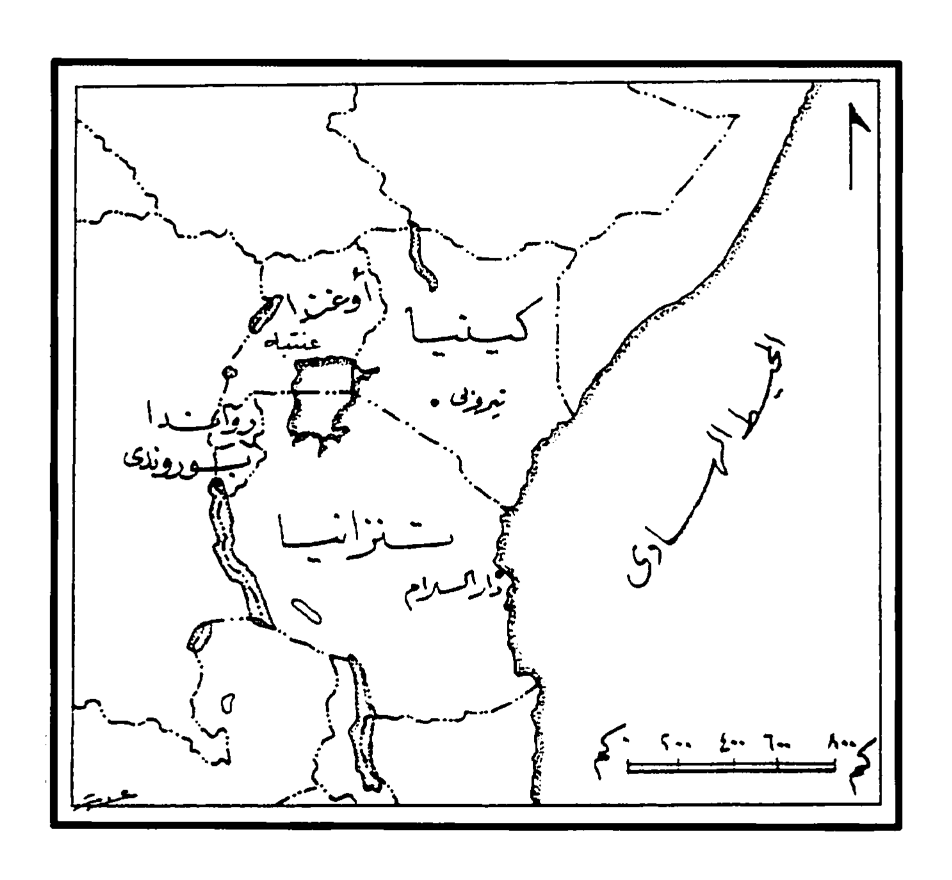
3- أحمد محمود الساداتي: مرجع سابق. ط1. ص18.

وتعود هذه اللغات إلى أصلين هما الأصل الآري وإليه ترجع أغلب لغات الشمال وجزء من لغات الوسط. والأصل الدراوري وإليه تعود معظم لغات الجنوب ومناطق أخرى من الوسط والشرق.

وهناك لغة تعد المشهورة بين اللغات الهندية وهي السنسكريتية القديمة. وبها كُتِبَتْ أسفارُ الهند المقدسة القديمة، وأعظم لغـات الهند انتشاراً هي الأوردوية[1] وهي لغة آية، ووضع قواعدها ونحوهـا علماء مسلمون.[2]

1- الأوردوية: كلمة أوردو معناها العسكر والمقصود هنا معسكر أسرى المغول والترك المسلمين حول دهني حيث نشأت هذه اللغة بدأت بالظهور في القرن العاشر الهجري وألفاظها مزيج من العربية والسنكريتية والفارسية والتركية وهي في قواعدها آرية خالصة. وتكتب بالحروف العربية مع الإضافات الفارسية.

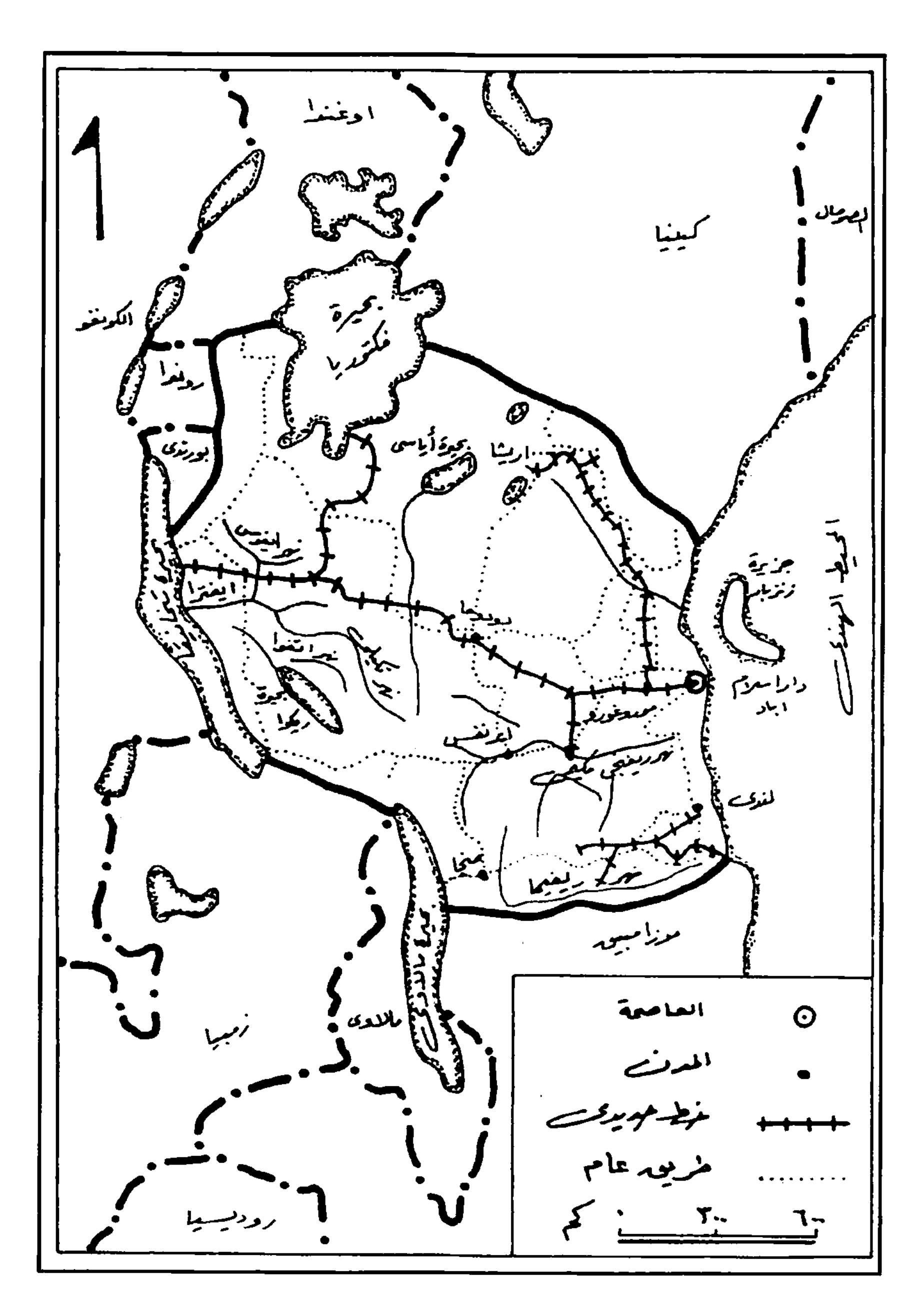
2- أحمد محمود السادات. رجع سابق. ص 24.



شكل رقم (5)

الخريطة السياسية لشرق أفريقيا الحديثة

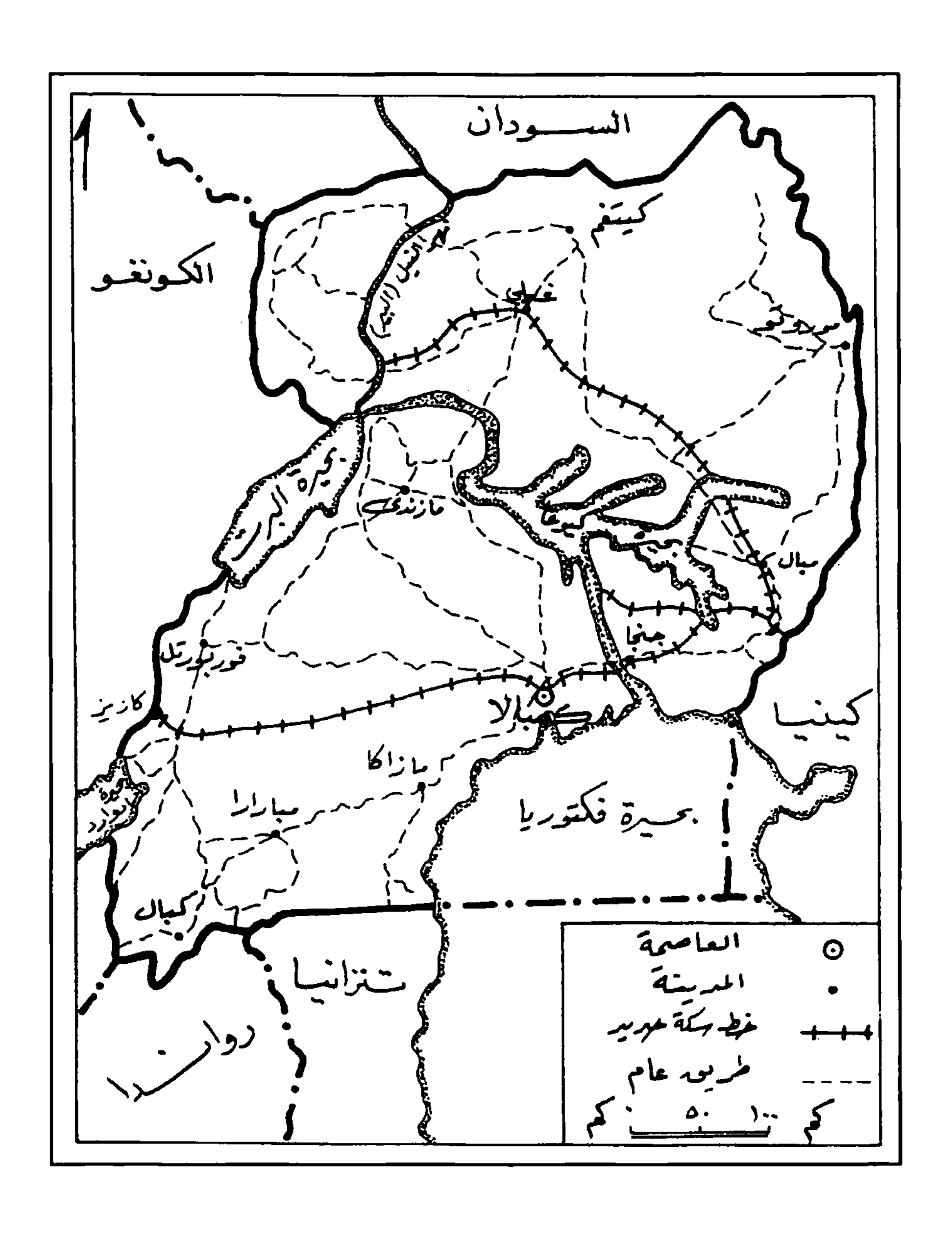
المصدر: محمد خميس الزوكة. جغرافية الشرق أفريقيا، دار المعرفة الجامعيةن د.ث، ص 13.



شكل رقم (6)

تنزانيا

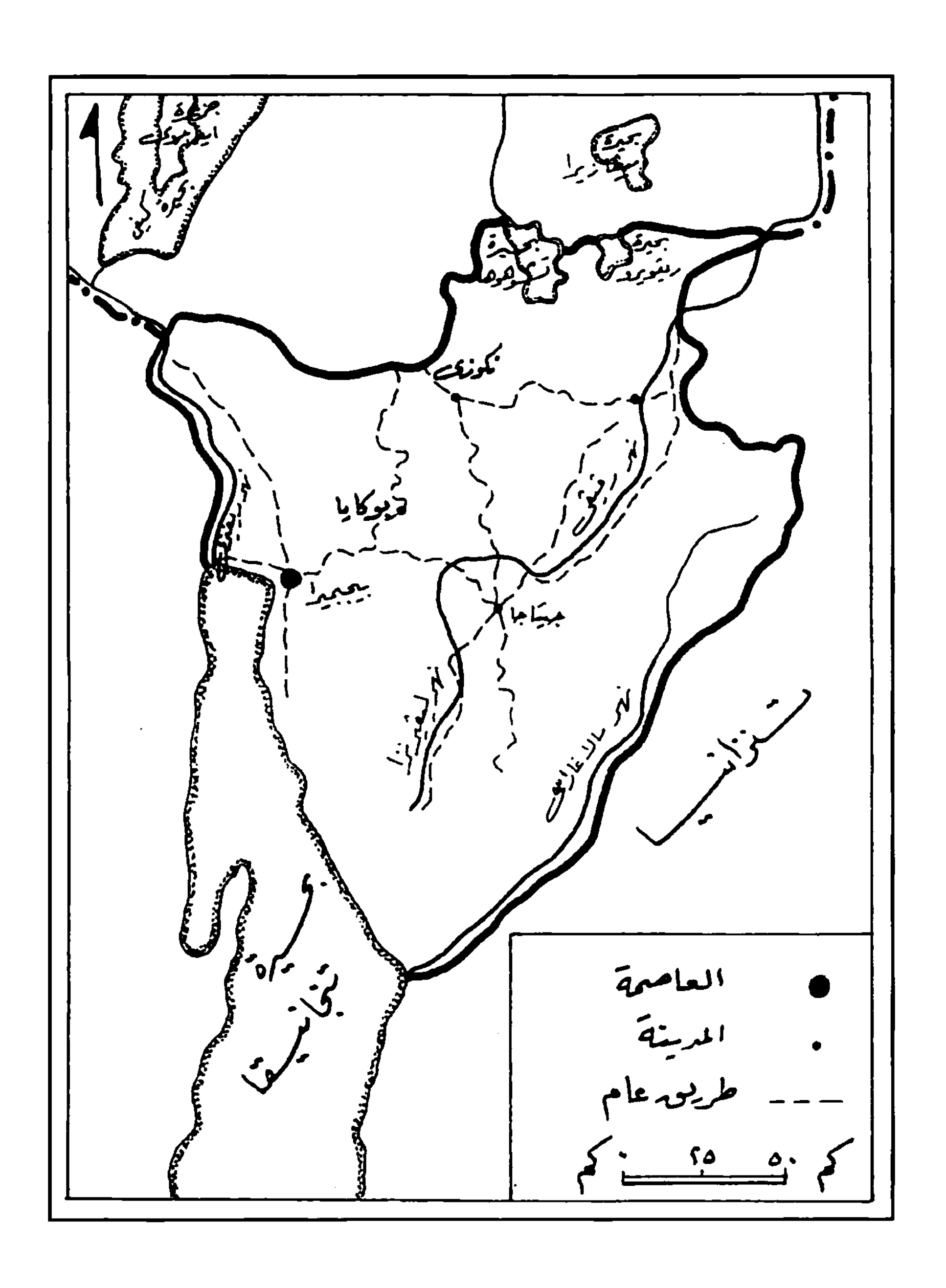
المصدر: يوسف روكز: أفريقيا السوداء، سياسة وحضارة، ط بيروت، 1986



شكل رقم (7)

أوغـنـــــدا

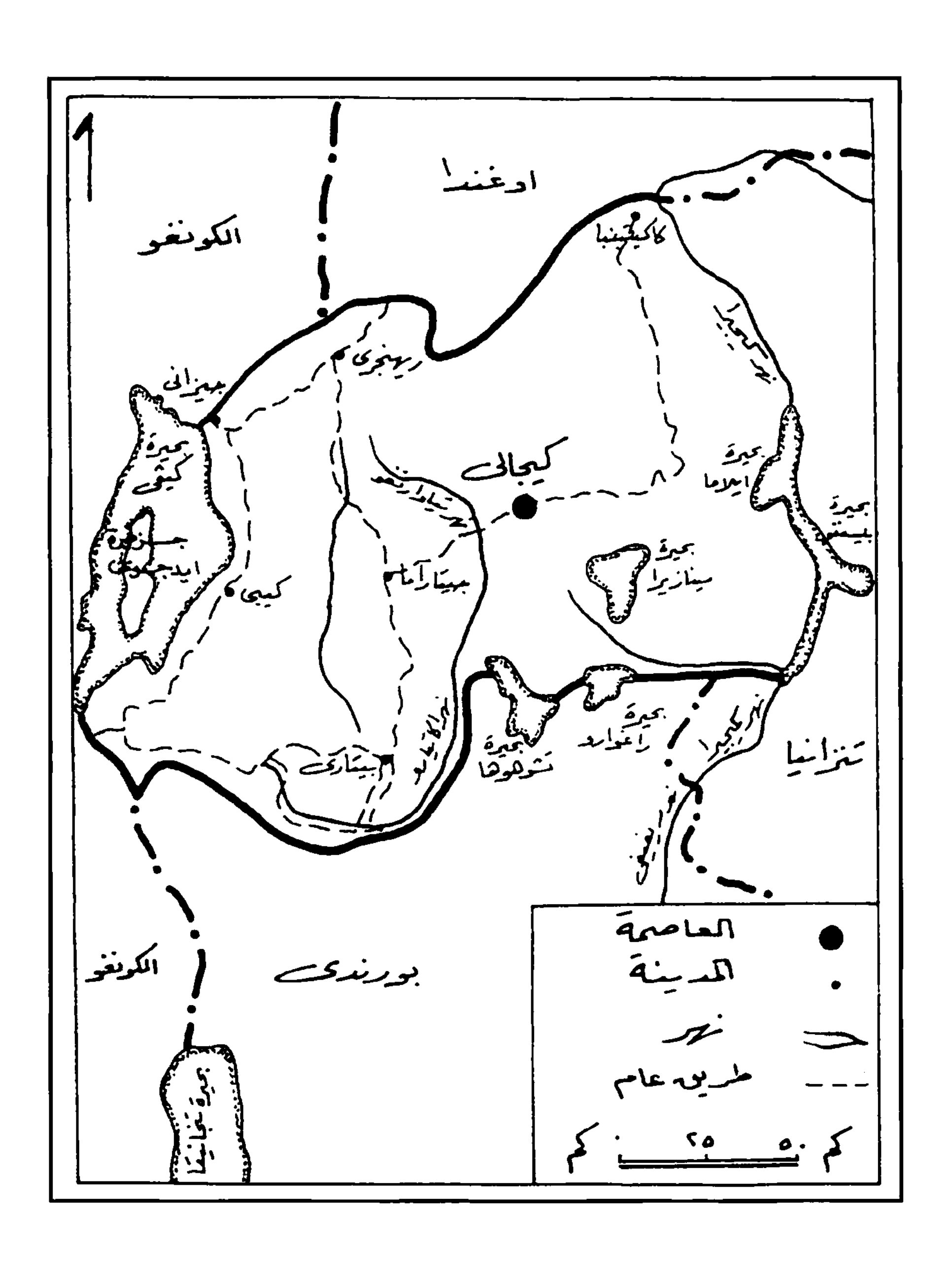
المصدر: يوسف روكز: أفريقيا السوداء، سياسة وحضارة.ط بيروت. 1986



شكل رقم (8)

بــورنــــدي

المصدر: يوسف روكز: أفريقيا السوداء، سياسة وحضارة. ط بيروت. 1986



شكل رقم (9)

رونـــــــــدا

المصدر: يوسف روكز: أفريقيا السوداء، سياسة وحضارة، ط بيروت، 1986

مقدمة

يتناول هذا البحث دراسة موضوع الهنود في شرق أفريقيا البريطانية (كينيا) في الفترة من 1886-1963م. وكان لزاماً على الباحث الرجوع إلى الوراء لإلقاء الضوء على أحوال هذه المنطقة الحيوية ففي خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر أدى اكتشافي أفريقيا إلى تطلع عدد من الدول الأوروبية إلى استعمارها. وبنهاية ذلك القرن فإن معظم أجزاء القارة الأفريقية وقع تحت سيطرة ثمان دول هي: البرتغال وأسبانيا. وهولندا. وبلجيكا. وإيطاليا دخلت شركة شرق أفريقيا البريطانية الإمبرالية الميدان مع شركة أفريقيا دخلت شركة شرق أفريقيا البريطانية الإمبريالية الميدان مع شركة أفريقيا الألمانية، وكلتاهما زاولت العمل لفترة من الوقت على الساحل بعقد من سلطان زنجبار. فقد ظلت معظم أجزاء القارة السوداء منذ زمن بعيد حتى مؤتمر برلين 1885/1884م تُحْكَم بواسطة الملوك ورؤساء القبائل من أهلها.

وما إنْ انتهى مؤتمر برلين حتى سارع ثالوث أوروبا القوي: إنجلترا، وفرنسا وألمانيا إلى العمل على ضم مستعمرات جديدة في أفريقيا. وأما بالنسبة لشرق أفريقيا فقد لعب الهنود نقلها معهم بعد تدفقهم إلى الشرق الأفريقي حاملين معهم عاداتهم وتقاليدهم والمعتقدات التي ورثوها عن أجدادها إلى حيث استقر بهم المقام الخاص في كينيا لأنهم اختاروا الإقامة والتركيز على الساحل الذي كان يشبه إلى حد بعيد بلادهم التي جاءوا منها لما هناك من تشابه في المناخ والتربة. ووقوع البلدين على المحيط الهندي الذي يربط بين البلد الأم (الهند) والبلد الذي جذبهم إليه (كينيا).

وساهمت الرياح الموسمية المنتظمة في تيسير انتقالهم في وقت مبكر إلى الشاطئ الأفريقي، وشارك الهنود (الطوائف التي استوطنت كينيا) وتراوحت علاقتهم بالأوروبيين والأفارقة بين الرغبة في الانتفاع بإمكانياتهم الذهنية والحرفية

وخبراتهم الطويلة في مجال الاقتصاد والتجارة والملاحة وغير ذلك. والصراع الذي عانى منه الهنود من الأوروبيين والأفريقيين على السواء.

وقد احتفظ الهنود في شرق أفريقيا بعاداتهم ومعتقداتهم وأغلقوا عليهم أماكن تواجدهم مما أثار الشك حولهم، وقد احتكروا أعمال تجارة التجزئة وحققوا منها أرباحاً طائلة حولوا جزءاً كبيراً منها إلى بلادهم فزادت الشكوك من حولهم، كما أنهم قد ضنوا بالحرف التي كانوا يعملون فيها على الإفريقيين فلم يعتنوا بتعليمهم إياها. أضف إلى ذلك أنهم كانوا دائمي البحث عن مصالحهم ولم ييأسوا من طلب المشاركة في امتلاك الأراضي الزراعية المميزة التي كانت قاصرة على الأوروبيين، ومشاركتهم في التمثيل النيابي بالمجلس التشريعي.

وظلوا طوال النصف الأول من القرن العشرين يطالبون بهذه الامتيازات وكلما حققوا فيها نصراً انتقلوا منه إلى نصر آخر ومكسب آخر. خاصة أن الحكومة الاستعمارية البريطانية كانت تسير على نهج التفرقة العنصرية، وتجنح إلى إعطاء المزايا للأوروبيين في الحكم والإدارة، ومنح الأراضي الشاسعة لهم دون غيرهم من الإفريقيين بما ينبغي عليهم أن يفعلوه لنيل استقلالهم وكانت لهم مشاركة فعالة في مساعدة الزعماء الوطنيين الذين تزعموا الثورة ضد الاستعمار البريطاني في كينيا، إلا أن الفرق بين مشاركة الهنود والأفريقيين في الحركة الوطنية قد ظهر من ناحية اتباع الهنود لأسلوب الهدوء والسلم، ومخاطبة الساسة والحكام والإلحاح في طلبهم بالحجة والنفس الطويل. بينما عمد الأفريقيون إلى أعمال العنف والثورة المسلحة، نظراً لفداحة الظلم الذي وقع عليهم.

ومع ذلك فقد كان لبعض الهنود اتجاه آخر مُخالف حيث تبدو وجهة النظر الحكومية. تم تجنيد البعض منهم للوقوف في مواجهة الثوار الإفريقيين حيث أمكن تدريب بعض الهنود – الذين كان أغلبهم من الموظفين – للعمل في الشرطة الكينية.

أهمية البحث:

ترجع أهمية الاختيار لدراسة هذا الموضوع الهنود في شرق أفريقيا البريطانية (كينيا) في الفترة من 1886-1963م إلى عدة أسباب:

أولاً: أهمية منطقة شرق أفريقيا منذ تمكن فاسكو داجاما من اتخاذها واسطة للوصول إلى الهند بعد عبوره رأس العواصف (رأس الرجاء الصالح).

ثانياً: قادتني دراستي السابقة للحصول على درجة الماجستير في التاريخ والخاصة بالصراع البرتغالي العثماني في القرن السادس عشر في شرق أفريقيا إلى معرفة الكثير عن أخبار المنطقة، ونشاط الهنود فيها، ذلك النشاط الذي اتسع باطراد في القرنين الأخيرين التاسع عشر والعشرين.

ثالثاً: لقد وجدت منطقة أفريقيا الشرقية البريطانية منطقة هامة وحيوية وجديدة بالبحث والدراسة - بالإضافة إلى أن السكان فيها - من عرب ومستوطنين وهنود قد لعبوا دوراً خطيراً في تشكيل المنطقة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ولقد وجدت من خلال البحث أن الهنود بصفة خاصة كان لهم دور هام في تاريخ المنطقة منذ أن حكم الاستعمار البريطاني هذه المنطقة.

رابعاً: ومما دفعني أيضاً إلى التركيز على منطقة أفريقيا الشرقية البريطانية هو أن نظام الحكم البريطاني فيها اختلف عن نظام حكمها للمستعمرات الأخرى. فقد اتبعت بريطانيا نظام حكم غير مباشر لمستعمراتها عامة، لكن اختلف الحكم البريطاني هنا، إذ استند على الهنود الذين شجعوهم على الهجرة من الهند - دون العناصر الوطنية الأصلية بالمنطقة.

خامساً: وركز البحث على (كينيا) لأنها من الأقطار التي لم تكن معروفة حتى لدى الكثيرين من المثقفين الأوروبيين. فهي لم تعرف بهذا

الاسم إلا اعتباراً من عام 1920م حينما بدأت تتضح معالمها بعض الشيء. وكانت قبل ذلك التاريخ يطلق عليها (محمية شرق أفريقيا البريطانية). ولم تكن حدودها قد خُطِطت بَعْد. مما جعلها مثاراً للخلط والالتباس حتى إن البعض كان يعرفها باسم المنطقة الواقعة شرقي أوغندة. أما ابتداء من عام 1920م فصارت تعرف باسم مستعمرة ومحمية كينيا. وذلك بعد أن تم تخطيط حدودها الذي استغرق زمناً طويلاً.

سادساً: أظهر البحث أهمية دور الهنود في دفع عجلة الحياة الحديثة في المنطقة ومشاركتهم في تنميتها. هذا بالإضافة إلى اعتقادي أن القارة الأفريقية هي أرض المستقبل التي يمكن - لو أحسن استخدامها واستغلالها - أن تنتج الخير الوفير. وتعد أرض كينيا والشرق الأفريقي من أفضل بقاع أفريقيا موقعاً ومناخاً وخصوبة.

ووقع اختياري على عام 1886م كبداية لدراستي. لأن هذا تاريخ بداية تكوين شركة شرق أفريقيا البريطانية التي بدأت تتحكم في المنطقة وتفرش عليها عباءة الاستعمار البريطاني رويداً رويداً بمجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمتها مع شيوخ المنطقة وحكامها المحليين الذين باتوا ألعوبة في أيديها. وفي عام 1895م تمكنت الحكومة البريطانية من السيطرة على المنطقة وإحكام قبضتها عليها.

واخترت عام 1963م كنهاية للبحث لأنه العام الذي كُلِلَتْ فيه مساعي الأفريقيين وحركتهم الوطنية بالنجاح وتم حصولهم فيه على الاستقلال.

وقد لجأت بريطانيا - عندما استعمرت كينيا - إلى القضاء على النفوذ العربي وإحلال الهنود محلهم. مما جعل العرب على الساحل. يقومون باضطرابات كثيرة. حيث شهدت ممبسة كثيراً من الاضطرابات التي قام بها العرب في الأربعينيات من القرن الحالي. كما لجأ المستوطنون البيض إلى احتكار اقتصاديات كينيا. والاستئثار بأخصب الأراضي وأجودها خاصة في منطقة المرتفعات المعتدلة المناخ.

وإدخال حاصلات زراعية مثل البن والسيسال الذين يحققان له أرباحاً هائلة مما أوجد نظاماً اقتصادياً متناقضاً، حيث وجد في الإقليم ما يعرف باسم ثنائية الاقتصاد. وهذا يعني أن هناك اقتصاداً متقدماً ومتطوراً مرتبطاً بالأسواق العالمية. ولكنه حكر على المستوطنين البيض وحدهم، واقتصاداً متخلفاً بدائي جداً وقفاً على أهل البلد الأصليين، وأما الهنود فكانوا مستاءين من الامتيازات الطبقية التي تمتع بها الأوروبيون في المحمية دون أن ينالوا من هذه الامتيازات التي نتجت عنها صراعات على الساحة الكينية.

وفي خضم هذه الصراعات أخذ الهنود موالاة الأفارقة وتأليبهم على المستوطنين البيض. وهذا مما لا شك فيه أمر يستحق الدراسة؛ لأنه إقليم جمع أنواعاً من العناصر والجماعات المختلفة في كل نواحي الحياة. مما شجع على ظهور الخلافات والصراعات لأن كل فئة تريد أن تكون الغالبة، لهذا جعلت بريطانيا حكمها صارماً في هذا الإقليم ولم تُمكِّن البيض من محاولاتهم الرامية إلى الاستقلال الذاتي مثلما حققه إخوانهم في روديسيا الجنوبية (زيمبابوي) حتى إن التخيلات جعلت ديلامير زعيم الأقلية البيضاء يعتقد أن مستعمرة كينيا تتجه نحو الحكم الذاتي لصالح الأوروبيين نظراً للمراحل والشواهد التي مرت بها المستعمرة وهي:

1. تغيير العملة من النظام الهندي إلى النظام الإنجليزي.
2. إحلال القوانين الإنجليزية تدريجياً محل القوانين الهندية.
3. منح الأقلية الأوروبية حق التمثيل الانتخابي.
4. إعلان كينيا مستعمرة.

ولكن إعلان المنشور الأبيض الشهير عام 1923م أبطل كل المخططات التي سعى إليها الأوروبيون للفوز بكينيا كبلد خالص لهم وتحت سيطرتهم، وأشار المنشور إلى حقيقة أن الأفارقة هم أصحاب البلد الأصليين والذين يمثلون الغالبية. وهم أحق الأجناس المتصارعة على أرضهم بالسيادة الشرعية، وهذه تعد من ضمن المناورات البريطانية لسد خط الرجعة على الهنود الذين سعوا إلى استمالة الأفارقة الأصليين إلى جانبهم.

مصادر البحث ومراجعه:

على ضوء هذه الممارسات شهدت كينيا عدة لجان تبحث في المسألة الهندية والمستوطنيين البيض والسكان الأصليين، لأن كل الأطراف أخذت تطالب بحقوقها المشروعة حسب ما تراه. وهذه المشاكل المتلاحقة في كينيا لفتت انتباه الكثير من الساسة البريطانيين. فكثرت الكتابات عن أحوالها. ومن هؤلاء الكتاب كان المنصف والمعتدل أحياناً والمتحيز أحياناً أخرى.

ولا شك في أن هذه الكتابات المتعددة شكلت مادة جيدة للباحث، إلى جانب أن هناك كتابات الرحالة الذين جاسوا خلال المنطقة منذ زمن. فقد كانت مرتعاً خصباً للرحالة الذين جاسوا خلال المنطقة منذ زمن. فقد كانت مرتعاً خصباً للرحالة والمغامرين الذين أسهموا في كتاباتهم عن كينيا.

وهذه المراجع توفر مادة خصبة للباحث الذي يتعرض لتاريخ كينيا ومعظم حكام كينيا تناولوا أحداثها وتاريخها في مذكراتهم ودراساتهم الخاصة، ومنهم السير آرثر هاردنج. والسير شارلز اليوت الذي يعتبر من المخططين لسياسة الاستيطان الأبيض في كينيا.

ويظهر ذلك في كتابه محمية (Eliot Charles (Sir): The British East Africa Protectorate. London. 1905.) شرق أفريقيا البريطانية وكذلك استعنت بكتابات كثيرين من موظفي الحكومة الذين أخذوا في تدوين تاريخ كينيا ومنهم روز ماكروجر (كينيا من الداخل) (Ross. W. Mcgregor: Kenya From Within. London. 1986) وكان يشغل مدير إدارة الأشغال العمومية في المستعمرة وكان عضواً في مجلس تشريع كينيا، وتناول قضية الصراع الهندي الأوروبي بتحليل دقيق، وكان مؤيداً لجو موكنياتا في كفاحه العادل من أجل بلده.

وتم الاطلاع على اتجاهات المستعمرين من خلال كتاباتهم التي تعد من المصادر الرسمية، مثل لوجار صاحب المؤلف الشهير الذي يتكون من جزأين تحت عنوان، قيام إمبراطوريتنا في شرق أفريقيا (Lugard. F.J.: The Rise of our East African Empire. London. 1893) الذي كشف فيه النوايا الحقيقية للاستعمار البريطاني في القارة الأفريقية عامة وفي كينيا خاصةً.

ومما لا شك فيه أن الباحثين الإنجليز كانت أبحاثهم وتاريخهم للاستعمار في كينيا تعتني بإبراز السياسة البريطانية والأساليب التي اتبعتها في إدارة مستعمراتها. وقد أشاد الكثيرون منهم بتلك الأساليب وذكروا إنها متمشية مع رغبات المجتمعات الأفريقية، ونظراً لذلك لا بد من إيضاح الصورة التي أشاعها هؤلاء الكتاب لإظهار حكومتهم على أنها كانت تسعى لرقي هذه الشعوب وحضارتهم، وإبراز جانب المعاناة التي عاناها وتكبدها الشعب الأفريقي وخاصة الشعب الكيني. وأن يتم تناول هذه القضايا من زاوية علمية مجردة بعيداً عن المغالاة. على الرغم من أن هناك كتاباً أفارقة عاشوا الأحداث. إلا أنهم غلبت عليهم الناحية الثورية والوطنية. لذا لا بد من إظهار الحقائق البعيدة عن الأوهام الاستعمارية التي ما زالت تعلق في أذهان بعض الأكاديميين الأوروبيين وهذه المصادر أفادت البحث من خلال الوثائق الرسمية مثل:

1. دار المحفوظات العامة البريطانية P.R.O. The Public Record Office.
2. وزارة المستعمرات البريطانية C.O. Colonial Office.
3. وثائق وزارة الهند I.O.R India Office Records.
4. ووثائق محفوظة بمكتبة وزارة الهند بلندن – خاصة بمسقط. I.O.R. India Office Records Political Agency, Muscat CR15/ 6.
5. وثائق محفوظة بمكتبة وزارة الهند بلندن – خاصة بالبحرين I.O.R. Political Agency, Bahrain, R /15 /2.
6. للتقارير الرسمية للأعمال البرلمانية The Official Reports of Parliamentary Debates.
7. مجلة الجمعية الأفريقية الملكية والتي تصدر في لندن House of Commons & House of Lords.

وجميعها وثائق تعبر عن حقيقة الموقف في تلك الفترة التاريخية للبحث.

وكذلك تم الاطلاع على مجموعة وثائق تاريخية مختارة تخص كينيا اعتباراً من أعوام 1884–1923م قام بجمعها ج. إتش منجام G.H. Mungeam تحت

عنوان (Keny - Select Historical Documents. 1884 - 1923) وهذه المجموعة لا غنى عنها لأي باحث في هذه الفترة المحددة. لأنها اعتنت بالقضية الكينية والصراع بين الهنود والمستوطنين البيض وكذلك تعرضت لمنشور ديفونشاير 1923م وهناك بعض الكتب التي تم الحصول عليها من دار الكتب المصرية ومكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة. أما مكتبة معهد البحوث والدراسات الأفريقية فقد أمدت البحث بالكثير من الكتب العربية والأجنبية والرسائل العلمية غير المنشورة والأطالس.

هذا بالإضافة إلى التقارير التي كانت تظهر الدور الذي لعبه الهنود في حياة المحمية البريطانية في الشرق الأفريقي. هذا علاوة على المراجع والمصادر العربية والدوريات والرسائل الجماعية وكذلك الأطالس. وقد اعتمد البحث على عدد كبير من المصادر الأصلية منها الوثائق غيرالمنشورة وما نشر لكن لم يستخدمه الباحثون كمادة علمية.

صعوبات البحث:

أما عن الصعوبات التي صادفها الباحث في سبيل إعداد هذه الرسالة فقد كانت عديدة يأتي في مقدمتها ندرة الكتب العربية التي تناولت الوجود الهندي في كينيا لذلك تم الاعتماد على المصادر الأجنبية مع ما يلزم تجاهها من الحيطة واتخاذ الحذر التام تجاه ما كتبه الأجانب عن المنطقة. لأن الكتاب كانوا في الغالب ينظرون للأفارقة نظرة غير سليمة، كما كانوا ينظرون النظرة للهنود ويظهر في كتابات الكثيرين من الأوروبيين التعصب لبني جلدتهم وتفسير الأحداث بما يتمشى مع وجهة النظر الأوروبية.

ومن الصعوبات كذلك التي واجهت الباحث في الحصول على الوثائق والمصادر الرسمية التي تناولت مرحلة البحث التاريخية هي تشعب الوثائق البريطانية مما تطلب جهداً كبيراً لاختيار الوثائق التي تدور حول مرحلة البحث وترجمتها إلى اللغة العربية مما تطلب جهداً ووقتاً كبيرين من الباحث.

أقسام البحث:

قسم البحث إلى تمهيد، وستة فصول، وخاتمة.

التمهيد: تناول البحث في التمهيد عن جغرافية منطقة شرق أفريقيا البريطانية وأهميتها الاستراتيجية وتكوينها من تتجانيقا ومحمية أوغندة ومستعمرة كينيا، والحدود السياسية التي استقرت في النهاية. كما أشرت إلى موقع كينيا ومساحتها، وخصائصها الطبيعية، وختمت هذه الدراسة الجغرافية بالحديث عن المناخ والإنتاج الزراعي والإشارة إلى الأنهار (نهر تانا، ونهر جالاتا. ونهر شبيلي) التي ساعدت على وفرة الإنتاج الزراعي وثرائه. وقد استعنت في هذه الدراسة الجغرافية بعدد كبير من الخرائط الجغرافية.

وفي الفصل الأول: تحدث البحث عن الهجرات الآسيوية لشرق أفريقيا والأماكن التي هاجر منها الهنود. وأشار إلى الهجرات الآسيوية بشكل عام والتي شملت الهنود والعرب وتلاقيهم في منطقة الساحل. واختلاطهم بالأفريقيين هذا الاختلاط الذي كون الشعب السواحلي. كما نوه البحث إلى التجارالهنود والدوافع التي دفعتهم إلى ارتياد شرق أفريقيا ومشاركتهم في تكوين المدن الإسلامية على الساحل الشرقي للقارة بالاشتراك مع العرب، ثم ختم الفصل بدراسة الظروف التي أدت إلى ازدياد تدفق الهنود على منطقة كينيا في القرن التاسع عشر خاصة في عهد السلطان سعيد بن سلطان الذي نقل بلاطه إلى زنجبار عام 1840م. وكيف تمكن الهنود (البانيان) من السيطرة على الأعمال التجارية في الساحل الكيني كله على الرغم من احتجاج العرب للمكانة التي أصبحت للهنود هناك. وختم الفصل بالحديث عن أثر افتتاح القنصلية البريطانية في زنجبار للهنود هناك، وختم الفصل بالحديث عن أثر افتتاح القنصلية البريطانية في زنجبار عام 1840م وازدياد توافد الهنود على المنطقة.

أما **الفصل الثاني**: فقد خصص لدراسة العوامل التي دفعت بريطانيا إلى جلب الهنود إلى شرق أفريقيا. وتحدث الباحث عن استيطان الهنود لمنطقة كينيا وأسباب جلب بريطانيا لهم إلى المنطقة شارحاً تلك الأسباب. ثم انتقل البحث بعد

ذلك الحديث عن مجموعات الهنود التي سيقت إجبارياً واختيارياً للعمل في مشروع السكك الحديدية التي ربطت المحيط الهند من شاطئ ممبسة حتى أوغندة، وأشار البحث إلى القيود التي بدأت تفرض على هجرتهم بعد ازديادهم. ثم ختم الفصل بدراسة إحصائية لأعداد الهنود في كينيا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين.

أما **الفصل الثالث**: فقد خصص لدراسة الوضع الاجتماعي للهنود في شرق أفريقيا. فتعرض بالتفصيل لدراسة الحياة الاجتماعية لمجموعات الهنود بمذاهبهم المختلفة ومناطقهم التي كانت تؤثر في عاداتهم وتجمعاتهم بكينيا، وفصل البحث الحديث عن حياة (الخوجة) الاجتماعية واحتفالاتهم الدينية، وكذلك عن الهندوس ومساكنهم. وعادات الزواج عندهم، والأزياء التي كانوا يحرصون على ارتدائها، واحتفالهم بالمناسبات المختلفة وبعض العادات الأخرى. ولم أغفل ذكر كل ملخص جانب التعليم والأوضاع الثقافية للهنود بشرق القارة.

وفي **الفصل الرابع**: تعرض البحث للدور الاقتصادي للهنود في شرق أفريقيا متحدثاً عن دورهم في تنمية الاقتصاد الكيني وكيف كانت الغلبة للعملة الهندية (الروبية) التي ظلت سائدة طوال السنوات الأولى من الحكم الاستعماري البريطاني. ثم تحدثت عن دورهم في الزراعة ونقلهم الأسلوب الهندي والأدوات الهندية إلى كينيا، وألقى البحث الضوء على دورهم التجاري وعلاقاتهم التجارية بالعرب والأفريقيين في المنطقة - موضوع البحث - وقد تم الفصل بين دورهم في التجارة الخارجية. وختم الفصل بالحديث عن الضرائب الفادحة التي فرضها البريطانيون ورد فعل الهنود تجاه ذلك.

وفي **الفصل الخامس**: درس الباحث موقف الإدارة البريطانية من الهنود في إطار المنشور الأبيض (منشور ديفونشاير) فتناول الباحث استئثار البريطانيين الأوربيين بالمناصب الكبرى وحرمان الهنود والأفريقيين منها ثم جهود الهنود ببعض هذه المناصب خاصة في الإدارة المركزية وتمثيلهم في المجلس التنفيذي، وأصبح لهم وزير في الوزارة. كما بذلوا جهوداً للحصول على عدد من المقاعد في المجلس التشريعي وقد تتبع الباحث هذه الجهود ونتائجها بالتحليل والدراسة.

ودورهم في هذا المجلس. وركز الباحث اهتمامه على منشور ديفونشاير والمراسيم التي صدرت والتي كان فيها بعض الإنصاف للهنود. ورد فعل الهنود والأفارقة تجاه هذا المنشور وتلك المراسيم، وختم الفصل بدراسة دور الهنود في الحكم المحلي، ومشاركتهم في مجالس المدن ومجالس البلدية.

أما **الفصل السادس** والأخير: فقد خصص لدراسة الصراع بين الأوروبيين والهنود وموقفهم من الحركة الوطنية. وتحدث الباحث فيه أيضاً عن الصراع بين الطرفين على أرض المرتفعات التي امتازت بالمناخ المعتدل وخصوبة التربة ووفرة مياهها بعد أنْ اتبع في تمليكها سياسة التفرقة العنصرية التي لم ترض الهنود والأفريقيين على حد سواء، ثم انتقل الباحث بعد ذلك للحديث عن مشكلة تقييد الهجرة الهندية لشرق أفريقيا ووضع العقبات في سبيلها خوفاً من ازدياد مكانة الهنود ووضعهم وسيطرتهم على المنطقة.

ثم تبع ذلك الحديث عن عزل الهنود في أحياء خاصة بهم، كذلك تعرض البحث للجان الهندية التي طالبت بحقوقها. وختم الفصل والبحث بتفصيل واف عن دور الهنود في الحركة الوطنية ومساعدتهم لزعمائها الأفريقيين أمثال هاري توكو، وجوموكنيانا. وتقديم العون لثوار محلياً وعالمياً، كما أشار البحث إلى الجانب الآخر من الهنود الذين عملوا مع الحكومة في مواجهة الثوار.

وفي **الخاتمة** تم إبراز أهم النتائج التي أسفر عنها البحث وما أضافه من معلومات.

شكراً: في نهاية هذا العرض لفصول البحث أود أن أشير بكل الفخر والإعزاز والتقدير والعرفان لجهود أستاذي الكريم الأستاذ الدكتور/ شوقي عطا الله الجمل الذي لم يأل جهداً في سبيل إرشادي وتوجيهي إلى ما يفيد البحث ويثري هذه الدراسة.

ولكل من قدم لي العون والمساعدة في أثناء فترة الدراسة والبحث من أساتذة معهد الدراسات الأفريقية الكرام وأخص بالذكر أستاذي السيد الأستاذ الدكتور/ عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وكيل معهد البحوث للدراسات الأفريقية وأستاذ التاريخ الحديث، كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأستاذي الدكتور/ رجب محمد عبد الحليم رئيس قسم التاريخ بالمعهد لما قدمه لي من نصح وإرشاد وتوجيه وله خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والإعزاز لأعضاء لجنة الحكم على الرسالة للجهد الذي بذلوه لإثراء العمل العلمي كذلك أتقدم بالشكر لأمناء مكتبات المعهد والجامعة الأمريكية وجامعة عين شمس وغيرها من أمناء المكتبات لتيسيرهم حصولي على المراجع الهامة التي خدمت البحث.

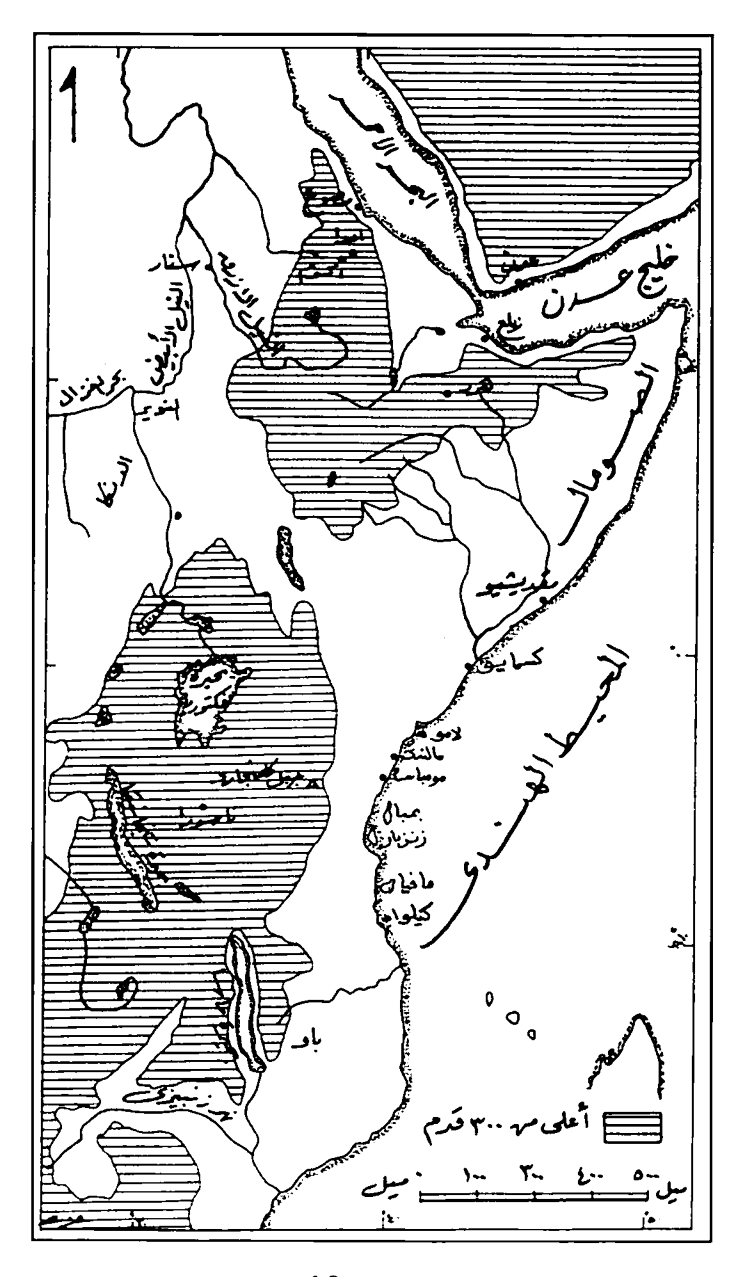
أجزل الله جميعاً العطاء... فهو خير المكافئ..

والله أسأل أن يوفقنا إلى علمٍ أفضلٍ وغدٍ مشرق وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفصل الأول

الهجرات الآسيوية لساحل شرق أفريقيا
(العرب والهنود)

- الهجرات الآسيوية.
- تلاقي العناصر الثلاثة: العرب والهنود. السواحليين.
- أنواع التجارة في القرون الإسلامية الأولى.
- تكوين المدن الإسلامية على ساحل شرق أفريقيا.
- انتقال الهنود إلى الشرق الأفريقي (فترة التوسع الأوروبي).
- ازدياد تدفق الهنود على منطقة كينيا في القرن 19.



شكل رقم (10)

شرق وشمال شرق إفريقيا في القرن الثامن عشر

المصدر: جون جنتر، داخل إفريقيا، ج 2، إشراف ومراجعة حسن جلال العروسي، مكتبة الانجلو المصرية، 1955م.

الهجرات الآسيوية:

تعد الهجرات التي عبرت من شبه الجزيرة العربية إلى بقاع عديدة أخرى في آسيا نفسها، وأفريقيا من أقدم الهجرات منذ بداية العصور التاريخية المعروفة.

ومن هذه الهجرات تلك العناصر الآسيوية التي عبرت عبر شبه جزيرة بمبا حيث نقلت الدماء والحضارة الآسيوية إلى القارة الأفريقية السوداء. وأهم من هذا وذاك تلك المؤثرات السلالية والحضارية التي انتقلت من جنوب الجزيرة العربية إلى الشرق الأفريقي.

وبعد ظهور الإسلام كان هذان الطريقان (المحيط الهندي، شبه جزيرة سيناء) هما المدخلان اللذان انتشر عن طريقهما الإسلام واللغة العربية في القارة الأفريقية.

كما ساعد عامل آخر هام على هذا الاتصال بين القارتين الآسيوية والأفريقية وهو الجوار الجغرافي، حيث استقبل سكان الساحل الأفريقي خاصة شرق أفريقية عناصر وافدة من آسيا.[1]

وترجع العلاقات الهندية مع الشرق الأفريقي إلى عصور موغلة في القدم أيضاً، حيث قدمت من شبه القارة الهندية موجات من التجار إلى الساحل الشرقي الأفريقي جاءوا من كتش Cutch، وكيثوار Cathiwar، وجوجرات Gujurat، لكن هؤلاء التجار لم تكن انتقالاتهم وحركاتهم التجارية مستمرة بصورة منتظمة إذ اتخذت رحلاتهم الطابع الموسمي.[2]

1- محمد السيد غلاب: جغرافية العالم، الانجلو المصرية، القاهرة 1959، ص 4-5.

2- بنيان سعود تركي: الجالية الهندية في شرق أفريقيا بين هاملتون والسيد سعيد (1823-1856). مجلة المؤرخ المصري، كلية الداب جامعة القاهرة، العدد 13 يوليو 1994، ص11. انظر الخريطة رقم (11).

وقد استمر هذا حتى أوائل العصور الحديثة التي غير فيها الحال كما سنرى فيما بعد.

والشيء نفسه يذكر عن السفن الهندية التي كانت تمتلئ بالبضائع التي ينتجها جنوب شرق آسيا، وتتجمع في الموانئ الهندية المختلفة، وتخرج من تلك الموانئ (ارياكا - بازيجازا) وغيرهما على الساحل الشمالي الغربي للهند، وهي تحمل على السفن التجارية إلى شرق أفريقيا منتجات وتجاراب شبه القارة الهندية.[1]

ويبدو أن هبوب الرياح الموسمية بصورة منتظمة في المحيط الهندي كان سبباً حيوياً في توثيق عرى الاتصالات والعلاقات التي ازدادت بين أهالي الشواطئ الهندية وسكانها في المحيط الهندي، وبين سكان الساحل الشرقي للقارة الأفريقية. فقد كانت تلك الرياح الموسمية الجنوبية الغربية الصيفية تساعد كذلك هذه السفن على رحلة العودة.[2]

وفي الوقت الذي تمت فيه العلاقات بين شبه الجزيرة الهندية والشرق الأفريقي حدثت هجرة قبائل عربية من شبه جزيرة العرب إلى شرق أفريقيا، وتلك العلاقات لم تنقطع طوال العصور التاريخية المختلفة ولذلك انتشرت التجمعات العربية في منطقة السهل الساحلي وهذه التجمعات كونت مستعمرات أو ممالك صغيرة (على الساحل فيما بين جنوب الحبشة حتى موزمبيق) فقد قامت المدن على الساحل نفسه مثل زنجبار، وكلوا، ومقديشيو وغيرها، ولم يتمكن الإسلام - في قرونه الأولى - من التسرب عبر المناطق الساحلية إلى الداخل إلا لمسافات قليلة.

ولم يتمكن العرب أو ربما لم يرق لهم استيطان المناطق الداخلية أو استغلالها كما فعلت أوروبا بعد ذلك، إنما اقتصرت علاقاتهم بالقبائل الزنجية على المبادلات

1- لينجزورث ل.و.هو: الآسيويون أفريقيا. ترجمة عبد الرحمن صالح. سلسلة الفكر العالمي. العدد 25. دار النصر. القاهرة 1969. ص18.

2- شريفة أحمد الرشيد المؤثرات الحضارية الآسيوية في شرق أفريقيا. رسالة ماجستير (غير منشورة) أجيزت في معهد الدراسات الأفريقية جامعة القاهرة. قسم الاجتماع. القاهرة 1975. ص 5.

وانظر: فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر 1839 - 1918. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة 1987. ص 32 و 33.

التجارية في منتجات كل من الطرفين.[1]

ولقد كان لاستقرار الإسلام والمسلمين في الحبشة في العقود الأولى من صدر الإسلام أثره في تسرب هذا الدين الحنيف إلى سواحل أفريقيا الشرقية حيث يمكن استنتاج ذلك مما ذكره أحد الباحثين[2] من أن انتشار الإسلام في الصومال اعتمد على روافد ثلاثة كان من بينها هجرة المسلمين من بلاد الحبشة من منطقة أكسيوم إلى الصومال.[3]

ونظراً لمتاخمة أراضي كينيا (الآن) لأراضي الحبشة والصومال يمكن لنا أن نستنتج عبور بعض الصحابة المسلمين عامة إلى الأراضي المتاخمة لها خاصة أن عوامل الجوار على اليابسة. وعلى الساحل أيضاً قائمة على امتداد طبيعي لكل منهما فلا نستبعد هذا التأثر، خاصة أن هناك عوامل طرد طبيعية تمثلت في فقر مناطق الحبشة وصعوبة الظروف الطبيعية فيها.[4] وعوامل جذب على امتداد الساحل الشرقي الافريقي تمثلت في غنى مناطق (كينيا) التجارية واتصالها بالعالم الخارجي. هذا فضلاً عما ذكرناه من قدم اتصال العرب تجارياً بمنطقة الساحل الشرقي لأفريقيا عن طريق التجارة والعلاقات البشرية المختلفة الأخرى.

فقد استفاد العرب من ظواهر الرياح المساعدة، وعلمهم بالفلك. وتحديد الاتجاهات الجغرافية بالشمس والكواكب في تعميق أواصر هذه الاتصالات حيث نتج عن ذلك استقرار جاليات عربية كثيرة على سواحل البحار الشرقية عامة. وعلى سواحل أفريقيا الشرقية بشكل خاص لخدمة الأغراض التجارية. بل أدى ذلك أيضاً إلى تكوين إمارات عربية في تلك المناطق الساحلية. وأدى كذلك إلى انتشار حضارة العرب ولغتهم وديانتهم عن طريق الجاليات والإمارات.

وكان من نتيجة ذلك ومحصلته ظهور أجناس ولغات وعادات جمعت

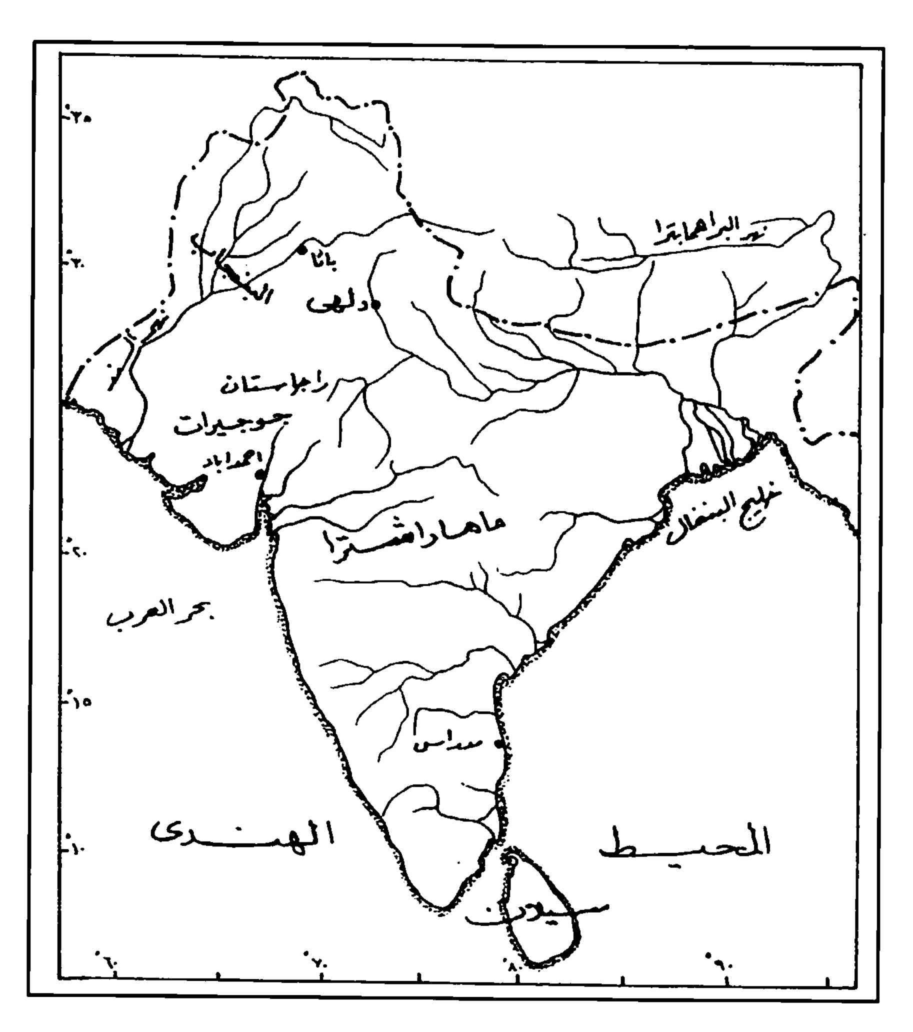
1- حسن أحمد محمود: الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا. دار الفكر العربي. ط3. القاهرة 1986م. 70.

2- أحمد برخت ماخ: وثائق عن الصومال الحبشة أريتريا . شركة الطويجي للطباعة والنشر. القاهرة ص 42.

3- كانت أكسيوم مدينة ملك أثيوبيا وعاصمته خاصة وقت اعتناق الأحباش المسيحية في أوائل القرن الرابع الميلادي على عهد ملك الحبشة عيزانا.
انظر: زاهر رياض: تاريخ اثيوبيا. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة 1966. ص41.

4- ولذلك فقد ظلت الحبشة متخلفة كثيراً عن جيرانها. ولم يطمع فيها أحد لصعوبة الوصول إليها. وفقر مظاهرها الطبيعية. بالإضافة إلى أنها لم تكن قط مصدر إشعاع ثقافي أو حضاري. انظر: زاهر رياض: مرجع سابق. ص 14.

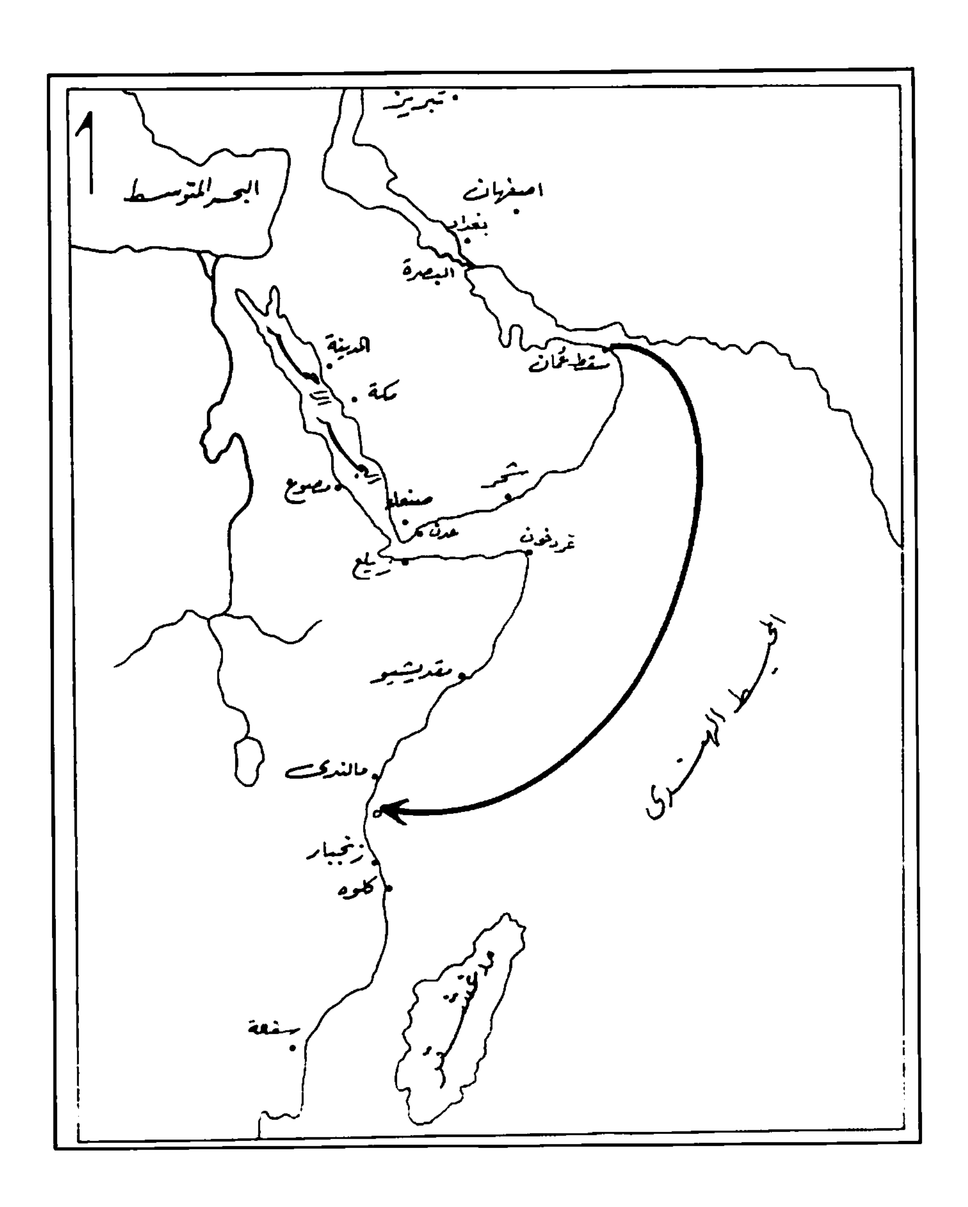
كثيراً من الصفات المشتركة بين العرب وأهالي البلاد الأصليين في اندماج وانصهار سلميّ دون اللجوء إلى أساليب العنف أو الشدة مما أدى في النهاية لظهور ما عرف بالشعب السواحلي.[1]



شكل رقم (11)

المناطق التي هاجر منها الهنود للشرق الأفريقي

1- فاروق عثمان أباظة: مرجع سابق. ص 33.



شكل رقم (12)

دولة آل بو سعيد في عُمـان وزنجـبــار

المصدر: عمان الامامية – من منشورات مكتب أمامة عمان بالقاهرة. ص 3

تلاقي العناصر الثلاثة: العرب، والهنود، وأفارقة الشرق:

يستطيع الباحث - من خلال ما تقدم - الخروج بنتيجة هامة وهي أن العرب كانوا أول من عرف أفريقيا الشرقية، وأول من اتصلوا بالأهالي الأفارقة المقيمين على سواحلها قبل غيرهم من الأمم المختلفة.[1]

وقد أعان العرب على الاضطلاع بهذا الدور الهام أنهم كانوا يشرفون على الشريان التجاري الشهير بحكم موقعهم الجغرافي الفريد، حيث كان هذا الشريان التجاري يبدأ من الصين والهند، وجزيرة الهند الشرقية، ثم يسير بحرا بمحاذاة جنوب بلاد العرب حتى مدخل البحر الأحمر، فيعبره متجهاً صوب السويس أو العقبة، ومن العقبة يتجه هذا الشريان التجاري الرئيسي إلى بلاد الشام ومنها مباشرة إلى أوروبا عن طريق البحر المتوسط، أما بعد السويس فإن الشريان يتجه إلى الإسكندرية، ومنها إلى موانئ أوروبا حيث توزع البضائع على أسواق ومنافذ توزيع بلدانها.

ولا بد أن نقرر - في هذا الصدد - أن أرض عمان وحضر موت وجنوب الجزيرة العربية من أهالي اليمن كانوا هم العمود الفقري في تحريك العملية التجارية بين أفريقيا الشرقية، وهذا الشريان التجاري العظيم الذي يمر في أغلب مسافاته بأراضي العرب.[2]

فقد أتاحت معرفة العرب بعلوم البحار والفلك والجغرافيا وحركة الرياح أن عرفوا أسرار الملاحة ليس بالمياه الجنوبية المرتبطة بالساحل العربي والأفريقي الشرقي فحسب، بل أيضاً تلك المياه التي تربطهم بالشواطئ الغربية عن الساحل الهندي وموانيه المختلفة، وما بينهما من شواطئ وبلدان وجزر.

1- يذكر جوليان أن النفوذ العربي قد احتفظ بسيطرته وسيادته على تجارة شرق أفريقيا طوال الألف سنة السابقة على الميلاد حيث كانوا يمزجون منتجات الهند بمنتجات الصومال وأريتريا، ويسيرون بها في قواف إلى سوريا عن طريق مأرب ومكة، أو إلى طيبة عن طريق ميناء وادي جاسوسي ولكن البطالمة والرومان عمدوا إلى تحطيم سيطرة العرب تلك إلا أن اليونانيين قد اكتشفوا ظاهرة هبوب الرياح في تلك المناطق فأنشأوا علاقات مباشرة بين أفريقيا والشمال الغربي للهند.

انظر شارل أندريه جوليان: تاريخ أفريقيا، ترجمة: طلعت عوض أباظة، سلسلة الألف كتاب، دار نهضة مصر، القاهرة، 1968م، ص77.

2- السيد رجب حراز: أفريقيا الشرقية ولاستعمار الأوروبي، دار النهضة العربية، القاهرة 1968م ص2.

وتهيأت الفرصة بذلك لعرب الجنوب ليربطوا مصادر الإنتاج في أفريقيا الشرقية ببلاد الهند خاصة والشرق الأقصى بصورة عامة متخذين من موانئ اليمن نقطة التلاقي هذه ببلاد اليمن. كان عرب الشمال من أهالي نجد والحجاز ينقلون هذه المتاجر الشرقية كلها[1] بقوافلهم البرية إلى الشام. واختاروا من أجل ذلك بعض المواقع الإستراتيجية لإقامة المحطات والمراكز التي عدت بعد ذلك مواقع تجارية هامة استفادت من مرور القوافل التجارية بهم. وأفادت في إمداد التجار ببعض احتياجاتهم السريعة.[2]

وثمة ملاحظة تاريخية أشار إليها أحد الكتاب[3]. وهي أن النطاق الهضبي (الهضاب) التي تلي المناطق الساحلية السهلية الممتدة على طول الساحل الشرقي لأفريقيا قد مثلت عائقاً منع الشعوب البدوية من اختراق هذا النطاق الهضبي بالقوة والغزو، كما فشلت الجهود التي بذلت في البداية لنشر الدين الإسلامي، ولم تنجح إلا طريقة التسرب السلمى عن طريق الهجرة البطيئة أي الاتصال التجاري.[4]

ومثلت هذه الحواجز الهضبية الممتدة من الشمال إلى الجنوب حاجزاً ضخماً عزل المناطق الساحلية عن الداخل إلا انه فرض على هذه المناطق الساحلية أن تولى وجهها شطر عالم الجزيرة العربية والمحيط الهندي. وأن تتصل بهذه العوالم

1- نفس المرجع السابق. ص 3.

2- حسن أحمد محمود: مرجع سابق. ص 376.

3- يؤكد ذلك ما أورده بأمخرمة: من أن كثيراً من أنواع التجارة الهندية كانت تباع في عدن باليمن كان من بينها عسل النحل. والنعال الهندية والغلمان الحودر – كما يذكر الجواري الحسان وغير ذلك.

انظر: يا مخرمة (عبد الله الطيب بن عبد الله بن أحمد) تاريخ ثغر عدن. ج1. مكتبة مدبولي – ط2. القاهرة 1991. ص 62 ، 63 ، 66.

بلغت التجارة الهندية في عدن مبلغاً عظيماً أن يذكر ابن المجاور في كتابه: تاريخ المستبصر: إن المخازن كانت تنقل سنويا إلى المراكب المتجهة إلى الهند ما يصل قيمته أكثر من مائة وخمسين ألف دينار لكل خزانة من الخزائن.

4- بدأت الهجرة من أيام النبي (ص) وثلثها هجرات أخرى كان أكثرها تأثيرا هجرة بعض علماء المسلمين والتجار إلى شواطئ الشرق الأفريقي في القرنين الأول والثاني بسبب المشاحنات التي حدثت بين الأمويين والهاشميين من جهة وبين الأمويين والعباسيين من جهة أخرى، بالإضافة إلى الحروب الطاحنة التي حدثت في اليمن بشكل شبه دائم بين عمال الخلفاء ونوابهم و ما نتج من ثورات الشعب اليمني وحضر موت ومهرة وظفار ومسقط ضد هؤلاء العملاء والنواب مما دفع الكثيرين للهجرة إلى مناطق شرق أفريقيا وأخذوا يستقرون في المدن الساحلية مثل مقديشيو وزيلع وقندلة وغيرها.

انظر: أحمد برخت ماخ: مرجع سابق. ص 43.

بواسطة البحر عبر مضيق باب المندب، أو عن طريق المسالك الملاحية في المحيط الهندي.

كل ذلك أدى إلى تأثر هذه المناطق بالحياة في جزيرة العرب منذ فجر التاريخ، ونشطت علاقات تجارية واسعة بين تلك المناطق الساحلية وبين آسيا، وساعدت العوامل الطبيعية بدورها على تيسير سبل الاتصال بين هذه المناطق الساحلية بشرق أفريقيا وبين بلاد العرب والهند.

ومعنى هذا أن العوامل الطبيعية وبخاصة الرياح قد ساعدت على حمل أهالي ساحل شرق أفريقيا إلى شواطئ الهند، ثم حمل أهالي الهند إلى ساحل جزيرة العرب الجنوبي ومضيق عدن والشرق الأفريقي كذلك – ومعنى ذلك أيضاً أن تلك الهضاب (ظهير الساحل) التي أشرنا إليها – قد مثلت حاجزاً – بينما عاق الظهير المرتفع (الهضاب) في معظم الأحوال وصول تلك المؤثرات الحضارية وتغلغلها وعمقها في اتجاه الداخل.[1]

أنواع التجارة في القرون الإسلامية الأولى:

شهدت الفترة التالية لانتشار الإسلام على الساحل الشرقي لأفريقيا ازدهار مجموعة من البضائع والأنواع المختلفة في ذلك الوقت.

وكان على رأس تلك الأنواع تجارة الذهب القادمة من إقليم الزمبيزي عبر ميناء (سوفالا)، كما أن الحديد الخام يعد مادة من مواد التجارة التي كانت تتبادل حينئذ بالإضافة إلى العاج والتوابل.

أما تجارة الرقيق فقد شغلت المكانة الأولى بين أنواع التجارات العديدة وكان لها رواج وازدهار مستمر لم ينقطع حيث اعتبرت منطقة شرق أفريقيا من مناطق تصدير الرقيق إلى شبه الجزيرة العربية وغيرها من بلدان الشرق.

وقد تحسنت وازدادت التجارة في القرنين التاسع عشر والعشرين بعد أن

1- شريفة أحمد الرشيد: مرجع سابق، ص6.

انتشرت المراكز التجارية الساحلية في لامو، وكيلوه. ومالندي، وممبساً حيث إن الرحالة المسلم (الإدريسي) قد سجل مشاهداته وملاحظاته عن رواج هذه التجارة خاصةً تجارة الحديد في القرن الثاني عشر الميلادي، وكثرة الطلب عليه في الأسواق الهندية، كما لوحظ ازدهار تجاري واضح في القرنين الثالث عشر والرابع الميلاديين، وذلك قبل وصول البرتغاليين إلى الساحل الكيني في أواخر القرن الخامس عشر.[1]

وقد وفدت أغلب تجارة منطقة كينيا (وشرق أفريقيا عامة) عبر المحيط الهندي من الجزيرة العربية والهند والصين فكانت تصل إلى المنطقة واردات من السلع المختلفة مثل الملابس والأسلحة الحديدية التي تستقبلها المنطقة وتبادلها بصادراتها المحلية.

وقد استفاد العرب في نقل تلك التجارة بالرياح الموسمية الشمالية الشرقية التي تغير اتجاهها لتصبح شمالية غربية تصل بهم إلى جنوب الساحل الشرقي لأفريقيا، ولذلك يلاحظ أن منطقة سيادة التجارة العربية امتدت من مقديشو في الشمال إلى كلوه في الجنوب متعمقة نحو الداخل حتى قرب بحيرة فيكتوريا.

وشهدت الفترة من بداية القرن الثالث عشر حتى وصول البرتغاليين إلى الشرق الأفريقي سنة 1498م ازدهار تجارياً امتد من منطقة بنادير شمالاً وحتى سوفالا جنوباً، ويرجع ذلك الازدهار إلى رواج تجارة الذهب، بالإضافة إلى التوسع في تجارة المحيط الهندي.

ومن النتائج التي ترتبت على زيادة التبادل التجاري في المنطقة أن ازدادت الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين بلاد العرب والدول المحيطة بها[2] فقد كان لموقع جزيرة العرب الذي يتوسط طرق التجارة فيما بين شرق آسيا وشرق أفريقيا أثره إذ تمر خلالها مجموعة من السلع الغذائية والملابس القطنية، ومنتجات

1- أحمد سيد شحاته: الأقليات في كينيا ودورها في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير (غير منشورة) أجيزت في معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة، 1989، ص 82.

2- أدت هذه الروابط إلى تكوين بعض المراكز العربية التجارية من جنسيات متعددة وينطبق ذلك على ثغر عدن قيل إن سكانه تكونوا من خليط التجار المصريين والمغاربة، وسكان الساحل الشرقي للقارة الأفريقية والفرس والأحباش إلى جانب أهلها اليمنيين، وفيهم أيضاً من الهند والسند.
انظر ابن المجاور – تاريخ المستبصر – ص 54.

الحلي، والأحجار الكريمة، والورق، وجوز الطيب، والزنجبيل، والقرنفل، ويتم استيراد النحاس من جزيرة العرب إلى منطقة كنيا والشرق الأفريقي، والخيول من (ميزوبوتاميا) إلى المنطقة، في الوقت الذي تراوحت فيه السلع المذكورة بين العاج والتوابل والرقيق والذهب بالإضافة إلى الجلود وخشب الأبنوس وغير ذلك من البضائع المحلية في الشرق الأفريقي (خاصة مناطق كينيا).[1]

وكان ميناء عدن[2] هذا الثغر الاستراتيجي الهام أحد تلك المراكز العربية الهامة التي قامت بدور الوساطة. وتنظيم عملية التجارة بين الشرق والغرب، وبين الشرق والشرق أيضاً، حيث كانت السفن العديدة تأتي إلى عدن من شتى البقاع خاصة من موانئ الساحل الشرقي لأفريقيا مثل زيلغ. وبربرة. وسوفالا، وكيلوه، وموزمبيق. وممسة. وعلى قمتها المواد الغذائية. والكثير من سبائك الذهب والفضة.وقد كان يكثر بها مراكب وسفن موانئ ساحل الهند الغربي مثل ديو، وقاليقوط. وكذلك موانئ وسواحل جزر الهند الشرقية حتى جزيرة ملقا.[3]

وقد حدثنا الرحالة المعروف بابن بطوطة عن مشاهداته في ثغر عدن، ووصفه لنا فكان من جملة ما ذكره عنه: (........... هي مرسى أهل الهند تأتي إليها المراكب العظيمة من كينايت، وتانه، وكولم، وقاليقوط. وفند رانيه، والشاليات، ومنجرور، وفاكنور، وهنور، وسندابور، وغيرها. وتجار الهند ساكنون بها، وتجار مصر أيضاً.[4]

ويمكن لنا استنتاج هام من خلال مقولته حسب مشاهداته (وتجار الهند ساكنون بها) أنه كانت هناك جاليات هندية أخذت تستوطن ميناء ومدينة عدن استقرت بها هذه الجاليات التي خلفتها العمليات التجارية والاتصال المستمر بين السواحل العربية، والسواحل الهندية المختلفة، بالإضافة إلى ما يحدث نتيجة لذلك من تزواج وتصاهر، واندماج بين أهالي المنطقتين.

1- أحمد سيد شحاته، مصدر سابق ص 84-86.

2- انظر: بامخرمة، مصدر سابق ، ص4-7.

3- فاروق عثمان أباظة: مرجع سابق، ص29.

4- ابن بطوطة (محمد عبد الله بن إبراهيم اللواتي الطنجي) تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، دار الحداثة، بيروت 1985، ص251.

ويتحدث أيضاً ابن بطوطة عن أهل عدن فيذكر إنهم كانوا « ما بين تجار وحمالين وصيادين للسمك. وللتجار منهم أهوال عريضة. وربما يكون لأحدهم المركب العظيم بجميع ما فيه لا يشاركه فيه غيره لسعة ما بين يديه من الأموال. ولهم في ذلك تفاخر ومباهاة ».

كما يعقد ابن بطوطة مقارنة حيث وجد شبهاً في طقوس وطريقة تناول الطعام، وانتظام كل فرد مكانه دون الجلوس في مكان غيره في كل من البلاد اليمنية والبلاد الهندية التي زارها، ولا يدري أكان الانتقال في هذه العادات من اليمن للهند أم من الهند إلى اليمن.[1]

والذي يهمنا في هذا المقام هو انتقال التأثير بين العرب والهنود في التعاملات الاجتماعية المختلفة الذي نتج من شدة الاختلاط والتعارف المستمر عبر طرق التجارة في اليمن وفي الشرق الأفريقي. وكذلك عن طريق الاختلاط في مشاعر المسلمين المقدسة في الحج والعمرة بالحجاز كذلك.

تكوين المدن الإسلامية على ساحل شرق أفريقيا:

سبق أن أشرنا إلى أن الهجرات العربية من شبه الجزيرة إلى الساحل الشرقي لأفريقيا أدت إلى تأسيس وانتعاش المدن المختلفة على طول هذا الساحل، بل أخذت المدن تتسع، ويتسع نفوذها حتى كون البعض منها ممالك ذاع صيتها، وحققت شهرة عالمية في مجال التجارة والثراء، ورغد العيش الذي ظهر على سكان هذه البلاد بعد اختلاط العرب بهم.

وفي القرن العاشر الميلادي وفدت هجرات عربية أخرى إلى الساحل الشرقي وأسسوا أول مدن أو مراكز حقيقية للتجارة في التاريخ – على ما يذكر المؤرخون والرحالة الذين شاهدوا ما كانت عليه تلك المدن والمراكز من ازدهار ونمو دائم.

1- نفس المصدر السابق. ص 250.

وتعد مدينة مقديشيو[1] من أوائل تلك المدن التي أسست على ساحل البنادر ثم جاءت بعدها مدينة براوة على الساحل نفسه.

وفي أواخر القرن العاشر الميلادي حذت مجموعة كبيرة من الفرس الذين من أهل شيراز حذو العرب، حيث هاجروا إلى القسم الجنوبي من الساحل شرقي لأفريقيا واستقروا فيه.

ويذكر في هجرة هؤلاء أن أحد أولاد ملك شيراز واسمه عليّ قد انطلق مبحراً من هرمز مع أولاده الستة على متن سفينتين قاصداً الجزء الجنوبي من ساحل شرق أفريقية. حيث قاموا هناك بإنشاء مدينة كلوة[2] في حوالي سنة 975م. تلك المدينة التي أصبحت فيما بعد عاصمة لأول وأكبر دولة سواحلية في أفريقية الشرقية

1- ذكرها ياقوت الحموي في معجمه بأنها مدينة في بلاد الزنج في جنوب اليمن في بر البربر في وسط بلادهم. وهو لا يقصد بربر المغرب أنما يقصد أن هؤلاء وهؤلاء سود. ويشبه أهلها أيضاً بالأحباش إلا أنه يجعلهم جنساً يتوسط بين الحبش والزنوج.

ويضيف الحموي عنها بأنها: مدينة على ساحل البحر. ويتحدث عن أهلها أيضاً بأن كلهم (أغلبهم) غرباء ليسوا بسودان ولا ملك لهم أنما يدبر أمورهم المتقدمون على اصطلاح لهم، وهذا دليل على وفود العرب والهنود إليهم بأعداد غالبة على أهلها كما يتحدث عن التجارة والتجار فيها فيذكر: إذا قصدهم التاجر لا بد له من أن ينزل على واحد منهم ويستجير به فيقوم بأمره، ومنها يجلب الصندل والأبنوس، والعنبر والعاج، هذا أكثر أمتعتهم وقد يكون عندهم غير ذلك مجلوب إليهم.

انظر: ياقوت الحموي الرومي (البغدادي) معجم البلدان، ج5، دار الصياد، بيروت، د.ت. ص173.

2- كلوة: قام بتأسيس هذه المدينة علي بن الحسن بن علي وابن أمير شيراز ومعه أبناؤه الستة في النصف الثاني من القرن الحادي عشر الميلادي وبنوهناك القلاع والحصون واتخذوها عاصمة لملكهم.

انظر: محمد عبد الله النقيرة: انتشار الإسلام في شرق أفريقيا، ص 189.

انظر: ترمنجهام: الإسلام في شرق أفريقيا، ترجمة وتعليق محمد عاطف، مراجعة محمد فؤاد شبل، القاهرة 1973، ص 10-12.

عرفت في التاريخ باسم دولة الزنج.[1]

وفي القرون التالية أخذت المدن العربية تنتشر على طول الساحل حيث برزت في خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين مدن جديدية كان على رأسها مدينة كلفى Fiilik أو ملندي Malindi[2]، وممبسة Mombasa وبات Pate (أوبتي)، ولامو Lamu.

وتجدر الإشارة إلى أن كل مدينة من تلك المدن كانت تعمد إلى أن تستقل استقلالاً تاماً بشئونها الداخلية من حيث رعاية سكانها فيما بينهم والقيام بشئون التجارة مع جيرانها من المدن والممالك الأخرى سواء أكانت في داخل أفريقيا نفسها أو من خارج المنطقة (من العرب والهنود وغيرهم) مما حدا بالمؤرخين إلى إيراد وجه الشبه بينها وبين (دول المدن City States) التي ذكرت قديماً في التاريخ اليوناني القديم.[3]

ولم يقتصر أمر الانتقال على العرب من الجزيرة العربية إلى شرق أفريقية

1- يبدو أن تلك الدولة قد بلغت من الاتساع والقوة شأناً عظيماً إذ يذكر المسعودي أن الزنج قد قطعوا الخليج المنفصل من أعلى النيل الذي يصب إلى بحر الزنج وسكنوا في منطقته. واتصلت مساكنهم إلى بلاد سفالة. وهي أقاصي بلاد الزنج وتعتبر بلاد الزنج. وتعتبر بلاد سفالة هذه قصداً لمراكب وسفن العمانيين والسيرافيين. كما أن أقاصي بلاد الزنج تسمى بلاد سفالة – كما يذكر المسعودي الذي يصف أرضها بأنها كثيرة الذهب. كثيرة العجائب. وخصبة ودرجة حرارتها شديدة.وقد اتخذها الزنج عاصمة لملكهم وجعلوا عليهم ملكاً سموه وقليمي. وقد حدد المسعودي مناطقهم ابتداء من حد الخليج المتشعب من أعالي النيل إلى بلادهم سفالة والواق واق بمسافة قدرها بنحو سبعمائة فرسخ في الطول والعرض عبارة عن أودية وجبال ورمال.

انظر: المسعودي (علي بن الحسين بن علي) : مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ج2، بيروت 1987م، ص 6-7 وتجدر الإشارة إلى أن منطقة الواق واق التي أشار إليها المقصود بها الساحل الجنوبي من موزمبيق.

انظر: أحمد نجم الدين فليجة: مرجع سابق . ص 21.

وقد بلغت دولة الزنج أوج قوتها في عهد ثاني سلاطينها سليمان بن علي الذي وسع مناطق نفوذه وسط سيطرته على مناجم الذهب في سفالة Sofala وزنجبار Zangibar وما فيه Mafia وجزر الكومورو Comoro Islands.

انظر: السيد رجب حراز: مرجع سابق. ص 4-5.

2- مالندي: إحدى الجزر الهامة التي يتألف منها أرخبيل لامو Lamu. وهي لامو ومالندي وبات. وتفصل كلاً منها عن الأراضي الساحلية قنوات ضيقة. ومن المعروف أن معظم أهالي الأرخبيل يرجعون إلى أصل فارسي. وما زالت بقايا من مباني فارسية الطراز تشاهد إلى اليوم في الجزر الثلاث/ وقد عرف تاريخ مالندي من الوثائق التاريخية التي لم يبق منها إلا القليل، كما أنه لم يحدث أي كشف أثري بها. لأن المدينة الحالية بنيت فوق بقايا مباني المدينة القديمة، ومن المحتمل أن مالندي تأسست في القرن الثالث عشر الميلادي.

انظر: Morgan (W.T.W.): East Africa, London 1973. P. 119.

3- السيد/ رجب حراز: مرجع سابق، ص4.

بل انتقل الأفريقيون أنفسهم بواسطة السفن العربية إلى جزيرة العرب. حتى أننا نلاحظ إلى اليوم آثار ترحيبهم بهذه الثقافة العربية الوافدة عليهم.

ويلاحظ أيضاً أن انتقالهم إلى بلاد العرب لم يكن قاصراً على طريق تجارة العبيد، بل كان ترحالهم إلى هناك بمحض إرادتهم ورغبتهم ما عدا بعض الحالات النادرة. والدليل على ذلك أنه لم يسجل أي عداء واقع بين العرب والأفارقة بسبب تجارة الرقيق. حيث إن هؤلاء الأفريقيين لم يجدوا أفضل من الثقافة العربية. وحاولوا الاستفادة من المعاملة الحسنة التي كانوا يلقونها من العرب المسلمين[1] فضلاً عن انتقال الأعداد الكبيرة منهم – فيما نعلم – ضمن عملية تجار الرقيق التي كان يتم تبادلها بين الأسواق المختلفة في بلاد العرب والهند والشرق الأفريقي.

انتقال الهنود إلى الشرق الأفريقي (فترة التوسع الأوروبي):

يقرر بعض الجغرافيين[2] أن أحد العوامل التي شجعت وحفزت الهنود على الهجرة والإقامة في جزر وسهول شرق أفريقية الساحلية هو تشابه أحوال البيئة في كل من المنطقتين بين موطنهم الأصلي في شبه القارة الهندية. وسهول الساحل الشرقي للقارة الأفريقية خاصة في مجالي المناخ والنبات حيث يظهر فيهما تشابها ملحوظاً.

هذا فضلاً عن الجوار الجغرافي بين القارتين – آسيا وأفريقيا – الذي جعل الاتصال، وكذلك التأثير الحضاري بين سكان المنطقتين أمراً ميسراً كما أن امتداد السهول الساحلية على طول ساحل أفريقيا الشرقي. ومن الخلف ترتفع المرتفعات هضاباً أو جبالاً من الشمال إلى الجنوب على هيئة حاجز ضخم – جعل المناطق الساحلية في عزلة عن الداخل. ومن ثم وجهت هذه المناطق وجهة شرقية نحو عالم الجزيرة العربية والمحيط الهندي. ومن ثم تأثرت هذه المناطق بالمؤثرات الحضارية الآسيوية.[3]

1- أحمد نجم الدين فليحة: مرجع سابق، ص 27-29.

2- شريف أحمد الرشيد: مرجع سابق ص 10.

3- نفس المرجع السابق . ص 13.

وفي الوقت الذي مثل العرب فيه الطبقة الأرستقراطية في مدن شرق أفريقيا وكونوا زعامات ساحلية كان إلى جانبهم مجموعات من الهنود هؤلاء الذين ركزوا أمالهم على امتلاك الحوانيت. والصيارفة وعمليات السمسرة حيث حاول هؤلاء الهنود أن يحلوا محل سادتهم العرب في ميادين الأعمال المختلفة. وبالفعل بدأت طبقة من المولدين الذين يدينون بالإسلام، ويتحدثون خليطاً من اللغات المختلفة - في احتلال بعض المراكز ذات الأهمية في تلك المدن الساحلية من ساحل شرق أفريقيا.

وفي هذه المدن الساحلية أيضاً عمل الهنود خاصة العبيد منهم كخدم وحمالين وجنود في تلك المدن التي كانت كل مدينة منها تعيش حياة مستقلة عن غيرها[1] ويبدو أن هؤلاء العبيد كانوا يجلبو في ركاب التجار الهنود الذين زادت اتصالاتهم واستيطانهم لمدن شرق أفريقيا فظل البعض منهم يمارس الأعمال التي ذكرناها.

وفي الوقت الذي نزل فيه الاستعمار البرتغالي إلى مدن وسواحل شرق أفريقيا ابتداء من سنة 1498م - كان هناك انتعاش للتجارة في تلك المدن التي قويت صلاتها بالهند وبلاد فارس أيضاً، مما دفع إلى هجرة أعداد كبيرة من الهنود لاستيطان الموانئ الساحلية في مناطق كسمايو، ومالندي، وممبسة، وبمبا، وزنجبار، وكلوة.

وقد عمل البرتغاليون على القضاء على هذا النشاط والازدهار التجاري. وقد أشاد الملاح البرتغالي فاسكوا داجاما Vasco Dagma والرحالة البرتغالي دورات باربوسا Durate Barbosa بالحضارة العربية في ساحل شرق أفريقيا. وما فيها من مدن ومجتمعات متحضرة[2] بعد أن تمكنوا من فرض سيطرتهم على المحيط الهندي[3] وانتزاع السيادة التجارية من العرب، والهنود على السواء، مما أدى

1- شارل أندريه جوليان: مرجع سابق . ص 78.

2- The Book of Durate Barbosa, Edited by M.I. Dames, 1918, Col. 1, P.P. 14, 21.

3- ذكر فاسكودي جاما بعد مروره على سواحل شرق أفريقيا بأنه قد وجد العديد من التجار الهنود من طائفة الهندوس مستقرين بموانئ أفريقية الشرقية.

انظر: بنيات مسعود تركي: الجالية الهندية في شرق أفريقيا. مجلة المؤرخ المصري. العدد 13. يوليو 1994م. ص12.

في النهاية إلى الدمار الذي لحق بالعديد من المدن الساحلية[1]. والتجارة الهندية أيضاً.[2]

ويبدو أن استقرار الهنود في تلك الفترة قد اقتصر على طول الساحل في المدن الكبرى فقط إذ كان هناك بعض التوتر في البداية فيما بين التجار الهنود.

والسكان المحليين من عرب وسواحليين، وربما قد وضعت بعض العراقيل أمام هؤلاء التجار الهنود[3]، كما أن السماح لهم بالبقاء والاستقرار كان يتم في الغالب في الموسم الذي كانت تهب فيه الرياح الموسمية[4]، ولذلك نستطيع القول بأنه باستثناء الهنود الذين استوطنوا المدن الكبرى وعاشوا فيها فقد كانت هناك إقامة موسمية لبعض الهنود في المناطق الأخرى والبلدان الساحلية الأقل أهمية. وما إن نجح البرتغاليون في بسط سيطرتهم على سواحل أفريقيا الشرقية حتى بادروا باحتكار تجارة هذا الساحل. ومحاولة عزل الداخل عنه – تلك السياسة التي أضعفت الحركة التجارية وأدت إلى كسادها.

بيد أن البرتغاليين لم يغفلوا إمكانات الهنود وأنشطتهم فلجأوا إلى استثمار هذه الإمكانات والاستعانة بهم كمحاسبين وأصحاب بنوك في عمليات الصرافة المعقدة التي برع فيها هؤلاء الهنود.[5]

ويؤكد على ما سبق أيضاً ما ذكره ترمنجهام[6] من أن فترة وصول البرتغاليين في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي إلى المدن الساحلية وجزرها في شرق أفريقيا كانت هناك محلات تجارية غنية بالبضائع يملكها هنود من جيزورات Gujerat وكوتشي Cutch وغيرهما. وهؤلاء الهنود كانوا يبادلون بضائعهم التي يجلبونها

1- وقد أشار إلى ذلك المؤرخ اليمني بامخرمة بقوله عن أحداث سنة 908هـ / 1502م: وفي هذه السنة ظهرت مراكب الفرنج في البحر بطريق الهند وهرمز وتلك النواحي. وأخذوا نحو سبعة مراكب. وقتلوا أهلها وأسروا بعضهم. انظر: بامخرمة– البحر الأحمر والمحاولات البرتغالية الأولى للسيطرة عليه– 97 وما بعدها.

2- أحمد سيد شحاته: مرجع سابق. ص 100.

3- قد تكون هذه العراقيل بسبب ما يحدث كثيراً بين التجار فيما بينهم من تنافس، واختلاف على نوع البضاعة وأسعارها، وهذه أمور طبيعية تحدث في كل مكان وزمان.

4- بنيان سعود تركي: مرجع سابق. ص 14.

5- نفس المرجع السابق، ص14، 15.

6- سبنسر، ترمنجهام: الإسلام في شرق أفريقيا، ترجمة محمد عاطف النواوي، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، القاهرة 1973م، ص 52، 53.

من الهند وغيرها بالعاج وعظم السلحفاة، وغيرها من المنتجات المحلية التي كانت تنتج في الداخل الأفريقي.

كانت المزروعات في تلك المنطقة هي أشجار جوز الهند[1] التي تستخدم أليافها في صناعة الحبال بالإضافة إلى زراعة البرتقال، وغيره من الموالح، وقصب السكر والسمسم والأرز.

ازدياد توافد الهنود على منطقة كينيا في القرن الـ19:

أخذ التوافد الهندي على الشاطئ لأفريقيا شكلاً جديداً منذ أوائل القرن الـ19 فقد بدأ الهنود أكثر استقراراً وتنظيماً خاصة منذ عهد السلطان سعيد ابن سلطان[2] بعد أن تمكن من إخضاع قبيلة المزروعي Mazrui العربية[3] ولم يسيطر عليها نهائياً إلا في عام 1838م، ولم يكتف بذلك بل قام بنقل بلاطه إلى زنجبار عام 1840م، واتخذها مركزاً لنشاطه وعاصمة لشطري بلاده، وفرض بذلك سيطرته على مناطق الساحل وعين عنه نواباً في المدن الرئيسية، بينما ظلت تلك المدن تتمتع بالحكم الذاتي مع تأدية جزء من حصيلة الرسوم الجمركية تدفع

1- كانت تلك الأشجار تسمى أشجار النارجيل، وقد سميت بجوز الهند لأنها كانت تجلب من بلاد الهند إضافة إلى الرمان والتين اللذين كانا يجلبان أيضاً من هناك.

2- ولد السيد سعيد بن سلطان آل بو سعيدي، في مقاطعة سمائل التابعة لعمان عام 1204هـ 1789 وتوفي أبوه ولم يتعد عمره الثالثة عشرة، وبعدها ظهر التفكك والخلاف بين أسرته على تولي السلطة، وحاول الكثيرون من أفرادها الاستئثار بالحكم إلا أن الأمر خلص لسعيد بن سلطان بعد صدام بينه وبين عمه قيساً وابن عمه بدر بن سيف. وتمكن سعيد من قتل ابن عمه بدر بن سيف (الذي طمع في السلطنة) ودانت له البلاد عام 1221هـ 1806م بعد أن تخلص من نفوذ عمته فاخرة بنت الإمام، وتمكن من السيطرة على بقية المقاطعات التابع للسلطنة، وتوفي هذا السيد الجليل في البحر في حال رجوعه من عمان إلى زنجبار، قريباً من سيشل في يوم تسعة عشر من صفر عام 1273هـ 1856م على متن سياحته المسماه فيكتوريان ودفن في زنجبار التي أختارها وطناً له، وضريحه موجود في المقبرة المخصصة لدفن أولاد الإمام الواقعة شرق سرايا عظمة السلطان بين دار الجازيت والدار المعروفة ببندر عباس على الساحل.

انظر: سعيد بن علي المغيري: جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي 1979، ص 139 و 158. وانظر: دولاند أليفر، وجون فيج، موجز تاريخ أفريقيا، ترجمة: دولت أحمد صادق، القاهرة، 1965، ص 186.

3- Hicke. E.: Zur Geschichte des Deutschen Handels Mit Ostafrika, das Hamburgizche Handels WM. O Swald & Co., Teil I C 1831- 1870), Hamburg. 1939, PP. 66 - 70.

للسلطان[1]. هذه الرسوم التي خفضها السلطان وجعلها لا تتجاوز نسبة 5 % على الواردات التي ترد إلى ممتلكاته الأفريقية[2] في هذه الفترة. ومنذ مطلع القرن التاسع عشر حاولت بريطانية إدخال شرق أفريقيا ضمن مناطق نفوذها اتقاء لمغبة وقوع المنطقة تحت سيطرتها البحرية على المحيط الهندي. بالإضافة على تأمين وحماية المصالح التجارية لرعاياها الهنود في الشرق الأفريقي هؤلاء الذين كانوا يسيطرون على أغلب تجارة زنجبار وفي الوقت نفسه سعى السلطان سعيد للانتفاع من مركز بريطانيا القوى حيث أخذ يوطد صداقته معها رغبة منه لحماية أملاكه ضد أي هجوم يقع عليها ومعاونته أيضاً في القضاء على أية انقلابات أو ثورات داخلية. ووجدت بريطانيا في ذلك بغيتها ووجدتها فرصة سانحة لأن من صالحها الحصول على حليف قوى مثل السلطان سعيد في المنطقة.

وأمام هذه الرغبة والمصالح المشتركة عقدت معاهدة تجارية بين بريطانيا والسلطان سعيد سنة 1839 تلك المعاهدة التي أقرت مبدأ حرية التجارة والإقامة والانتقال لرعايا الطرفين في كل من بلادهما. كما نصت المادة الثانية على منح الرعايا البريطانيين حق شراء وبيع وتأجير المساكن في ممتلكات السلطان سعيد. كما نصت على تمتع الدولتين بحق الدولة الأكثر رعاية في منطقة الدولة الأخرى[3] وكانت هذه الظروف ملائمة أكثر من غيرها لنجاح الهنود في توسيع ممتلكاتهم وتجارتهم واستقرارهم في شرق أفريقيا. فقد كان التجار الهنود – سواء من المسلمين أم الهندوس يعرفون في أفريقيا الشرقية باسم طائفة البانيان Banyani[4].

وقد اشتغلوا كوسطاء بين التجار الأوروبيين وبين أهالي المنطقة في الساحل. ليس هذا فحسب ولكنهم كانوا كذلك من صغار رجال الأعمال الرأسماليين والمرابين. واستثمروا أموالهم ووظفوها في المشروعات التجارية. وكذلك في أعمال الرهن على ممتلكات العرب العقارية، وهذه الأخيرة كانت من الأمور المألوفة في شرق أفريقيا

1- سبنسر. ترمنجهام: مرجع سابق، ص 79.

2- Hicke, E,: Op. Cit., V. 1, PP. 64 - 69.

3- محي الدين محمد سليمان: الاستعمار البريطاني في كينيا، ص 1.

4- كلمة بانيان من الكلمة الهندوستانية Bonia ومعناها تاجر. وتطلق على كل التجار الهنود. انظر: راشد البراوي. مستقبل كينيا أفريقية الشرقية. القاهرة، 1961. ص 16.

حيث كان العرب يرهنون بعض ممتلكاتهم للهنود في مقابل الحصول على القروض الهندية اللازمة لتمويل أنشطتهم التجارية وغيرها في داخل القارة الأفريقية.

وبمرور الوقت استطاع الهنود (البانيان) السيطرة على الأعمال التجارية في الساحل كله نظراً لأن العرب كانت تعوزهم المهارة الكافية في الأعمال المالية والحسابية مما دفع العرب إلى الشكوى من مزاحمة هؤلاء الهنود لهم في أعمالهم وتكوين ثروات ضخمة على حسابهم. وقدموا هذه الشكاوي للسلطان سعيد الذي تجاهلها ولم يلتفت إليها تقرباً من بريطانيا، وربما أيضاً من أجل الالتزام بالمعاهدة التي أبرمت بينه وبين البريطانيين فاستمر في تشجيعه وترحيبه بالهنود حتى إنه كان يعمد إلى إسناد المناصب الكبرى في السلطنة إليهم خاصة ذوي الخبرة من الهنود الهندوس في الأعمال المالية والحسابية ولا سيما مهمة تحصيل الرسوم الجمركية في موانئ الساحل الشرقي الأفريقي.

وتجدر الإشارة إلى أن الهنود ظلوا إلى أواخر القرن التاسع عشر يتولون منصب ملتزم الجمارك في سلطنة زنجبار دون منازع وادي ذلك إلى ارتباط المصالح البريطانية في ساحل أفريقيا الشرقي بتوافد الهنود إليه بأعداد كبيرة واستقرارهم وإقامتهم فيه إقامة دائمة ساعدهم فيها تلك العلاقات الوطيدة التي حافظ عليها السلطان سعيد مع حكومة (بومباي) وحرصه على فتح أبواب أفريقيا الشرقية على مصراعيها لاستقبال التجار الهنود والاحتفاء بهم نظراً لأنهم من الرعايا البريطانيين[1].

ويستطيع الباحث استنتاج مدى ما وصلت إليه حالة التجارة ورواجها في الشرق الأفريقي خاصة في أواخر عهد السلطان سعيد من خلال ما يذكره البعض من أن كثيراً من الهندوس أخذوا يهجرون مواقعهم في جنوب الجزيرة العربية وينقلون نشاطهم إلى شرق أفريقيا[2] فقد اهتم السلطان سعيد بتنشيط وتسهيل التجارة. وسعى إلى أن تصبح زنجبار أهم مركز تجاري في الشرق الإفريقي كله، فاستقدم إليها التجار الأجانب من كل مكان بترحيبه بهم وحل المشكلات التي

1- السيد رجب حراز: مرجع سابق، ص 110-111.
2- شريف أحمد الرشيد: مرجع سابق. ص 67.

قد تعترض طريقهم، وعقد عدة معاهدات تجارية مع بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

فقد كان السلطان سعيد يدرك أن الأسواق الخارجية الهامة للقرنفل هي الولايات المتحدة الأمريكية[1] وبريطانيا. فقد عمل تشجيع الملاك لزراعة هذا الصنف وأمر بزراعة ثلاث شجرات من القرنفل محل كل شجرة يتم قطعها من أشجار جوز الهند، وأخذ يشجع على استقدام البعثات التجارية ورجال الأعمال الغربيين وعقد معهم المعاهدات التجارية، فعقد معاهدة مع أمريكا عام 1832م.

ومع بريطانيا في عام 1839م (كما قدمنا) ومع فرنسا حتى يشجع رعايا تلك الدول على زيادة تعاملهم التجاري مع شرق أفريقيا[2].

ولم يقتصر أمر المعاهدات على تلك الدول بل استطاع السلطان سعيد أن يقيم علاقات تجارية مع البيوت المالية والمدن الألمانية.

فقد افتتح بيت «أزنالت Osnald» التجاري فرعاً له في زنجبار عام 1849م، كما وقع السلطان سعيد معاهدة تجارية أخرى مع مدن الهانزا الألمانية تلاها عقد معاهدات تالية بينها وبين التجار العرب والهنود للحصول على الصمغ والقرنفل والعاج في مقابل شراء التجار العرب والهنود في الشرق الأفريقي للآليء. والأسلاك والمصنوعات الأوروبية الأخرى اللازمة لسد احتياجات السكان هناك.

وتجدر الإشارة إلى أن التجار العرب والهنود كانوا يحصلون على تلك الأصناف بالأجل على أن تسدد بعد مرور ستة أشهر من تاريخ الاستلام، وكان السلطان يعمل على تشجيع هذه العلاقة التجارية ليحصل من جرائها على عائد جمركي كبير.[3]

وقد أدرك السلطان سعيد بحاسته القوية أن أهم الطوائف الأجنبية في شرق أفريقيا هم الهنود، هذه الجالية التي أخذ عددها يتزايد بمرور الوقت أعداد كبيرة

1- دولاند أوليفر وجون فيج : مرجع سابق. ص 187.

2- سعد زغلول عبد ربه: الاستعمار البريطاني في كينيا (رسالة ماجستير غير منشورة) معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1960، ص6-10.

3- Hieke, E.: Op., Cit. V. I, PP. 64 - 70.

من الهندوس سواء جاءوا من الهند نفسها أو من الهنود الذين كانوا يقيمون في جنوب الجزيرة العربية.[1]

ويذكر هولينجروث (أن السلطان سعيد كان يولي التجّار الهنود عناية فائقة خاصة أصحاب الأموال الذين كانوا يقرضون النقود لأهالي المنطقة وتجارها، ويعمل على تشجيعهم للاستقرار في شطري سلطنته. وبلغ من ثقته بهؤلاء الهنود أنه قد أسند إليهم الأعمال المالية في حكومته إضافة إلى تعينه أحد الهنود مشرفاً ومديراً للجمارك في مدينة زنجبار).[2]

ومن الملاحظات الهامة على المعاهدة التي تم إبرامها بين سعيد وبريطانيا أنها ساعدت على ازدياد الهنود وإقبالهم على الهجرة والاستيطان في شرق أفريقا حيث تضمنت تلك المعاهدة عدة امتيازات للرعايا البريطانيين، فقد كان الهنود يعدون من أهم رعاياهم لأن الهند كانت من أهم المستعمرات البريطانية، ولذلك فقد أتاحت المعاهدة للهنود حق الدخول والتجارة والاستقرار في كل الأراضي التي تدين بالولاء للسلطان سعيد.

وكان لهم أيضاً الحق في شراء وبيع واستئجار الأراضي للاستثمار، والمنازل الساحلية مع ملاحظة استقرار أعداد أخرى قليلة منهم توغلت في الداخل. وعاشوا فيه يمارسون أنشطتهم التجارية وأعمال المصارف المختلفة، وكان بعضهم من المسلمين. والبعض الآخر من الهندوس إلا أن الغالبية العظمى كانوا من المسلمين[3].

وعلى الرغم من استقرا العدد الأكبر من الهنود في زنجبار إلا أن أعداد المقيمين في باقي مدن الساحل قد أخذ يتزايد باستمرار حتى إن البعض يذكر في مشاهداته في 1859م أن الهنود كانوا يقيمون في ممبسة، وتانجا، وبانجاني. وبلغ عدد الهنود في شرق أفريقيا في أواخر عهد السلطان سعيد حوالي أربعة آلاف

1- شريفة أحمد الرشيد: مرجع سابق. ص 67.

2- هولينجروز: مرجع سابق، ص 25.

3- لم يكن السبب في ذلك كثرة عدد الوافدين من المسلمين عن الهندوس بل السبب، يرجع إلى أن الهندوس كانوا يفضلون العودة بعد تجميع الثروة إلى بلادهم بينما فضل الهنود المسلمون دائماً البقاء والاستقرار في شرق أفريقيا ولم يكن يرجع منهم إلا النذر اليسير.
انظر: أحمد شاته. مرجع سابق. ص 101.

نسمة كانوا يشكلون أربعة أخماس التجار ويسيطرون على أربعة أخماس التجارة الخارجية ويجمعونها في أيديهن.[1]

كما اهتم السلطان سعيد بجلب بضع مئات من المرتزقة الهنود. وجاء بمجموعة منهم حضروا من عمان من الهنود المولدين فيها حيث كان آباؤهم قد هاجروا من الهند منذ فترة طويلة إبان القرن الثامن عشر، وعملوا من قبل كجنود مرتزقة في خدمة والد السلطان سعيد. ولذلك فقد نهج الابن منهج أبيه وزاد عليه، استخدامهم في كل من المدن الساحلية وأفاد منهم إفادة كبيرة.[2]

كما أنه كان يتخذ من الجنود الهنود خاصة من بومباي حرسه الخاص. حتى ليذكر أن حرسه لم يكن يجاوز اثنى عشر فارساً كلهم من أهل بومباي.[3]

ومنذ إنشاء القنصلية البريطانية في زنجبار عام 1840م أصبحت للهنود هيئة رسمية تحمي مصالحهم مع أن السلطان سعيد لم يتوقع هذه الصفة للهنود واحتمائهم في السلطة الإنجليزية، ومن ثم فقد دار جدل ونقاش بين السلطان وهملتون Hamelton القنصل البريطاني في زنجبار- حول هذا الموضوع انتهى بتغلب وجهة النظر البريطانية بأن تكون القنصلية هي الجهة المسئولة عنهم.[4]

وفي عام 1845م اعترفت بريطانيا بأن ممتلكات السلطان سعيد تمتد شمالاً حتى رأس حافون لذا شملت ساحل من تنجانيقا وكينيا والجزء الأكبر من ساحل الصومال وهذا يدل على أن مصلحة بريطانيا كانت تتفق مع مصالح السلطان سعيد خاصة في هذا الاعتراف.[5]

واستمرت هذه الطرق تعمل في خدمة حركة التجارة أكثر من مائة عام أخرى

1- ظلت سيطرة البيوت التجارية الهندية بهذا الشكل طوال عهد السلطان سعيد - إلا أنه بعد وفاته دخلت عناصر جديدة منافسة شاركت الهنود في ذلك كان على رأسها الشركات الألمانية ولا سيما شركة (أوزوالد) التي شاركت في دفع التجارة الخارجية.

انظر: السيد رجب حراز: مرجع سابق. ص 110.

2- شرفة أحمد الرشيد : مرجع سابق. ص 68.69.

3- محمد حسن العيدروس: السلطان سعيد والعلاقات العربية الأفريقية تاريخ بدون أبوظبي. ص 80.

4- Burton: Vol. I. PP. 315 - 317.

5- Guillian (Charles): Documents Sur L'Histore, La geograpie et le commerce de L'Afrique Orientale Tomes I - III, Paris, 1850. P. 238.

تالية، وساعدت على ربط المناطق الداخلية بمناطق الساحل التي اهتمت بها الدولة العمانية خاصة في زنجبار، وممبسة التي كان بها الميناء الشهير القديم كما تزايدت عناية الدولة بمدينة كيلوه، وتطورت في المراحل الحديثة مدينة باجامويا التي كانت تزخر بتجارة الرقيق والعاج.

وشاركت بعض الجماعات المحلية في تكملة جهود فتح التجارة وتحسين طرقها إلى الداخل مثل جماعات النيا مويزي التي تسكن جنوب فيكتوريا وشرق نتجانيقا، وبهذه المساعدات تمكن العرب من إقامة بعض المراكز التجارية الهامة في تابورا واوجيجي وغيرهما.[1]

أما طرق انتقال الرقيق فقد كانت تنتهي عند كيلوه من ناحية. والناحية الأخرى كانت تنتهي عند مالندي، أما الطريق الرئيسي فكان ينتهي عند مدينة زنجبار. ثم تمر تلك الطرق بمدينة باجامويا. وقامت كثير من المراكز التجارية على هذه التجارة.[2]

ونتيجة لكل ما تقدم فقد نشطت حركة صادرات البضائع المحلية مثل العاج والخضراوات بالإضافة إلى عمليات واسعة في تجارة العبيد فأثرت بها مناطق عديدة من مناطق كينيا الداخلية عندما أخذت القوافل التجارية التي شارك فيها العرب والهنود تفتح طرقاً منظمة في منتصف القرن التاسع عشر.

ونخلص من ذلك إلى أن السلطان سعيد قام بتطبيق برنامج إصلاحي شمل مختلف ألوان الحياة في شرق أفريقيا خاصة فيما يتعلق بسك العملة وتنظيم عملية فرض الرسوم الجمركية. وإدخال زراعة القرنفل[3]، وإنعاش حركة تجارة القوافل بالإضافة إلى عنايته واهتمامه بتشجيع الأجانب والعمل على جذب الهنود. ورؤوس أموالهم إلى سلطنته، وقام الهنود بشراء البضائع وتحميل القوافل وتسيرها نحو

1- دولاند أولفر وجون فيج: مرجع سابق، ص187.

2- أحمد سيد شحاته: مرجع سابق. ص 93 وما بعدها.

3- يشير. سعيد المغيري: في جهينة الأخيار إلى أنه عندما انتقل السيد سعيد من عمان إلى زنجبار عام 1243هـ 1827. أرسل عبد العلي العجمي ليأتيه ببذر القرنفل من (موريس) هكذا في الأصل ولعله تحريف لمورشيوس. وغرسوه أمام بيت المتوني بزنجبار عند مجيئه به عام 1243هـ 1827م ورواية أخرى أن الذي أرسله السيد سعيد لإتيان بذر القرنفل هو صالح ابن حريمل من بعض جزر الهند. تسمى ماوريتوس وذلك عام 1258هـ 1842م. انظر: المغير، ص 143.

الداخل حيث يغيبون نحواً من عام أو أكثر في كل مرة[1]. حتى باتت مدينة زنجبار وميناؤها أكبر الموانئ على ساحل الشرق الأفريقي، بل على ساحل المحيط الهندي الغربي كله. وأصبح الميناء من أكبر المستودعات للتجارة الأفرو آسيوية، والمورد الرئيسي لتصدير القرنفل إلى مختلف أنحاء العالم، وأكبر سوق لتجارة العاج.

ومن التنظيمات الهامة التي اهتم بها السلطان سعيد تطبيقه نظاماً نقدياً يتمشى مع الواقع والمصلحة التجارية له ولرعاياه، فلما كان الهنود عصب الحياة التجارية فقد استخدم النظام النقدي الخاص بهم وقدمه على سائر العملات النقدية الأخرى فاستخدم الروبية (العملة الهندية) التي لم تستطع العملات الأخرى مجاراتها فاختفى معظمها مثل الريالات النمساوية والأسبانية والألمانية. وظلت السيادة للروبية الهندية.[2]

وترتب على هذا النشاط التجاري وفود البيوت التجارية الغربية – اندفاع الهنود بأعداد كبيرة للمشاركة في هذا الرواج التجاري في شرق أفريقيا الذي لفت أنظار الغرب وعلى رأسها أمريكا حتى اسرعوا بعقد المعاهدة تلو الأخرى معهم.[3]

وزاد من أهمية أعمال السلطان سعيد نجاحه في تذليل الصعاب التي كانت تعترض سبيل توغل التجارة داخل القارة. وأصبح التجار يعودون إلى الساحل بمنتجات الداخل الاستوائية.[4]

وأصبح هناك مثل شائع يقول: (إذا صفر شخص بالناي في زنجبار – رقص له جميع من في أفريقيا من المحيط الهندي إلى البحيرات)[5].

ونستنتج من هذا العرض، أن سلطة السيد سعيد على شرق أفريقيا، هيأت الظروف المواتية لبريطانيا للتعامل مع تجارة الساحل الشرقي ولإنشاء منطقة نفوذ بريطانيا واحدة عن طريق السيطرة على رجل واحد في المنطقة.

1- دولاند أوليفر وجون فيج: مرجع سابق، ص 187.

2- Burton: Vol. I. PP. 315 - 317.

3- سعيد بن علي المغيري : مرجع سابق. ص 164.

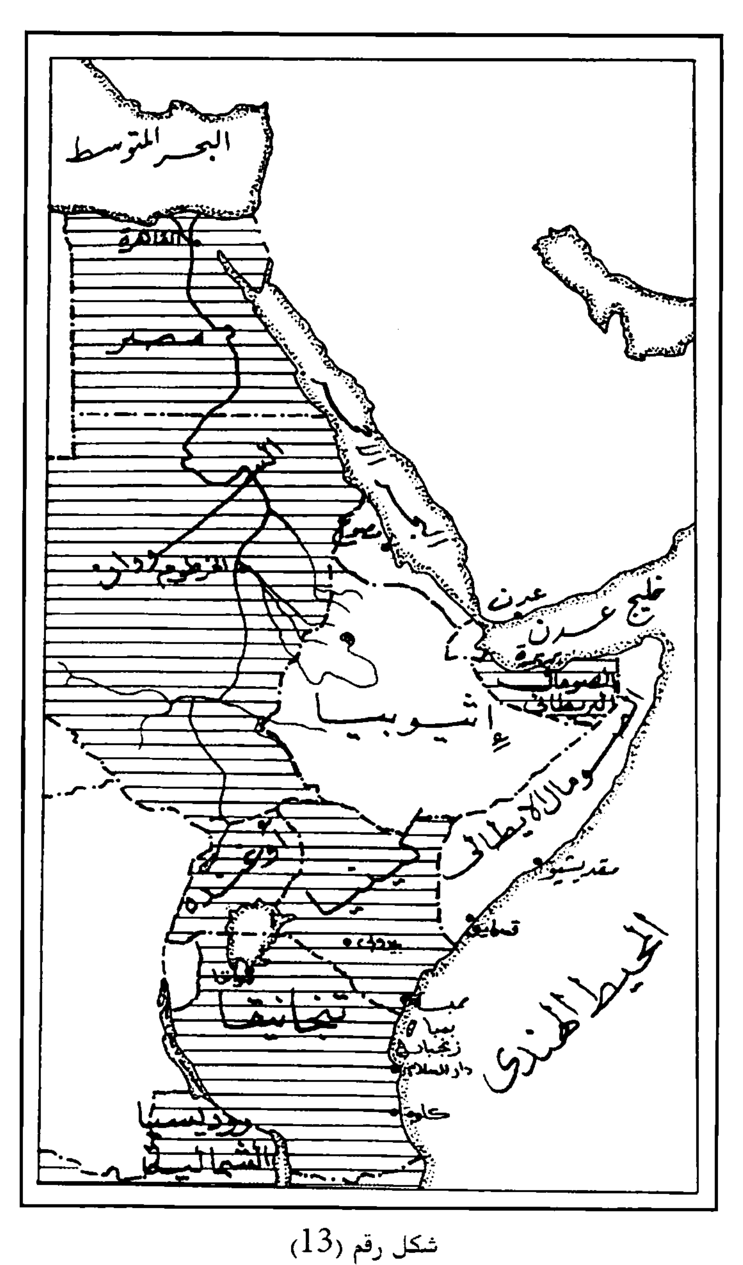
4- محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص 34، 35.

5- Great Britain Colonail Office (Central Office of Information) Introducing East Africa. (London, 1953), P. 25.

الفصل الثاني

بريطانيا تعمل على تدفق الهنود على شرق أفريقيا

- انتقال السلطة من الشركة إلى الحكومة البريطانية.
- التدفق والاستيطان الهندي في كينيا.
- أسباب جلب بريطانيا للهنود إلى كينيا.
- الهنود والعمل في السكك الحديدية.
- فرض القيود على هجرة الهنود إلى كينيا.
- دراسة لأعداد الهنود في كينيا.
- المناطق التي وفد منها الهنود.
- مناطق تركز الهنود في الساحل الشرقي الأفريقي.



شكل رقم (13)

محمية شرق إفريقيا وجيرانها

المصدر: شوقي الجمل. تاريخ كشف افريقيا واستعمارها. ط 2. مطبعة الانجلو المصرية. القاهرة، 1980، ص 644.

يجدر بنا قبل التعرض لعملية استقدام الهنود من بلادهم بواسطة الاستعماريين البريطانيين أن نتعرف على دوافع فرض بريطانيا لحمايتها على الساحل الشرقي لإفريقيا خاصة منطقة كينيا.

فقد نشطت حركة الكشوف الجغرافية في أفريقيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر نظراً لأطماع أوروبا الاستعمارية في الوقت الذي كانت لبريطانيا فيه سيطرة كاملة على الهند جعلتها على مقربة مما يدور في الشرق الافريقي، وعلى صلة مباشرة بتطوراته، ومن مدن الساحل وجزائره مما مكن المغامرين ومن ألمعهم سبيك وبرتون وجرانت على التغلغل في الداخل. واستطاع سبيك كشف بحيرة فيكتوريا في عام 1862م، بعد وصوله إلى شلالات ريبون Rippon Falls التي يتدفق منها أشهر أنهار الدنيا نهر النيل[1].

أثارت تلك الكشوف وغيره مطامع الأوروبيين. ودفعتهم لمحاولة التوغل في الداخل للسيطرة على قلب القارة الأفريقية، ولسنا التنافس بين كل من بريطانيا وألمانيا على الشرق الأفريقي. كما يلاحظ أيضاً تقدم بريطانيا متذرعة براية العمل الإنساني ومكافحة الرقيق[2] على الرغم من أن السفن البريطانية سبق لها العمل في تجارة الرقيق بين غرب القارة والعالم الجديد يوم كانت أمريكا مستعمرة بريطانية كبيرة.

وبعد حرب الاستقلال في أمريكا لم تكن هناك سوق رائجة لتجارة الرقيق بالنسبة لبريطانيا ونظراً لرغبتها الجامحة للتوغل في أفريقيا ومساندة المؤسسات

1- كولين كاكيفيدس: أطلس التاريخ الأفريقي، ترجمة مختار السويفي، القاهرة د.ت. ص179.

2- Wallerstein Immanual: Africa the politics of Independence, (N.Y. 1961). PP. 11 - 26.

التجارية البريطانية في شرقها وغيرها من الجهات الأخرى في القارة - اتجهت إلى الدفاع عن الكرامة الإنسانية ومنع تجارة الرقيق. لتحتفظ بالأفريقيين ولتستغلهم بعد ذلك في الإنتاج الاقتصادي المحلي.[1]

وبهذا تحقق لها بسط نفوذها على الحكام الأفارقة المحليين. وقامت بدفع عملائها وجنودها إلى قلب القارة لمحاولة السيطرة عليها، وتحطيم القوة البحرية العربية في المحيط الهندي ليخلو لها الجناح الشرقي الأفريقي لمارسة نشاطها الاستعماري، ودخولها في صراع مع الإمبراطورية الألمانية صاحبة شركة شرق أفريقيا الألمانية المسيطرة على كل من نتجانيقا. ورواندا. وبورندي. مما انتهى في النهاية إلى وضع الممتلكات الألمانية في الشرق الأفريقي تحت الحماية البريطانية وذلك بعد نهاية الحرب العالمية الأولى بعد أن هُزِمَتْ ألمانيا في تلك الحرب.[2] وسنشير باختصار إلى كيفية وصول عناصر شركة شرق أفريقيا الألمانية إلى الشرق الأفريقي.

ففي عام 1870م استطاعت ألمانيا أن تصبح أكبر قوة عسكرية في أوروبا. حيث تقدمت الصناعة فيها تقدماً كبيراً وعظم إنتاجها من الصناعة الثقيلة، ونشطت تجارتها الخارجية مما جعلها تتطلع إلى مناطق استخراج المواد الخام وأسواق الاستهلاك.[3]

وشهد النصف الثاني من عام 1884م عملين خطيرين قام بهما الألمان في السياسة الأفريقية.

العامل الأول: قامت ألمانيا بدعوة الدول المهتمة بأفريقيا إلى مؤتمر يعقد في برلين لمناقشة الشئون الأفريقية، وصدرت قرارات مؤتمر برلين في فبراير 1885م. وتمت موافقة الدول المجتمعة على أسس تقسيم القارة فيما بينها، ومن أهم الأسس التي أقرتها أن احتلال أية دولة منها لأية مساحة في أفريقيا لا يكون فعلياً إلا بعد إخطار الدول الموقعة على

1- وندل فليبك تاريخ عمان، ترجمة محمد أمين عبد الله. مسقط 1981م، ص 140.

2- شوقي الجمل: استعمار أفريقيا وتحررها، محاضرة ألقاها في الجمعية الأفريقية في الموسم الثقافي، القاهرة 1992.

3- نفس المرجع السابق.

الاتفاقية، وأن لكل من هذه الدول حق احتكار التجارة مع السكان المحليين ما دامت قد ارتبطت معهم بمعاهدة[1]، وبعد مؤتمر برلين بمثابة الضوء الأخضر للتسابق المحموم للسيطرة على القارة وشعوبها ومقدراتها وتحطيم الزعامات المحلية.

أما العامل الثاني: فهو وصول دكتور بيترز K. Peters وصحبه إلى زنجبار في 4 نوفمبر 1884م متخفين في زي ميكانيكية بعد أن عبروا البحر إلى الأراضي الأفريقية عند بجامويو Bagamoyo حيث أنجز بيترز أولى معاهداته مع أحد زعماء المنطقة الأفريقية في 19 نوفمبر 1884م وارتفع العلم الألماني لأول مرة في شرق أفريقا. ثم تتبع بيترز ورفاقه نهر وامي Wami وعقدوا معاهدات أخرى مشابهة مع شيوخ أوساجارا وأوزيجوا وأوكامي. وقد نصت المعاهدة مع مانجونجو Mangungo سلطان مسوفير Msovero وفي أوساجارا على تنازله عن جميع أراضيه وملحقاتها المدنية والعامة وحقوق سيادته عليها التي آلت إليه بالميراث الشرعي أو بطريق آخر وبصفة دائمة - للدكتور كارل بيترز ممثل شركة الاستعمار الألماني.[2]

وهكذا تمكنت شركة شرق أفريقيا الألمانية من السيطرة على كل من تنجانيقا ورواندا وبورندي واستغلت خبراتها في استغلالها بعد أن حصلت على مساندة بمسارك، وسنرى أن هذه السيطرة ستنتقل إلى التاج البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى نظراً لهزيمة الألمان في الحرب.[3]

ومن المعروف أن محمية شرق أفريقيا البريطانية كانت تدخل ضمن نطاق امتياز شركة شرق أفريقيا الأمبراطورية البريطانية والتي تكونت في عام 1886. وهي فترة بداية بحثنا، وصدر مرسوم تأسيسها في 3 سبتمبر عام 1888م.[4] وفي

1-Eyck, E.: Bismarck and the German Empire, London, 1950, P. 273
2- Ingham, K.: History of East Africa, London, 1930, PP. 133 - 134.
3- C.O. 544 / 48. P.A.
4- Robinson, Ronald & Others: Africa and the Victorians. (London, 1961), P.P 198 - 202.

الأصل كانت تسمى (جمعية شرق أفريقيا البريطانية)، والتي تكونت عقب إعلان بيترز جمعيته الألمانية.

وتشمل محمية شرق أفريقيا البريطانية المنطقة الواسعة الممتدة من ممبسة على الساحل حتى بحيرة فكتوريا - إلى كينيا الحالية تقريباً - وظلت تلك المساحة تعرف باسم محمية شرق أفريقا البريطانية، مدة 25 عاماً أي طوال الفترة الواقعة بين عامي 1895-1920م إذ أعيد تسميتها وأصبحت تعرف باسم مستعمرة ومحمية كينيا[1] اعتباراً من 23 يوليو عام 1920م[2] وقد تولت وزارة الخارجية البريطانية منذ بادئ الأمر الإشراف على شئون المحمية. مدة عقد من الزمن 1895-1905م، ثم ألحقت المحمية بعد ذلك لإشراف وزارة المستعمرات، من 1905م حتى 1920 وهي الفترة التي استغرقها إرساء دعائم المحمية. إذ تولت الإدارة البريطانية، شئون القضاء، و تحصيل الضرائب والإيرادات والإشراف على الشئون المالية والاقتصادية. وتشغيل خط سكة حديد ممبسة - أوغنده. والإشراف على الشئون العامة، ومشروعات استغلال موارد البلاد.[3] وباختصار شهدت المحمية أجهزة الحكم المعتادة التي شهدتها مستعمرات أفريقيا البريطانية متمثلة في وجود حاكم للمستعمرة يعاونه في إدارة مستعمراته مجلسان أحدهما تنفيذي والآخر تشريعي.[4]

ونتج عن ذلك استقدام أعداد كبيرة من المستوطنين البيض، مما مهد لحركة استيطان واسعة النطاق واستلزم ذلك تمليك المستوطنين لمساحات كبيرة من أجود الأراضي بمنطقة المرتفعات، وتزويدهم بالعمالة اللازمة لإدارة مزارعهم.[5]

1- المستعمرة والمحمية - اصطلاحان مختلفان متداخلان فكينيا - حيث يحكمها البريطانيون في مرونه كما هو معروف عنهم دائما - هي مستعمرة ومحمية في نس الوقت - والقطاع الساحلي الذي يمتلكه سلطان زنجبار نظريا. هو المحمية وما تبقى من كينيا هو المستعمرة. والفرق بين الاثنين ضئيل المعنى عملياً. أم للمدقق فيجب أن نذكر بعض النوحي القانونية التي تختف فيها المستعمرات عن المحميات. فالمحمية بصف عامة هي المنطقة التي تعتبر أكثر تأخراً وتحتاج فيها الحماية. أما المستعمرة ذات مستوى أعلى. وهي تقف على قدميها. كما أن المستعمرة منطقة بريطانية (تحت التاج) بينما يمارس التاج السلطة في المحمية.
انظر: عبد العليم السيد، زاهر رياض: اطلس الشئون الأفريقية، القاهرة 1962م. ص 245.

2- C.O. 533 / 298: The Governor's Annual Report for the year 1922: 9. 460.

3- C.O. 5. 33 - 37: East Africa Protectorate. Vol. XI p. 260.

4- C.O. 5. 44 / 48: Op. Cit., P. 5.

5- The Records of the colonial and dominion offices: Public Record office. P. 86.

انتقال السلطة من الشركة إلى الحكومة البريطانية:

سبقت الإشارة إلى تكوين شركة شرق أفريقيا الإمبراطورية البريطانية عام 1886م وصدر المرسوم بتأسيسها عام 1888م، وتولت هذه الشركة حكم المنطقة الواسعة المتدة من ممبسة على الساحل حتى بحيرة فكتوريا وتولى إدارتها في العامين الأولين سير جورج ماكنزي Makinzi وكانت مهمة الشركة أكبر من طاقتها، فقد كان من المنتظر أن تسيطر على الظهير كله حتى البحيرات العظمى. وهناك حول منطقة منابع النيل الاستوائية - اصطدمت بريطانيا بفرنسا، واستطاعت بريطانيا باستخدام القوة تحت قيادة (لوجارد Lugard) تحطيم نفوذ المبشرين الفرنسيين وثورات الأفريقيين والعرب، واستولت على مقاليد الأمور في أوغندة.

ومن هذا التطور أصبحت المهام الموكلة للشركة أكبر من طاقتها. إذ أخذت على عاتقها القيام بعدة أمور، في عدة مجالات مختلفة، أضعفت من قواها ولم تكن الشركة مجرد مشروع تجاري[1] حيث كان وضع الشركة على غير القياس أو العادة فإن حجم المسئولية التي خولت لها بموجب الميثاق الصادر عام 1888م كان كبيراً. إذ أبيح لها مزاولة أعباء الإدارة العامة، وفرض الضرائب، وممارسة العدل في المناطق التي تحت سيطرتها.[2]

والمعروف أن شركة شرق أفريقيا البريطانية الإمبريالية شأنها شأن باقي الشركات الأخرى ذات البراءة في ذاك العصر، وبموجب الامتيازات والمعاهدات التي حصلت عليها من الحكام المحليين أصبحت تتمتع بسلطات واسعة في الحكم[3]. ففي شرق أفريقيا البريطاني - مثل ما في نيجيريا وجنوب ووسط أفريقيا - تم تسليم الإدارة إلى شركة ذات براءة Chartered Company وقد أسس شركة شرق أفريقيا البريطانية مجموعة من رجال الأعمال، وبناة الإمبراطورية المحترفين، حصلوا على براءة ملكية في عام 1888م وظلوا يحكمون بموجب سلطات ملكية

1- Morris, H.F. & Read James: The British Commonwealth, the Development of it's Laws and Constitutions Uganda, Vol. 13. Stevens & Sons. (London 1966). P.7.

2- I bid. P. 9.

3- Roland, Oliver: History of East Africa, PP. 393 - 394.

حتى تسلمت وزارة الخارجية مقاليد الإدارة والحكم عام 1895م.[1] وطوال هذه الفترة بين عامي 1888م و1895م كان في إمكان بريطانيا أن تزاول سياساتها التي تبيح لها السيطرة على الشركة[2] لكنها تسترت خلف الشركة عندما منحتها ميثاق البراءة الملكي، كي تمارس نشاطها الاستعماري غير المباشر في بداية الأمر.

وبعد ذلك التاريخ قامت بتقسيم المنطقة إلى وحدتين إداريتين منفصلتين، هما محمية أوغنده، ومحمية شرق أفريقيا[3] وقبل إعلان الحماية على هاتين المنطقتين. كانت الشركة تعاني من متاعب كثيرة، وأصبحت الشركة تدير مناطق شاسعة جداً والتي تعرف حالياً بكينيا وأوغندة، والسؤال الذي يطرح نفسه هل الشركة تستطيع أن تدير هذه المناطق الواسعة بنفسها أم لا؟

ويمكن لنا أن نستنتج الإجابة على التساؤل من إقدام بريطانيا على فرض الحماية وهو إدراك الحكومة البريطانية بعجز الشركة عن الضلوع بالمهام الموكلة إليها، مما أفضى في النهاية إلى تسليم إدارة هذه المناطق لوزارة الخارجية البريطانية.

وعليه يجب دراسة أحوال البلاد في ظل ظروف الشركة منذ تأسيسها حتى فرض الحماية البريطانية، أي دراسة الفترة الواقعة من 1888م حتى 1895م فعندما تم تأسيس شركة شرق أفريقيا كانت الظروف والأوضاع غير مستتبة[4] ولم تظهر بريطانيا – قبل تسعينات القرن الماضي – أي استعداد لاحتلال أراضي أفريقيا الشرقية احتلالاً مباشراً، وبالتالي وجدت في شركة شرق أفريقيا البريطانية الإمبريالية. عوضاً لتحمل المسئولية الإمبريالية عنها وأداة لبسط النفوذ والحكم البريطاني على أراضي هذه المنطقة من القارة، دون تكليف خزانة الدولة نفقات الاحتلال، كذلك حملتها مسئولية مكافحة تجارة الرقيق. في منطقة امتيازها بشرق أفريقيا. أو أنها رأت في هذه الشركة البديل القادر على النهوض بالمسئوليات الجسام التي حملتها إياها في تلك الفترة وتطبيق سياسة معينة في فترة مرحلية[5]

1- C.O.5 33 / 298: The Governor's Annual Report for the year 1922. P. 460.
2- Morris, H.F.: Op. Cit., P. 9.
3- Jeffries, Charles (Sir): The colonial office. P. 69.
4- Lugard, F.J.: The Rise of our East African Empire, Vol. 1.
5- I bid. P. 224

فعلى سبيل المثال قامت الشركة بدفع تعويض مالي، كأسلوب من أساليب مكافحة الرقيق. ولا شك أن هذا كلفها أعباء مالية طالما كانت تئن منها كثيراً. وقامت بالشكوى لدى المسئولين البريطانيين، وطالبت بإمدادها بالعون والمال اللازم خاصة لاستخدامه في تحرير الرقيق. فقد قدمت الشركة مبلغ ثلاثة آلاف من الجنيهات ودفعت البعثات التبشيرية مبلغ 1400 جنيه والحكومة 800 جنيه، وحرر نتيجة لذلك الإجراء 1400 عبد، ومنحوا وثائق التحرير.[1]

ومن الجدير بالذكر أن هناك بعض الساسة العرب من ذوي الميول الحضارية والمدنية، ممن لم يقبلوا أي تعويض مالي، مقابل إقدامهم على تحرير الرقيق الذي في حوزتهم. ونتج عن ذلك توفر مال كثير في يد الحكومة البريطانية. نتيجة رفض العرب أخذ التعويضات المالية، فقامت الحكومة البريطانية بأخذ مشورة جماعة العرب عن أحسن وسيلة للتصرف في هذه الأموال. واجمع رأيهم على إنفاقهما في مجال التعليم، وفعلا افتتحت بهذه الأموال مدرسة في ممبسة عام 1912م.[2]

ونرى أن هذا الأسلوب الإيجابي الذي اتخذته الشركة كان له الأثر الطيب على نفوس العرب وقد هدأ من تحفزهم للثورة وتحين الفرص لإيجاد سبب جوهري ومباشر لكي ينقضوا على المبشرين الانجليز ممن كانوا يجمعون العبيد المحررين في ممبسة ورابا Rabai في الوقت الذي لم يكن للشركة جندي واحد، كما أنها لم تكن تملك من وسائل التسليح التي تمكنها من درء خطر أية ثورة محتملة.[3]

وفي الحقيقة إن شركة شرق أفريقيا قد واجهت صعوبات مالية، إذ أن التدهور المالي حال دون قيامها بأعمال استثمارية مثل بناء خط سكة حديد ممبسة بحيرة فكتوريا[4]، لأن ما لديها من رأسمال لا يتناسب وحجم المشروعات والأعمال الكبرى التي تتطلع الشركة لتنفيذها في مناطق نفوذها لاستغلالها. الأمر الذي يمكنها من مواصلة استمرارها في هذه الجهات حيث لم يكن لديها رأسمال سوى

1- I bid. P. 224.

وانظر: شوقي الجمل: تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، مرجع سابق، ص 985 – 959.

2- Abdul-Ela Mahmoud: Affairs of the Arabs of East Africa Prior to 1950. Jan. 1961, Societe' de Geographie D' Egypte. PP. 6 - 8.

3- سيد رجب حراز: افريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي، ص 623.

4- شوقي الجمل: مرجع سابق . ص 958.

250.000 جنيه استرليني، والذي لم يصل إلى نصف مليون إلا بعد طرح الشركة أسهمها في السوق الحرة في أغسطس عام 1889م، وأضيفت قيمتها إلى رأسمال الشركة الأصلي، لأنه لم يباع من قيمة الأسهم المطروحة سوى ما قدرت قيمته بمبلغ 250.000 جنيه من مجموع قيمة الأسهم البالغ 750.000 جنيه.[1]

ونظراً للتدهور الاقتصادي للشركة قام مجلس إدارتها في ديسمبر عام 1890م بدراسة برنامج تقشفي من أجل ضغط نفقاتها. فقد تبين أن الشركة قد أكثرت من النفقات الخاصة بإرسال الحملات إلى المناطق الداخلية بشرق أفريقيا لتوفير المعلومات وكتابة التقارير عن مبيعاتها التجارية والزراعية[2]. وبالإضافة إلى كل هذه المتاعب المالية. قامت انجلترا بإعلان الحماية على سلطنة زنجبار في عام 1890م، مما أدى إلى حرمان الشركة من أحد مواردها الرئيسية، وهي الجمارك، ولإيجاد بديل لهذا الحرمان حاولت فرض الضرائب على المواطنين، ولكن لم تكن لديها القوة لفرض مثل هذه الضرائب، وهكذا نجدها قد أفلست اقتصادياً.[3]

وهذا الموقف المالي الحرج بالنسبة للشركة جعلها تتجه إلى وزارة الخارجية البريطانية بطلب لحصولها على إعانة مالية من الحكومة.. وهكذا ظهر للعيان عجز الشركة المالي بعد سنتين من تأسيسها[4]. حيث قامت بإنفاق مبلغ 125.000جنيه في أواخر عام 1890م على أعمال الحكم والإدارة في منطقة امتيازها، وجهزت القوافل وقامت بإرسالها إلى الأقاليم الداخلية. وأقامت المحطات اللازمة لها[5]. بالإضافة إلى مصاريف الشركة على أعمال الإدارة في منطقة امتيازها التي بلغت 100.000 جنيه سنوياً، ولا شك أنَّ هذه المبالغ كانت تعد مرهقة بالنسبة لميزانيتها التي كانت قد أنفقت ثلاثة أخماس رأسمالها حتى عام 1892م.

وبدأت الشركة في طلب القروض ذات الفوائد العالية، وتبين للمسئولين في الدوائر الرسمية في عام 1892م، أن حل مشكلة الحكم والإدارة في أفريقيا

1- سيد رجب حراز: مرجع سابق، ص 623-624.
2- C.O. 5 33 / 37. Kenya Colony & Protectorate: Op. Cit., P. 478.
3- Reush, Richard: Hisotry of East Africa. Evang. missions Verlay. London, 1954. P. 301.
4- سيد رجب حراز: مرجع سابق. ص 624.
5- نفس المرجع السابق. ص 423-624.

الشرقية، لا يتأتي بتقديم المساعدات المالية للشركة التي تلفظ أنفاسها الأخيرة، وقام القنصل البريطاني العام بورتال Bourtal في زنجبار بمخاطبة رؤسائه يحثهم على عدم الإنفاق على الشركة حيث إنها لم تكن في وضع يمكنها من الاستمرار، وقدم النصح كذلك لوزارة الخارجية بالشروع في وضع مخططات تتعلق بساحل أفريقيا الشرقية كي تكون جاهزة للتنفيذ.[1]

وعقب اعتزال شركة شرق أفريقيا البريطانية لأعمال الحكم والإدارة هناك، انتقد بورتال – الذي كان يقوم بأعمال القنصل العام لزنجبار أثناء مرض إيوان سميث من ابريل حتى ديسمبر عام 1889م – انتقاداً مراً سير العمل بالشركة[2].

كذلك عجلت بنهاية الشركة وفاة السير ماكينون النشيط الذي كان يعتبر بمثابة الأب الروحي للشركة. وبعد فقدان الشركة زعيمها أفلست نهائياً، وضاعت كل ممتلكاتها وحججها وأخذتها الحكومة البريطانية[3]. ونلاحظ أن الخطوات التي سبقت إعلان الحماية على أوغندة كانت المؤشرات على نهاية أجل شركة شرق أفريقيا البريطانية واضحة. وإعلان الحماية على أوغندا عام 1894م ويعتبر إعلاناً رسمياً بموتها[4].

في ظل هذه الظروف العصيبة التي مرت بها الشركة لم تجد بدأ من أن تتفاوض من جديد مع وزارة الخارجية البريطانية حول شروط انسحابها من أوغندا وبحث قيمة التعويض الذي ستحصل عليه. فقامت الحكومة البريطانية بإرسال لجنة لفحص ودراسة أحوالها ورفعت اللجنة تقريرها. الذي أفاد أن تاريخ الشركة خلال الخمس سنوات الأخيرة والحال الذي عليه الآن. يبرهنان بجلاء إخفاق التجربة التي قامت على وضع الإدارة والتجارة في يد واحدة.[5]

1- نفس المرجع السابق، ص 639 – 640.

2- نفس المرجع السابق. ص 639 – 640.

3- Reush, Richard: Op. Cit., P. 301.

4- سيد رجب حراز: مرجع سابق، ص 665-666.

5- راشد البراوي: مرجع سابق ص 26.

وبعد هذا التقرير عن أحوال الشركة استقر رأي الحكومة البريطانية على شراء حقوق الشركة وممتلكاتها في أفريقيا الشرقية وأوغندا مقابل ربع مليون جنيه. كما أعلنت الحكومة البريطانية الحماية على أوغندة في عام 1894م.[1]

وفي العام الذي يليه طبقت بريطانيا نفس الإجراء، واستولت على باقي ممتلكات شركة أفريقيا البريطانية Ibea Territory الاسم القديم لكينا وأوغندا[2] وتم إعلان الحماية بالفعل في أول يوليو 1895م، وأطلق اسم محمية شرق أفريقيا رسمياً في 31 أغسطس عام 1895م، وفي اليوم نفسه. أذاع آرثر هنري هاردنج H. Harding مندوب أفريقيا الشرقية البريطانية. وقنصلها العام (الذي خلف بورتال في هذا المنصب) نبأ فرض الحماية البريطانية على تلك المنطقة. في اجتماع عام دعا إليه عمال سلطان زنجبار، وبعض الوجهاء العرب والسواحيلية في ممبسة.[3] وأعلن هذا النبأ فيما بعد في قسمايو وويتو. وهكذا فإنه بإعلان الحماية على زنجبار عام 1890م، ثم على أوغندة وكينيا في عامي 1894، 1895 - أصبح التوسع البريطاني في أفريقيا الشرقية. آخر خطوة من خطوات التدرج الامبريالي الذي بدأ بتأسيس أمبراطورية غير رسمية أي امبراطورية تتولى شركة شرق أفريقيا البريطانية إدارتها وحكمها بالنيابة عن حكومة لندن وبدون تحملها أية مسؤولية وتحول الأمر إلى إمبراطورية رسمية يتولى أمرها موظفون معينون من قبل الحكومة البريطانية.[4]

التدفق والاستيطان الهندي في كينيا:

أدت العوامل السابقة من دخول بريطانيا بثقلها في منطقة الشرق الأفريقي وتنافس ألمانيا معها على المستعمرات إلى أن دفعت بريطانيا بأعداد كبيرة من الهنود (رعاياها) إلى منطقة كينيا وما حولها حيث أنهم أعلم رعايا بريطانيا بالمنطقة وأقربهم إلى سكانها، وشجعت بريطانيا هؤلاء الهنود على العمل في حالات الحياة المختلفة هناك.

1- راشد البراوي (دكتور) مرجع سابق. ص 26-27.

2- Reush, Richard: Op. Cit., P. 302.

3- سيد رجب حراز: مرجع سابق، ص 678-679.

4- نفس المرجع السابق. ص 678 - 679.

ويذكر بعض المؤرخين[1] أن من أسباب اهتمام بريطانيا بمنطقة كينيا التي دفعت البريطانيين إلى احتلالها هو ايجاد منفذ للهنود نظراً للزيادة الكبيرة في عدد السكان، فسعت على استيطانهم في كينيا، ولا يستطيع الباحث أن يسلم بهذه الادعاءات لأن استيطان بضعة آلاف من الهنود في كينيا أضيف إليهم بعد ذلك بضعة آلاف آخرين لم يخفف من اكتظاظ الهند بسكانها، وإنما الحقيقة تكمن في جرى البريطانيين وراء مصالحهم وجلب الهنود إلى كينيا لتنفيذ سياستهم فيها وفيما حولها، وتنفيذ مشاريعهم التي رغبوا في إنشائها، إنما هذا السبب المذكور سابقاً قد يأتي عرضاً في ذيل الأسباب الأخرى، وقد اجتمعت مجموعة من الأسباب التي دفعت البريطانيين إلى اختيار الهنود دون غيرهم لتحقيق مشاريعهم في كينيا.

أسباب جلب بريطانيا الهنود إلى كينيا:

هناك كثير من الأسباب التي أدت إلى ذلك. ومن أهمها ما يلي:

1. إمكانية تكوين مستعمرات هندية في شرق أفريقيا يكون من شأنها الاعتماد على بريطانيا في كل شئونها وتابعة لها لتحقيق مصالحها هناك.
2. حاجة بريطانيا إلى مجموعات كبيرة من العمالة الفنية والعمال الحرفية.
3. استخدامهم في تكوين فرق من الجيش والبوليس للحفاظ على الأمن والوجود البريطاني هناك.
4. كما أن نقل الهنود إلى كينيا يدفع الأهالي الوطنيين هناك إلى تقليد الهنود في ملابسهم وعاداتهم وبعض الحرف التي يعرفونها بالإضافة إلى انصياعهم وتعودهم على الحكم الإنجليزي فيعود ذلك بالخير على بريطانيا نفسها خاصة إذا علمنا أن الشعب الكيني بخاصة والأفريقي بعامة يتوق إلى التقليد[2]. أضف إلى ذلك أن تقليد الأفريقي للهندي في شتى مناحي الحياة يدفعه إلى أن يحذو حذوه، ويدعوه كذلك إلى تحسين حاله، وبذل الجهد لمواجهة متطلبات الحياة العصرية فيقبل

1- Salvador Max: La Colonisation European Au Kenya. Larose Editeur, Paris, 1938. P. 210.
2- Boyd. Adrew & Rensburg Patrick Van: An Atlas of African Affairs. P. 22.

بالتالي على شراء واستخدام الصناعات البريطانية في جلبهم للهنود إلى أراضي كينيا وما حولها.[1]

5. كما أن الهنود يرضون بتقاضي أجور زهيدة تعد أقل من الأجور التي يتقاضاها ويطالب بها الأوروبيون.
6. فضلاً عن طرق الزراعة والأدوات البسيطة التي يستخدمها الهندي من حفر للآبار ونظام الري. وتسميد التربة. وغيرها من الأساليب الزراعية البدائية تواكب وتناسب الظروف الزراعية والحرف المطلوبة في كينيا.
7. ولما كان وجود الهنود يدفع الأفريقيين إلى العمل والنشاط خاصة في مجال الزراعة فقد شجعت بريطانيا الهنود على الهجرة في ظل وجود قانون الهجرة الهندي The Indian Immigration. كما بذلت السلطات البريطانية جهوداً بخصوص هؤلاء الذين تعلموا وتدربوا مع الهنود في المزارع والمحطات التجريبية والأعمال الإدارية في المكاتب والمراكز والمحطات المختلفة.[2]

ويلاحظ على عملية الاستقدام البريطاني إلى كينيا عدم اهتمامهم باستقدام العنصر الصيني، واتجاههم بكل ثقلهم إلى استقدام الهنود دون غيرهم، ويرجع ذلك فيما يبدو إلى صعوبة لغة الصيني. فضلاً عن أنَّ عاداته وتقاليده تعد غير مألوفة وغير معروفة كذلك لدى المواطنين من الأفارقه. وفي المقابل فإن سهولة اللغة الهندية ومعرفة أهالي كينيا على الكثير من مفرداتها بحكم التعامل التاريخي، وكذلك معرفة الهنود بالعربية التي يعرفها كثير من أهالي الساحل قد سهلت من أمر استقدام الهندي الذي يساعد على بقاء حكومة مستقرة في كينيا وما حولها.[3]

كما أن بريطانيا أخذت تستقدم الآلاف من الهنود للعمل في مشروعات التنمية خاصة في المرحلة الأولى من قيام محمية شرق أفريقيا البريطانية في يوليو من عام 1895م.

1- Lugard - Op., Cit. P. 489.
2- I bid P. 489 - 490..
3- Lugard - Op., Cit., P. 491.

وقد بلغت أعداد الهنود الذين تم جلبهم إلى المستعمرات البريطانية في شرق أفريقيا مائة وسبعين ألف هندي استأثرت محمية شرق أفريقيا البريطانية بالعدد الأكبر منهم عملوا في مجالات عددية خاصة مجال الرق والتجارة الصغيرة Potty Trady. وكان يلي الهنود في العدد الأوروبيون الذين بلغ عددهم ستين ألفاً.[1]

وقد شجعت النتائج المثمرة التي عادت على بريطانيا من استيطان الهنود في كينيا دعاة الاستعمار البريطاني وتكوين إمبراطورية إلى المطالبة بالمزيد من جلب الهنود. والإكثار من أعدادهم حتى أن تشمبرلين عندما قام بزيادة محمية شرق أفريقيا بعد إعلانها عام 1895م. كان يرى ضرورة دفع وتشجيع الأوروبيين والهنود على السواء للهجرة والاستيطان في كينيا إذ أنه ليس من الحكمة قصر هذه الهجرة والاستيطان على الأوروبيين وحدهم. نظراً لوجود مناطق عديدة في شرق أفريقيا تصلح لسكن واستيطان الهنود، ويجب أن تعطى لهم تلك الأماكن لاستثمارها وتنميتها، وتثبيت أقدام الاستعمار البريطاني فيها، حيث إن التقارير التي رفعت من شرق أفريقيا قد أكدت على ملاءمة المنطقة واستعدادها لاستقبال الآسيويين خاصة الهنود فيها.[2]

وفي هذا الربع الأخير من القرن التاسع عشر أخذت أفواج من الهنود تتدفق على منطقة كينيا بعضها كان اختيارياً والبعض الآخر كان إجبارياً. وقد تمثلت هذه الهجرة الإجبارية في استقطاب القوات الهندية التي كانت تتبع الإدارة الاستعمارية إلى كينيا. وتم جلب أعداد أخرى من الهنود تمثلت في الجنود المرتزقة التابعين للقوات البريطانية وفدوا من السواحل الهندية الغربية ومن السواحل الجنوبية لبحر العرب، ومن عمان أيضاً.[3]

1- Hailley, Lord: An African Survey, A Study of Problems Arising in Africa. South of the Sahara. Oxford University Press, (London 1957), P. 713. وانظر

2- Wiesbord Robert G.: African Zion. The attempt to Establish a Jewish Colony in the East Africa Protectorate. 1903 - 1905. The Jewish Publication Society of America Philadelphia, 1968, P. 6.

3- هولينجروز: مرجع سابق. ص 45.

كما وفدت على كينيا في أواخر القرن التاسع عشر مجموعات أخرى من الجنود الهنود. تلك الأعداد التي جلبتها شركة شرق أفريقيا البريطانية للعمل في قوات الشرطة التابعة لها التي تكونت في سنة 1888م. حتى بعد تكوين محمية شرق أفريقيا عام 1895م وانتقال السلطة من الشركة إلى الحكومة البريطانية وقد تقرر تكوين قوة حربية كبيرة من الجنود تم جلبهم من منطقة البنجاب بالهند. وظلت هذه الأعداد على وفائها وإخلاصها للاستعمار الانجليزي في كينيا حتى تم الاستغناء عنهم في سنة 1913م. بعد أن أبلوا بلاءً حسناً في سبيل تثبيت أقدام الاستعمار الإنجليزي في كينيا.[1]

وحين خضعت أراضي أفريقية الشرقية والوسطى- الممتدة بين الساحل الشرقي. والبحيرات الكبرى للنفوذ البريطاني - عقب معاهدة التقسيم - التي عُقِدت بين ألمانيا وبريطانيا في بربين سنة 1886[2]. نقلت مجموعات من القوات الهندية للاشتراك في الحملات التأديبية العديدة التي وجهت لإخضاع السكان المحليين الذين ثاروا على الاستعمار هناك وتم إخضاعهم بمساعدة تلك القوات الهندية.

وبعد نشوب الحرب العالمية الأولى سنة 1914م. تم استخدام قوات كبيرة من الهنود للمساعدة في الاستيلاء على المستعمرات الألمانية في شرق أفريقيا وبسط نفوذ وسيطرة الإنجليز عليها - إلا أنه قد تقرر سحب معظم تلك القوات الهندية قبيل انتهاء الحرب العالمية. ولم تستقر تلك الأعداد هناك. وبالتالي لم تترك لها أثر.[3]

1- أحمد سيد شحاتة: مرجع سابق. ص 102.

2- ظهرت فكرة تقسيم السلطنة إلى مناطق نفوذ بعد ظهور الأطماع الألمانية بشكل واضح في شرق أفريقيا أوائل سنة 1885م. كما أن فتح الداخل للتجارة الحرة جعل التفاهم على هذا التقسيم وعلى تحديد حدود السلطنة أمراً ضرورياً.

انظر: صلاح العقاد وآخر - زنجبار - ص 202.

3- هولينجروز: مرجع سابق ، ص 49، 50.

وانظر : شريفة أحمد الرشيد: مرجع سابق ، ص 70.

الهنود والعمل في السكك الحديدية:

أما التدفق الهندي على المنطقة الكينية بالشكل الواسع فقد حدث في أعقاب ظهور فكرة إنشاء السكك الحديدية التي تبدأ من الساحل الكينيّ ثم تتعمق نحو داخل القارة.

وترجع فكرة إنشاء خط سكك حديدية من كينيا إلى داخل أفريقيا إلى عهد غوردون حكمدار السودان[1] الذي فكر في مشروع يربط المحيط الهندي من منطقة كينيا بالسودان عن طريق سكك حديدية تمر بالعمق الأفريقي، وازدادت أهمية هذا المشروع بعد نشوب الثورة المهدية في السودان. واحتاجت بريطانيا لطريق سريع يسهل لها أمر نقل الجنود والعتاد للإحاطة بهؤلاء الخصوم من الشمال ومن الجنوب في آن واحد.

ولذلك فقد فكر القنصل البريطاني في ممبسة هولمود Hoalmood في إحياء مشروع غوردون، ليس هذا فقط بل أضاف هولمود اقتراحاً آخر بإنشاء خط حديدي آخر يصل البحيرات بالمحيط الهندي على الساحل الكيني حتى يتمكن الإنجليز من توطين الأوروبيين في منطقة هضبة كينيا[2] بعد أن أثبت الرحالة الإنجليزي طومسن Thomson صلاحية هذه المنطقة للاستيطان الأوروبي بسبب مناخها الملائم لهم.[3]

1- غوردون باشا انجليزي ولد في عام 1833م. ونال دراسة حربية أهلته للاشتراك في كثير من الحروب حتى عين حاكماً لمديرية خط الاستواء، وفي 19 من فبراير للاشتراك في كثير من الحروب حتى عين حاكماً لمديرية خط الاستواء، وفي 19 من فبراير 1877م، عين حكمدار لعموم السودان مع إضافة أشغال مصلحة السكك الحديدية السودانية إليه.

انظر: دار الوثائق القومية بالقاهرة - وثيقة رقم 19. صفحة 7. دفتر 18 أوامر عربي ، أمر إلى غوردون باشا، في 19 فبراير عام 1877م.

انظر: سد بدير الحلواني - الحكم المصري في سواكن وملحقاتها (1865-1885) رسالة ماجستير 1987م (غير منشورة). جامعة الازهر. ص 61. 62.

2- وفد على كينيا في أعقاب إعلان الحماية البريطانية عليها عام 1895م، المستعمرون البيض من جنسيات عديدة شملت البولنديين والإيطاليين والاسكندنافيين وغيرهم.

انظر: جون هاتش - تاريخ أفريقيا بعد الحرب لعالمية الثانية - القاهرة - 1969. ص 136.

3- صلاح العقاد وآخر: مرجع سابق، ص 202.

وقد قصد الإنجليز من إنشاء الخط أن يحقق ربطاً بين ساحل كينيا على المحيط الهندي وبين اوغندة وأن يمر عبر هضبة ومرتفعات كينيا على أن يبدأ من ساحل ممبسة، وينتهي عند كامبالا على بحيرة فكتوريا في أوغندة.

وبلغ طول هذا الخط الحديدي ألف وأربعمائة كيلوا متراً، بالإضافة إلى بعض الخطوط القصيرة التي تفرعت من الخط الرئيسي، بذلت لإتمامها جميعاً جهود مضنية وراحت ضحيتها أعداد كبيرة من الأرواح.

والذي يهمنا في هذا المقام هو ما قام به الانجليز من استقدام أعداد كبيرة من الهنود؛ لتنفيذ الأعمال الفنية والمهنية في هذه الخطوط الحديدية حتى بلغ عدد الهنود الذين جلبوا خصيصاً لهذا العمل أكثر من اثنين وثلاثين ألف عامل وفني هندي في إحدى الروايات، بينما لم تتعد العمالة المحلية أكثر من أربعة آلاف شخص استخدموا كحمالين في ظروف قاسية للغاية حتى بلغ من ذهب ضحية هذه الظروف أكثر من ثلاثة آلاف شخص.[1]

وهناك رواية أخرى ربما تكون أكثر دقة من السابقة تذكر أن إنشاء الخط الحديدي الرئيسي قد استمر العمل فيه أكثر من ست سنوات بدءاً من عام 1895م[2]. ووضعت فيه أول قضبان السكك الحديدية، وعندما تقرر إرسال العمال الهنود – بسبب نقص العمالة الفنية المحلية المدربة– ظهر في التاريخ الكيني ما عرف بالمسألة الهندية. وقد وصل إلى ممبسة بكينيا أول فوج من العمالة الهندية 1896م وكان عدد هذا الفوج ثلاثمائة وخمسين عاملاً.[3] وإذا كانت هذه الرواية تذكر أن عدد أفراد الفوج الأول، قد بلغ ثلاثمائة وخمسين شخصاً فهناك رواية أخرى ذكرها هولينجروث تضمنت أن الفوج الأول الذي رحل إلى ممبسة في يناير عام 1896م كان مكوناً من مائتي وخمسين هندياً، واعتقد أن الرأي الأول هو الأصوب لأن الأمر كان يحتاج (بديهياً) إلى أعداد أكبر من ذلك.[4]

1- أحمد نجم الدين فليحة: مرجع سابق، ص 436.

2- اعترضت المشروع بعض العقبات خاصة من المعارضين له في بريطانيا نفسها بحجة أن الخط سيمر في أرض قاحلة، ولن يؤتي ثماره – إلا أنه في النهاية قد لاقى القبول وبدئ العمل فيه عام 1895م.
انظر: C.O. 544 / 48. P.4

3- Ross. W. Mc Gregor: Kenya from Within, London 1968, P. 299.

4- هولينجروز: مرجع سابق، ص 49.

وعلى كل فمن الواضح أن الأعداد قد تضاعفت بعد ذلك وحضرت أفواج أكثر عدداً كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

ومن يومها قررت الحكومة الإنجليزية بزعامة اللورد سولسبري أنه يتعين عليها إنشاء الخط بواسطة الحكومة ذاتها على أن يكون ذلك على النمط الهندي. تتولى الإشراف عليه لجنة سكة حديد أوغندا التي أصبح مقرها يقبع في وزارة الخارجية.

وبالفعل زيدت أعداد الهنود حتى بلغ متوسط أعدادها أثناء السنة المالية 1896-1897م ثلاثة آلاف وثلاثمئة وثمانية وتسعين عاملاً وفنياً هندياً، وارتفع هذا العدد بشكل ملحوظ حتى بلغ في عام 1901/1900م إلى عشرين ألفاً وأربعمائة وأربعة وثمانين عاملاً ثم هبط ثانية إلى اثني عشر ألفاً ومائتي وخمسة وسبعين عاملاً في عام 1903/1902م.[1]

وتؤكد الاحصائيات على بلوغ أعداد العاملين من الهنود في مشروع السكك الحديدية ما يربو على 32 ألف عامل هندي. هذا على الرغم من أن العمالة المحلية لم تتجاوز قط ألفين وستمائة عامل أفريقي في أي وقت من أوقات العمل في المشروع.[2]

ويذكر بعض المؤرخين أن بداية استيطان الهنود في كينيا يرجع إلى فترة بناء سكة حديد ممبسة أوغندا[3] وهذا الحكم التاريخي الذي لا يمكن لنا التسليم به لأننا في هذه الحالة نهمل قروناً عديدة من الاتصالات القوية التي أثمرت على مر السنوات العديدية السالفة عن حدوث زيجات واستقرار للعديد من الهنود أدت إلى استيطانهم للساحل الكيني.

1- Ross. W. MC Gregor. Op., Cit., P. 299.
2- Delf George: Jomo Kenyatta, Towards Truth About the Light of Kenya. Victor Gollanz Ltd., London 1961, P. 11.
3- Macmillan, Mona: Introducing East Africa Faber & Faber Ltd., London 1950, P. 136.

هذا فضلاً عن دور السلطان سعيد في تشجيع الهنود على ممارسة حياتهم الطبيعية المستقرة واتخاذه أعداداً كبيرة منهم في أعماله المختلفة قبل إنشاء السكك الحديدية بعقود عديدة. ولا يمكن لنا أن نتغاضى عن هذا التاريخ المعروف - الذي سبق توضيحه من قبل في الفصل السابق.

ولم يتوقف أمر تدفق الهنود على عملية إنشاء السكك الحديدية بل تبع ذلك موجات أخرى كان من أهمها تلك الدفعات التي استقدمها الانجليز بعد إتمام الخط، وبعد أن أبرمت عقود العديد من الهنود مع حكومة الهند لاستقدام كل ما تحتاجه السكك الحديدية من عمال الدريسة الدائمين إضافة إلى نظار المحطات وطاقم الكتاب، والكمسارية والإشارجية، وسائقي تلك القطارات التي تعمل على الخط الجديد. والفنيين الذي يعملون في جال المساحة للأراضي وغير ذلك.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب العمال الذي تم استقدامهم للعمل في السكك الحديدية كانوا من البنجاب Punjab، بالهند ويتحدثون اللغة البنجابية[2]، بينما كان التجار من الهنود الذين تركزت إقامتهم واستيطانهم في مناطق الساحل هؤلاء قد جاءوا من مناطق حوجرات، وكاثيوار وكوتش، وبعض المناطق الأخرى وغيرها.[3]

ومما يعجب له الباحث أن نسبة كثيرة من المهاجرين الذين وفدوا في ركاب أفواج عمال السكك الحديدية قد أثروا الاستيطان واستقرار في كينيا في الوقت الذي عادت فيه أعداد كبيرة من العمال أنفسهم إلى أوطانهم، ويبدو أن هؤلاء الذين حضروا مع العمال كان قصدهم التجارة التي لم تنقطع على مر القرون المعروفة.

وقد جذبتهم الرغبة الملحة في الكسب، ورفع مستوى معيشتهم على المعيشة التي هم عليها في وطنهم الهند، ولذلك فقد أخذوا ينتشرون ويمارسون أنشطتهم حول محطات السكك الحديدية في الداخل الكيني. وأخذت محالهم تنتشر أيضاً في تلك المناطق هذه المحلات التي باتت تستقبل الأفواج التالية من المهاجرين حتى

1- Harlow Vincent & Chilver E.M: History of East Africa. Vol. 11, The Clarendon, Press 1965. P. 299.

2- هي اللغة السنسكريتية لغة أهل الهند القديمة.

3- Morris. H.S.: Op. Cit., P. 9.

ظهرت الأحياء الهندية المستقلة في المدن الكبرى مثل مدينة نيروبي التي أصبحت بعد ذلك العاصمة.

ومن ثم ترتب على وصل الخط الحديدي إلى نهايته في منطقة كيسومو على بحيرة فيكتوريا عام 1901م، وقيام مدن على طول الخط أن انفتح طريق الوصول إلى أوغندا على الضفة الأخرى من البحيرة وأصبح انتقال الهنود إلى أوغندا ميسوراً فشق عدد كبير منهم طريقه إلى هناك، حتى وصل عدد الهنود الذين هاجروا إلى أوغندا ميسوراً فشق عدد كبير منهم طريقه إلى هناك، حتى وصل عدد الهنود الذين هاجروا إلى أوغندا (الذين جاءوا عن طريق كينيا) أكثر من ألفي هندي،[1]

وتلى فترة بناء السكك الحديدية وما حدث فيها من جلب الأعداد الكبيرة من الهنود واستيطان الكثيرين في كينيا هناك فترة أخرى أعقبت ذلك تضمنت محاولات انجليزية لتشجيع الهنود على الاستيطان في كينيا بعد هجرتهم من الهند هجرة اختيارية. وبمعنى آخر يستطيع من يرغب في إقامة مشروع خارج الهند ويرغب في مغادرتها أن يجمع ما يستطيع به الانتقال من تكلفة رحلته عبر المحيط الهندي، أو يقترض التكاليف من هندي آخر معروف لديه سبق له الاستيطان والاستقرار في شرق أفريقيا ويعاونه في الوصول إلى هناك.[2]

ومما يستحب ذكره في هذا المقام أن الحكومة الاستعمارية الانجليزية كانت ترحب كثيراً بهجرة الهنود الجدد الذين تم استقدامهم أو جاءوا من تلقاء أنفسهم، وترى فيهم عاملاً في غاية الأهمية لفتح منافذ التجارة في شرق أفريقيا ككل وفي محمية شرق أفريقيا البريطانية على وجه الخصوص حتى أن المعتمد البريطاني (المندوب الخاص بأوغندا) في الفترة من 1899 إلى 1901م كان يبدى ملاحظاته على الوجود الهندي وأهميته بقوله، إن كلا من التجار والمزارعين الهنود لازمون ولا غنى عنهم في شرق أفريقيا.[3]

1- هولينجروث: مرجع سابق، ص55.

2- Morris.: The Indians in Uganda. P. 9.

3- هولنجروز: مرجع سابق. ص55.

وعلى الرغم من استقرار الأكثرية في منطقة الساحل الكيني فقد جاءت مجموعات منهم، وتدفقت إلى داخل كينيا لاستثمار الفرص المتاحة هناك وتحقيق أكبر فائدة لهم. ومن ثم عادت على البلد والمستعمر بفوائد عديدة.

ومن أمثلة الذين انطلقوا نحو الداخل واستوطنوه السيد/ موسى مازوري الذي أقام من منطقة تابورا. وأخذ يبذل قصارى جهده في المجال التجاري بها حتى أصبح عميداً للتجارة، وأصبحت له المكانة المرموقة في تلك المنطقة.

كما يذكر أيضاً أن الهنود الذين تعمقوا في الداخل قد بلغت أعدادهم نحو ثلاثة عشر ألف في عام 1895م.[1]

فرض القيود على هجرة الهنود إلى كينيا:

لم تكن هجرة الهنود إلى كينيا ولم يكن تدفقهم إليها مطلقاً بشكل عام في كل الظروف بل جدت ظروف خاصة حالت دون هذا الإطلاق ولاسيما في السنوات الأخيرة.

فقد وضعت قيود على عملية جلب الهنود وتدفقهم بهدف استبعاد النوعيات غير المرغوبة من جهة، ولحماية التجارة الوطنية في المجالات التي يعمل بها الأفريقيون من جهة أخرى، وشملت القيود التي وضعت لمنع المرضى والمجرمين الهنود بخاصة والآسيويين بعامة دون المساس بالجنسيات الأوربية الأخرى، ولا العرب.

وقد سببت هذه القيود مجموعة من المشكلات بين الهنود والأوروبيين خاصة بعد أن اشتدت معارضة الأفريقيين لهجرة كل من الأوروبيين والآسيويين على السواء، هذا بالإضافة إلى اعتراض الأفارقة الوطنيين على كثرة الوظائف التي تم إسنادها إلى الآسيويين، والأعمال التي سيطروا عليها، ونادى المعترضون على إحلال الإفريقيين محل الآسيويين حتى يستفيدوا من إمكانات بلادهم المتاحة.

1- Whitaker, B.: The Fourth World, Victims of Group Oppression, Sidgwtch and Jackson. London 1972. P. 27.

وتمخضت تلك المعارضات عن ظهور أصوات نادت بأن توكل عملية الإشراف على الهجرة إلى الحكومة وعدم تركها بدون تنظيم حتى تتم السيطرة عليها. كما تضمنت مطالبات الإفريقيين ضرورة منع المعدمين من المهاجرين الآسيويين من دخول البلاد الكينية. وفرض قيود جديدة على حرية التجارة.

ومن القيود الأخرى التي أدت إلى الحد من الهجرة الهندية أيضاً إلى كينيا؛ أنَّ الحكومة اتخذت إجراءات صارمة بمنع غير الإفريقيين من فتح محلات تجارية في البلدان الكينية باستثناء المدن. أما خارجها فقد فرض عليها الحظر. هذا بخلاف قيود أخرى وضعت على تملك الآسيويين للمزيد من الأراضي والعقارات خارج المدن.[1]

دراسة لأعداد الهنود في كينيا:

يستطيع الباحث من خلال متابعته للهجرات والإحصاءات التي نشرتها المصادر أن نحيط بتلك الإحصاءات بشكل أو بآخر خاصة في فترة البحث.

ففي بداية القرن التاسع عشر لم يكن بمنطقة كينيا سوى بضع مئات من الهنود قد أستقر بهم الحال فضلاً عن بضع مئات أخرى كانت تنتقل بين ساحلي المحيط في الهند وكينيا.

وفي العشرينات من القرن نفسه بلغ إحصاء الهنود في كينيا المستقرين استقراراً كاملاً ما يقرب من 700 (سبعمائة) هندي مقيمين على طول الساحل.[2]

ولا بد أن هناك مئات أخرى من الهنود كانوا يعملون في مجال نقل التجارة بين الساحلين الهندي والأفريقي. ولا يمكن إحصاؤهم ضمن المستقرين هناك.

وفي إحصاء آخر أكثر تفصيلاً يذكر أن الهنود المستقرين في منطقة كينيا كانوا حوالي مائتي نسمة في عام 1819م[3] ارتفع العدد إلى 350 (ثلاثمائة وخمسين)

1- هولينجرورز: مرجع سابق، ص 107.
2- F.O. 54 / 4 Hamerton to The Government of Bombay, Zanzibar, July, 1981.
3- يلاحظ على هذا الإحصاء استبعاد عدد المترددين فترات قليلة لأعمال تجارية وخلافه مما لا يعد استقراراً.

هندياً في منتصف الثلاثينات. ووصل إلى 700 (سبعمائة) نسمة في حوالي عام 1840م والغريب في الأمر أن عددهم ازداد في غضون أربع سنوات تالية ووصل إلى أكثر من ألف ومائتي نسمة. وكان عدد الهندوس في حدود الخمسمائة نسمة[1]. أما بخصوص المسيحيين من الهنود، فقد كانت أعدادهم قليلة جداً، وأغلبهم كاثوليك قدموا من المستعمرات البرتغالية. ولذلك فقد كانوا يعدون رعايا برتغاليين.[2]

ويبدو أن وصول هامرتون[3] إلى كينيا قد صاحبته زيادة كبيرة في أعداد الهنود المهاجرين إلى المنطقة الأفريقية خاصة هؤلاء الذين جاءوا من منطقة كتشي مما جعل هامرتون يتعامل بشكل يشوبه الحذر مع مجموعة الهنود الذين جاءوا في هجرات جماعية من تلك المنطقة المذكورة.[4]

ومع ذلك فهذه التقديرات لا يبدو عليها الدقة إذ من المفترض أمام الظروف والعوامل التاريخية والجغرافية المختلفة أن تكون أعداد الهنود قد ازدادت بشكل أكبر بكثير عن تلك الأرقام التي سقناها.

وما يؤيد هذا الافتراض ما ذكره تقري برتون[5] من أن الهنود قد بلغت أعدادهم في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي ما يقرب من أربعة آلاف نسمة بخلاف هؤلاء الذين كانوا يعملون فترات محدودة، ثم يعودون إلى بلادهم، أو البعض الآخر ممن يديرون شريان التجارة بين الهند ومنطقة كينيا.

ومن تتبع حالة الهجرة واستقرار الهنود في كينيا، وإحصاءاتها نلاحظ ازدياد الأعداد في السنوات الأخيرة المنصرمة من القرن التاسع عشر خاصة بعد بداية الشروع في إنشاء السكك الحديدية التي ابتدأت من المحيط الهندي عند

1- Hutton. J.H.: The Indian Class, Their Growth in Modern Times, London 1961, P. 276. See Also Coupland, R: East Africa and its Invaders. P. 484.

2- Delf, G.: Op, Cit., P. 10

3- تم تعيين أثكنزها مرتون Athlcins Hamerton في وظيفة مزدوجة لقنصل بريطاني في أملاك السيد سعيد. وكوكيل سياسي أيضاً لحكومة بومباس البريطانية هناك.

انظر: بنيان سعود تركي، الجالية الهندية في شرق أفريقيا، ص 28.

4- Boord Collections. No. 33., Hamerton to Bombay, Zanzibar, 9 December 1943, Draft No. 253.

5- Burton, Richard: Zanzibar City, Island and Coast. London. 1872, Vol. I, PP. 315, 317.

منطقة ممبسة وحتى بحيرة فكتوريا وقدرت الأعداد التي جلبها الإنجليز بـ 350 شخص في حوالي عام 1896م. وارتفع العدد بعدها ليصل على بضعة الآلاف، هذا في أوائل القرن العشرين، واستمر هذا الارتفاع بشكل ملحوظ – كما قدمنا – هذا بالإضافة إلى الأعداد المستقرة والتي أخذت في الزيادة كنتيجة طبيعية وبديهية للتوالد وحياة الاستقرار التي عاشها هؤلاء الهنود.

وبعد سبع سنوات من بداية القرن الحالي أي عام 1907م كان الهنود قد بلغ عددهم خمسة عشر ألفاً وثمانمائة واثنين وأربعين هندياً مما اعتبر زيادة كبيرة دفعت السلطات الحاكمة للحيلولة دون زيادة العدد بنسبة أكبر من ذلك، ووقف تشجيع الهنود على الهجرة والحيلولة دون حصولهم وامتلاكهم المزيد من الأراضي[1]، وذلك فإن إحصائيات عام 1910م تشير إلى بلوغ عدد الهنود في كينيا واحد وعشرين ألف نسمة (21،000) زادوا بعد عشر سنوات نتيجة التدفق، والتوالد إلى أن بلغوا في عام 1920م، ثلاثين ألف نسمة (30،000)، وتضاعفت عددهم تقريباً بعد أحد عشر عاماً حتى وصل في تعداد عام 1931م إلى (56،000) ست وخمسين ألف نسمة من الهنود.[2]

وفي الخمسينات من القرن العشرين بلغت أعداهم ما يربو على تسعين ألف نسمة (وبالتحديد 90،900 هندي عام 1954)[3] وقد توالت أعداد المهاجرين الذين أخذوا في التدفق في أواخر الخمسينات حتى وصل عددهم في عام 1957م إلى 160،700 (مائة وستين ألف وسبعمائة نسمة)[4] وهذه الطفرة الكبيرة في ازدياد أعدادهم جعلتهم يمثلون بلا شك جالية كبيرة تمتعت بمكانة ووزن وثقل في المجتمع الكيني، كما تدعمت الآثار والبصمات الهندية في هذا المجتمع الذي بدأ ينمو ويتطور بشكل ملموس.[5]

1- Ross. W. MC Gregor: Op., Cit., PP. 308 - 309.

2- Oxford University, November, 1965, P. 302

3- شارل أندريه جوليان: تاريخ أفريقيا، ص 143.

4- Forester Marion Wallace: Kenya to Day, P. 58.

5- Delf George: Op.., Cit., P. 14.

المناطق التي وفد منها الهنود:

علاقة الهند بشرق أفريقيا قديمة ومن الصعب تحديد متى بدأت هذه العلاقات. ولكن هناك بعض الإشارات التي تؤكد مثل هذا الوجود في القرن الخامس عشر الميلادي، فيشير ما يلزم إلى وجود بقايا معبد هندي في قلهات الميناء الرئيسي على الساحل العماني. كما كانت بقايا ذلك المعبد موجودة حتى عام 1874م.[1]

ولما كانت علاقات عمان بالشرق الأفريقي قديمة، فلا بد من انتقال هذه العناصر إلى الشرق الأفريقي كتجار وبحارة يعملون على السفن القادمة من الهند إلى الشرق الأفريقي.[2]

ومدينة تاتا[3] كانت الشريك الرئيسي لمسقط في التجارة الهندية خلال السيطرة البرتغالية، والتجار الهنود كانوا يسيطرون على التجارة من خلال مواقعهم في السفن البرتغالية. وكان لدى العديد من هؤلاء الهندوس مخازن ومراكز تجارية في مسقط والساحل الشرقي لأفريقيا. وتروي الروايات المتوارثة لمجتمع التجار الهنود في شرق أفريقيا أن هؤلاء القادمين من السند كانوا أول (اليابان) الذين استقروا في زنجبار. وتضيف هذه القصص أن هؤلاء كانوا من الباتيا Bhattias.[4]

ونلاحظ أنه على الرغم من النجاح المبكر الذي حققه التجار الباتا القادمون من السند أنهم مروا بمراحل. ظهر من خلالها منافساً لهم من الباتا القادمين من

1- Miles. S.B.: The Countries and Tribes of the Persian Gulf, Second Edition, London, 1966, P. 529.

2- Calvin H. Aellen: Indian Community in Massgat. (N.D.) P. 40.

3- تاتا – تقع في السند. وكانت مركزاً تجارياً هاماً بين المحيط الهندي وأواسط آسيا قبيل السيطرة البرتغالية على تجارة هذا المحيط. وقد استمرت كمركز تجاري نشط تجمعت فيه طوائف متنوعة من الصيارفة والبقالين وباعة الحبوب، وكان من بين ما تصدره تاتا الأقمشة، بما فيها الكشمير والحرير والأقطان. وكذا الأفيون والسكر.
انظر: Calvin H. Allen. Op. Cit., P. 40

4- Ibid. P. 41.

كوتش.[1]

واعتمدت تجارة الباتا من أهل السند على بيع صادرات باتاً. سواء بالنقد أو بالمبادلة. مع بيع السلع الأفريقية أو منتجات الخليج العربي. مما شمل التمر والكركديه، والبن والعاج والعبيد الأفريقيين. وبعد طرد البرتغاليين من المحيط الهندي خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، تدهورت مراكز التجارة البرتغالية وانتعشت مركز التجارة البريطانية في سوارات التي تبعتها بومباي، ونظراً لهذه المتغيرات الدولية وتأثيرها في مجال التجارة الدولية، كانت Talpur دولة إسلامية تضطهد الهندوس المقيمين في السند. كما تم تغيير مجرى نهر السند حيث أصبحت السند تبعد عن مجرى النهر خمسة أميال وأدّى ذلك إلى فقدانها طريق التجارة الواقعة عليه.

ونظراً لهذه الظروف المتوالية ترك أهل السند باتا وبدأوا تطوير كراتشي كبديل لها[2].

وبعد ذلك واجه الكوتشيون أولى أزمانهم الخطيرة خلال عهد عزان بن قيس في عمان. ولكن رغم الأزمات التي واجهوها استمر البعض منهم وانتقل الباقون على شرق أفريقيا وتمكنت هذه المجموعة من الاتجار في الساحل الشرقي الأفريقي.

مناطق تركز الهنود في الساحل الشرقي الأفريقي:

انتشر الوجود الهندي على الساحل الشرقي لأفريقيا خاصة بعد أن استظل بالحماية البريطانية، وقد تحكمت في كثافة هذا الانتشار عدد من الظروف والاعتبارات، فقد كانت هذه الكثافة أكبر في المناطق التي امتد إليها النفوذ البريطاني مبكراً عن غيرها، نظراً لارتباطهم بكثير من أعمال البريطانيين الذين

1- كوتش: تقع شرق مصب نهر السند وهي تشبه عمان في كثير من الوجوه. خاصة في انفصالها عن بقية السند. مما نتج عنه أن أصبح اتصالها بجيرانها أسهل عن طريق البحر. وقد يسر منذ ذلك وجود عدد من الموانئ الصالحة على طول ساحل كوتشي خاصة (السوق). وقد أدت هذه الأوضاع الطبيعية بالإضافة على سلسلة من الأحداث في أواخر القرن الثامن عشر إلى تشجيع الباتيا الكوتش على المشاركة بنشاط في تجارة المحيط الهندي والشرق الأفريقي. انظر: Calvin, Op., Cit., P. 41.

2- Coupland R.: Op. Cit., PP> 302, 303.

كانوا يجلبون أعداداً كبيرة من الهنود للمشاركة في الأعمال المساعدة.

وكانت زنجبار وممبسة وبمبا من الأماكن التي تواجد بها الهنود بكثرة حيث وجدت الموانئ المرتبطة بها ارتباطاً مباشراً عن طريق المحيط الهندي الذي يربطها بالموانئ الغربية الهندية.[1]

ويعتبر ارتباط الهنود بشرق أفريقيا بصفة عامة ارتباطاً وثيقاً بالعرب العاديين، ونعني بالعرب العاديين هنا غير الطبقة الحاكمة (الأهالي).

وجدير بالذكر أن ارتباط الهنود بسواحل شرق أفريقيا كان قديماً قدم ارتباط العربي بتلك المناطق، فمن المعروف أن معظم السفن التي كانت تبحر في مياه تلك المناطق كان يملكها ويديرها الهنود. وبما أن العرب بصفة عامة بدؤا وكأنهم غير مهتمين بالتقنية التجارية، فقد انتهز الهنود تلك الفرصة فأصبحوا منذ ذلك الزمن هم أرباب الأموال.

فالهنود هم المصرفيون والمضاربون، والمقرضون، ويرجع ذلك إلى عوامل متعددة، وربما يرجع إلى جديته المتواصلة في التجارة أو لأنهم كانوا يديرون الأراضي التي كان يملكها العرب. وربما يرجع أيضاً لاحتكارهم تجارة التجزئة.[2]

1- Ibid. P. 302.

2- Coupland. R.: Op., Cit., P. 27.

الفصل الثالث

الوضع الاجتماعي للهنود بشرق أفريقيا

- الأصول العرقية والدينية الهندية الوافدة للشرق الأفريقي.
- الحياة الاجتماعية للهنود.
- الحياة الاجتماعية للهنود الخوجة بشرق أفريقيا.
- الاحتفالات الدينية.
- الحياة الاجتماعية للهندوس
- تعليم الهنود.
- الحالة الصحية للهنود.
- مساكن الهنود.
- العادات والتقاليد الهندية في كينيا.
- العلاقات الاجتماعية بين الهنود والأفريقيين.
- موقف الهنود من اتهامات الأوربيين.
- مذكرة اللورد ديلامير - سبتمبر 1921م.

قبل الشروع في دراسة الوضع الاجتماعي للهنود في الشرق الأفريقي أرى أنه من الواجب إلقاء الضوء على أصولهم العرقية والدينية وكذا الأماكن التي وفدوا منها.

الأصول العرقية والدينية الهندية الوافدة للشرق الأفريقي:

يمكن تقسيم فئات الهنود التي وفدت إلى الشرق الأفريقي قبل وخلال فترة البحث إلى فئتين تبعاً لدياناتهم، فقد بدا تأثير الدين واضحاً في جوانب كثيرة من علاقاتهم مع بعضهم البعض، وتركزهم على ساحل أفريقيا الشرقي.[1]

أ. فئة الهندوس أو البانيان (الهنادكة):

والبانيان في الأصل (بهاتيا) وهو اسم إحدى الطبقات التجارية في الهند اقترن تاريخها بالاتجار مع الخارج في كل البلدان التي كانت لها علاقات تجارية مع الهند[2].

وهناك آخرون يرون أن تسمية البانيان جاءت أصلاً من (بانيا Banya) المصحفة عن السنسكريتية (فاني Vany) ومعناها تاجر[3] كما سمو بالهندوس نسبة إلى نهر الاندوس (السند)[4] وهم يشبهون الخوجة (الذي سيأتي الحديث عنهم) في

1- Coupland R.: Op. Cit., P. 302.

2- روبرت جيران لاندن: عمان منذ 1857، مسيراً ومصيراً، ترجمة محمد أمين عبد الله، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي 1966، ص 117.

3 1913، ص 166-167.

4- أحمد شلبي: أديان الهند الكبرى ، ط5،القاهرة، 1979، ص21.

روابطهم مع الهند ولكنهم يختلفون عنهم في العقيدة[1]، كما يختلفون في الوضعية التاريخية، حيث يتمتع الهندوس بالحماية البريطانية، بينما كان أغلب الخوجة مواطنين من أبناء البلد.

ب. فئة الخوجة:

تسمى هذه الفئة باللواتيا نسبة إلى (لوتيانا Loodhiana) وهو اسم يطلق على أحد الأنهار الذي يوجد في منطقة البنجاب[2] فاتخذته هذه الفئة اسمها لها[3]، والمنطقة مشهورة يصنع الشيلان. ويطلق على الخوجة كذلك اسم حيدر بادية، وينسبون إلى حيدر أباد.[4]

ومن الملاحظ من الناحية المذهبية أن نسبة عالية من المسلمين الهنود قد اعتنقوا الإسماعيلية وهم أتباع الأغا خان، ومن المعروف أن اتباع هذه الطائفة اشتهروا بالنشاط التجاري في منطقة المحيط الهندي بأسرها، وانتشروا في شرق إفريقيا من خلال سلطنة مسقط وزنجبار.

ويذكر لاندن أن الإسماعيلية في الستينات من القرن التاسع عشر اعتنقوا مذهب الشيعة الاثنى عشرية.[5]

ومركزهم الديني في الهند[6]، وهناك عنصران آخران أحدهما به دماء هندية والآخر هندي صرف.

1- Pelerson, J.E.: Oman in Twentith Century, London 1978, P. 22.

2- معنى كلمة بنجاب أي المنطقة ذات الخمسة أنهار، حيث يجري في هذه المنطقة الشمالية من الهند المتاخمة لحدود باكستان عدةانهار وتشترك كل من الدولتين في هذه المنطقة ولغتهم الرئيسية الأوردو لكن هناك لكنه خاصة بأهل منطقة البنجاب. وفي لغتهم بنج أي رقم خمسة في حسابهم وآب ماء أو نهار وأسماء هذه الأنهار الخمسة هي: ستلج وجيناب وبياس وجهام وراوي.

انظر: أحمد محمود الساداتي: تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم. ج1. المطبعة النموذجية. القاهرة. د.ت، ص6.

3- Palgrave. W.G. Central & Eastern Arabia 1862 - 1963, Vol. 11, London, 1865, P. 307.

4- عوني مصطفى: سلطنة الظلام في مسقط وعمان – ط1 – بيروت 1994، ص 15.

5- لاندن: مرجع سابق ص 125.

6- لوريمر: دليل الخليج القسم التاريخي الجزء 6، الدوحة 1967، ص 3409.

ج. فئة الميناوية:

وهذه السلالة تجمع بين الهندية والفارسية، وقد وفدت من المناطق الإسلامية من الهند. وكذا المناطق الإفغانية والإيرانية، ومعظم أفرادها يعتنقون المذهب الشيعي. ولهم طقوسهم الخاصة.[1]

د. فئة البهرة:

البهرة[2] يعدون من الطائفة الإسلامية وتتواجد هذه الطائفة في غرب الهند وتنحدر في الغالب من أصل هندوسي. وجميع أفرادها شيعة على المذهب الاسماعيلي، وينتمون إلى ذلك الفريق الذي يؤيد دعاوي المستعلى (487-495هـ - (1094-1101م) في ولاية الخلافة الفاطمية بمصر بعد أبيه المنتصر.

ومعظم البهرة جعفرية، والجعفرية نسبة إلى ولي يدعى سيد جعفر الشيرازي (القرن الخامس عشر) وهم يبجلون أعقابه ويعتبرونهم أئمتهم في شئون الدين،[3] وكانت أعدادهم قليلة في بداية الأمر في الشرق الأفريقي ولهم مساجدهم.

ونلاحظ أن هذه الفئات الوافدة من الهند تتمثل في عناصر مختلفة في الديانات لكنها تتقارب في بعض العادات والتقاليد، وهي عناصر متعددة منها الهندوس والخوجة والبلوش والميناويون والبهرة، أما العنصران الآخران البلوشي والميناويون فقد وصلا إلى عمان وانتقلا منها إلى شرق أفريقيا ومناطق الخليج العربي منذ زمن طويل بحيث يصعب القول بأنهم احتفظوا بطابعهم الهنديّ. كذلك لم يلعبوا الدور الذي لعبة الهندوس والخوجة والبهرة، كعناصر مؤثرة في الاقتصاد في شرق أفريقيا. وهاتان الفئتان قد اندمجتا في المجتمعات التي عاشوا فيها وامتزجوا إلى حد كبير بسكانها خاصة فيما حدث في المجتمع العماني مركز تجمع الفئات

1- فيصل الزياني: الهجرة الخارجية وأثرها تغير البناء الاجتماعي لمجتمع البحرين، القاهرة 1973، ص 135

2- البهرة: الاسم يدل على التجارة، وهو مشتق من الكلمة الكجراتية (فهرفو) أي اتجر، ويزعم بعضهم أنهم من نسل أناس هاجروا من بلاد العرب ومصر، وظهر زعيم هذه الطائفة من اليمن وظل يقيم فيها حتى أن البهرة كانوا يحجون إليه هناك: دائرة المعارف الإسلامية - المجلد الابع انظر مادة (البوهرا) ص 351-352.

3- دائرة المعارف الإسلامية، المرجع نفسه، ص 352.

القادمة من الهند ومن ثم انتقالها إلى الساحل الشرقي الأفريقي، نظراً للعلاقات السياسة بين عمان والشرق الأفريقي.[1]

ومن خلال هذه الدراسة نرى أن نيان (الهندوس) والخوجة تمتعوا بالحماية البريطانية التي وفرت لهم وضعاً مختلفاً عن البلوش والميناويين وسنشير إلى المناطق التي وفد منها الهنود على الشرق الأفريقي.

الحياة الاجتماعية للهنود في شرق أفريقيا:

بعد أن تعرضنا للأصول العرقية والدينية للهنود والأماكن التي جاءوا منها والأماكن التي استقروا بها في عمان وانتقالهم إلى الشرق الأفريقي واستقرارهم في الساحل – ننتقل لدراسة الحياة الاجتماعية للهنود في شرق أفريقيا.

ونلاحظ في البداية أن عمليات انتقال الهنود من بلادهم واستيطانهم في الشمال الافريقي تمت بهدوء وسلام. كما لم نجد من الشعب الذي استضافهم في كل من عمان أو شرق أفريقيا المقاومة أو النفور في بداية الأمر لأنهم كانوا مرغوباً فيهم من الجهات الرسمية سواء المحلية أو السلطات البريطانية.[2]

وهذه الأقوام أخذت تبحث عن مواطن معيشية مضمونة وآمنة، وموارد تمنحهم دخلاً دائماً وكسباً متزايداً ومع تحركهم حملوا معهم عاداتهم وتقاليدهم، وأساليبهم التجارية واستقروا بها في المواطن الجديدة.[3]

ونظراً لانقسام الأقوام الهندية بين الهندوس والخوجة فقد اختارت كل مجموعة منها حيّا خاصاً بها، وتميزت تلك الأحياء بظروف المنطقة التي أنشئ فيها هذا الحي وإن كانت أغلبية الهنود قد كونوا حياً سكنياً لمجموعاتها قرب الساحل. وذلك لأسباب عديدة منها، أن أماكن الحكام غالباً ما تتواجد على الساحل، وكذا درجة الأمان، حيث أن النفوذ البريطاني كان يتركز في المناطق

1- Coupland R.: OP., Cit., P. 302.
2- Coupland. R.: Op., Cit., PP. 27 - 28.

3- لاندن: مرجع سابق. ص 38.

الساحلية. بالإضافة إلى أن عمل الهنود في التجارة جعل وجودهم قرب الموانئ له أهمية كبيرة لأعمال تجارة الصادرات والواردات[1] التي تستلزم التواجد والمتابعة المستمرة لعمليات الشحن والتفريغ وتوزيع المنتجات على المناطق المختلفة.

ومن المعروف أن الجزء الساحلي يتميز بالانفتاح على المؤثرات الخارجية واستقبال كل جديد من الوافد من الخارج في شتى نواحي الحياة. كما أن أهل الساحل كانوا أكثر تسامحاً تجاه الأجانب من سكان الداخل المنعزلين.

وبالرغم من العلاقة القديمة بين العرب سكان الساحل والهنود سواء كانوا بحارة أو تجاراً، إلا أن جميع الهنود بمختلف أديانهم كونوا مجموعات سكنية مغلقة بالنسبة للعرب.

ولم يظهر الارتباط أو الاتصال بين الهنود وأهل الساحل الأفريقي إلا أن في المجال الاقتصادي. واتخاذ الهنود الخوجة والبانيان (الهندوس) مجتمعات مغلقة من الأمور الجائزة في ظل النظام القديم ولكن بعد التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفه العالم، لم يعد استمرار ذلك الوضع مقبولاً، خاصة بعد انتعاش حركة الانتقال والاتصالات العالمية بين البلدان المختلفة.

أما الناحية الاجتماعية الخاصة بالهنود فقد ظل لها طابعها الخاص الذي يميزها عن غيرها.[2] ونستطيع أن نلاحظ الهنود كانوا حريصين على أن يعيشوا في عزلة تامة، الأمر الذي أدى إلى عدم الذوبان حتى مع الشيعة والعرب السنة، إلا أن اختلال الفوارق المذهبية، قد باعدت بينهما، وكانت من العوائق التي أدت إلى عدم انصهارهم وعزلتهم في تجمعات خاصة بهم.

فالشيعة يقيمون صلاتهم في أماكن وأوقات مختلفة كذلك موعد صيامهم وإفطارهم يختلف عن المواعيد التي يلتزم بها أهل السنة. وتجدهم متحفظين في علاقاتهم مع العرب السنة، حيث لا يرغبون في الاختلاط بهم إلا في الأمور التجارية فقط.

1- نفس المرجع السابق، ص 39.

2- Jeremy Murray Brown: Kenyatta. (Fontana Collins, 1972), P. 6

أما الهندوس فلهم طقوسهم الخاصة بهم واعتادوا في عمان والساحل الأفريقي الشرقي إقامة طويلة وحرصوا على عدم اصطحاب عائلاتهم، خوفاً عليهم من قسوة المناخ واحتكاكهم ببيئة غريبة عليهم، كما كانت صلاتهم بأسرهم في الهند مستمرة.[1]

ونرى أن الأسر الهندوسية كانت حريصة على تربية أبنائها وتعليمهم أصول العبادة والتجارة في بلدهم الأم كي لا يتأثر نشأة أبنائهم بعادات أو معتقدات أخرى قبل أن تتضح عقولهم في مجتمعهم الخاص بهم.

وبجانب هذه القضايا الدينية نجدهم يحرصون على عدم انقطاع صلتهم بالوطن الأم حيث كانوا يستثمرون مدخراتهم في الهند من خلال الأموال التي كانوا يتكسبونها في أعمالهم بمنطقة الشرق الأفريقي.[2]

أما الخوجة فقد حرصوا على مرافقتهم لأسرهم في الوطن الجديد، وكذا ارتباطهم بموطنهم الأم موصول من حيث الاتصال المستمر والاستثمار لدخراتهم من المهجر، وكذلك حرصهم على المشاركة في الاحتفالات الدينية. ففي عام 1946م تمت دعوتهم لحضور حفل ديني بمناسبة الاحتفال باليوبيل الماسي لزعيم الطائفة الاسماعيلية. التي ينتمي إليها جماعة الخوجة.[3]

وقد أشارت التقارير البريطانية إلى ما حدث في عام 1946م من أن جمعية الأغاجان في جوادر، فشلت في الحصول على تسهيلات سفر الشيعة من خلال التنظيمات الموجودة في بومباي، لحضور احتفالات اليوبيل الماسي للأغاخان، وقد تقدمت بطلب للوكيل السياسي للحصول على 400 تذكرة إلى الهند في بواخر شركة الهند الشرقية. وقد جاء رد المسئولين في حكومة الهند على طلبهم بالرفض إذ أن السفينة بارجورا Barjora. والسفينة بارالا Barala لا يوجد على ظهرهما سعة حيث أنهما ممتلئتان على آخرهما بالحجاج الشيعة القادمين من البصرة، ولم يتمكن وكلاء شركة الهند البريطانية تقديم أي عون في نقل هؤلاء الشيعة إلا

1- Coupland. R.: Op., Cit., P. 302.
2- I.O.R. R /15 /6 / 360 Summary No. 15, 1 -15 August 1947.
3- Zwemer. S. M., The Diversity of Islam in India. The Moslem World, Vol. XVIII No. 2, (April 1928), P. 1151.

أنه نظراً لما للأمر من أهمية، فقد أصروا على الذهاب والمشاركة على الرغم من كل الصعاب التي واجهوها طوال الرحلة، حتى وصولوا إلى الهند للمشاركة في تلك الاحتفالات المذهبية التي يهتمون بها كثيراً.[1]

الحياة الاجتماعية للهنود الخوجة بشرق أفريقيا:

كانت هذه الفئة من الهنود في الأصل من الهندوس واعتنقوا الاسماعيلية على أيدي دعاة أرسلهم إسلام شاه أول من عرف بالأغاجان، وبرزت هذه الشخصية في القرن التاسع عشر، وكان زعيماً لمدينة كرمان وصهرا للملك الفارسي فتح علي شاه، وإماماً للاسماعيلين وانتقلت إليه الزعامة بالوراثة، وفي عام 1838م دخل في نزاع مع الامبراطور محمد شاه استمر حتى عام 1840م، وعلى أثر النزاع تمت هزيمته على يد الامبراطور محمد شاه وهرب عبر صحارى بلوخستان إلى بلاد السند، وقام بمساعدة البريطانيين في توسعهم العسكري شمال وغرب البنجاب في أعمال الهند. وعند وصوله إلى بومباي عام 1845م، استقبله جميع سكان الخوجه - إلا أن الأمبراطور محمد شاه احتج عليه، فتم سجنه في كلكتا بين عامي (1846م و 1848م)، وبانتهاء عهده أقام الأغاخان في بومباي وأنشأ درخانته أو مقره العام وأخذت الوفود الاسماعيلية تفد إلى بومباي.[2]

وعلاقة الأغاجان بالخوجة قوية وهو دائم الاتصال بهم بواسطة الممثلين له في الشرق الأفريقي وغيرها في أماكن تواجدهم كمسقط والخليج العربي، ويقوم بزيارتهم شخصياً لكي يظهروا له ولاءهم.[3]

ويلاحظ عليهم اتخاذ أنماط مختلفة في حياتهم الثقافية فهم يحرصون على التحدث بلغة الموقع الذي يعيشون فيه فهم يتحدثون الأوردية أو الهندستانية في غرب باكستان، والبنغالية في شرق باكستان سابقاً (جمهورية بنجلادش حالياً)، أما

1- I.O.R. R/ 15/ 6 /338 Political Agency Muscat, Confidential, No. C., Major A.C. Steivart O.B.E. Political Agent. 121/ - 11 /10. Muscat to Political Resident Gulf. Bahrain. 1947.

2- مذكرات آغاخان، ص 44.

3- لوريمر: مرجع سابق القسم التاريخي الجزء السادس ، ص 3411.

الكوتشية أو الكوجراتية فهي اللغة المستخدمة في داخل المجتمع الهندي في الشرق الأفريقي، وأغلبهم تعلموا اللغة السواحلية والعربية لأسباب تتعلق بطبيعة أعمالهم ومصالحهم لتمكنهم من التعامل مع أهالي المنطقة الأفريقية، إلا أن حساباته ظلت تكتب بالكوجراتية.[1]

ومن ناحية ممارساتهم الدينية فهم مواظبون على الصلاة في أوقاتها،و يصلون ثلاث مرات في اليوم، وتؤدي جميع صلواتهم بين غروب الشمس وشروقها،[2] ومن عاداتهم أن التجار صباح كل جمعة يخصصون مبلغاً من العملة الصغيرة الروبية الهندية، لتوزيعها على الفقراء في ذلك اليوم[3].

وجالية الخوجة تتخذ لهم شيخاً منتخباً من مجلس كبار السن يتولى الحكم في الشئون الخاصة بالجالية، وعباداتهم تمارس في معبد جماعات خانة، القريب من تجمعاتهم السكانية والزكاة إلزامية وترسل إلى الهند لأغاخان، ويرى بعض الخوجة أنها حق للجالية، ومعظم الأسر في شرق أفريقيا ومسقط يرون أيضاً أنها من حق الجالية حتى أنه حصل خلاف في هذه المسألة مما دفع البعض منهم للتحول إلى شيعة إثنا عشرية وهي الجماعة المنافسة للاسماعيلية.[4]

وقاضي الشيعة يجمع بين عدة وظائف، فهو المحاضر والقاضي الشرعي الذي يفصل في كل القضايا المدنية ويسجل الوصايا وغيرها من الوثائق، وفقهاء رجال الدين يقومون بمهمة التعليم تطوعاً وأعني بالتعليم تعاليم الطقوس المذهبية للشيعة.

1- Calvin Allen: Op. Cit., P. 48.

2- Syed. Mujtaba, Ali: The Origin of the L'hojuh and Their Religious Life Today, Bonn 1936. P. 63.

3- عوني مصطفى: مرجع سابق، ص 49.

4- Zwemer. S.M.: The Diversity of Islam in India the Moslem World, Vol. XVIII. No. 2, (April 1928), P. 114.

الاحتفالات الدينية:

من المعروف أن الاحتفالات المذهبية لجماعة الشيعة تتسم بطابع الحزن وبالحماس المذهبي، ولهم مآتمهم الخاصة وبيوت المناحة، لممارسة طقوسهم المذهبية. وتحاول جماعة الخوجة إقامة الاحتفالات بسرية قدر الإمكان تجنباً لإثارة مشاعر أهل السنة العرب لأنهم يعتبرونهم مشركين. ومع هذا وفرت السلطة في أماكن تواجدهم بالساحل الشرقي لأفريقيا لهم الحماية لممارسة طقوسهم المذهبية، نظراً لتعاطفها معهم من جهة. ومن جهة أخرى حيث تربطهم بالسلطة مصلحة تجارية بالإضافة إلا أنهم يعتبرون رعايا تابعين لبريطانيا. وكل هذه الاعتبارات وفرت لهم الأمن بجانب الثراء الفاحش إذا قيس مستواهم المعيشي بالنسبة للعرب والأفارقة الذين يأتون في الدرجة الثالثة بعد البريطانيين والهنود.[1]

أما دور العبادة والمآتم أو الحسينيات فإنها تشبه - إلى حد كبير - المساجد وتستخدم للاجتماعات الدينية. وذلك تستعمل للمسافرين وللشئون الجنائزية، ويقومون بتقديم الأكل والتدخين للناس المشاركين، وكذا الحاضرين للاحتفالات... وهذه الطائفة تحتفل بذكرى سنوية تبرز فيها سيرة الإمام على رضي الله تعالى عنه في التاسع عشر والعشرين والواحد والعشرين من رمضان، وكذلك عاشوراء يومي التاسع والعاشر من محرم للتقويم الشيعي، حيث يتأخر عن التقويم السائد في البلاد الإسلامية يوماً واحداً.[2] ويقومون بزيارة الأضرحة الخاصة بالإمام والأئمة، وموقعه كربلاء، ومن ترابها المقدس - على حد زعمهم - يتخذون لهم أقراصاً.[3] يضعونها تحت جباهم أثناء الصلاة عند سجودهم. ومع مرور الزمن أصبحت الأماكن المقدسة مثل النجف وكربلاء عند الشيعة أماكن تشد الرحال إليها بمثابة الحج إلى الأماكن المقدسة بالحجاز، ومن الجدير بالذكر أن جماعة الخوجة تحج إلى النجف الأشرف بالعراق.[4]

1- فيصل الزياني: المرجع السابق ص 166.

2- فيصل الزياني: المرجع السابق ص 167.

3- العلامة موسى الموسوي: الشيعة والتصحيح. الصراع بين الشيعة والتشيع. لوس أنجلوس 1987. ص 115.
وهذه الأقراص تصنع من تراب كربلاء المدينة التي استشهد فيها الحسين بن علي رضي الله تعالى عنه. ورفاته الطاهرة مدفونة هناك. انظر: العلامة موسى الموسوي. نفس المرجع. ص 115.

4- عبد الله فهد النفيس: دور الشيعة في تطور العراق السياسي. الكويت 976. ص 79.

الحياة الاجتماعية للهندوس:

من الناحية المذهبية الهندوس ليس لديهم كتاب معين يستقون منه ديانتهم. ولكن لديهم موروث تتكون منه الديانة الهندوسية من العادات والتقاليد[1]. ويمارسون شعائرهم وطقوسهم الدينية بكل حرية. وإنْ كان العرب المسلمون ينظرون إليهم كمشركين.[2]

وهذه العادات والتقاليد الموروثة للديانة الهندوسية تفرعت عنها مذاهب كثيرة ولكن هذا التفرغ غير واضح المعالم للعرب المسلمين في الشرق الأفريقي بل ينظرون للهندوس على أنهم طائفة واحدة. ومن الحيوانات المقدسة. عندهم البقر حيث يتركونها ترقد في الشوارع المزدحمة بالحركة ولا يتعرضون لها لما لها من مكانة سامية وقدسية في معتقداتهم.[3] ويتخذون لهم صنماً يسمى (بجوان) ويعني عندهم (الله) وهذا البجوان له أربعة أياد. ويؤمنون بانتقال الأرواح بعد الموت إلى أجسام أخرى من الأحياء بشراً كانت أو من الحيوان الأعجم. ولذا نجدهم يحرمون أكل اللحوم مخافة أن يكون قد حل فيها روح أحد أسلافهم.[4]

وبهذا الاعتقاد فكل الحياة عندهم مقدسة وأن ذبح الحيوان لغذاء الجسد إنما هو خطيئة، ويؤدي الهندوس طقوس العبادة اليومية في المنازل والمناسبات في المعابد التي شيدوها لهذا الغرض. وفي الوفاة يصب في فم الميت ماء يسمى (كناكر) وهو ماء يؤتي به من نهر الكنج[5] في أواني صغيرة من الفخار[6]، وتتم مراسم الوفاة بأن يكفن الميت بقطعة من القماش الأبيض إنْ كان رجلاً، وإن كانت امرأة وزوجها على قيد الحياة فتلف بكفن أحمر، ويوضع لها نقطة حمراء بين حاجبيها وعلى

1- أحمد شلبي: أديان الهند الكبرى، الطبعة الخامسة . القاهرة 1979م. ص 39-40.

2- نفس المرجع السابق. ص 40

3- محمد مرسي أبو الليل: الهند تاريخه. تقاليدها. جغرافيتها. مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1965.

4- Wendell Phillips. Unkown Oman, (Beirut 1970), P. 15.

5- الكنج. نهر مقدس بالهند ترمي به رماد جثة الميت بعد حرقها اعتقاداً منهم أن الأله «نجوان» خرج منه. انظر: أحمد محمود الساداتي: تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم ج1. المطبعة النموذجية. القاهرة. بدون تاريخ. ص5.

6- أواني الفخار: يقوم الهندوس قبل خروجهم من الهند إلى أي بلد يقصدونها باصطحاب هذه الأواني تربط بقطعة قماش حمراء مقدمة بها خيط ذهبي ن معبد ويحفظ لاستعماله عند وفاة أحدهم مقابلة مع لال بنسي بتاريخ 1994/8/15.

مفرق شعرها وإن كان زوجها ميتاً فتكفن بالأبيض ولا يستخدم اللون الأحمر بتاتاً، وأما الفتاة غير المتزوجة يكون كفنها أخضر. وتوضع الجثة على محامل خشبية وعلى كل ركن من أركانه (نارجيله). ويحمل الميت وقبل خروج النعش من المنزل تكسر أول (نارجيلة)[1]. عند الباب. ثم يتوجه بالميت المحمول إلى حظيرة البقر وهي في منطقة منعزلة قريبة من معبد الهندوس وتكسر النرجيلة الثانية. وأما الثالثة فتكسر عند الوصول إلى المكان المُعَد لحرق الجثة، وبعد الحرق يقذف الرماد في البحر، أما العظام المتفحمة فتحتفظ بها أسرة الميت حيث تحمل إلى نهر الكنج في الهندس وهم يقدسون هذا الوادي حيث يعتقدون أن (الإله بجوان) قد خرج منه[2]. ومن هؤلاء الهنود هناك من اعتنقوا النصرانية ويتبعون الطائفة الإنجلبكانية أو الطائفة الإنجيلية، ومنهم رجال الأعمال والعاملون بالشركات البريطانية.[3]

ومن المظاهر ممارسة الهندوس لطقوسهم اهتمامهم الكبيرة بالأعياد الدينية التي كانوا يحتفلون بها مثل عيد رأس السنة (دينالي) وفي ذلك اليوم تغلق أبواب متاجر الطائفة منذ الصباح، حيث تتبادل الهدايا وتتناول الحلويات وفي المساء يحضر مجموعة من الهنود مكان الاحتفال، ويحضره السلطان أو من ينوب عنه وبعض أصدقائهم من العرب، ويضاء مكان الاحتفال والدور بلبمات معبأة بالزيت النباني وفتايل من القطن المبروم ومصابيح الكيروسين. وتحول الألعاب النارية الجميلة الليل إلى نهار، ويقومون بإحضار المفرقعات النارية من الهند لهذا الاحتفال.[4]

وبعض الهندوس الذين وفدوا إلى شرق أفريقيا من مسقط حيث اعتادوا تقديم خير طبق لديهم للسلطان، وكانوا يتلقون الدعوة إلى القصر في مناسبات خاصة، فنقلوا نفس العادة إلى زنجبار وهي تقديم خير طبق لديهم للسلطان هناك كذلك. ولكنهم يرفضون تناول الطعام الذي يعده طهاة الحاكم حيث ظلوا يتمسكون بالتقاليد الخاصة بغذائهم.[5]

1- ثمرة جوز الهند.

2- مقابلة مع لال بنسي بتاريخ 1994/8/15.

3- I.O.R. R /15/ 2/ 1823 C/O The Agency, Bahrain 20th October 1941.

4- Calvin Allen: Op., Cit., P. 40.

5- I bid.

وعندما يحل العيد يقوم الهندوس بجمع دفاتر حساباتهم والتي مضى عليها عام كامل، ويضعون عليها الفواكه ثم يخططونها باللون الزعفراني المقدس ويضعونها أمام الصنم تبركاً واستبشاراً بنيل الخير في العام القادم، وبهذا ينتهي عام ويبدأ عام جديد.

ومن أهم الأعياد لديهم عيد (الهولي) وهو العيد الذي يتغير فيه الطقس ويستخدمون مياهاً ملونة في رش الشوارع الخاصة بأحيائهم وعلى طول المنطقة المؤدية إلى متاجرهم.[1]

تعليم الهنود:

يلاحظ على عملية العناية بتعليم الهنود تدنيها كثيراً إذا ما قورنت بالعناية بتعليم الأوروبيين في منطقة كينيا، وفي الوقت نفسه ترتفع تلك العناية وتظهر عالية إذا ما قورنت بعملية العناية بتعليم الوطنيين الأفارقة أصحاب البلاد الحقيقيين، وطبقاً لإحصائية عام 1948م بلغ عدد الأوروبيين تسعاً وعشرين ألفاً وخمسمائة أوروبي في كينيا، خصصت لهم عشر مدارس أميرية (حسب إحصاء عام 1947)[2] وهذا يعني أن كل ثلاث آلاف أوروبي أو أقل قليلاً قد خصصت لهم مدرسة أميرية ترعاها الحكومة وتنفق عليها، وقد بلغ عدد الطلاب من أبناء الأوروبيين في المدارس الأميرية ألفى طالب أي بواقع مائتي طالب في كل مدرسة من المدارس العشر المخصصة للأوروبيين بينما كان عدد الهنود في نفس الفترة قد بلغ تسعين ألفاً خصصت لهم أربع مدارس أميرية بواقع مدرسة لكل ما يزيد عن ستة آلاف هندي أي أن ما خصص للأوروبي ضعف ما مخصص للهندي أو أكثر إذا ما أخذ في الاعتبار عدد هؤلاء وهؤلاء؟

ومع ذلك فإذا ما قورن وضع الهنود التعليمي بوضع الأفارقة الوطنيين فإنه يعد متميزاً غاية في التميز، إذ يلاحظ أن الوطنيين الذين بلغ عددهم أكثر من أربعة

1- مقابلة مع لال بنس بتاريخ 1994/8/15.

2- راشد البراوي: مرجع سابق، ص 62.

ملايين أفريقي لم يخصص لهم سوى خمس عشرة مدرسة أميرية فقط.[1]

وفي الوقت الذي كان يصرف فيه أكثر من تسعة وأربعين ألفاً من الجنيهات الانجليزية على الألفين من الطلاب الأوروبيين بما يقارب خمسة وعشرين جنيهاً تصرف على كل طالب أوروبي – نجد أن ما يصرف على الوطنيين والهنود لا يتعدى ثمانية شلنات لكل طالب أفريقي أو هندي، وهو التمييز العنصري بعينيه.

ومما يلفت النظر حقيقة أن التعليم الذي اهتمت به بريطانيا في كينيا لم يكن يتعدي التعليم الأولى البسيط. ولم يظهر اهتمامها بالتعليم المتوسط أو العالي( ) ويبدو أن ذلك ربما يرجع إلى تعمدهم منع ظهور طبقة مثقفة واعية حتى لا تساعد في نمو الوعي القومي الذي يتعارض مع مصالح البيض الأوروبيين واستعمارهم للمنطقة.

وكانت تلك الامتيازات التي استأثر بها الأوربيون البيض عن الهنود والوطنيين الأفارقة سبباً في ازدياد حدة تذمر الهنود حتى بلغ بهم الأمر للمطالبة بمعاملتهم بالمثل، وبعد جدال دام ثلاث سنوات تقريباً، انتهى الأمر إلى التصريح المنسوب إلى ديفونشير ذلك التصريح الذي عرف بـ The Devenoshire White Paper وكان صدروه في عام 1923م. وهو يقضي بأن مصالح الشعب الأفريقي يجب أن توضع في الاعتبار قبل مصالح الوطنيين في جميع الأحوال، مما كان له أثره سواء على الأوروبيين المستوطنون بكينيا أو للوطنيين فيها.

ولم تكن المدارس الأميرية والأهلية فقط هي القائمة في كينيا بل كانت هناك مدارس أنشأتها الإرساليات التبشيرية التي كثر عددها أخيراً في محمية كينيا بعد امتداد النفوذ البريطاني إليها.[2]

ولكني لا أرجح اتجاه الهنود إليها لتعليم أبنائهم نظراً لاختلاف الديانة والمذهب بين غالبية الهنود، والإرساليات التبشيرية، هذا بالإضافة إلى تمسك الهنود وتعصبهم لدينهم ومذهبهم على اختلافه ومع ذلك، وعلى الرغم من تواجد

1- تجدر الإشارة إلى أنه فد كانت هناك مدارس غير أميرية (أهلية) عديدة بلغت ألفين وثلاثمائة وستاً وثلاثين مدرسة منه ألفان ومائة تسعة وأربعين مدرسة أفريقية بالإضافة إلى عدد يسير من المدارس الأفريقية الخاصة وجميعها لا تتفق عليها الحكومة.

2- Journal of thc Royal African Sociey, Vol, XLI Noclxil. P. 68. January 1942.

تلك المدارس الأميرية التي أشرنا إليها – فإن حكومة المستعمرة لم تنشئ تلك المدارس إلا لإعداد الشباب للوظائف المساعدة البسيطة خاصة الأعمال الكتابية أو إعداد عمال مهرة لأعمال السكك الحديدية وغيرها وبمعنى أدق فإن المدارس قد أقيمت لتخريج مساعدين في الإدارة الاستعمارية، سواء كانوا من الهنود أم من الأفريقيين، وهناك إحصائية صدرت في عام 1924م. يتضح منها مدى العناية بمدارس الأوربيين الذين كانوا أقل عدداً بفارق كبير جداً عن كل من الهنود والأفريقيين. ومع ذلك فقد خصصت لهم مبالغ مالية كبيرة.

فقد تم تخصيص مبلغ خمسة وسبعين ألف جنيه للإنفاق الحكومي على التعليم وهو مبلغ يساوي 3.7 من إجمالي الميزانية التي وزعت كما يلي:

- 37,000 جنيه للتعليم الوطني (الأفارقة)
- 24,000 جنيه لتعليم الأوروبيين.
- 11,675 جنيه فقط للهنود.[1]

وهو مبلغ بسيط وتافه إذا ما علمنا أن الهنود كانوا أضعاف الأوروبيين.

لذلك فطن الهنود إلى أهمية التعليم وخطورة إهمال تعليم أبنائهم فشرعوا تداركاً لهذا الموقف في اتجاهين رئيسيين:

أولهما: إرسال البعض من أبناء الباكستانيين والهنود إلى كل من بريطانيا أو الهند أو باكستان لإكمال تعليمهم هناك محافظة على لغتهم الأصلية ومواكبتهم لحركة التعليم والثقافة التي يمكن لهم بها منافسة الأوروبيين في تولي الوظائف الإدارية واللحاق بركب الثقافة والفكر الحديث، ومن ناحية أخرى كان هؤلاء يبغون عدم صلتهم بالهند والإبقاء على اتصالهم بموطنهم الأصلي.[2]

1- Elkan, W.: Migrants & Proletarians, Urban Labour in the Economic Development of Uganda. (.U.P. 1960), P. 111.

2- Elkan, W.: Op. Cit., P. 11.

ثانيهما: عنى الهنود على اختلاف أجناسهم ودياناتهم بإنشاء العديد من المدارس الخاصة بأبناء الهنود في أغلب المراكز والمدن التي استقروا فيها بالشرق الأفريقي سواء في ذلك مناطق الساحل أو مناطق الداخل أيضاً.[1]

ويرجع اهتمام الهنود بإنشاء تلك المدارس إلى عنايتهم بتعليم وتثقيف أبنائهم بلغة بلدهم الأم وآدابها مع الالتزام بغرس العادات والتقاليد والطباع الهندية لدى الجيل الجديد حتى لا يتأثر هذا الجيل باللغات الأفريقية وينفصل هؤلاء النشئ عن أوطانهم وتراثهم القديم. ولذلك نرى الهندي يتقن اللغة الإنجليزية قراءة وكتابة بالإضافة إلى إجادته لغة قومه التي كان لها اهتمام عظيم لديهم.

وتجدر الإشارة إلى أن الهنود قد برعوا في إقامة الأندية الرياضية وإنشائها والتجمعات الاجتماعية والمستشفيات. إضافة إلى ما أشرنا إليه من اهتمامهم بإنشاء المدارس، وهذا يعد في حد ذاته حرصاً منهم على الترابط والتلاحم في مواجهة الخطوب والأخطار التي تحدق بهم أحياناً من حكومة المستعمرة الإنجليزية التي كانت توجه لهم في بعض الأحيان أوامر وتعليمات ضد مصالحهم. وكذلك كان هذا الترابط نافعاً لهم في مواجهة المستوطنين البيض الذين كانوا يتربصون بهم الدوائر في محاولة منهم للإجهاز على المكاسب التي حققها الهنود ولا سيما في المجال التجاري. وإجادة الحرف الحاذقة والمناصب الإدارية التي أجادوا توليها. بالإضافة إلى توحيد مواقفهم في مواجهة تصدي أبناء البلاد الأصليين (الأفارقة) بعد أن أخذ الشعور القومي ينمو لديهم.

وقد كان للهنود اتحاد وعلاقات اجتماعية وثقافية وروابط جمعتهم بأهلهم بالهند مما أكسبهم قوة وجعل لهم ظهر وسند يتكئون عليه إذا ألمت بهم الخطوب.[2]

ومما ساعد الهنود على المضي قدماً في مجال التجارة اهتمامهم البالغ على مختلف أجناسهم ودياناتهم بإنشاء المدارس في جميع مراكزهم في الشرق الأفريقي

1- سعيد بن علي المغير، مرجع سابق، ص 366..

2- Coupland. R.: Op., Cit., P. 302.

في الساحل والداخل.[1]

وكان هدف هذه المدارس تعليم أبناءهم لغة بلدهم الأم وأدابها وطباعهم وعاداتهم، لذا نرى الهندي يتقن اللغة الإنجليزية قراءةً وكتابةً، ويجيد لغة قومه، ومعظمهم أصحاب ثروة طائلة، من أجل ذلك اهتموا بالمدارس والأندية الرياضية والمستشفيات. وتجد بينهم ترابط وتلاحم، ويعارضون الحكومة في الأوامر التي توجهها لهم ضد مصالحهم، ولهم اتحاد وعلاقات وروابط بالهنود في الهند، حتى أصبحت التجارة حكراً عليهم من الساحل إلى الداخل.[2]

الحالة الصحية للهنود:

تدنت الحالة الصحية لمعظم جموع الهنود المقيمين في كينيا في بداية السيطرة الإنجليزية على شرق أفريقيا. ويرى البعض أن ذلك راجع إلى طريقة معيشة طبقة الكولي الهندية Collie Class نظراً لأنهم كانوا يعيشون عيشة غير صحيحة، ولذلك فقد كان السير وليم سامبسون Professor Sir William Simpson يرى في بحث أعده عن الشئون الصحية في شرق أفريقيا عام 1913م بناء على طلب وزير الدولة للمستعمرات – ضرورة فصل أحياء خاصة لإقامة الأوروبيين، وأخرى للهنود وثالثة للأفريقيين، وهاجم سامبسون الوضع القائم المتعلق بالشئون الصحية للمدن والمراكز التجارية للشرق الأفريقي.

إلا إن الهنود اعترضوا اعتراضاً شديد اللهجة على التفرقة القائمة على العنصرية والجنس التي ستؤدي في النهاية إلى فرض القيود والحظر على هجرة الهنود.[3]

ونستطيع أن نلقي نظرة على الحالة الصحية للهنود من خلال ما ذكرته المصادر التي أشارت إلى هذا الموضوع والتي يتضح من خلاله أن الهنود ولا سيما

1- سعيد بن علي المغير. مرجع سابق، ص 366..

2- Coupland. R.: Op., Cit., P. 302.

3- محمد المهدي سيد أحمد: السياسة البريطانية في كينيا بين عامين 1895 – 1945- رسالة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب جامعة عين شمس 1980، ص 169.

السواد الأعظم منهم كان يذهب إلى شرق أفريقيا ولا يهتم إلا بجمع المال دون أن يتوسع في الإنفاق على نفسه أو مصالحه الأخرى، ومن ذلك حالته الصحية والمعيشية بوجه عام، ولذلك وصل الحال ببعض الهنود إلى التدني لدرجة أصبح فيها أقل بكثير في شخصه وعاداته من المواطن الأفريقي.

فكان يعيش في أكواخ ضيقة غير صحية ومحلات ومنازل مظلمة ليست بها تهوية كافية وليست بها كذلك مجاري للصرف الصحي رغم مخالفة ذلك القوانين الداخلية والتعليمات التي تصدرها حكومة المحمية (المستعمرة) ودائماً كان هدفه الأول استغلال مسكنه مخزناً للبضائع التجارية التي شملت بالطبع الحبوب وبعض المواد الغذائية الأخرى مما جعلها بالتالي مرتعاً خصباً للفئران والطفيليات، وأدى ذلك إلى ظهور بعض الأوبئة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لم تكن هناك عناية بالكشف على الوافدين من الهند إلى الشرق الأفريقي فاستطاعت بذلك بعض العائلات والأسر المصابة ببعض الأمراض أن تهاجر حاملة العدوى إلى مناطق المحمية، مما ساعد على انتشار الأوبئة في الأسواق الهندية الشهيرة في كل من نيروبي وكيسومو وغيرهما.

وكان يخشى من تفشي مرض الطاعون الذي كان يقترن وجوده وجود الهنود في المستعمرة، وكانت الروائح الكريهة التي تبدو بوضوح في أسواق نيروبي موضع قلق واستهجان السلطات الطبية فيها، مما جعلها تقرر إزالته تماماً درءاً لأخطاره إلا أن هذا الأمر قد تعذر تنفيذه لفداحة تكاليف إعادة إنشاء سوق جديد.[1]

هذا وعلى الرغم من صدور عدة مراسيم وتعليمات تتعلق بالصحة العامة أحدها صدر في عام 1903م وعدل في عام 1906م بالإضافة إلى مرسوم ثالث بشأن الأمراض المعدية وكيفية اجتناب الإصابة بها فإنه صدر في عام 1917م، ورابع صدر في عام 1918م وعرف بمرسوم الصحة العامة، بالإضافة إلى ثلاثة مراسيم عرفت باسم مراسيم المدن للصحة والنظام Townships Ordinances وذلك من أجل مدن نيروبي وكسيسومو وممبسة وشملت تلك المراسيم جميعها أموراً عديدة

1- A Hand Book of Enya Colony (British Est Africa) and The Kenya Protectorate Section of the Naval Intelligence Division, Naval Staff, Admirality. (London 1920). P. 326.

تتعلق بالصحة العامة والأفراد والتجمعات السكنية والتجارية والمحلات العامة فتناولت المباني والصرف الصحي والأسواق والسلخانة والمغاسل والمطاعم الهندية والأهلية كذلك والفنادق ومحلات الأطعمة.[1]

ويذكر البعض إن المقصود من صدور تلك القوانين والمراسيم المختلفة هو الجماعة الهندية في محاولة من السلطات الحاكمة لمضايقتهم بتطبيق النظم الصحية عليهم ويستشهدون على رأيهم بانه حينما وافق المجلس التشريعي في المستعمرة على مرسوم الصحة العامة بادر مستر فادك Mr. Phadke العضو الهندي بالمجلس بتقديم استقالته وقد انتهى الأمر إلى عدم موافقة الحاكم على المرسوم وأحال الأمر على وزير الدولة لشئون المستعمرات وأدى ذلك في النهاية إلى عدم تنفيذ المرسوم.[2]

ولا نستطيع أن نتفق مع هذا الرأي في مجمله فإذا وافقنا على أن المقصود من صدور القوانين هو الجماعة الهندية فإننا لا نوافقه على أن الهدف من ذلك هو محاولة مضايقتهم لأن النظم الصحية تكون في مصلحة الجماعة التي تنطبق عليها قبل أن تكون في مصلحة المجتمع ككل، ولا يمكن أن نعد ذلك من باب المضايقة بل من باب تغليب المصلحة العامة.

ولم يكن ما تقدم على قدر من الأهمية مقارنة بما حدث بعد ذلك عندما قررت لجنة كينيا الاقتصادية Economic Commission عام 1919م بأن الرجل الهندي لا يميل بطبعه إلى النواحي الاجتماعية ولا يراعي النواحي الصحية وأن الهندي يضر بصحة المواطن الأفريقي نظراً لعدم اكتراثه بالأمور الصحية وبذلك يشير التقرير إلى أن الرجل الأفريقي يعد أكثر تحضراً من الرجل الهندي[3] كما يلمح بين ثنايا التقرير الذي أصدرته اللجنة بأن وجود الهندي في هذه المنطقة الأفريقية يعد مجافياً للسعادة الطبيعية والأخلاقية، وضد التقدم الاقتصادي.[4]

1- I bid, PP. 326 - 370.

2- محمد المهدي . مرجع سابق، ص 170.

3- يبدو أن اللجنة قد تأثرت بالمحيط العام الذي فيه المستوطنون البيض يكيلون التهم للهنود ويسفهون معتقداتهم الدينية، بل ويتهمونهم أيضاً بالفساد الخلقي.

انظر: Jermy Murray Brown: Op., Cit., P. 81.

4- Buell Raymond Leslie: The Native Problem in Africa, Vol. I. The Macmillan Company, N.Y. 1928. P. 291.

وقد أصاب هذا التقرير الهنود بصدمة عنيفة حيث كانت عباراته قاسية ومهينة. إذ نسب الفساد الخلقي للرجل الهندي واتهم بأنه يحطم أيضاً الرجل الأفريقي ولم يكتف التقرير بجعل الهنود مجرد حملة للأوبئة والأمراض فقط بل جعلهم أيضاً محضرين للجريمة وباعثين عليها، ومع ذلك فعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية لم تلتزم بما جاء في هذا التقرير من ملاحظات مشيئة - فإن هذه الملحوظات. قد تركت أثراً سيئاً ومحزناً على المشاعر الهندية.[1]

ولابد للباحث المنصف أن يتناول تلك التقارير وهذا الهجوم من جانب المستوطنين البيض بشيء من الحذر والحيطة في الحكم على الأوضاع الصحية للهنود خاصة إذا علمنا أن الخدمات الصحية والاجتماعية (التي من المفروض أن تقدمها حكومة المستعمرة) تكاد تكون معدومة ولا وجود لها اللهم إذا اعتبرنا السجون من الخدمات الاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن التأمين الصحي ومعاشات كبار السن وأعمال الصحة العامة من مستشفيات ومعازل الوحدات الصحية وغيرها، من ألوان الرعاية الصحية المختلفة مما يعتبره العامل البريطاني حقاً ضرورياً له لم يكن قط من الأمور التي عنيت بها حكومة المستعمرة (وعلى الرغم من ادعاءاتها بالحضارة) لصالح الهنود والأفارقة على حد سواء.[2]

وقد كانت نصوص التقرير (المشار إليه) عنيفة بدرجة تثير الاشمئزاز ومن ذلك نسوق بعض النماذج.

فمن الناحية البدنية فالهندي معروف عنه كراهيته الشديدة ونفوره من النظافة الشخصية واستخفافه بالنواحي الصحية وفي هذا المجال بالذات فإن الإفريقي أكثر حرصاً على نظافته، وأكثر تحضراً من الهندي بمراحل كثيرة فهو بطبعه نظيفاً ولكن يعيبه (أي الأفريقي) أنه سريع التأثر والاقتداء بمن حوله.

1- Dilley, M.R.: The British Policy in Kenya Colony. London 1966. P. 145.

2- راشد البراوي: مرجع سابق. ص 69

وقد تعرض التقرير لقضية صحية خطيرة حيث أفاد بأن مرض الطاعون يعد أحد الأوبئة التي تنتشر في الهند بكثرة. وقد جرى تصديره إلى شرق أفريقيا من مناطق عديدة على رأسها بومباي كما أن المربعات الهندية السكنية تعد كذلك مرتعاً خصباً لانتشار هذا المرض وحدوث الإصابة بهذا الوباء الفتاك، والشيء نفسه يذكر عن كل الأمراض التي تنتشر بسبب القذارة الشخصية، حيث إن الهندي - كما ذكر التقرير - خطر ليس على نفسه فقط بل أيضاً تظهر خطورته كذلك على السكان الأصليين للبلد الذي يقطنون فيه.[1]

ولذلك فعلى الإدارة أن تقلل عددهم إلى أكبر حد بشغل مناصبهم بغيرهم، ومن يتبقى منهم من الحرفيين تفرض عليهم المعايير الصحية والنظافة بنفس طريقة الأوربيين وإذا حدث ذلك فسوف تقل أعدادهم لأنهم لن يتحملوا النظافة الشخصية وسيضطرون للرحيل (على حد تعبير التقرير).[2]

وقد رد الهنود على هذه الافتراءات التي افتراها عليهم الأوربيون وأكدوا بأنها خالية من الحيدة والدقة وأنها تنم عن كره من بعض العناصر الأوروبية التي تخشى على مصالحها من نشاط الهنود واجتهادهم، وقد استدل الهنود على كذب ادعاءات الأوروبيين بأقوال الدكتور/ كوك Dr. Cook الخبير الطبي المعروف بشرق أفريقيا والذي يعتد بشهادته على أعلى المستويات وهو الذي دحض إدعاءات الأوروبيين ونقدها معلناً أنها لا أساس لها من الصحة، واستند في ذلك إلى أحداث متفاوتة ودراسة رَصَدَ فيها الخصائص الأخلاقية للمجتمع الهندي.

كما استند الهنود إلى شهادة السيد/ س.إف. اندروز S.F.A. Androz الذي تم تكليفه من قبل هيئة المواطنة الهندية الامبريالية في بومباي بالتحري عن موقف الهنود في شرق أفريقيا، وقد قال في هذا الخصوص ومثل هذا التشهير الذي لا أساس له ينم عن روح شريرة ويبين بجلاء الغيره والهوى الذي تتسم به الحملة التي يجري شنها بدوافع خبيثة.[3]

1- Mungeam. G.H.: Kenya, Select Historical Documents, 1884 - 1923.
2- East African Publishing House, Nairobi, Kenya, 1978, PP. 547 - 548.
3- Mungeam. G.H.: Op. Cit. P. 553.

كما دافع الهنود عن أنفسهم فيما أثير عن حالتهم الصحية بأن المناطق التي خصصت لإقامة الهنود قد تعرضت للمظالم من جرّاء إهمال حكومي متعمد، ولم تظهر الحكومة أية عناية بإدخال تحسين على المرافق والخدمات سواء في المرافق أو المجاري. وهو إهمال تعمدته الإدارة الاستعمارية والمحليات اللذان تقاعساً عن القيام بما ينبغي عمله في هذا السبيل، وألقى الهنود باللائمة على الإدارة والمحليات وأنهما يتحملان نتائج التقصير التي ظهرت من إهمال المرافق والمجاري والخدمات الأخرى بالمناطق الآهلة بالهنود.[1]

وتجدر الإشارة في معرض حديثنا عن الحالة الصحية والتي تشدق الأوربيون بإهمالها عند الهنود أن كينيا وحتى عام 1949م، لم يكن قد أنشئ فيها ما يعرف بالتعليم الصحي، وابتداءً من العام المذكور (1949م) بدأ العمل في إقامة أول مدرسة للزائرات الصحيات. وفي عام 1950م أي العام التالي تأسست أول مدرسة للمولدات في كينا كلها، ومع ذلك ورغم هذه البدايات لم تستطع تلك المدارس البدائية أن تكفي احتياجات المواطنين والآسيويين والأوروبيين لأنها لم تستطع تخريج أعداد كافية من الملمين بالأمور الصحية فظلت كينيا تعتمد اعتماداً واضحاً على الأطباء والمولدات الأجانب في سد احتياجاتها من الجانب الطبي على مختلف تخصصاته[2].

كما أن التزاحم بين الهنود والأوروبيين في أهم المدن الكينية مثل نيروبي وممبسة قد زاد من حدة الاتهامات الأوروبية للهنود فقد نمت تلك المدن وكأنها قد أصبحت مدنا أنجلو هندية. ونستطيع أن نضرب مثالاً على ذلك بمدينة نيروبي التي كان بها وحدها أكثر من تسعة آلاف هندي في حين كان عدد الأوروبيين بها ثلاثة آلاف فقط وتحتوي تلك المدن على أسواق هندية كبيرة مليئة بالحوانيت والمحلات الهندية، وبيوتات أعمال خاصة للأوربيين كما ينتشر الآسيويون الفقراء في أحياء بسيطة متواضعة خاصة بهم في أرجاء عديدة من كل مدينة مما اضطر معه الأوروبيون إلى التمركز في ركن أو ركنين فقط من أركان المدينة مفضلين بذلك

1- I bid. PP. 555 - 556.

2- زاهر رياض: الاستعمار الأوروبي الحديث في أفريقيا، القاهرة 1960، ص 343.

الابتعاد عن المواقع الهندية حيث كانوا يطلقون على أصحابها غالباً الوباء الذي يجب الابتعاد عنه.[1]

كما وصل الأمر أيضاً بالبيض الأوروبيين بالتفكير جدياً في إعادة تخطيط المدن الرئيسية على أساس الأجناس وإقامة معازل سكنية وتجارية تخص الهنود وحدهم بعيداً عن مواضع الأوروبيين واستكمالاً لحلقة الظروف الصحية التي عاشها الهنود في محمية شرق أفريقيا تجدر الإشارة إلى ما أصاب هؤلاء الهنود أثناء اشتراكهم في تجديد خط السكك الحديدية من ممبسة إلى بحيرة فكتوريا، حيث قاسى العمال والفنيون من الظروف الطبيعية القاسية واشتداد وارتفاع درجة الحرارة مما أدَّى إلى حدوث وفيات كثيرة بلغت الآلاف بين العمال الذين انتشرت بينهم. نظراً لإهمال حكومة المستعمرة تقديم الرعاية الصحية لهم. هذا بالإضافة إلى تعرضهم لأخطار مهاجمة الأسود لهم في منطقة تسافو.[2]

مساكن الهنود:

اختار الهنود في سكنهم مواقع المستوطنات التجارية منذ بداية تدفقهم وجعلوها في النطاق الساحلي تلك التي أطلق عليها أحياء الهنود وأقاموا فيها مساكنهم ومخازنهم التي تميزت بالطابع الهندي في تركيبها الداخلي وواجهاتها الخارجية، حتى الألوان التي تم الطلاء بها تمشيت مع نفس الألوان المتعارف عليها في الهند، وتطورت مساكن الهنود الساحلية[3] بعد ذلك.

وعندما أقام الأوروبيون عدة خيام بالقرب من نيروبي لسكن العاملين في الخط الحديدي اتبع ذلك هجرة بعض التجار الهنود إلى منطقة المساكن لتقديم الخدمات

1- Wraith Ronald. E.: East African Citizen, P. 54, Macmillan Mona, Introducing East Africa, P. 138.
Norden Hermann: White and Black in East Africa, P. 59. 136. H.C. Def. P. 1787, 22 December 1920.

2- عبد العزيز كامل: قضية كينيا. دار القلم. 1961، القاهرة ص 58.

3- O'commor. A.M: The Geography of Tropical Africa Development, Pergaman Press, Oxfor, 1978, P. 210.

التموينية للعاملين والمهندسين المشرفين على بناء الخط الحديدي عن طريق إقامة بعض المتاجر الصغيرة – إلا أن هؤلاء الهنود قد عادوا بعد انتهاء العمل واستوطنوا منطقة نيروبي الحالية وأخذت المدينة تزداد وتتوسع بعد أن تحولت الخيام إلى مباني خشبية ثم حجرية بمرور الزمن، كما تحولت مباني الصفيح إلى منازل ومحلات على الطراز الهندي.[1]

وفي النهاية استقرت أحياء الهنود ومساكنهم على امتداد الجانب الشرقي للخط الحديديّ الذي يعبر المدينة في اتجاهه إلى بحيرة فكتوريا.[2]

العادات والتقاليد الهندية في كينيا:

اختلفت العادات والتقاليد الهندية خاصة في عملية الزواج وطقوسها عن مثيلاتها في منطقة الشرق الافريقي. وبعضها تعد تقاليد غريبة تشبثت بها بعض الطوائف الهندية العديدة، فيما يعتبر أن هذه العادات وتلك المعتقدات والتقاليد الموروثة هي من مقومات الشخصية الهندية التي يحرص الهندي على المحافظة عليها. ولا سيما إذا انتقل إلى مجتمعات غريبة عنه. ويظهر ذلك في حفلات الزواج.

زواج الهندوس:

كانت العادة أن تتم الموافقة بن أهل العريس والعروس على اقتران العروسين، وبعدها توجه الدعوة من قبل أهل العروس للعريس وأهله الذين كانوا يتمتعون باستقبال حافل، وامتياز خاص حيث كانت تخصص لهم أفضل الأماكن في منزل أهل العروس مع التكريم اللائق بهم بتعيين صبي لاستقبال الضيوف بأطباق مليئة بالحبهان والسكر، ويتم تقديم المشروبات والحلوى لسائر المدعوين. وجميع الحضور.

1- I bid. P. 211.
2- Kirby. C.P.: Op., Cit., PP. 119 - 122.

وعلى الرغم من أن الهنود لا يتأنقون في ملابسهم، ولا يعتنون بها كثيرا فإن والد العريس كان يميز بعمامة لها لون خاص تدل على أنه والد العريس وتميزه عن غيره وما عدا ذلك فالجميع يلتزم البساطة في ملبسه ومظهره، كما أنهم يكتفون من الطعام بالقدر اليسير.

ويلاحظ على طعام الغني أنه لا يختلف كثيراً عن طعام الفقير، والطعام يتكون غالباً من أشياء متقاربة ويشتمل على التوابل التي تشتهر بها الهند طوال عصورها المختلفة والزيت وأنواع الخضر العديدة.[1]

وكان على العريس (طبقاً لتقاليد أبناء الجاليات الهندية) أن يقدم ساري بلو أخضر للعروس وهو عبارة عن لباس المرأة الهندية القوم الذي يصنع من القطن والحرير.

كما يقوم خال العروس بإهداء ساري آخر بلونين مختلفين هما الأحمر والأبيض لترتديه العروس يوم الزفاف، واللون الأبيض يعد دلالة على طهر العروس، أما اللون الأحمر فهو اللون المقدس عند الهنود أما ملابس العريس فقد كان عليه أن يرتدي ملابس بيضاء، ومئزر يشده في وسطه شأنه في ذلك شأن كل أبناء طائفته البانيان.[2]

ومن العادات التي تصاحب حفلات الزواج الرقص الهندي الذي يعود إلى أصول هندوسية، ويمثل قصص الآلهة، والناس أيضاً في رموز معروفة لديهم، وهو من وضع الكهنة ورجال الدين الهندوس، وتقوم الحركات والإشارات فيه مقام التعبيرات اللفظية والصوتية في لغة التخاطب.[3]

1- غوستاف لوبون، حضارات الهند، ترجمة عادل زعيتر، مطبعة دار أحياء الكتب العربية، ص 669.
2- المطران اثناسيوس نور: ذكر الهند. مجلة الضياء. السنة السابق. 1904. ص 106.
3- مجلة النفير: الهند، العدد 62، فبراير 1947م ، ص 34.

الزواج وطريقة الاحتفال به:

الطريقة المتبعة في زواج الشيعة الخوجة تخضع للشريعة الإسلامية في مجمل أحكامها، مع أن مذهب الشيعة من العرب والفرس والهنود سمح للرجل اللوتي أن يتزوج بحرية من تلك الأجناس إلا أن نساء اللواتيا لا يتزوجن إلا من رجال جاليتهن وبحكم انغلاق مجتمعهم انتشر بينهم زواج الأقارب.[1]

أما نظام الخطبة بين الأسرتين فهي تبدأ بأن يذهب أهل العريس إلى أهل الفتاة، وإذا تمت الموافقة يقوم أهل العريس بتقديم طبق به سكر نبات وحبهان وفي بعض الحالات نقود، ويسمى(مورو)[2] لكل من له صلة قرابة بالعروس، والمهر يقرر حسب التقاليد ويختلف من مجموعة إلى أخرى داخل نفس المجتمع.[3]

وبالنسبة للخوجة حددوا المهر بمبلغ (501) روبية هندية، ونلاحظ إضافة رقم واحد لتشائمهم من الصفر. وتتم مراسم الزواج في دار (جمع خانة) وبعد عقد القران يخرج الزوج وخلفه جمع من الرجال يقرأون القصائد الدينية وتسمى(جلوات) [4] حتى يصلوا بيت العروس.

ومن شروط الزواج أن يقدم أهل العروس (هدية الزواج للعريس عبارة عن مخدة سرير رخاء ومسندة جلوس خضراء ومرتبة مزركشة بخيوط ذهبية، وجلباب من الحرير، كذلك من عادات الزواج أن يقوم أهل العروس بإعداد الحناء للزوج، ويوضع في صينية[5]. وفي صينية أخرى توضع الهدية (هدية الزواج) ويحملها رجال، ويتحرك الموكب من منزل العروس على قرع الطبول والدفوف سيراً على الأقدام حتى يصلوا بيت الزوج، وهناك يوجد متخصص لوضع الحناء على يد العريس[6]. وتسمى هذه الليلة ليل الزفاف (وايت رمبوه) ترتدي فيها العروس

1- Calvin Allen: Op., Cit., P. 51.

2- مورو، في اعتقادي مأخوذ من العربية وهو المهر أي الحاجات المقدمة كهدايا في الخطبة عبارة في جزء من المهر

3- D'souza Victor: Aunigue Custom Regarding Mahr, (Dowry) Observed by Certain Indian Muslims of South India, Islamic Culture Oct., 1955.

4- الباحث : جلوات يقصد بها ترانيم من الصلوات.

5- صينية: إناء دائري كبير واصل تسميتها قديماً يطلق على الاواني الخزفية الصينية، الواردة من الصين وبعد ذلك أصبح كل إناء كبر دائري أو بيضاوي يطلق عليه صينية وإن كان مصنوعاً من الألمونيوم.

6- Calvin Allen.: Op., Cit., P. 40.

ملابس خضراء من الحرير، وتضع على رأسها طرحه من الحرير أطرافها مزينة بشريط أحمر أو أخضر يسمى (كور) وكانت جماعة الخوجة تحتفظ بطراز الملابس الهندية.[1]

ونجد من بين مقتنياتهم في منازلهم أَسِرَّة صغيرة معلقة بحلق من حديد يجلس فيه الرجل أو المرأة للتسلية. وتناول الشاي أو القهوة.

ومن عادات الخوجة أنهم لا يأكلون من طعام البهرة وينظرون إليهم كمشركين، ولذلك فقد أقاموا نوادي خاصة بهم، لمناقشة أمورهم مثل الشئون التجارية. وأمور الدين والشعر. وتبادل الآراء.[2]

أزياء الهنود:

من عادات المرأة الهندية المتزوجة أنها كانت تهتم كثيراً بمظهرها عندما تتواجد خارج بيتها حيث تضع اللون الأحمر في مفرق شعرها كدلالة على أنها متزوجة، أما غير المتزوجة فإنها تضع علامة الكونكو القرص الأحمر بين حاجبيها للدلالة على أنها لم تتزوج بعد، أما الأرملة فهي لا تستخدم أية علامات ملونة.[3]

وعلى كُلٍ، فقد كانت النساء الهنديات يتدفقن مع أزواجهن إلى الشرق الأفريقي يحملن معهن تلك الأزياء النسائية الملونة الصارخة في ألوانها – وهي ألوان تميزت بها نساء الهندوس خاصة مع ارتدائهن الشباشب في أرجلهن.

أما الرجال فقد تميزوا بلبس العمائم الثقيلة، وفي فصل البرد كانوا يلتحفون بملاءة من نسيج رقيق يتقون به برد الشتاء القارص.[4]

1- I bid, P.P. 40 - 41.
2- I.O.R. R/ 14/ 16/ 359 Summudry No. 1 1 - 15 January 1944.
3- مانوراما موال، الهند شعبها وأرضها، تعريب محمد عبد الفتاح إبراهيم، القاهرة، 1964م، ص 211.
4- Jeremy Murray - Kenyatta Brown: Op., Cit., PP. 64 - 65.
وانظر: اثناسيوس نورى: ذكر الهند مجلة الضياء، ص 106.

الاحتفال بالمواليد الجدد:

تظهر الغرابة في التقاليد والطقوس الهندية عند احتفالهم بميلاد طفل جديد حيث يتم الاحتفال بميلاده بعد اليوم السادس من ولادته. ويسمى هذا اليوم (جاتي Chati) حيث تغتسل الأم ومعها طفلها في ذلك اليوم. ويتم وضع قلم بوص ودواة وحبر وكتاب وسكين وحزمة من الزهور، وهي رموز عندهم حيث يعتقدون أن القلم والحبر والورق يرمز لربة الحظ التي يعتقد جميع الهندوس أنها تخط مصير ونصيب الوليد في الحياة.

ويلي ذلك وضع قطعة عليها نقطة زيت صغيرة يتم إشعالها ويلف الطفل كاملاً حتى وجهه في قماش، ثم يقرب وجهه من تلك الشعلة الخافتة.

ولا يتم تسمية الطفل إلا بعد مرور اثني عشر يوماً على ولادته، وتظل المرأة حبيسة في بيتها تمتنع عن الخروج خمسة وثلاثين يوماً تتوجه بعدها إلى أقرب معبد ثم تقوم بزيارة إحدى صديقاتها (ربما تكون من المقربين لديها) حيث تتناول عندها طعام الغداء والعشاء.[1]

بعض العادات الأخرى:

1. خصوصية الماء: كان للماء خصوصية وعناية لدى البانيان إذ كانوا يحافظون عليه محافظة شديدة بأن يضعونه في جرار من نحاس (إناء) ويغلفونه بأكياس مربوطة (اتقاءً لدخول الشوائب عليها فيما يبدو) كما كانوا يحفرون الآبار العديدة في كل منطقة يعيشون فيها كي تكون خاصة بهم وحدهم ولا يقاسمهم فيها أحد غيرهم من الجنسيات الأخرى، وبلغ بهم الأمر أنهم كانوا يقيمون الأسوار حول الآبار بجدار يحيط بها لا سيما إذا كان موقعه بعيداً عن مساكنهم.[2]

1- Syed Mujtapa Ali: The Origin of The Khojahs and Their Religious Life to day, (Bonn 1936).

2- لوريمر: دليل الخليج. القسم الجغرافي، الجزء الأول. ص 288.

2. عادة مضغ البان: اشتهر الهنود بتلك العادة، والبان عبارة عن ورق نوع خاص من الشجر وهو يشبه بعض أنواع البهارات حيث يقوم الهندي بمضغه كثيراً في فمه ثم يقوم ببصقه على الأرض.[1] وبسبب ذلك كانت الأحياء التي يسكنها الهنود البانيان والطرقات التي اعتادوا المرور فيها تظهر ملطخة باللون الأحمر من جراء عملية البصق.

هذا بالإضافة إلى العادات والتقاليد الأخرى التي شارك فيها البانيان جيرانهم من أبناء الجاليات الأخرى، والأهالي الأفارقة في احتفالاتهم الشعبية والقومية.[2]

وعلى كلٍ، فقد اكتسب الهنود بشرق أفريقيا سمعة سيئة بسبب عدم عنايتهم بالنظافة وسوء مظهرهم، وممارستهم البغاء والرذيلة، ولذلك وصم الأفارقة الذين كانوا يختلطون بالهنود ويتعاملون معهم بالعار، واعتبرهم الآخرون منحرفين، كما أنهم أصبحوا كذلك منبوذين من أهالي القرى التي كانوا ينتمون إليها – كما تشير لذلك العديد من المصادر التاريخية.

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد أن تم استكمال بناء خطوط السكك الحديدية ووصولها إلى بحيرة فيكتوريا أغلقت معسكرات الهنود الذين شاركوا في عملية إنشائها وعادت أعداد كبيرة منهم إلى الهند تنفيذاً لما نصت عليها عقودهم الأصلية.

غير أن أعداداً كبيرة منهم قد آثرت البقاء في نيروبي وممبسة وغيرها مع بقاء بعض السمعة السيئة التي لحقت بهم طوال فترة إقامتهم السابقة في تلك المدن[3].

1- حمد يوسف عيس، بومباي، مجلة البعث، العدد الخامس، السنة الثالثة، 1949م، 27.

2- لوريمر ، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء السابق، ص 3837 - 3844

3- Jeremy Murray, Brown: Op., Cit., P. 64.

العلاقات الاجتماعية بين الهنود والأفريقيين:

تذكر التقارير الإنجليزية الاستعمارية في شرق أفريقيا – في معرض الحديث عن وضع الهنود في المنطقة إن هؤلاء الهنود الموجودين هناك قد سعوا لاستيعاب واستغلال كل مناسبة لتوطيد الاتصالات الشخصية مع الأفريقيين.

وهذه حقيقة لا تنكر إذ أن الهنود قد جاءوا إلى منطقة الشرق الأفريقي دون أن يصيبهم داء الاستعلاء أو التعالي على أبناء المنطقة الأفريقيين بعكس الأوروبيين الذين كانوا يتعاملون على طريقة التمييز العنصري واحتكار الخبرات والمناصب والنظرة المتعالية لأتهم كانوا الحكام والسادة للبلاد.

ومن هنا أدت العلاقات المتميزة بين الهنود والإفريقيين إلى نتيجة حتمية جعلت الأفريقي بمثابة المتلقى من الهنود بدلاً من أن يكون متلقياً من الانجليز وهذه النقطة قد أثارت الانجليز والأوروبيين وجعلتهم في هياج شديد ضد الهنود على طول الخط.

ويبدو أن السبب في ظهور هذه المشكلة بمنطقة كينيا على وجه الخصوص لم تحدث في المستعمرات الانجليزية الأخرى (في روديسيا، وفي الناتال) في الوقت الذي تم فيه تقييد الهجرة في تلك المستعمرات فقد تركت على مصراعيها في كينيا نظراً لأنها كانت تتبع مكتب شئون المستعمرات الذي لم يضع مهاجري الهنود إلى شرق أفريقيا من فئة الكولي أو الشيالين والموظفين والحرفيين والميكانيكيين.[1]

وثمة قضية أخرى أثيرت في معرض الحديث عن علاقة الهنود الاجتماعية بالأفريقيين. وهي أن الهنود قد شغلوا واحتكروا الوظائف المساعدة التي تمثلت في الكتبة والحرفيين والتجاريين والميكانيكيين وغير ذلك وهي الوظائف التي كان في الإمكان أن يجيدها الأفريقي إذا وجد عنايةً خاصةً لتدريبه عليها تدريباً كافياً.

إلا أن الهنود قد فطنوا إلى ذلك على ما يبدو ولم يعتنوا كثيراً بهذا الأمر. واستمروا على شغلهم لتلك الوظائف التي أجادوها مما أضاع الفرصة على الأفريقيين

1- Mungeam. G.H.: Op. Cit., PP. 547 - 548.

وحرمهم من تحسين مستوى معيشتهم.[1]

وفي اعتقادي أن الهنود قد حافظوا بهذه الطريقة التي اتبعوها في شرق أفريقيا على سر سبب بقائهم في المنطقة. وأصبح من الصعب الاستغناء عنهم أو طردهم لحاجة البلاد إليهم.[2]

ومع ذلك فقد كان للهنود دور لا ينكر ومعترف به في فتح أبواب التجارة التي انتفع منها الأفريقيون حيث ساعدت تجارة الهنود على فتح آفاق جديدة واسعة لتصدير منتجات الأفريقيين مما شجع حركة التصدير التي عادت عليهم بأرباح وفيرة.[3] بعد أن كانت المنتجات الأفريقية تظل في مكانها دون تصريفها حيث أنّ السوق المحلي لم يكن يستوعب كل الإنتاج. ومن الملاحظ حقيقة أن الهندي كان يسعى دائماً إلى التنافس الدؤوب في كل مجالات الحياة ومع كل الجنسيات أوربية كانت أم أفريقية، والفرق أن الأوروبيين نظراً لقوة مركزهم وتحكمهم في السلطة لم تكن لديهم خشية كبيرة من الهنود. إنما كان وقع المنافسة شديداً على الأفريقيين نظراً لضعف مركزهم. وافتقارهم إلى الخبرة والمال اللذين كانا يرجحان كفة الهنود، ولذلك كانت المنافسة بين الطرفين الأخيرين محسومة تماماً لصالح الهنود.

ومما يذكر في هذا الشأن أن الهنود عملوا على إبقاء الأفريقيين على ماهم عليه من المهانة والإطاحة بهم بعيداً عن الوظائف التي كان يحتكرها ويمتهنها الهنود، مما اضطر الأفريقيين إلى القناعة بالأعمال الحقيرة الأخرى المتدنية مثل الاحتطاب وقطع الأخشاب وحمل المياه، وكانت هذه من بين الأسباب التي أستند إليها الأوروبيون قي معرض بحثهم عن الحجج لكبح جماح الهنود ووقف منافستهم للبيض بشكل عام إضافة إلى الأسباب الأخرى التي سيأتي الحديث عنها فيما بعد.[4]

1- I bid. P. 548.

2- ولا يمكن لوم الهنود على ذلك حتى الإدارة لم تكن تهتم قط بالأفريقيين ولا تتم استشارتهم حتى في مشاكلهم المحلية أو طريقة حلها، ولم يعتن الزعماء برفع مطالب الأفريقيين، انظر:
Padmore, George: Africa: British Third Empire: PP. 114 - 122.

3- Mungeam. G.H.: Op. Cit. P. 549.

4- Mungeam. G.H.: Op. Cit., PP. 548.

وقد جرت محاولات من الأوربيين لدفع القيادة الانجليزية إلى وقف أو تحجيم نشاط الهنود[1] بحجة إفساح المجال الأفريقيين للعمل، وتولي الوظائف المختلفة حتى إن التقرير النهائي للجان الاقتصادية الصادر في نيروبي عام 1919م قد تضمن وجهة النظر الأوروبية حول كيفية التصرف مع الهنود لصالح الأفريقيين، فذكر أنه يتعين على الوزارات الحكومية وهيئات السكك الحديدية أن تستبدل الموظفين الهنود بالأوروبيين في الدرجات العليا والوظائف الهامة والحساسة. وفي الوقت نفسه يتم استبدال الهنود بالأفريقيين في الوظائف الأقل التي لا تحتاج إلى مهارة وخبرة كبيرة والتي تناسب الأفريقيين.

وفوق ذلك فإنه يتعين على الحرفيين الهنود الذي سيسمح لهم بالبقاء في المنطقة أن يلتزموا بالمعايير والتعليمات الأوربية كشرط لاستمرار بقائهم فيها.[2]

وتضيف التقارير التي أعدتها اللجان الخاصة بمسألة الهنود في شرق أفريقيا البريطانية كمحاولة من أصحابها لاستعداء السلطة الانجليزية ضد الهنود بأن المبررات التي تجعلهم يستمرون في استعمار كينيا (أو غيرها) متعلق بدعواهم الدائم وإقناع السكان الأصليين بإدخال أصول الحضارة والتقدم إلى البلاد وإذا استمر ترك نفوذ الهنود المعادى للحضارة فستكون الإدارة والأوروبيين معاً مذنبان ويمكن وصفهم بخيانة الأمانة.

ونسوق النص العدائي الذي يتضح منه هذا المعنى فيما يلي:

ونحن على قناعة تامة أن مبررات احتلالنا لهذا البلد تكمن في قدرتنا على إقناع السكان الأصليين بالتكيف مع ما يتماشى مع أصول الحضارة وإذا قمنا بزيادة تعقيد هذا الأمر بالاستمرار في تعريض الأفريقيين لهذا النفوذ المعادى الذي الآسيان (الهنود) فسنكون مذنبين وخائنين للأمانة.[3]

1- I bid. P. 549.

2- وهي حجة غير حقيقية والدليل على ذلك أن الأوربيين حتى عام 1925 لم يهتموا بإنشاء مدرسة ابتدائية للأفريقيين. انظر:

Padmore, George: Pan Africanim for Communism. PP. 240 - 241.

3- Mungeam. G.H.: Op. Cit., PP. 549.

موقف الهنود من اتهامات الأوربيين:

لم يقف الهنود مكتوفي الأيدي إزاء الاتهامات الخطيرة والصفات المشينة التي حاول البيض إلصاقها بمجموعة الهنود الذين قدموا التماساً لوزير شئون المستعمرات لورد ميلنر Lord Milner عام 1920م فندوا فيه تلك الادعاءات وبينوا مدى بطلانها وأنها قد سيقت بسبب كراهية البيض لمن عداهم البيض ولمن عداهم من الجنسيات الأخرى وهي محاولة لإضاعة مكاسب الهنود التي حققوها بجهودهم وعرقهم على مدى قرون عددية قبل مجيء الأقلية الأوربية شرق أفريقيا هذه الأقلية التي تريد إخضاع الهنود ليستفيد البيض من مؤسساتهم ويبقى الهنود في مرتبة العبيد بعد أن كانوا رواد تلك الأرض التي يطردون منها.

وأضاف الالتماس الهندي توضيح الرابطة التاريخية التي جمعت بين الهنود والأفارقة منذ عهد بعيد لبيان الحقيقة التي يحاول الأوروبيون طمسها رغم جهود الهنود في سبيل رخاء المنطقة واستشهدوا في هذا السياق بجزء من حديث تشرشل في كتابه: رحلتي الأفريقية رغم عدم إنصافه في جزئية أخرى فيقول: (إنه وبفضل التاجر الهندي أكثر من أحد سواه جرى تطوير البدايات الأولى للتجارة في شرق أفريقيا ولم يكن ذلك فحسب بل كانوا هم البناة الأوائل وما بنوه من بنايات شاهقة الآن وواجهات يقترح أن يعيش الوافدون الجدد فيها وأن يتم اقتلاع الهنود منها واجتثاث أصولهم من شرق أفريقيا.[1]

وقد عدد الهنود في التماسهم المشاركات العظيمة التي شاركوا بها في دفع عجلة الحياة في كينيا في شتى نواحي الحياة ومساعداتهم للأوروبيين والأفريقيين على حد سواء فذكروا إن عدد الجالية الهندية يفوق عدد أفراد الجالية الأوربية (بكثير) التي يعمل معظمها كموظفين، وعمال المراسلة وأفراد الجيش في حين أن طائفة الهنود الكبيرة تعمل في أغلب الأشغال الحيوية مثل التجارة في المحمية، وإن حجم استثماراتها هناك حجم هائل مما يجعلها تدفع كما هائلا من الضرائب على ما تحققه الجالية من أرباح وهي أضعاف ما يدفعه الأوربيون. كما يجري استخدام الهنود كموظفين وكتبة في المكاتب الحكومية البيوتات التجارية، ويقوم

1- Mungeam. G.H.: Op. Cit., PP. 550 - 551.

المجتمع الهندي بتوريد أحسن ما لديه من عناصر العمالة المهرة إلى محمية شق أفريقية البريطانية، كما أن جميع الأعمال أو أغلبها في مشروع السكك الحديدية والورش التابعة لها قوامها من الهنود أيضاً.

فإذا كانت الإدارة هندية بطبعها، والقانون المتبع هناك قانون هندي يطبق على الجميع منذ البداية إضافة إلى أن العملة المستخدمة حتى العشرين من القرن العشرين هي العملة الهندية (الروبية) فإنه يكون من الصعب الاستغناء عن الهنود بهذه الطريقة. واستدلوا على ذلك بتقرير صدر بتاريخ 16 من مارس عام 1920م كتبه الرحالة الشهير مستر تشالمرز ميتشل Mr. E. Chalmers Mitchell ونشرته مجلة التايمز جاء فيه إن المنتجات اليابانية والهندية تجتاح الشرق الأفريقي البريطاني. والهنود يسيطرون بسرعة هائلة على أسواق العاج وغيرها من الأسواق، وهناك أفرع للبنوك في كل مركز من مراكز التجارة.[1]

وقد وضع الهنود النقط على الحروف عندما حددوا سبب المشكلة التي أثارها البيض وشوهوا بها صورة الهندي لمحاولة اقتلاع جذوره من شرق أفريقيا بحجة الضرر الواقع على الأفريقي من الهنود. فذكر الهنود في ذلك إن الهنود لم ينهجوا منهج الأنانية قط في معاملتهم مع الأجناس الأخرى ولم يسعوا إلى استعباد أبناء المجتمعات الهندية للأخذ بأيدي المستوطنين القادمين من أوروبا فضلاً عن معاونة المهاجرين الهنود، وبدأت بينهما العلاقات في ود وصداقة وتفاهم وبعد قيام مكتب بالخدمات العظيمة، تلك التي لا تقدر بثمن التي قام بها الهنود لتنمية المستعمرة، وتبرز المشكلة وتظهر بعد وصول طائفة المستوطنين الهولنديين الذين كان عندهم كره وسخط طبيعي (بعد اندلاع حرب البوير في أراضي جنوب أفريقيا) وقد جاءوا مهاجرين إلى محمية شرق أفريقيا فاستوطنوا منطقة الأراضي المرتفعة. وبمقدمهم حدث الخلاف والشقاق بين الأوروبيين والهنود لأن عناصر الهولنديين قد أتوا ومعهم عناصر جديدة تملأهم مشاعر الغضب والسخط أثاروها في هذا البلد الهادئ، وهذه الطبقة الجديدة كانت تتسم بالتعالي ويحركها هوى جنوب أفريقيا الذي جبل على التفرقة العنصرية حيال الملونين من أي شعب غير الشعب الأوروبي،

1- I bid. P. 551.

وكانوا يجهلون في الوقت نفسه طبيعة الشعب الهندي، والعادات القائمة لديه في المحمية منذ القدم فشنوا حملة ضارية ضد الهنود بهدف تقليل أعدادهم وإذلالهم ثم الانتهاء إلى وضعهم في مكانة دنيئة وعبودية مطلقة مثلما كان الحال مع إخوانهم في جنوب أفريقيا.

ولم تنجح مساعي الأوروبيين في هذا التحول حيال الهنود سوى بعد نقل تبعية الأراضي إلى مكتب شئون المستعمرات حينئذ. فقد حدث تحول جذري. واضح في سياسة الغدر الاستعمارية تجاه الهنود فقد تم تسليم الإدارة إلى المستوطنين البيض على حساب الهنود الذين باتوا يخططون في معاملتهم لدفع المجتمع الهندي إلى مرتبة العبيد والخدم، وتجريدهم من كافة الحقوق المدنية وأبسطها، وأصبح الهندي بذلك يشعر بالذلة والهوان[1].

مذكرة اللورد ديلامير - سبتمبر 1921م:

في عام 1921م ناقش لورد ديلامير قضية المطالب الهندية وأصدر مذكرة بالتعاون مع مستر آرشر[2] كان الغرض منها - كما يذكر - توضيح للرأي العام البريطاني بجلاء أبعاد المشكلة الهندية التي أثيرت بينهم وبين المستوطنين البيض في كينيا[3].

ومن الملاحظ على تلك المذكرة أنها امتداد لما سبق أن ذكره المستوطنون في اللجان الاقتصادية أو على لسان زعمائهم في المستعمرة والذي يهمنا في هذا المجال (علاقات الهنود بالإفريقيين) اعترف ديلامير في بداية هذه الجزئية بأن الهنود الذين يعملون في مجالي الحرفيين، والكتبة يمثلون ضرورة اقتصادية لمصالح السكان الأصليين (الأفريقيين) ولكنه يعود فيذكر أنه مع التطور الثقافي الذي سوف يناله معظم السكان الوطنيين وبعد تعليمهم فمن الممكن اشتغالهم بتلك الوظائف التي يشغلها الهنود.

1- I bid. P. 551.

2- رئيس مجمع الاتحادات بالشرق الأفريقي

3- I bid. P. 565.

وإذا استمر تدفق الهنود بهذه الأعداد الغفيرة على المستعمرة فإن السكان الوطنيين سيواجهون احتمال استمرار وضعيتهم الثقافية المتدنية (يلاحظ أنه حديث غير منطقي فيما أودرته مذكرة ديلامير) وخشية الدخول في منافسة غير متكافئة مع الهنود لأنهم بالطبع يملكون الخبرة والدراية الطويلة بهذه الوظائف عندها سيخشى على هؤلاء الوطنيين من إصابتهم بالإحباط. ولن تكون لديهم فرصة تقدم مهني على الإطلاق، وقد تنتهي كل وسائل التشجيع والدفع للوطنيين بلا فائدة تذكر.

وتضيف المذكرة في هذا الصدد أن الهنود سوف يسعون وهو ما يقومون به بالفعل على حد تعبيرها – للعمل على فشل كافة الجهود التي تبذل من أجل محو أمية الوطنيين وتعليمهم، وسيقوم الهنود بزرع العقبات في سبيل رقيهم وتقدمهم.[1]

والحقيقية التي يجب تداركها بشأن عمل وتوظيف الأفريقيين هي أن الأفريقي كان دائماً في منطقة كينيا يجنح إلى الكسل والعزوف عن العمل فلم يكن لديه دافع لذلك وخاصة بعد أن وجد المستعمرين يسيطرون على كل شيء فأصابه ذلك إحباط شديد، ولذلك لا يمكن تحميل الهنود المسئولية الذين يطلبون أجوراً عالية بالعمالة الأفريقية التي يكفيها القليل دون جدوى. على الرغم من وفرة أعدادهم فإن مهاراتهم كانت منخفضة ورغبتهم في العمل تكاد تكون منعدمة.

ولذلك فقد استاء الأوروبيون من عزوفهم عن العمل خاصة في مجال الزراعة الذي كان الأوروبيون يعلقون عليه آمالاً كبيرة إلا أنه قد خاب ظنهم بسبب تعلق الأفريقيين بالأراضي التي نشأوا عليها، وعدم إحساسهم بضرورة الخروج للعمل مقابل الأجر لأنهم كانوا يشعرون بالقناعة والاكتفاء الذاتي، بالإضافة إلى سوء معاملة الوكلاء الذين كانوا يتوسطون بين أصحاب الأعمال وبين الأفريقيين. وشكوى الأفريقيين من سوء التغذية والإسكان ووسائل النقل غير المريحة التي يلام في جميعها الأوروبي.[2]

1- I bid. P. 568.
2- A Handbook of Kenya Colony: Op. Cit. PP. 466 - 467.

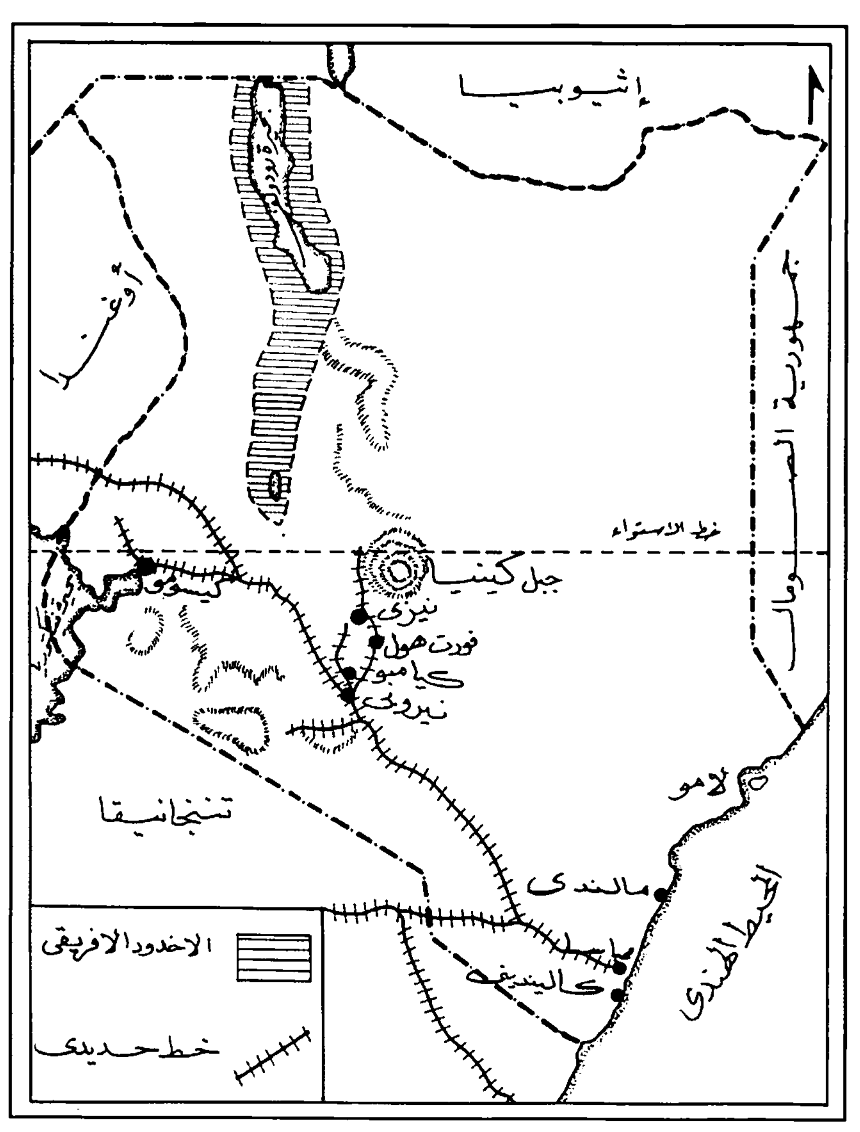
والذي يستطيع أن يخرج به الباحث من تلك التقارير والمذكرات والآراء المطروحة هو أن الأوروبيين قد لمسوا عن قرب مدى تغلغل النفوذ الهندي واتصاله بالسكان الأصليين قبل مقدم الأوروبيين فأخذوا يوقعون بينهم طمعاً في المراكز والمكاسب التي حققوها خاصة بعد ما ظهر صوت الهنود عالياً مطالباً البيض بالمساواة في امتلاك أراضي المرتفعات والمساواة في التمثيل النيابي والحقوق الأخرى التي احتكرها البيض لأنفسهم دون الهنود والأفريقيين معاً.[1]

1- ويبدو أن البيض تخوفوا من نشأة الوعي القومي عند الأفريقيين وتأثرهم بالمطالبة الهندية بالتمثيل النيابي وغير ذلك من الحقوق وهو ما حدث بالفعل حتى دخل أول عضو أفريقي عام 1944 في البرلمان ، وهو اليودماثيو. انظر:
Macphee, Marshall. Op. Cit. PP. 95 - 96.

الفصل الرابع

الدور الاقتصادي للهنود في شرق أفريقيا

- دور الهنود في تنمية الاقتصاد الكيني.
- دور الهنود في الزراعة.
- الهنود وعلاقاتهم التجارية بالعرب بالشرق الأفريقي.
- دور الهنود التجاري في كينيا.
- دور الهنود التجاري في كينيا.
- دور الهنود في الصناعة والحرف الصغيرة.
- رد فعل الهنود تجاه فرض الضرائب.



شكل رقم (14)

كينيا

المصدر: جون جنتر، داخل افريقيا، ج 2، إشراف حسن جلال العروسي المحامي، مكتبة الانجلو المصرية، 1955م.

اتسم الاقتصاد الكيني – قبل وصول الاستعمار البريطاني إلى شرق أفريقيا بشكله البدائي التقليدي. وظل على هذا الحال إلى أن أخذت حكومة المستعمرة على عاتقها تنظيم وضبط الاقتصاد الكيني والعمل على إنعاشه، وكان عليها إزاء ذلك ترتيب أحوال البلاد المالية والاقتصادية، وربطها بدائرة ومصالح الاستعمار البريطاني.[1]

وقد ساهم الهنود في إنعاش حركة الاقتصاد بعد أن قات الإدارة البريطانية بإنشاء المرافق والخدمات العامة التي شارك في أغلبها الهنود من عمال وفنيين وتجار وزراع وغيرهم. هؤلاء الهنود الذين شاركوا في مد خطوط السكك الحديدية، والبريد، والتلغراف، وغير ذلك.[2]

ونستطيع أن نستدل بداية على أثر مشاركة الهنود الفعالة في دفع عجلة الاقتصاد الكيني من خلال معرفتنا بدور العملة الهندية التي باتت هي نفسها عملة كينيا، وكانت العملة الهندية (الروبية) تتداول في محمية شرق أفريقيا قبل مجيء الاستعمار الإنجليزي. وفي أوائل حكمه كذلك. وظلت الروبية سنوات طويلة هي العملة السائدة.

فقد صدرت الأوامر من مجلس المستعمرة Order of Council في 19 من مايو سنة 1898م بالإبقاء على الروبية الهندية واعتبارها العملة الأساسية لمحمية شرق أفريقيا البريطانية، وعلى إثر ذلك تمت عملية تقييمها والتعامل بها طوال فترة حكم الشركة البريطانية التي كانت مسيطرة على المنطقة وطوال العشرين سنة

1- C.O. 533 / 293, Vol. 11 No. 229. Coryndon to Devon Shire 8th February 1923, PP 98 - 99.

2- Hand Book of Kenya Colony, Op., Cit., P. 474.

التالية من الحكم البريطاني بواقع شلن واحد وأربع بنسات لكل روبية.[1]

إذ أنه لم تكن هناك عملة متداولة قبل عهد الشركة البريطانية ولا يوجد نظام خاص للعملات بشكل منظم حيث اعتمد التعامل على نظام بسيط لا يعدو في الغالب نظام المقايضة.[2]

ومن الغريب ما يذكر من أن العملة كانت في ذلك الوقت أي قبل وصول الشركة البريطانية والاستعمار البريطاني مجرد محاولات[3] فلم يكن قد وجد ما يعرف باسم الاقتصاد النقدي وإنما استخدمت الماشية والماعز في الاقتراض كوسيلة للتبادل ولم تكن هناك نقود تذكر إذ أن القبائل لم تحتاج إلى نقود لتتم بها عمليات البيع والشراء.[4]

وتجدر الإشارة إلى أن كينيا بعد ذلك باتت بيئة استثمارية ضخمة. وفد إليها المستوطنون الأوروبيون يحملون معهم رؤوس الأموال الضخمة من فئة الجنيه الاسترليني، وحينئذ لم تعد عملة الروبية الهندية الصغيرة القيمة التي كانت تتداول متدفقة فعجزت الروبية عن مواكبة الجنيهات الاسترلينية خاصة في حالات دفع المبالغ المالية الضخمة. وذلك بادرت المحمية في 2 من ابريل سنة 1906م لإصدار عملات ورقية من فئة خمسة عشرة. عشرين. وخمسين. ومائة وخمسمائة روبية وتم طرحها جميعاً للتبادل والتعامل حتى حدثت فضيحة العملة في كينيا والارتفاع المفاجئ في قيمة الروبية خاصة بعد إقدام وزارة المستعمرات البريطانية على تنفيذ مشروعها الخاص بتوطين الهنود في شرق أفريقيا، وعلى الرغم من انزعاج المستوطنين وتعرض الكثيرين منهم للاستدانة من البنوك ورهن ممتلكاتهم فإن الروبية قد استمرت في الصعود بشكل خطير[5] وعلى إثر ذلك كان الفزع والهلع قد استوليا على ملاك الأراضي والمزارعين الذين بادروا بإرسال المذكرات

1- Ross Mcgregor: Kenya From Within Op., Cit., PP. 201 - 202.
2- Salvador (MX) La Colonisation Euopenne Au Kenya Larose Editeure, Paris 1938, PP. 27 - 28.
3- Townseld, Derek. Le'TS: Visit Kenya, Uganda and Tanzania, P. 20.
4- Wood - (Susaan) Kenya: The Tensions of Progress. PP. 2 - 3.
5- Ross Mcgregor: Op., Cit., P. 202.

والالتماسات إلى الحومة ومديري البنوك في ارتباك وقلق شديد.[1]

وقد تناول المجلس التشريعي موضوع العملة في 8 مارس سنة 1921م وتداول الأعضاء بحماس شديد الرأي في الاقتراح المتعلق باستخدام الجنيه الاسترليني والشلن والسنت بدلاً من الروبية، ووافق على ذلك اثنا عشر عضواً بينما عارضه ستة أعضاء وامتنع عن التصويت عضوان. وفي النهاية أصدر وزير الدولة لشئون المستعمرات في يوليو من نفس العام توجيهاته بمنع توريد العملة الهندية مع الاستمرار في تداول الكميات الموجودة بالفعل بنفس قيمتها المحلية حتى يتم إحلال العملة الجديدة محلها.[2] ولم يكن الأمر بالسهولة المتوقعة بأن تأتي عملة مكان عملة أخرى بل كان الأمر معقداً استلزم عقد مؤتمر يمثل الجماعات المعنية المختلفة وبالفعل تم إحلال الشلن الاسترليني محل الروبية الهندية ابتداء من 1921م الأمر الذي خلق معه مشاكل اقتصادية عديدة إذ نقصت قيمة المرتبات التي كان يتقاضاها الموظفون والعمال[3]. وكان للحرب العالمية الأولى وتلك السياسية النقدية غير المستقرة التي واجهتها كينيا بعد هذه الحرب أثر كبير في عدم استقرار الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لدى سكان المستعمرة مما أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات الكينية التي كانت تقوم بالجنيه الاسترليني نظراً لأن أغلب هذه الصادرات كان يتجه إلى بريطانيا رغم استمرار ارتفاع سعر الروبية الهندية. وقد ظلت إلى انخفاض بلغ نحو خمسين في المائة (50%) من الناحية الفعلية مما اضطر بريطانيا إلى دفع مبلغ خمسة وخمسين ألف جنيه في محاولة منها لموازنة حساباتها.[4]

ومع ذلك فقد انخفضت أسعار المنتجات والصادرات الكينية مما أدى في النهاية إلى ما يشبه الإفلاس الاقتصادي[5]. الذي ظلت كينيا تعاني منه حتى عام 1922م عندما وافقت وزارة المستعمرات على إلغاء العملة المحلية (الفلورين – Flo in) واستبدالها بشلن شرق أفريقيا الجديد الذي كان معادلاً للشلن الانجليزي.[6]

1- I bid, P. 203.
2- I bid. PP. 211 - 212.
3- 147 - H.C. Deb. 5. S. PP. 467 - 468, 24 October 1921 - 139.
4- 151 - H.C. Deb. PP. 1666, 1667. 10 March. 1922.
5- Harlow, Vincent & Oliver Rolande, Op., Cit., P. 235.
6- Ingham, Kenneth: History of East Africa, PP 325 - 327.

وتعطينا هذه الأحداث الخطيرة تحليلين هامين:

أولهما: يظهر بجلاء مدى المشاركة الفعلية في دفع قطار التنمية الاقتصادي في كينيا والتأثير فيه بالإيجاب والسلب، وقد ظهر الإيجاب عندما كانت لهم سيطرة تجارية وما صاحب ذلك من سيطرة عملتهم الهندية على شئون الاقتصاد سواء في ذلك عندما بدأ الاقتصاد المنظم تظهر أثاره في المنطقة، أما تأثير الدفع الهندي بالسلب فقد ظهر واضحاً عندما أخذت الحكومة الاستعمارية تحاول جاهدة ومن ورائها المستوطنون البيض في محاولة منهم لوأد العملة الهندية وإحلال العملة الانجليزية محلها أو على أحسن تقدير محاولة تقييد تلك العملة الاقتصادية الهندية مما جلب على كينيا دماراً اقتصادياً ملموساً وصل إلى درجة المعاناة من الإفلاس.

ثانيهما: وهو التحليل الثاني للأحداث التي صاحبت عملية تغيير العملة أو تقييدها فالباحث المنصف يستطيع أن يلمح بين سطور التاريخ مدى الحقد والحسد الذي اختزنه الأوروبيون للهنود ومحاولة هؤلاء البيض الأوروبيين سحب البساط من تحت أقدامهم والحصول على امتيازاتهم الاقتصادية محاولة منهم لتهميش دور الهنود في المنطقة للاستئثار بخيراتها مستندين في ذلك إلى سياط وسطوة الحكم الذي سيطروا به على محمية شرق أفريقيا. كما اتضح لنا وسيتضح في الدراسات التالية.

ولا أدل على ذلك من أن حكومة المستعمرة ومن تبعها من الأوروبيين البيض قد حرَّموا على الهنود العمل في إدارة المزارع الأوروبية ومنعوا استخدامهم فيها نظراً للصراع العنصري الناشب أظفاره بين الهنود والمستوطنين البيض.[1]

ويبدو أن هؤلاء المستوطنين كانوا يخشون من منافسة الهنود في عملية امتلاك الأراضي وتحقيق ثروات كبيرة من خلالها رغم أن الحكومة قد خصصت الإقطاعات الكبيرة المميزة للمستوطنين خاصة في مناطق الأراضي الخصبة البكر التي أتت بنتائج إيجابية سريعة.

1- Salvador (Max) Op., Cit., P. 190.

وهناك رؤية لأحد الكتاب الأجانب وهو إلكان Elkan يذكر فيها أن الهنود في كينيا شأنهم شأن الصينيين في الملاو إذ يمارسون نشاطاً اقتصادياً يثير حسد الأغلبية. وعلى كل فإن هذه الإجراءات التي عمد إليها الأوروبيون لإيقاف النفوذ الاقتصادي للهنود من التقدم في كينيا قد أثارت العديد من المشاكل الاقتصادية خاصة تلك الإجراءات التي اتخذت لتجنب عملية التعامل بالعملة الهندية عندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها وهنا ظهرت معاناة الاقتصاد الكيني نتيجة للمديونيات الكثيرة واستدانات المستعمرة الكينية من البنوك والتي كانت موضع تساؤل أثير في البرلمان الانجليزي.[1]

وبلغ ما قدمته وزارة الحربية البريطانية لمستعمرة كينيا منذ انتهاء الحرب وحتى سنة 1922م مبلغ 11,044,945 جنيهاً. كما بلغ ما قدمته وزارة الخزانة من مدفوعات مبلغ 11,431,882 جنيهاً مما أحدث نكسة وربكة خطيرة للاقتصاد الكيني في الوقت الذي كان فيه العمل على قدم وساق لتغيير العملة من الفلورين قبل إبريل عام 1920م، وذلك بعد أن تمت عملية إهمال التعامل بالعمل الهندية وضرب عملية رواجها. وما صاحب ذلك من مشاكل اقتصادية عديدة.[2]

دور الهنود في تنمية الاقتصاد الكيني:

مما لا شك فيه أن الهنود قد تعددت أدوارهم وظهر نشاطهم بشكل ملحوظ في عملية توسط الاقتصاد الهندي بين اقتصاد الأوربيين الذي يعتمد على الصناعة واقتصاد الأفارقة الذي يتسم بالبدائية. إذ كان الهنود يتمركزون في فروع شركة (آيبيا Ibea) كما أنهم سيطروا على كثير من الوظائف والمهن الإدارية في ماشكوسي ونيفاشا ورافيني. وليس هذا فحسب بل إنهم قد عملوا في التجارة جنباً إلى جنب. مع الأوروبيين المغامرين مثل جون بوبيسي وديلامير.

1- Elkan W.: Op. Cit., PP. 223 - 224.
2- C.O. 533 / 295. Desp. No. 907. Financial Report, 7 June, 1920, 1921, P. 163.

وأيضاً عملوا مع الأفارقة وشاركوهم في أغلب أعمالهم وتجاراتهم خاصة بعد أن ارتفعت قيمة الروبية الهندية من جراء أعمالهم المكثفة في السكك الحديدية.

وإذا أضفنا إلى ذلك مهارة الهنود في إدارة أعداد كبيرة من المحلات التجارية الصغيرة منها والكبيرة، وهيمنتهم على معظم البضائع واحتياجات السوق، مما أدى إلى طغيان هذه المحلات الهندية على محلات الحكومة، يتبين لن بجلاء مدى الدور الذي لعبه الهنود في الاقتصاد الكيني. ودفع عجلة التنمية هناك. وقد أدرك الهنود مبكراً أن نيروبي(العاصمة) سوف تكون مركزاً طبيعياً للأوربيين المزارعين؛ لذلك انتقلوا من ممبسة إلى نيروبي وبنوا فيها مستودعاتهم التجارية التي زاولوا من خلالها أعمال التجارة على أوسع نطاق وأضيقها. ومن الأعمال التي شارك فيها الهنود بسهم وافر مجال المقاولات المعمارية التي كان لهم فيها باع طويل فقد كان الهنود المقاولون الأساسيون في أغلب عمليات البناء، كما كانت شركة جيناتجي هي المسئولة عن بناء المحطة الحكومية في منطقة وأجوريت في عامي 1902-1903م وكانت تلك المحطة هي أول مبنى حجري يشيد في مدينة نيروبي.

وعلى الرغم من الأوربيين قد عارضوا أية عمليات استيطانية للهنود في نيروبي – لكن على ما يبدو – فإن أشكال النفوذ المالي والاقتصادي للهنود قد سهل لهم عملية الاستيطان في نيروبي بعض الشيء. وكانت للبعض منهم مراكز تجارية كبيرة مثل المركز التجاري الذي كان يملكه اللادينا قيسرام وهو خبير عالمي في الملابس الصوفية للإقليم الجديد بشكل عام.

وعلى كُلٍ فقد ظهر ثراء الهنود بشكل واضح تدل عليه دلائل عديدة حصلوا عليها من جرَّاء مشاركتهم في الاقتصاد الكيني، ولا أدل على ذلك من أن رجال الأعمال الهنود كانوا يمتطون في تنقلاتهم عربات يجرها عمال من الأفارقة واعتبروها بمثابة (التاكسي) في الوقت الحاضر.

وتذكر بعض المصادر أن المدن التي شغلها الهنود قد شكَّلت كل منها وحدة مكتفية ذاتياً من الهنود بما فيهم من أطباء ورجال البوليس (الشرطة) والقضاة المحليين وموظفي التلغراف وغيرهم، واستطاعت تلك المدن تدبير إمدادات المياه والخدمات الأخرى بشكل متكامل. بل وصل تأثير الهنود إلى حد كانت فيه مدينة

نيروبي تبدو مدينة هندية أكثر منها مدينة أوربية، بسبب تدفق الهنود إليها حاملين معهم سماتهم التي تميزهم عن غيرهم. وبحلول عام 1901م أصبحت مدينة نيروبي تضم أكثر من ثمانية آلاف هندي.[1]

دور الهنود في الزراعة:

من المعروف أن الحكومة البريطانية ما أن وضعت يدها على مستعمرة أو محمية شرق أفريقيا حتى بدأت حركة التعمير والإنتاج في المحمية بمجموعة من الهنود المزارعين. وكان الهدف من توطين الفلاحين الهنود في المنطقة هو إعطاء دروس وتوعية لأهالي البلاد الأفارقة بفوائد الزراعة. ودفعهم للجد والمثابرة التي يتميز بها الهنود، حتى يستفيد الأفريقيون من تلك المميزات ويتعاونوا في هذا المجال الزراعي الهام بما يحصلون عليه من خبرة الهنود والتكتيك الزراعي لديهم.

ففي عهد الشركة الشرقية البريطانية أرسلت الحكومة الانجليزية السيد/ فيتز جرالد Sir Featez Grald في عام 1819م، لبحث إمكانات الزراعة في كينيا، والعمل على تنميتها وقد أوصى السيد جرالد بعد دراسته للأوضاع هناك بتشجيع هجرة الهنود المزارعين إلى منطقة الشرق الأفريقي ولا سيما العمال الزراعيين منهم وهو حل رآه لدرء مشكلة الأوضاع الزراعية السيئة في الهند نفسها، كما أنه من الممكن أن يساهموا في تعليم الأفريقيين أساليب الزراعة وطرقها وحينئذ قررت الشركة منح بعض الأراضي للهنود المهاجرين في النطاق الساحلي بالإضافة إلى عمال السكك الحديدية الذين توجه الكثيرون منهم إلى المجال الزراعي بعد إقطاعهم مساحات من الأراضي.

ويبدو أن الأمر قد استهوى مجموعة من الأسر الهندية فهاجرت مجموعة من العائلات الزراعية من البنجاب بعد توفير الأراضي والإمكانات الزراعية المختلفة لهم. وكذلك شجعت الحكومة الإنجليزية بعض العاملين الهنود في القوة الملكية

1- Jeremy Murray - Brown: Kenyatta, Fontana Colline. 1972, pp. 64 - 65.

على أن يستقروا في منطقة كينيا ويعملوا هناك في المجال الزراعي.[1]

وفي البداية طبقت التجربة بتوطين مجموعات من عمال السكك الحديدية الذين سبق لهم العمل في منطقة كيبوس آريا شرق كيسومو بمنطقة نيانزا. وكانت هذه التجربة قد أقيمت في مساحات صغيرة متفرقة في المنطقتين الوسطى والساحلية إلا أن هذه التجربة لم يقدر لها الاستمرار والاضطراد لأسباب سياسية كما تشير بذلك المصادر.[2]

ويبدو أن هذه الأسباب السياسية تكمن وراءها تلك المخاوف التي سيطرت على المستوطنين البيض وعلى حكومتهم إذا هم أطلقوا يد الهنود في المجال الزراعي أو تركوا مجال توطينهم مفتوحاً الأمر الذي يشكل تهديداً على الوجود والمصالح الانجليزية في المستعمرة ولذلك اعتاد الانجليز والمستوطنين إذا هم وجدوا مجالاً قد حقق فيه الهنود نجاحاً ملحوظاً أن يضعوا في طريقهم ونشاطهم الاقتصادي العراقيل التي تحد من نمو نفوذهم الملموس.

وقد ظهر هذا النجاح في المجال الزراعي عندما عمل الهنود في زراعة قصب السكر بمنطقة الساحل التي كان يطلق عليها منطقة السكر[3] وكان يعمل في هذه الزراعة أكثر من مائة وستة وستين رجلاً منهم. ازداد بعد ذلك مساهمون بجزء رئيسي في إنتاج المستعمرة من السكر. وتدلنا المساحات الواسعة على ذلك فقد كان متوسط عدد الأفدنة التي يعمل فيها المزارع الهندي حوالي مائتي فدان[4] ومعنى ذلك أن عدد الأفدنة التي عنى الهنود بزراعتها قصب السكر قد بلغت أكثر من ثلاثة وثلاثين ألف فدان وهو عدد كبير يتم زراعته بصنف واحد.

ومن المساهمات التي شارك فيها الهنود بسهم وافر في المجال الزراعي صنف الشاي الذي أدخلت زراعاته بمنطقة (ليمور Limuru) عام 1904م[5].

1- هولنجرث . ل. و : مرجع سابق. ص 49-60.
انظر أحمد سيد شحاته : مرجع سابق . ص111.

2- C.O. 544 - 48. Op., Cit., P. 22.

3- إدخال زراعة قصب السكر إلى كينا يرجع الفضل فيه إلى الهنود بعد أن تمرسوا على إنتاجه في موطنهم الأصلي.
انظر: أحمد سيد شحاته: مرجع سابق. ص 300.

4- Hailey, Lord: An African Survey. P. 404.

5- Suggate. LS: Africa, London 1970, Op. Cit., PP. 305 - 306.

ويرجع فضل نقل صنف الشاي وزراعته في كينيا إلى الهنود الذين استقدموه في حوالي عام 1900م لمناسبة التربة الحمضية الموجودة في كينيا جيدة التصريف. والقدر المناسب من الأمطار، هذا بالإضافة إلى الظروف البيئية المناسبة لإنتاج هذا المحصول في منطقة المرتفعات، وعلى منحدرات الجبال بين ارتفاعي (1830، 2150) متراً[1] إلا أن كمية المحصول كانت ضئيلة وغير اقتصادية إلى حد كبير، وظل هذا حال زراعة الشاي طيلة أكثر من عشرين عاماً حتى كانت سنة 1925م عندما وفدت إلى محمية شرق أفريقيا شركتان من الهند تولت عملية زراعته على أسس علمية حديثة مما قفز بصنف الشاي إلى أن يصبح المحصول الثاني في قائمة الصادرات الكينية خاصة في منتصف القرن الحالي ووصلت المساحة المنزرعة بالشاي إلى أكثر من ثمانية عشر ألف وثمانمائة فدان.

وتعود أسباب نجاح زراعة الشاي في كينيا إلى ملائمة الظروف المناخية وتقاليد المزارع الواسعة التي أدخلها الأوروبيون (بمساعدة الهنود) حتى أن كثيراً من المؤسسات البريطانية والبيوتات المالية قد وجدت أن استغلال رؤوس أموالها في زراعة الشاي في كينيا يعتبر أقل مغامرة من استغلال في المناطق الأخرى في أوغندا وتنجانقيا مثلاً.

وتعد منطقة كريشو مركزاً رئيساً لإنتاج محصول الشاي في كينيا نظراً لأنها تزرع وحدها نصف المساحة الكلية المزروعة من هذا الصنف. وتنتج نصف المحصول الكيني. وتعد أيضاً أقدم المناطق التي تم فيها زراعته بها كما. أنها تتميز بوفرة الأيدي العاملة وتربطها طرق جيدة بالسكك الحديدية التي لا تبعد أكثر من عشرين ميلاً عنها، كما تعد كينيا الدولة الثالثة المنتجة للشاي في قارة أفريقيا.[2]

وبالإضافة إلى كل ما تقدم عن دور الهنود في عملية تنمية المجال الزراعي بكينيا فقد كانت - للهنود أيضاً مشاركة مع الأوروبيين في العمل على تعليم الأفارقة (مواطني شرق أفريقيا) المهارات الزراعية المختلفة وإعطائهم خبرة آلاف

1- Hickman, G. M. and Dickins W.H.G: The Land Peoples of East Africa - Longman, London, 1973, PP. 113 - 115.

2- راشد البراوي: مرجع سابق، ص 191. انظر:
Buell, the Native Problem in Africa, PP. 288 - 289.

السنين الزراعية لدى الهنود.

وتجدر الإشارة إلى أن تعليم الهنود الزراعة الأفارقة كانت إحدى توصيات لجنة فيليبس ستوكس[1] وكانت هذه من أهم توصياتها في سبيل دفع عملية التنمية الاقتصادية في منطقة كينيا التي كانت تتمتع بأراض خصبة شاسعة ومترامية الأطراف.

وعلى الرغم من تضييق الأوروبيين الخناق على الهنود في ارتيادهم منطقة المرتفعات – فإن الهنود قد تمكنوا من الاستئثار والتمركز بمنطقة الركن الشمالي الغربي منها تلك المنطقة التي تميزت بزراعة قصب السكر التي تتوافر جميع الظروف البيئية والبشرية لنموها.[2]

الهنود وعلاقاتهم التجارية بالعرب في الشرق الأفريقي:

مما لا شك فيه أن هناك علاقة قديمة تربط العرب بالهنود وهذا هو ما سبق التحدث عنه في الفصول السابقة، ولكن في فترة التدفق الهندي إلى الشرق الأفريقي أدت الظروف إلى خلق علاقة جديدة، وهي أن العرب كانت لهم السيادة في ساحل الشرق الأفريقي، ولكن هذه العلاقة شابها نوع من التوتر لما للهنود من دراية كافية في أمور التجارة وكيفية إدارة حياتهم الاجتماعية ووعيهم الثقافي، والاهتمام بتعليم أبنائهم لغة المستعمر بجانب لغة الأم.

ونرى أن جميع الفئات الهندية من خوجة وبهرة وهندوس كانوا مقربين من السلطة المحلية خاصة زمن السيد سعيد بن سلطان حيث استعان بعدد منهم في الجمارك واشتهر منهم زيرام بسيوجي البانياني Zerma Besujee الذي كان

1- وقد تأسست لجنة فيليبس ستوكس لتعليم الزنوج في أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية عام 1911م، وترجع تسميتها إلى صندق الآنسة/ كارولين فيليبس ستوكس، وهي اللجنة الثانية التي قامت بزيارات عديدة إلى شرق أفريقيا ووسطها في سنتي 1923، 1924 وأصدرت تقريراً شاملاً في عام 1925م. انظر:
Journal of the Royal African Society Vol, XXXII, No. CXXVII, P. 166 April, 1933.
وكذلك:
Groves, C.P.: The Planting of Christianity in Africa, Vol. IV, PP. 107 - 108

2- أحمد سيد شحاته: مرجع سابق، ص 332.

موظفاً في جمرك زنجبار وممبسة وكلوة في عهد السيد برغش بن سعيد وصاحبه في سفره.[1]

ويذكر أحد المؤرخين أن الهنود على مختلف أجناسهم قد امتصوا دم ذلك العربي المبذر المتكاسل. وسلبوا منه قوته الماليّ. وصار ذلك العربيّ - الذي يدَّعي السيادة والسؤدد والغنى في هذه المنطقة الأفريقية الشرقية وفي جزرها - تحت رحمة ذلك الهندي الذي استولى على أعمال التجارة، وازداد هذا التوسع منذ زمن السيد حمود بن محمد. فأخذت أموال العرب تنتقل شيئاً فشيئاً إلى الهنود وذلك منذ فارقت العرب السيادة على الرقيق، فتفنن الهنود في إفلاس العرب من أموالهم كما أن هناك مثلاً عند العرب في الشرق الأفريقي يقول (ويل للأهل من النازل).[2]

والسبب في ذلك اهتمام الهنود بالتعليم وإنشاؤهم إدارة علوم لتهذيب أولادهم وتثقيفهم من جانب، ومن جانب آخرالجهل والإسراف الذي خيم على بعض العرب من قلة العلم لعدم وجود مدرسة عربية لتعليم أولادهم وامتزاجهم بالزنوج.

وتجدر الإشارة إلى أنه قبل إيقاف الاتجار بالرقيق كان للعرب الأمر والنهي في الشرق الأفريقي، ولكن بعد ذلك تدهورت حالتهم المعيشية وظلوا متمسكين بكرمهم وعاداتهم في البذخ والرفاهية. فجنحوا إلى التجار والمرابين حتى أنهم وصفوا الهنود باليهود وأنهم لعبوا نفس الدور الذي لعبه اليهود في أوروبا وخاصة أسبانيا من إغراق الأهالي بالربا الفاحش، كذلك التاجر الهندي أغرق العرب بالديون وأخذ يحصل على توقيعاتهم على الصكوك مقابل إقراضهم المال. فيوقع العربي ولا يدري مغبة الأمر الذي أدى في النهاية إلى جعله تحت طائلة الديون، فتحولت أملاكهم إلى الهنود، وتقلص شأن العرب في الحال والمال والعز والشرف والأمر والنهي.[3]

هذا بالإضافة إلى عدم درايتهم بوسائل تدوين الحساب، من الدخل والمصروف. بينما كان الهندي بدوره يجيد الحساب في البيع والشراء. ولم يكن

1- سعيد بن علي المغيري: مرجع سابق، ص 165-166.
2- نفس المرجع السابق . ص 166.
3- سعيد بن علي المغيري : مرجع سابق . ص318.

مسرفاً كالعربي ونشطاً في عمله. وعلى إثر ذلك بدأت مراكز العرب المشهورة بالفعل تسقط إلى أن اضمحلت عن آخرها؛ حتى أنهم كانوا في حالة يُرثى لها، وتبدَّل الحال إلى أن أصبح العربي مملوكاً للهندي وهو يئن تحت طائلة الديون.[1]

وشعرت الحكومة بالخطر المحدق بالعربي والأفريقي من جرَّاء أعمال الهندي المرابى الذي استغل فرصة عدم اهتمام العرب التقنية التجارية، فأصبحوا منذ ذلك الزمن هم أرباب الأموال فأخذت الحكومة بعين الاعتبار مدى التدهور الذي أصاب العرب في الجزيرتين زنجبار وكلوة وانتقال أملاكهم إلى الغير، فأصدرت قوانين تنظم العلاقة بين العرب والهنود، ومنع العرب والأفريقيين من بيع أملاكهم بالدَّيْن. فانعكس ذلك سلباً على مراباة الهنود المتاجرين بالدين بضمان أملاك العرب للهنود.

ويشير أحد المؤرخين إلى أن الفضل في هذه القوانين يعود إلى (المعتمد البريطاني السير ريجان رشجرد Sir Regan Richard الذي أصدر عدة قوانين عام 1934م. وعلى ضوء هذه القوانين تحسنت أحوال العرب المالية، وأدرك بعض العرب مدى فائدة الاجتهاد والاعتماد على النفس.[2]

فوجود الهنود المصرفيون والمضاربون والمقرضون يرجع ذلك إلى عوامل متعددة[3]. منها جديتهم المتواصلة في التجارة ، أو لأنهم كانوا يديرون الأرض الخصبة التي كان يملكها العرب واحتكارهم تجارة التجزئة.

وإذا كان الهنود بذلك قد قدموا خدمة هامة للمجتمع لدورهم في مجال التجارة – فقد كان على العرب في آخر المطاف أن يدفعوا الثمن لعدم قيامهم بتلك الخدمات بأنفسهم، واعتماد العرب على صناعة الهنود ومهارتهم هو الذي ساعد الهنود على تحقيق الثراء.[4]

ونلاحظ أن عدد الهنود خاصة البانيان الهندوس الذين انتقلوا من مسقط في

1- نفس المرجع السابق ، ص 319.
2- نفس المرجع السابق . ص 319.
3- Coupland R.: Op. Cit., P. 27.
4- سعد بن علي المغيرى: مرجع ساق .319.

معية السيد سعيد، يربو على ألف شخص. وهؤلاء ذو خبرة في مجال التجارة منهم المصرفيون وأصحاب الدكاكين الذين اتخذوا عمان مسكناً لهم منذ زمن بعيد للعمل في التجارة عبر المحيط الهندي.(1)

وأصبحت نيروبي عاصمة المحمية الكينية والتي اختارها الانجليزي نظراً لتميزها عن باقي الأماكن الأفريقية بالشرق حيث إنها ترتفع عن سطح البحر بخمسة آلاف قدم، وتبعد عن ممبسة بـ 325 ميلاً ويقدر عدد الهنود فيها ثلاثون ألف نسمة مقابل أحد عشر ألف من الانجليز، أما من أجناس العرب وغيرهم فلا يذكر أحد منهم.

وكانت للهنود بها أملاك طائلة. من قصور وأبنية وماكينات حديدية ومطاعم. والبيع والشراء معظمه للهنود وزاحموا الانجليز في زراعة البن والسكر. وكذلك ممبسة معظم أملاكها للهنود وعددهم في ممبسة ثلاث وثلاثون ألف نسمة وعدد العرب ستة عشر ألف أكثرهم من حضر موت والباقون من عرب عمان حوالي ثلاثمائة نفس.(2)

ونرى امتداد هذا الانتشار الهندي في الشرق الأفريقي من نيروبي حتى الساحل في ممبسة ودار السلام حتى إن هذه الأخيرة أصبحت أكثر أملاكها للهنود من سيطرة اقتصادية في جميع المناحي، بعد أن كانت تسمى بأفريقية الشرقية العربية. وهذا يعود للدور الذي لعبه الهنود في مجال التجارة وهي عصب الحياة الاقتصادية في هذا الشرق الأفريقي نظراً لارتباطه بالمحيط الهندي ومن العائلات الهندية التي كان لها الأثر في هذه الناحية السلطان أغاخان (كرمحي جيونجي البهري) وقد قامت هذه العائلة بجمع التبرعات الخيرية لإنشاء المدارس الإسلامية وكثر عدد المسلمين في الداخل وجاء هذا التزايد من خلال المبشرين الذين عينهم السلطان أغاخان لنشر الإسلام بين الأفريقيين.(3)

1- Coupland R.: Op., Cit., P. 30

2- Palgrave. W. G.: Narratieve of a Year's Journey Through Central and Eastern Arabia (London, 1865), P. 369.

3- Coupland R.: Op., Cit., P. 302.

وانظر: سعيد بن علي المغيرى: مرجع سبق 367.

وعندما قام الرحالة البريطاني الذي يدعى (بالغرافى) بزيارة زنجبار عام 1863م أي بعد مضي سبع سنوات من وفاة السيد سعيد - شاهد ذلك الرحالة التدهور السريع للأوضاع هناك نزولاً من العهود السيئة التي تعرض لها الهنود بعد رحيل السيد سعيد.[1]

فقد كان السيد سعيد يدرك أنه مهما ازدهرت المشاريع التجارية للشخصيات من مواطنيه. فلن تكتسب صفاتهم التجارية أية أهمية حقيقية إلا بالتعاون مع التجار الهنود. وأن يقوم الهنود بإدارة تلك المشاريع.[2]

على أن الاهتمام بالهنود من قبل السلطة الحاكمة أثار غيرة العرب تجاه الهنود الدخلاء الناجحين في التجارة. ورأى أولئك العرب أن من حقهم هم أن تكون لهم الأفضلية في هذا المجال - غير أن السلطة كانت تدرك أهمية أولئك الهنود. فلم ترحب بأي دخيل إلى العاصمة الجديدة النامية (زنجبار) أكثر من ترحيبهم بالهنود الهندوس.[3]

أما المسلمون بكل طوائفهم فقد كانوا مستوطنين بنوا مساكن دائمة لأنفسهم ولأسرهم في زنجبار. ولم يكن زنجبار الوحيدة التي استوطنها الهنود من مدن شرق أفريقيا. فكل مدينة شرقية أفريقية عربية تقع على الساحل كان يستوطن بها مجموعة من التجار الهنود.[4]

وقيل إن حوالي أربعين أو ستين من الهنود أقاموا بصفة دائمة في مدينة كيلوه المجاورة لزنجبار عام 1843م، بعيداً عن تجارة الرقيق، فقد عمل الهنود في التجارة الرابحة مع السكان الأصليين كصغار تجار التجزئة، في حين أن السكان الأصليين لم يعرفوا قيمة النقود.[5]

ويقول كرستوفر Christopher لقد استحوذ الهنود على جميع الفوائد الناتجة عن الحركة التجارية وبذلك فقد ازدهر البر الرئيسي وزنجبار بالهنود

1- Coupland R.: Op., Cit., P. 301.
2- Palgrave. W.G.: Op., Cit., P. 369.
3- Fraser. J. B.: Narrative of a Journey into Khorasan (London 1825), P. 6.
4- Coupland R.: Op., Cit., P. 302.
5- Morris. H.S.: Op., Cit., P. 3.

الدخلاء في شرق أفريقيا، وتكاثر الهنود في عهد سيد سعيد ونرى ازدياد أعدادهم ففي عام 1844م وصل إلى ألف شخص، وأخذ في ازدياد إلى أن وصل في عام 1890م ما بين الخمسة الآف أو ستة آلاف هندي.[1]

دور الهنود التجاري في كينيا:

أولاً: في التجارة الداخلية:

لم تكن هناك تجارة داخلية في كينيا قبل الوجود البريطاني بالشكل الاقتصادي الحديث - إذ أن التجارة الداخلية قد فقدت عنصراً هاماً من أهم عناصرها الرئيسية ألا وهو العملة التي يمكن بواسطتها أن تتم عملية التبادل التجاري فلم يكن في كينيا سوى محارات (أصداف) صغيرة تتم عن طريقها عملية المقايضة بالإضافة إلى أن السكان الأفريقيين الأصليين كانوا بدائين في طريقة لباسهم وطعامهم بل كانوا عرايا يرتدون ورق الشجر وجلود بعض الحيوانات.[2]

ويبدو أن هذا كان قاسماً مشتركاً بشأن معظم المستعمرات الأفريقية التي كانت تحيا حياة بدائية.[3] وقد ظل حال منطقة الشرق الأفريقي على هذا المنوال حتى جاء عصر الشركة الأفريقية البريطانية وكذلك عهد المحمية البريطانية عندما أخذ التجار الهنود يفدون بأعداد كبيرة واستقر كثير منهم حول منطقة إنشاء السكك الحديدية وأقاموا مجموعة من المحلات والدكاكين عند المحطات الرئيسية[4]. وبفضل هذا الخط الحديدي أصبحت هناك أنماط جديدة من التجار وبدأت العملات المختلفة تأخذ طريقها إلى التداول ولا سيما العملة الهندية الروبية كما قدمنا.

وقد كانت تكلفة نقل الطن الواحد من منطقة نيروبي إلى منطقة ممبسة يتراوح ما بين الجنيه وأربع شلنات إلى جنهين وشلينين.[5] وقد أخذ الهنود

1- Morris. H.S.: Op., Cit., P. 3.
2- Townsend (Derek): Let's Visit Kenya, Uganda and Tanzania. P. 36.
3- محمد رياض، كوثر عبد رب لرسول: الاقتصاد الأفريقي، ص 241.
4- Fearn, Hugh: An African Economy, London, 1961, P. 108.
5- Harlaw Vincent, Chilver, Op. Cit., PP. 209 - 211.

ينشطون في أعمال عديدة حيث قاموا بعمل الوجبات الشعبية والأطباق الشهية التي استقبلت ولاقت رواجاً عظيماً طيباً بين جمهور المواطنين وموظفي الحكومة الانجليزية بشكلٍ عام.[1]

وتعد هذه الأعمال السابقة أعمالاً هامشية إذا ما قورنت بأنشطتهم في المجال التجاري، فقد عمل التجار الهنود باعة متجولين يجوبون شوارع المدن وبعض القرى بصبر وأناة وهم لا يعرفون السأم والضجر[2]، وبهذه البداية النشطة للهنود في محمية شرق أفريقيا استطاعوا أن يحتكروا كل تجارة التجزئة على وجه التقريب؛ ولذلك فقد أصبحت عملتهم العملة السائدة.[3]

وبناءً على ذلك تجمعت لدى الهنود ثروات كبيرة، استطاعوا بفضلها تسويق كثير من المحاصيل النقدية وبذلك تمت لهم السيطرة على قطاع التوزيع في الاقتصاد[4]. وتم إطلاق يدهم في جوانب التجارة الداخلية (تجارتي الجملة والتجزئة) وقد صاحب ذلك تأخر مشاركة الأفارقة في العملية التجارية لبلادهم نظراً لاحتكار الهنود لها.[5]

وبعد دخول النظم الإدارية البريطانية إلى المستعمرة أصبحت هناك فرصة ملائمة للأفريقيين كي يشاركوا في تسويق منتجات بلاده واستقبال بعض أشكال التجارة الخارجية خاصة في مجال تجارة التجزئة وأخذوا في مزاحمة الهنود في هذا الميدان الذي كان وقفاً على الهنود.[6]

والذي حدث هو أن الأفارقة قد غيروا كثيراً من أنماط حياتهم وغيروا كثيراً من العقائد البالية القديمة وبعض المفاهيم المتوارثة بفضل الأنظمة البريطانية في التسويق التي جاءت بها بريطانيا إلى المنطقة، فقد أدخلت حكومتها أنظمة جديدة

1- Manntn. Ethel: Moroccan Mosaic, London 1953, PP. 95, 112.
2- Michel, Albin: Les Mascarignes Ville, France en Mer Indienne PP. 184, 192.
3- Leys, Norman: Kenya, London, 1924, PP. 76 - 77.
4- Ghai, Dharam: Asians in East Africa, Op., Cit., P. 103.
5- I bid. P. 104.

انظر: محمد رياض، وآخر، الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1963، ص 288.

6- محمود متولي: اقتصاديات كينيا، مجلة نهضة أفريقيا، العدد 69، السنة السادسة، أغسطس، عام 1963، ص 47.

وأسست أماكن لجمع الماشية Stock-Routes وأسواقاً لتسويق الجلود وبيعها، كما أنشأت هيئة تختص بتنظيم عملية ذبح اللحوم وتسويقها وهذه الهيئة شبه حكومية تعمل نيابة عن المنتجين أصحاب المواشي والحيوانات.[1]

وقد ساعدت تلك الأنظمة الجديدة على تغيير بعض العادات الأفريقية خاصة ما يخص منها تسويق الحيوانات، وعلى سبيل المثال كان الأفارقة ينظرون إلى الثروة الحيوانية (قبل هذه النظم المستحدثة) نظرة خاصة تدل على من يمتلكها بمعنى حفاظهم عليها لمجرد الامتلاك والتباهي بعددها دون النظر لأهميتها في المعاملات التجارية، وقد تغيرت نظرتهم بعد ذلك وأصبحت عنايتهم بالحيوانات ومنتجاتها المختلفة للاستفادة منها في مجال المعاملات التجارية.[2]

وفي عام 1930م ظهرت من جديد ما تسمى بأسواق المقايضة Borter Market وأصبح بكل حي يوجد سوق خاص به. يتبع في إدارته وإشرافه للرؤساء وكبار السن في المنطقة.

وقد نقلت الحكومة إدارة هذه الأسواق إلى المجالس الوطنية المحلية وذلك في منتصف الثلاثينات. وبمرور الوقت، وبروز أهمية الأسواق واتساع التعامل فيها أخذ الأفارقة يتوقون إلى إنهاء دور الهنود كوسطاء تجاريين أو التقليل من حجم سيطرتهم، واحتكارهم هذا المجال الحيوي المؤثر في اقتصاديات البلاد.

ويبدو أن الذي دعى الأفارقة إلى موقفهم هذا إزاء الهنود يرجع إلى مهارة هذه الجماعة في احتكار الكثير من السلع[3]. وما يشاع من أنهم كانوا يبتزون الأموال في السوق السوداء عن طريق افتعال الأزمات التجارية، وهناك سبب آخر ساعد الأفارقة على موقفهم هذا وهو أن كثيراً من الأفريقيين قد اكتسبوا خبرات تجارية واسعة. نتيجة استخدام الهنود لهم كوكلاء تجاريين مدة طويلة من الزمن

1- Bolton Kenneth: The Lion and a Guide to Kenya Geoffery Bels, London, 1962, P. 23.

2- Fitzgerald, Walter: Africa, A Social Economic and Political Geography of its Major Regions, Methuen & Co. Ltd., London 1964, P. 258.

3- انظر: عبد الرزاق مطلق الفهد: حركات التحرير الوطنية الأفريقية من بداية دخل السيطرة الغربية حتى الاستقلال. بغداد 1985م - ص 272.

في عملية جمع المحاصيل وتوصيلها من مناطق المعازل الخاصة بتلك المحاصيل. ثم إحضارها لهم في المراكز التجارية الهندية التي كانت تتجمع فيها كل البضائع التي تدخل في العملية التجارية.[1]

واستكمالاً للفائدة تجدر الإشارة إلى أن الأفارقة قد بدأوا يظهرون في الأسواق كتجار ابتداءاً من عام 1935م. واقتصر نشاطهم في أول الأمر على تجارة الحيوانات ومنتجاتها دون أن تكون لهم حوانيت ومراكز تجميع تجارية تخصص لعمليات البيع والشراء، وكان نشاطهم يقتصر على ظهورهم في أحد الأسواق يشترون منه بعض الحيوانات أو المنتجات الحيوانية. ثم ينتقلون بعد ذلك إلى سوق آخر ويبيعون فيه ما لديهم في مقابل ما يتيسر لهم من هامش ربح بسيط.[2] وأعطتهم هذه الطريقة بعض الخبرة التي أخذوا يستفيدون منها. وبذلك بدأ الأفارقة يشقون طريقهم نحو تجارة التجزئة مزاحمين بذلك جماعة الهنود صاحبة الخبرة والتاريخ الطويل في مجال التجارة.

وعلى ذلك فعلى الرغم من هذه المزاحمة وازدياد عدد الأفريقيين الذين باتوا يعملون في مجال تجارة التجزئة باضطراد بعد ذلك عن أعداد الهنود فإن نصيب الهنود من هذه التجارة كان أكبر طوال النصف الأول من القرن العشرين[3]. وثمة ملاحظة أرى أنه من الواجب التعرض لها بشيء من الإيجاز. وهي بخصوص تعمق الهنود في تجارة الداخل وعلاقتهم في ذلك بالتجار العرب.

فقد كان التجار الهنود خاصة الأقل ثراء منهم لا يجرأون على التوغل في داخلية منطقة الشرق الأفريقي حتى لمسافة أميال قليلة، وذلك طوال التوغل إلا في أواخر القرن التاسع عشر حين خضعت منطقة شرق أفريقيا للإدارة البريطانية نهائياً، فقد كانت قوافل التوغل التجارية في الداخل يقوم بها العرب الذين كان يمولهم التجار الهنود، وهم أيضاً الذين يمدون العرب بالسلع اللازم لإتمام عملية المبادلة بالسلع الأفريقية من قبائل الداخل.

1- Fearn Hugh: Op., Cit., P. 175.
2- I bid, P. 174.
3- El Kan, W.: Op. Cit., PP. 223 - 224.

وإذا كان التجار الهنود لم يتهموا بتجارة الرقيق بأنفسهم – إلا أنهم كانوا المسئولين عن نشاطها واستمرارها في ذلك الوقت لأنهم هم الذين كانوا يمدون القائمين عليها بالإمكانيات الضرورية والأموال اللازمة لشراء الرقيق ونقله من الداخل والساحل أيضاً.[1]

ثانياً: التجارة الخارجية:

أما عن مشاركة الهنود في التجارة الخارجية، فقد تميزت القارة الأفريقية بضآلة نصيبها في المشاركة في التجارة العالمية، ومع ذلك فإن التجارة الخارجية تمثل نسبة كبيرة من مجموع الناتج القومي لهذه الأقطار.[2]

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد تقلص دور الهنود في التجارة الخارجية بعد دخول المستعمر الانجليزي إلى الشرق الأفريقي الذي أخذ منذ ذلك الوقت يفرض وصايته وإشرافه على معظم أشكال التجارة الخارجية، حيث كانت كينيا تستورد السلع الاستهلاكية، والموارد الغذائية، والخيوط والمنسوجات بمعنى أنها لم تكن تعنى باستيراد السلع الرأسمالية الإنتاجية التي تقوم عليها الصناعة، كما كانت كينيا تستورد أيضاً السكر رغم وجود مصنع للسكر في منطقة مزارع السكر الهندية في منطقة ميوانى التي يعمل فيها ثلاثة آلاف عامل في المزارع والمصانع إلا أنَّ إنتاجه لم يكن يكفي الاستهلاك المتزايد للسوق المحلي.[3]

أما الصادرات الكينية للخارج فقد اعتمدت على الإنتاج الزراعي وخاصة المحاصيل الزراعية التجارية التي كانت تهم المستعمر بالدرجة الاولى الذي يبحث عن الإنتاج الزراعي الخام لإدارة عجلة الصناعة لديه، ولذلك يلاحظ الباحث أن أهم صادرات كينيا تمثلت في البن والقطن الخام والسيسال والشاي والجلود، فقد تميزت المنطقة بوفرة إنتاجها من الماشية التي بلغت أعدادها أكثر من اثني عشر

1- راشد البراوي: مستقبل كيني واتحاد أفريقية الشرقية، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، 1961، ص 17،18.

2- محمد عبد الغني سعودي: الاقتصاد الأفريقي والتجارة الدولية - ص 20 - 22.

3- Fearn, Hugh: Op., Cit., P. 154.

مليون رأس من الأغنام والماعز والجمال وغيرها.[1]

وكانت للهند مشاركات في التجارة الخارجية بنسبة كبيرة تصل إلى ما يقرب من نصف المشاركات الإنجليزية فيها، ويبدو في حكم المؤكد أن الهنود في شرق أفريقيا كان لهم دور بارز في إشراك بلادهم الأم في تلك التجارة الخارجية، ففي الوقت الذي وصلت فيه واردات البضائع من بريطانيا ما يساوي 1,253,130 جنيه نجد أن واردات كينيا من الهند قد بلغ 558,618 جنيه.

أما صادرات كينيا إلى بريطانيا فقد بلغت 10,158,125 وإلى الهند وبرما وصلت على ما قيمته 944,293 جنيهاً ومن البيانات الهامة التي نجد لزاماً أن نسوقها موقف اليابان من التجارة الخارجية في كينيا حيث كان لهذه الدولة دوراً هاماً فيها، فقد كانت اليابان منذ عام 1919م أكبر مستورد لقطن كينيا وأوغندا على الإطلاق، الأمر الذي جعلها تحتكر هذه التجار الهامة على حساب المصانع الهندية رغم أن نسبة كبيرة من واردات اليابان القطنية والأمريكية كان يعاد بيعها مرة ثانية في أسواق بومباي بالهند.

وشاركت الهند وبورما بنسبة 23% من المنتجات القطنية التي كانت تستوردها كينيا وتبيعها في أسواقها المحلية عن طريق التجار الهنود الذين سيطروا بلا منازع على التجارة الداخلية (كما سبق القول).[2]

دور الهنود في الصناعة والحرف الصغيرة:

لم يقتصر دور الهنود في تنمية الاقتصاد الكيني على المجالين الزراعي والتجاري بل عملوا كذلك في المجال الصناعي على قدر ما كان متيسراً في ذلك الوقت من حركة صناعية تواكب متطلبات المنطقة، وكان تركيزهم في هذا المجال

1- محمد المهدي: السياسة البريطانية في كينيا، مرجع سابق، ص 302، وتوزيع هذه الماشية كالتالي: 1,500,000 من الجمال 10.000.000 من الماعز 1.250.000 من الأغنام بالإضافة إلى بعض الأنواع الأخرى ذات الأعداد القليلة. انظر: المرجع السابق الصفحة نفسها.

2- C.O. 533 / 298. The Governor s Annual Report for the Year Ending Dec. 31, 1922. P. 461.

على المصانع الصغيرة. ويذكر أن الهنود كانوا يملكون معظم هذه المصانع الصغيرة وبعض المصانع الكبيرة أيضاً.[1]

وفي المجال الصناعي أيضاً لا يفوتنا ما أشرنا إليه سابقاً في مواضع عديدة من أن الهنود كانت لهم أدوار صناعية وإنشائية في عملية تمديد خطوط السكك الحديدية من ممبسة إلى بحيرة فيكتوريا حتى وصل الخط إلى أوغندة، وظل هؤلاء الصناع والمهنيون والعمال الهنود يحملون عبء هذا المشروع طيلة سنوات إنشائه، وما صاحب ذلك من عمليات التصنيع والتجهيز - كان للهنود الفضل الأكبر فيها.[2]

وقد صاحب عودة بعض العمال والفنيين إلى الهند بعد انتهاء الخط الحديدي ازدياد تدفق المهاجرين الهنود من أبناء الطبقة الوسطى الذين كثر عدد أصحاب الحرف فيهم، وخاصة ذو الحرف الحاذقة وهي أعمال كان الهنود يتفوقون فيها على الأفارقة بالإضافة إلى ما امتاز به هؤلاء الهنود من نشاط ملحوظ.

وطبقاً لإحصاء عام 1948م، فقد عمل أكثر من 80% من الهنود في كينيا بالصناعة والتجارة. وعمل 10.9% منهم في الإدارة الحكومية 6.9% منهم في أعمال النقل[3] ويضاف إلى ذلك احتكار الهنود لأغلب أعمال ما يسمى بالطبقة الوسطى وهي أعمال الأطباء والمحامين والمحاسبين وغيرها من الأعمال الكتابية الحكومية التي كان لهم فيها باع طويل.[4]

ونستطيع أن نخلص من الدراسة السابقة عن دور الهنود في الاقتصاد الكيني بأنه على الرغم من الظروف التي أحاطهم بها المستعمر الانجليزي، وسيطرته على أغلب الموارد وأجور الأراضي الزراعية وغير ذلك من المميزات التي وصلت إلى حد كبير درجة الفصل العنصري، فإن الهنود قد حفروا لأنفسهم مكاناً طيباً في الاقتصاد الكيني بمساهماتهم في مجالاته المتعددة بسهمٍ وافر.

1- Elkon W.: Op. Cit., PP. 9 - 11.

2- عبد الرزاق مطلق الفهد. مرجع سابق. ص 273.

3- راشد البراوي. مستقبل كينيا. ص 18 - 19.

4- Elkan, W.: Op. Cit., PP. 9 -11.

واستطاع الهنود أن يصلوا بمتوسط دخل كان يعد حلقة وسط بين متوسط دخل المستعمر المتحكم المستبد. وبين الأفريقي صاحب الأرض الذي تدني متوسط دخله إلى حد خطير.

ويكفي أن نشير إلى ذلك بالأرقام وحسب إحصائية تقرير الأمم المتحدة في عام 1953م الذي أشار فيها أن متوسط دخل الأوربي في كينيا قد بلغ 660 جنيهاً في العام الواحد، بينما بلغ دخل الآسيوي (الهندي) 280 جنيهاً سنوياً، أما الأفارقة الذين يشكلون 97.1% من مجموع السكان فقد كان متوسط الدخل لا يعدو 27 جنيهاً في العام.[1]

وفي اعتقادي أن الأوروبيين لو تركوا المنافسة شريفة بينهم وبين الهنود في المجال الاقتصادي دون استخدام سطوة الحكم ونفوذ المستعمرين؛ لتمكن الهنود من القفز إلى الدخل الأعلى، ولزادت ثرواتهم بشكل ملموس عن غيرهم، يؤكد ذلك ما ذكره نيابي من أن الأوربيين كانوا دائماً يمقتون الجالية الهندية بسبب منافسة بعض أعضائها لهم في مجال الثروة والتعليم، ولذلك فحينما حصل الهنود في عام 1923م على حق التمثيل في كينيا فزع البيض ولم يلبثوا أن قاموا بثورة عارمة معترضين على هذه المكاسب الجديدة التي حققها هؤلاء الهنود في كينيا.[2]

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص، استطاع الباكستانيون والهنود تحقيق استقلالهم عن الحكم الانجليزي حينئذ شاعت بين الأوروبيين شائعات غامضة ومدعمة من جهات عديدة تتحدث جميعها وتشير إلى مطامع الهند الاستعمارية في شرق أفريقيا، وأن الهند تستخدم الآسيويين المقيمين في المنطقة الأفريقية هذه كطابور خامس لها.

وهذا الحديث عارٍ تماماً من الصحة إذا علمنا أن البانديت نهرو والأغاخان (الذي لعبت طائفته الاسماعيلية دوراً كبيراً وهاماً في الشرق الأفريقي) واعتبرت كل طائفة أنها من أهالي الشرق الأفريقي والعمل على استقرارهم بتوطين أنفسهم

1- حسني أحمد السيد حاد. تاريخ الاستعمار البريطاني في كينيا. دار الكاتب العربي. ص 35.

2- ج-ت- نياني. تاريخ أفريقيا العام. المجلد الرابع. اليونسكو ص13. وانظر أيضا:

Padmore (Georgei) Africa,: Britain»s Third Empire (London 1949), P. 239.

على ذلك.[1]

وكما هو معلوم فقد كان الأفريقيون والأوروبيين على حد سواء يكنون مشاعر الكراهية للهنود بخاصة والآسيويين بوجه عام على الرغم من أن الأفارقة الذين كانوا يتمتعون بشيء من الوعي السياسي كانوا يقدرون بلا شك الدعم والتأييد الذي يقدمه لهم الزعماء الهنود.

إلا أن الشكوك كانت تساور الوطنيين ويضجون بالشكوى من ناحيتين أساسيتين:

أولهما: اتهامهم للهنود أنهم يعدون عائقاً وحائط سد يعوق التقدم الأفريقي بسبب احتكارهم للأعمال البسيطة (التي يمكن للأفارقة تعلمها لو أتيحت لهم الفرصة) وشغلهم لمعظم المناصب الحرفية البسطة التي لا تحتاج إلا للقليل من المهام.

وثانيهما: اتهام الأفارقة للهنود بأنهم يعيشون داخل حضارة مغلقة. ونجدهم يشعرون بالاستياء تجاه مجتمع الهنود الشرقي الذي نبتت جذوره بين ظهرانيهم واكتسب مميزات ومكاسب عديدة. ومع ذلك فقد كان انغلاقهم على أنفسهم يمنع الافارقة من مشاركتهم في هذه المكاسب.

وانتقد الأفارقة بوجه خاص النظرة الآسيوية الهندية تجاه الحياة الاقتصادية بسبب إصرار معظم الشركات والأعمال التجارية على اقتصار عملية التوظيف على الأعضاء الذين ينتمون إلى جماعة أو أسرة آسيوية بعينها للتهرب من نظام ساعات العمل أو المرتبات أو الشروط الأخرى التي كان يضعها أصحاب هذه الأعمال. ومع ذلك فلم يمنع هذا كله الشخصيات الهندية البارز من تأدية خدمات جليلة في مجال الرخاء الاجتماعي والتقدم التعليمي. إضافة إلى دفع عملية التحرر السياسي إلى الأمام بخطوات جادة.[2]

1- Padmore (Geargei): Op., Cit., P. 239.

2- نياتي، تاريخ أفريقيا العام، م4، ص -138 139.

دور الهنود في الصناعة والحرف الصغيرة:

مرت عملية فرض الضرائب من جانب المستعمرين الانجليز على منطقة كينيا بمرحلتين رئيسيتين (تبعاً للهدف من فرضها) هما:[1]

المرحلة الأولى: عندما احتاجت الحكومة الاستعمارية إلى مصدر رئيسي للدخل يفي بما تتفقه على النظام الإداري من موظفين وأجهزة ومعدات ضرورية تستورد من الخارج لاستخدامها في الأغراض المختلفة بالمستعمرة حينئذ فرضت الحكومة نظام النقود وطالبت بدفع الضرائب نقداً.[2]

المرحلة الثانية: عندما عمد المستوطنون إلى إجبار الأفارقة على تحطيم الزراعة التقليدية البسيطة القائمة على الاستهلاك الذاتي وتحطيم الحياة القروية، ودفع الإفريقيين إلى خارج مناطق تجمعاتهم والمعازل التي يعيشون فيها، حينئذ فرض الأوربيون ضريبة نقدية تعد في حد ذاتها تعجيزاً للأهالي حتى يضطروا إلى هجر معازلهم والعمل في المناجم والمزارع وغيرها من المشروعات التي أخذ يديرها الأوروبيون كممتلكات خاصة لهم[3] وذلك عن طريق عمل الأهالي في مقابل أجر، وبذلك يتم خلق قوة عمل إفريقية.[4] ولذلك فإن البعض يرى أن هذه الضريبة لم يكن مقصوداً بها مصدر دخل (في المرحلة الثانية) ولكنها بالدرجة الأولى وسيلة لإقحام الأفريقي في اقتصاد نقدي وهو الذي يعني العمل مقابل أجر. وهذه الضرائب ابتدأ العمل بها وفرضها منذ بداية القرن.[5]

1- لم تعرف أفريقيا الاستوائية نظاماً خاصاً للضريبة النقدية قبل وصول المستعمرين الأوروبيين سوى تلك الجهات التي يسكنها المسلمون في السودان وبعض القطاع الساحلي الشرقي. أما باقي الجهات فكنت تدفع الضرائب في شكل خدمات أو محاصيل تعطي لزعيم القبيلة.
انظر: حسني حماد. مرجع سابق. ص 33.

2- Batten T.R.: Problems of African Development, Part I, Land & Labour Par II. Government & People (Oxford, 1960), P. 103.

3- MCE man, P.J.M Nineteenth, - Century African P. 282.

4- 135. H.C. Deb. 23 November 1920, P. 261.
136. H.C. Deb. 15 December 1920.
138. H.C. Deb. March 1921, P. 1843, PP 476 - 477.

5- Methods of Direct Taxation in British Tropical Africa, By the African Studies Branch, Journal of African Administration, Vol. III, November 1, January 1951. PP. 30 - 40.

وقسمت الضرائب قسمين رئيسين هما ضرائب مباشرة، وأخرى غير مباشرة، فالمباشرة هي التي يسأل عنها الفرد مسئولية شخصية مثل ضريبة الرأس وضريبة الدخل، وضريبة الكوخ، أما الضرائب غير المباشرة فأهمها تلك العوائد والرسوم التي فرضتها الحكومة على الصادرات والواردات.[1]

وتهمنا الإشارة إلى ضريبة الكوخ[2] التي ذكرناها حتى نتابع تطورها ومساسها بالجانب الاجتماعي والاقتصادي على التوالي.

فقد فرضت ضريبة الكوخ في البداية عام 1903م[3]. وكان الهدف من وراء سنها اجتماعياً بالدرجة الأولى وفقاً لرغبة وسياسة البعثات التبشيرية في كينيا التي كانت تحارب مبدأ تعدد الزوجات إذ أن فرض ضريبة على كل كوخ يجبر الأفريقي على تقليل عدد الاكواخ التي تتبع له إذ أن كل فرد متزوج أكثر من زوجة. وأصبحت الضريبة تدفع الأفريقي إلى هجر وترك زوجاته تهرباً من دفع هذه الضريبة. وتحول هذا الهدف الاجتماعي بعد ذلك إلى هدف اقتصادي. عندما أخذ المستوطنون البيض يفدون بكثرة إلى مستعمرة شرق أفريقيا (كيني) وامتلك هؤلاء البيض مساحات واسعة من المزارع الكبيرة التي احتاجوا من أجلها إلى أيدٍ عاملة بأعداد غفيرة لإشباع نهمهم وشهوتهم المالية الاقتصادية. وأصبحت ضريبة الكوخ ضريبة رأس عامة يدفعها جميع البالغين من الأشخاص الموجودين في المستعمرة.[4]

وأخذ المستوطنون يلحون في طلب رفع الضرائب وزيادتها لإجبار الأفريقي على دفع النقود والاضطرار للعمل[5] فارتفعت ضريبة الكوخ أو ضريبة الرأس من خمس روبيات عام 1915م إلى عشر روبيات عام 1924م.[6]

1- Padmore: Op., Cit., P. 237.

2- كانت تدفع عيناً في شكل غنم أو ماعز. ولكنها كانت تعوت بكثرة فتبدل النظام أن تدفع كلها أو بعضها بموجب أذونات تعضه. انظر: Fear Hugh: An African Economy, P. 109.
وكذلك: Journal of African Administration, Op., Cit., P. 34.

3- Forrester Marion Wallace: Kenya to - day, PP. 63.

4- 146, H.C. Deb. 52 P. 1168.16 August 1921.
147, H.C. Deb. P. 1703 Februray 1922.

5- Delf (George). Jomo Kenyatta. Towards Truth about the Light of Kenya, Victor Gollanz LTD, London, 1961.

6- 139, H.C. Deb. P. 5 - 5, 9 March 1921, P. 478.

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية المسيطرة على المستعمرة كانت تتذرع دائماً بحجة مواجهة أعباء نفقات الإدارة البريطانية المتزايدة في المستعمرة - عندما تثار استفسارات عن مغزى ارتفاع قيمة ضريبة الرؤوس المفروضة على الأفارقة.[1]

وإذا كان لا بد لنا من هذه المقدمة التي استعرضنا فيها بداية فرض المستعمرين للضرائب في منطقة الشرق الأفريقي فلا بد أن نشير إلى أنهم قد فرضوا أيضاً ضريبة الرأس على غير الأفريقيين المواطنين ونعني بذلك أنها فرضت كذلك على الأوروبيين والهنود على حد سواء تلك الضريبة التي قدرت بخمس عشرة روبية على كل ذكر تعدّى عمره الثامنة عشر عاماً، إضافة إلى تخفيضها عن هذا القدر إذا كانت دخول وعوائد أصحابها قليلة.[2]

وفي عام 1920م ظهرت فكرة ضريبة الدخل التي بذلت محاولات عديدة لفرضها إلا أنها لم تفلح في البداية لمعارضة المستوطنين لها[3]. ومع ذلك فقد أمكن العمل بها بعد عامي 1920-1921م. وبلغت قيمة هذه الضريبة بالنسبة للأوروبيين والهنود خمس جنيهات للفرد الواحد بحصيلة إجمالية بلغت 169.442 جنيهاً دفعها الأوروبيون والهنود معاً.[4]

وقد ظهرت معارضات عريضة خاضها الأوربيون والهنود إزاء فرض الضرائب العديدة خاصة ضريبة الدخل وضريبة الصادر على الجلود التي تم إلغاؤها بعد ذلك، وقد كان كل من الأوروبيين والهنود يدفعون ضرائب إلا أنه في العام نفسه(1927م) فرضت ضريبة أخرى خاصة لتغطية نفقات التعليم، وكان نصيب الهنود عشرين شلناً يتم تحصيلها من كل هندي بينما يدفع الأوروبي ثلاثين شلناً.[5]

1- 139, H.C. Deb. 52. P. 478, 9 March 1921.

2- Kenya Colony, P. 475.

3- وجدت صعوبات جمة في تطبيق ضريبة الدخل وعرض أمرها على المحاكم التي أصدرت مرسوماً في 17 ديسمبر 1920 بالموافقة على فرضها ولكن الصعوبات حالت دون تحقيقها في هذين العامين (1920-1921).
انظر: 149. H.C. Deb. 5. S. P. 268, 16 December 1921.

4- 143, H.C. Deb. 5. S., 16 December 1921, PP. 267 - 268.

5- 50 H.L. 10 May, 1922, P. 355 - 356, 61 H.L, 20 May 1925, P. 366.

رد فعل الهنود تجاه فرض الضرائب:

عارض كل من الأوروبيين والهنود فكرة إدخال تلك الضريبة التي عرفت بضريبة الدخل وذلك في المناقشات التي أشعل جذوتها في المجلس التشريعي المندوب (العضو) الهندي الذي بادر بتقديم استقالته من المجلس في عام 1933م احتجاجاً على فرض هذه الضريبة. ويبدو أن هذه كانت طريقة الهنود في إعلان احتجاجهم بتقديم استقالتهم من المجالس التي شاركوا فيها عندما لا يجدون صدى لشكواهم.

ومن ناحية أخرى بادرت غرفة التجارة والصناعة الهندية في شرق أفريقيا بإرسال احتجاجات عديدة ضمنتها رفضها لهذه الضريبة وأرسلتها إلى وزير دولة الهند[1]. ومما هو جدير بالذكر أن الأوروبيين والهنود على حد سواء كانت لديهم إمكانات واسعة للتهرب من تلك الضريبة وبرع في ذلك الهنود بشكل ملحوظ عن طريق تهريب أموال بمبالغ كبيرة إلى ذويهم في الداخل. ومما يذكر في هذا المجال أن المدرس الهندي الذي يحصل على دخل شهري يصل إلى مائتي شلن يستطيع أن يرسل منها مائة شلن إلى وطنه الأم(الهند). وهذا المبلغ المرسل يكفي جميع أفراد عائلته للإنفاق عليها طوال الشهر.

ولم يكن الهندي حينئذ يعتني سوى بجمع المال في أقرب مدة زمنية ثم يختفي حاملاً معه كل ما يمتلك من مال وخلافه. ويبدو أنه لم يكن يعتني بتحويل أمواله إلى الهند بسبب الولاء العاطفي فقط (في نظري) بل هو نوع من التهرب الضريبي وعدم الشعور بحقوق المواطنة الكاملة الذي تفرض عليه ظروف إقامته في كينيا.[2]

1- Huxley Eslpeth & Margery Perham: Race and Politics in Kenya. PP. 105, 109.
Delf, Greorge: Asians in East Africa, P. 23.
C.O. 533 / 438 No. 3259. P. 12.
C.O. 533 / 438 / 6 No. 3236, for the year 1933.
C.O. 533 / 438 L 10 No. 3262. Indian Office to Under Secretary of State, 18th December 1933.

2- Forrester Marion Wallance: Kenya to - Day, P. 162.

والغريب أيضاً في أمر الضرائب التي كانت تفرض في المستعمرة الكينية أنه على الرغم من ارتفاع دخل الأوروبيين والهنود فإنهم كانوا بشكل عام يتحملون ضرائب أقل من تلك الضرائب التي فرضت على الإفريقي الذي كان دخله يتدنى إلى حد كبير.[1]

1- عفاف محمد رشاد: مرجع سابق، ص 55.

الفصل الخامس

موقف الإدارة البريطانية
من الهنود في ظل المنشور الأبيض
(منشور ديفونشاير 1923م)

- موقف الإدارة البريطانية من الهنود.
- دور الهنود ومشاركتهم في المجلس التشريعي.
- منشور ديفونشاير.
- رد فعل الهنود تجاه المنشور.
- تضامن الهنود مع الأفريقيين.
- دور الهنود في الحكم المحلي.
- مجالس المدن واشتراك الهنود فيها.
- تشكيل المجالس البلدية.

انقسمت الإدارة والحكم البريطاني في كينيا إلى قسمين رئيسيين هما:

أ. الإدارة المركزية.

ب. الإدارة المحلية.

وقد شارك الهنود في هذا النظام بشكل واضح ومؤثر وكان للبريطانيين منهم مواقف تراوحت بين إفساح المجال لهم في بعض الوظائف والمنافع، وبين التضييق عليهم ومعاملتهم بالتفرقة العنصرية التي شاعت في نظام الحكم البريطاني – كما يظهر لنا من خلال هذه الدراسة.

أولاً: الإدارة المركزية: كانت ممثلة في:

1. الحاكم العام.
2. المجلس التنفيذي.
3. المجلس الوزاري.
4. المجلس التشريعي.

1. الحاكم العام:

الذي يعين من قبل التاج الملكي البريطاني ويقوم على حكم ورأس المستعمرة، ويتبع الحكومة البريطانية. ويكون مسئولاً أمامها عن تطبيق سياسة بلاده في فترة زمنية تتراوح بين ثلاث وست سنوات متتالية تزيد في حالة الطوارئ أو الحالات غير العادية.[1]

1- C.O. 533 / 298. The Kenya Colony and Protectorate of Kenya. No. 1680. P. 461, The Governor's Annual Report for the year Ending Dec. 31st 1922.

وللحاكم العام سلطة عامة يشرف بها على القضاء والمحاكم والتصديق على الأحكام وحق إصدار العفو في الأحكام الكبيرة (السجن والإعدام) وله أيضاً حق تشكيل وحل المجالس التنفيذية والتشريعية للمحمية والموافقة أو رفض المراسيم Ordinance ومشروعات القوانين Bills التي يقترحها المجلس التشريعي.[1]

ويساعد حاكم المستعمرة سكرتير يرأس إدارة السكرتارية وعليه مهمة إدارة المستعمرة أثناء غياب الحاكم العام حيث إنه يختار ممن هم ذو خبرة كبيرة في أعمال الإدارة. وتعد السكرتارية هي الإدارة وبلغت خمس عشرة إدارة من بينها إدارة الأشغال، والصحة، والحكم الوطني، والجمارك والمالية، والقضاء الصحة العامة. وإدارة البوليس والجيش.

وكل هذه الإدارات كان يعين لها رئيس أو مدير يتم اختيارهم من موظفي وزارة المستعمرات البريطانية.[2]

2. المجلس التنفيذي:

هو الذي يقوم بمعاونة الحاكم في إدارة شئون المستعمرة. وتكوّن هذا المجلس ابتداء من عام 1905م وكان يتألف من سكرتير المستعمرة ومجموعة من رؤساء الإدارات التابعة للسكرتارية بحكم وظائفهم Ex-Officio.

ولهذا المجلس التنفيذي وظائف من أهمها إصدار المراسيم التشريعية التي يقرها المجلس التشريعي، ومتابعة نشاط الإدارات التابعة للسكرتارية، وتنفيذ اللوائح والقوانين. وإعداد الصيغة النهائية للقرارات التنفيذية بعد موافقة الحاكم العام.[3]

1- Dilley, M.R.: Op. Cit., PP. 17 - 22 & Jeffries Charles: Transfer of Power (London 190) PP 35 - 43.

2- Marsh. Z.A. & Kingsworth, G.: Introduction to the History of East African. P. 191.

3- Roux, Louis: L'East African Britonnique (Paris 1950). P. 77.

وتجدر الإشارة إلى أن قرارات وتوصيات المجلس التنفيذي تُعد قرارات وتوصيات استشارية فقط وغيرُ ملزِمة للحاكم العام[1]. وعلى الرغم من أن المجلس التنفيذي ربما يشاركه مجلس الوزراء في أمور عديدة فإن هذا المجلس يختلف في عدم مسئوليته أمام المجلس التشريعي أو أمام الحاكم العام حتى سنة 1954.[2]

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن المجلس التنفيذي قد بقي حتى سنة 1919م يتكون من موظفين رسميين إلا أنه في عام 1919م المذكور تم تعيين عضوين أوربيين في المجلس والذي يعنينا في هذا المقام هو أنه ابتداء من عام 1921م تم تعيين عضو هندي بالمجلس التنفيذي لتمثيل ومتابعة المصالح الهندية()[3] ولكنه كان موظفاً تابعاً للحكومة حينئذ.

ويبدو أن الدافع للاهتمام بمصالح الهنود حينئذ هو ازدياد عددهم حتى أصبح وجودهم ذا شأن كبير. ومشاركتهم في دفع عجلة الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في كينيا قد باتت مؤثرة وهامة في شتى المجالات.

وفي عام 1950م تم تعيين أول عضو غير أوروبي وغير حكومي أيضاً وهو ينتمي إلى الجنس الآسيوي (هندي) وهو السيد (أ.م ميني A.M. Meeny) الذي كان يشغل منصب عمدة كمبالا – عضواً في المجلس التنفيذي.[4]

وهو تطور بلا شك في موقف الإدارة الانجليزية من الهنود بخاصة وبغير الأوربيين بشكل عام، ساعد على نشوء وظهور روح وطنية ومشاركة من غير الأوربيين في دفع عجلة الحياة السياسية في كينيا.

ومنذ عام 1952م ظهر تعديل بسيط ولكنه يعد هاماً في المجلس التنفيذي وهو تغيير نظام دخول العضو الهندي واشتراكه فيه. فبعد أن كان دخوله المجلس

1- Dilley, M.R.: Op. Cit., P. 22.

2- Elias, Olwale: Government & Politics in Africa (London 1961) P. 35.

3- Haily, L.: Op. Cit., P. 298 & Marsh, Z. & Kingsworth. G.: An Introduction to the History of East Africa (London 1956), P. 196.

يذكر عبد العزيز كامل في كتابه: قضية كينيا، ص 97 إن دخول العضو الهندي (آسيوي) كان في عام 1919م عندما تم تخصيص عضو آخر أوروبي لتمثيل مصالح الإفريقيين والتحدث باسمهم فيما يعترضهم من مشاكل وخطوب أمام الهيئات والمصالح الحكومة فيما يبدو.

4- ج.ت نياني: تاريخ أفريقيا العام، ص150.

يتم عن طريق التعيين تبدل هذا النظام و أصبح دخوله عن طريق الانتخاب الحر المباشر.

وطبق نظام الانتخاب كذلك على الأوروبيين في التاريخ نفسه وأصبح هناك انتخاب لاثنين من الأوروبيين وعضو هندي واحد على أن يكون الثلاثة من غير الموظفين الرسميين.

وقد بلغ عدد أعضاء المجلس التنفيذي إلى جانب الموظفين وغير الموظفين أحد عشر عضواً توزيعهم كالآتي:

- ثمانية أعضاء – موظفون من الأوروبيين
- عضوان – أوربيان من غير الموظفين بالانتخاب
- عضو – هندي واحد منتخب من غير الموظفين
- عضو – أفريقي معين من غير الموظفين[1]

واستمر عمل هذا المجلس حتى بعد تكوين مجلس الوزراء عام 1954م وأصبح المجلس التنفيذي منذ هذا العام مجلساً استشارياً فقط للحاكم العام، ولم ينته العمل في هذا المجلس التنفيذي سوى في عام 1957م. بعد أن صدر دستور ليونكس بويد Lennox – Boyd الذي اشتمل على إلغاء المجلس التنفيذي نهائياً ونقل جميع اختصاصاته إلى مجلس الوزراء.[2]

والذي يعيننا في هذا التغبير الجديد منذ صدور دستور ليتلتون عام 1954م. وقبل إلغاء المجلس التنفيذي هو أن هذا المجلس قد زاد عدد أفراده طوال السنوات الثلاث الأخيرة التي قضاها بعد الدستور. فقد أصبح المجلس يتكون من حاكم المستعمرة كرئيس له، ونائب، والمتحدث الرسمي باسم المجلس Speaker وثمانية أعضاء معينون بحكم وظائفهم الحكومية. وثمانية عشر عضو آخرين بالتعيين. وأربعة عشر عضواً أوروبياً يتم اختيارهم بالانتخاب الحر، ثلاثة منهم أصبحت لهم وزارات أو مناصب وزارية. بالإضافة إلى ستة أعضاء من الهنود (الآسيويين)

1- Mackenzie. W.J.M & Robinson, K.: Five Elections in Africa. Oxford 1960. P. 400 & Alport. J.M.: Hope in Africa (London 1952), P. 126.

2- Word, W.E.: Op. Cit., PP. 183 - 184 & Wood, Susan: Kenya, The Tensions of Proress, PP. 39 - 42.

يتم انتخابهم على أن يكون للواحد من هؤلاء الهنود منصب وزاري، وعضو عربي منتخب، وآخر معين[1] وتراوحت مهمة المجلس التنفيذي في تلك المرحلة بين إعطاء المشورة للحاكم العام في مسائل الإدارة وإعداد الميزانية وجميع مشاريع القوانين التي تقدم إلى المجلس التشريعي.[2]

3- مجلس الوزراء «Cabinet»:

قضى دستور Lyttelton الذي صدر في عام 1954م بتشكيل أول مجلس للوزراء لمستعمرة كينيا، وتضمن الدستور كيفية تكوينه واختصاصاته.

فقد تم تشكيل مجلس الوزراء من ستة عشر عضواً على رأسهم الحاكم العام، ونائبه، بالإضافة إلى أربعة عشر وزيراً، ومن بين الوزراء الأربعة عشر يتم اختيار ثمانية وزراء من الجانب غير الرسمي (من غير الموظفين الحكوميين) في المجلس التشريعي ويتم اختيارهم كما يلي:

ثلاثة من الأعضاء الأوروبيين المنتخبين، وعضوان من الأوروبيين غير الرسمي المعنيين، وعضوان هنديان أحدهما مسلم والآخر هندوسي[3]، بالإضافة إلى عضو أفريقي[4] أما الستة وزراء الآخرون فيتم اختيارهم عن طريق الحاكم العام من بين أفراد موظفي وزارة المستعمرات السابقين.[5]

واشتمل دستور ليتلون (المذكور) على مسئولية المجلس الوزاري وهي مسئولية جماعية عن أعمال وإنجازاته أمام الحاكم العام فقط[6] وجعل الدستور للحاكم سلطة التحكم في الأمور وإصدار القرارات أحياناً دون الرجوع إلى مجلس الوزراء أو مشورته بشرط أن يفسر الحاكم تصرفه هذا لوزير المستعمرات البريطاني.

1- Year Book and Guide to East Africa. (1956 Edition) P. 25.

2- Batten. T.R.: Problems of African Development, Part I. Land and Labour. Part II. Government and People, Oxford University Press. London 1960, P. 109.

3- كان أول أفريقي شارك في مجلس الوزراء هو المستر أوهانجا B.A.Ohange وقد أسندت إليه وزارة التنمية.

4- Ward. W.E: History of Africa, Book II, (London 1963) PP. 183 - 184 & Wood Susan: Kenya, The Tensions of Progress Oxford 1962, PP. 39 - 42.

5- Mackenzie, W.J.M. & Robinson K.: Op. Cit., P. 400.

6- Certzed, Cherry: Thpolitics of Independent Kenya (London 1970). PP. 20 - 22.

والغريب في الأمر أن المجلس الوزاري لم يكن مسئولاً أمام المجلس التشريعي (كما هو شائع) ولم تكن للأخير سلطة محاسبة الوزراء أو متابعتهم أو إجبارهم على تقديم الاستقالة في أي ظرف من الظروف المختلفة. وعلى كل فالملاحظة الجديرة بالنظر هي سيطرة العناصر الأوروبية على هذا المجلس، وقلة العناصر الممثلة للأفريقيين والآسيويين بما جعل هناك تعارضاً في الآراء وعجزاً للمجلس في أداء رسالته، إذ حاول الأوربيون تحقيق أكبر الفوائد والمكاسب لبني جنسهم دون الاهتمام بالأجناس الأخرى.[1]

4. المجلس التشريعي:

ظل الحاكم العام في مستعمرة شرق أفريقيا يمثل السلطة الوحيدة التي تقبض على زمام الأمور ويسيطر بالتالي على السلطتين التنفيذية والتشريعية رغم وجود المجلس الاستشاري Advisory Council وذلك قبل إنشاء المجلس التشريعي الذي يعد إنشاؤه تطوراً ونمواً دستورياً في المنطقة، إذ اشترك الحاكم مع المجلس التشريعي الجديد في تمثيل السلطة التشريعية Legislature.[2]

ويلاحظ أنه لم يكن بكل مستعمرات التاج Crown Colonies مجالس تشريعية وربما يرجع ذلك إلى النظرة الخاصة لكل مستعمرة حسب تقدمها وتطورها من عدمه، ولذلك فقد أنشئ أول مجلس تشريعي في الشرق الأفريقي عام 1907م[3] وفي العام نفسه تم إنشاء المجلس التنفيذي الذي أشرنا إليه سابقاً وذلك عندما أحست وزارة المستعمرات البريطانية أن كينيا قد أصبحت في حالة من التطور تسمح

1- Mackenzie, W.J.M. & Robinson K.: Op. Cit., PP. 400 - 401.

2- Whit. L.M., & Hussey, W.D.: Government in Great Britain, The Empire and the Common Wealth, Cambridge University Press, 1958. P. 235.

3- صدر أمر إنشاء المجلسين في عام 1906 ولكنهما لم يجتمعا إلا بعد عام أي في عام 1907م.
انظر: راشد البراوي: مستقبل كينيا واتحاد أفريقية الشرقية. ص 47. وقد كان صدوره في قصر باكنجهام في 27 من أكتوبر عام 1906م محدداً قانون المجلس ودستور المحمية الجديد، ثم بدأت الاجتماعات لأول مجلس تشريعي في 17 أكتوبر عام 1907م. انظر:
Rugh, R.B.: The Records of the Colonial & Domminion Offices. P. 59

لها بتقدم في مجال نظام الحكم بها.[1]

وقد تكون المجلس في البداية من الأعضاء الرسميين المعينين الذين كان يتم اختيارهم من بين البريطانيين المحليين الموجودين في كينيا وهم كبار موظفي الحكومة الذين يرأسون المصالح الحكومية المختلفة، وأصبحوا يحتفظون بمقاعدهم في المجلس التشريعي بحكم هذه المراكز التي يديرون شئونها.[2]

وكان الحاكم العام يفتتح أعمال المجلس في الجلسة الافتتاحية رسمياً هو الذي ينهيها. وعليه تلاوة القسم في بداية الجلسة ليردده الأعضاء من بعده، ويقوم كاتب المجلس بتلاوة مشروعات القوانين التي على المجلس أن يسنها لترتيب وتنظيم أحوال المستعمرة في النواحي الإدارية والاقتصادية والاجتماعية. منها ما هو خاص بقضية إلغاء تجارة الرقيق، وترخيصات الفلاحين، ومنها ما هو خاص بمحاربة الأمراض، وتحديد سلطات المحاكم المختلفة، وإقامة الجمارك وفرض الرسوم الجمركية وإنشاء البلديات، وتعديل بعض المراسيم السابقة وغير ذلك.[3]

وبتطور أعمال المجلس التشريعي زادت مهامه ونشاطاته تدريجياً فأصبحت تشتمل على مهمة إصدار المراسيم التشريعية. وإعداد مشروعات القوانين للحفاظ على النظام والإدارة، وأصبح للحاكم العام حق رئاسة جلسات المجلس، وتعيين الأعضاء في حالة خلو أحد المقاعد، وله أيضاً حق اقتراح وإصدار القوانين واللوائح الدائمة، وفي سلطته - كما قدمنا - حق فض جلسات المجلس وحله كل أربع سنوات، ودعوته للتشكيل في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ حل المجلس القديم.[4]

ويلاحظ أن كل تلك الموضوعات التي فصلناها كانت تناقش بالفعل في داخل أروقة المجلس، بما يؤكد على مدى أهمية وجدية أعمال المجلس، وأصبح الأعضاء الرسميون (الجانب الحكومي) يجتمعون بجانب الأعضاء غير الرسميين (غير الحكوميين) عندما أخذ المجلس يشتمل على بعض المواطنين الذين هم أقليات

1- Dilley, M.R.: Op. Cit., PP 22 - 23.

2- Gunter, John: Inside Africa, Hamish Hamilton (London, 1955), P. 339.

3- C.O. 544 / 2 East Africa Protectorate - Minutes of Legislative Council 1907 - 1909, PP. 3, 8, 13.

4- Dilly, M.R.: Co. Cit., PP. 22 - 23.

بحكم أعدادهم ويتكون معظمهم من ممثلي المصالح الخاصة كرجال التعليم والتجارة والصناعة.[1]

دور الهنود ومشاركتهم في المجلس التشريعي:

لم يشتمل المجلس في بداية أعماله على آسيويين ولا إفريقيين بل كان يتألف جميعه من الأوربيين (سواء حكوميين أم غير حكوميين) طوال عامين تقريباً من بداية تشكيله.

وحدث تطور جديد ابتداء من عام 1909م عندما دخل المجلس عضو هندي قام بتعيينه الحاكم العام الذي وقع اختياره على أحد زعماء الهنود المسلمين الذين كانوا يعيشون في كينيا وهو أ.م. جيفانجي A.M. Jeevange ليكون بذلك ممثلاً للهنود في المجلس التشريعي، وقد كان واستيطان الهنود بكثرة في منطقة شرق أفريقيا حتى وصل إلى المغالاة في ذلك لدرجة إنه يذكر له سعيه في الدعوة إلى تحويل المنطقة إلى مستعمرة هندية بعد أن تزايدت أعداد المهاجرين من الهنود إليها.[2]

وإذا كان هذا رأي هولينجروث الخبير في شئون الشرق الإفريقي وهو أن هناك دعوة لجعل الشرق الأفريقي مستعمرة هندية فهو رأي يحتاج إلى تمحيص وتدقيق، ولا يمكن التسليم به بسهولة، إذا نظرنا إلى الشرق الإفريقي، وقد أحكم الاستعمار الانجليزي سيطرته عليه بقبضة من حديد، ولم يترك الفرصة للوطنيين والآسيويين معاً للتحكم أو السيطرة على المواقع الحساسة في المناصب الكينية بل وضعت جميعها في يد الأوروبيين الحكوميين منهم وغير الحكوميين من رجال المال والأعمال. وأصحاب المزارع الواسعة الكبيرة. وأصحاب البيوتات التجارية المشهورة قد تكون هناك بعض المناصب والمواقع الغير سيادية قد تركت لهذا أو ذاك من الآسيويين أو الأفارقة إنما لم تكن تلك المناصب سوى ذرٍ للرماد في العيون

1- House of Lords, Vol. 73, PP 461 - 463 March 1929, Crocker, W.R. Self Government for the Colonies, P. 140. See. White, L.W. & Husey, Op. Cit., P. 236.

2- هولينجروث: مرجع سابق، ص 80-82. وانظر: Dilley, M.R.: Op. Cit., PP. 22 - 23.

في محاولة من الانجليز لإسكات تلك العناصر المشاركة في الحياة الكينية بمشاركات رمزية لا تسمن ولا تغني من جوع، وإنما كان سماحهم بتلك المشاركات بقدر على حسب تطور الحياة السياسية والاجتماعية في مستعمراتها كعادة المستعمرين وبخاصة الانجليز في إمبراطوريتهم المترامية الأطراف.

هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى لا يمكننا التسليم بما جاء به هولينجروث Holeng Routh من تحويل الشرق الأفريقي إلى مستعمرة هندية في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا بأساطيلها وجيوشا وامبراطوريتها العظيمة مسيطرة ومستعمرة للهند ذاتها فكيف تعطى الدولة المغلوبة على أمرها قوة لغيرها لا تستطيع أن تعطيها لنفسها. وصدق المثل القائل (فاقد الشيء لا يعطيه).

والدليل على صدق كل ما قدمنا ما حدث بعد تعيين مستر جيفانجي زعيم الجالية الهندية عضواً في المجلس لتمثيل مصالح الهنود. فعلى الرغم من مساندة تشرشل لهذا العضو الهندي حيث إن تشرشل كان يرى أهمية إسهام الهنود في إنعاش اقتصاد المحمية مع ذلك فق وجد مستر جيفانجي إنه معزول وحيد لا يستطيع أن يقدم أو يؤخر في مجلس كل أعضائه من الأوروبيين. وأصبح وجوده لا يؤدي أدنى فائدة لجاليته الهندية الكبيرة التي كانت تنتظر منه ومن دخوله المجلس مكاسب عديدة ومساندة لحل مشاكلها فاضطر إلى الانسحاب دون أن يحل محله عضو آخر حينئذٍ.[1]

ولذلك فدعوى أن زيادة الهجرة إلى شرق أفريقيا يمكن استغلالها لتحويل كينيا إلى مستعمرة هندية دعوة باطلة لما قدمناه من أدلة وبراهين تنفي هذا الحدث الذي جاء به هولنجروث ولقد جاهد المستوطنون الأوروبيون طويلا في اتجاهين متوازين:

الاتجاه الأول: - أنهم لم يوافقوا على تعيين ممثليهم في المجلس التشريعي وأخذوا يطالبون ابتداء من عام 1913م بتطبيق مبدأ الانتخاب الحر

1- Ross, W.M.: Kenya From Within (London 1927) P. 327.

انظر: Macphee, Marshall: Kenya, (London 1968), P. 56. وكذلك:

Mcintyre, W.D.: Colonies in to Commonwealth. Bland, Ford Press (London 1966), P. 303.

بدلاً من التعيين، واتخذوا في رفضهم محاولات جادة منذ أن أخذوا في تقوية مؤتمر الجمعيات[1] الذي أصبح قوة لا يستهان بها لدى الأوروبيين في كينيا وساعد على رفع مطالب الأوربيين في كينيا إلى حكومة المستعمرة التي لم توافق على مبدأ الانتخاب للأعضاء الأوربيين من غير الموظفين سوى في عام 1916م.[2]

الاتجاه الثاني:- حاول المستوطنون بذل أقصى جهدهم للحيلولة دون أن يكون هناك تمثيل بنسب عالية للهنود في المجلس التشريعي يتناسب وأعداد جاليتهم الكبيرة التي تساوي أضعاف الأوروبيين، في الوقت الذي طالب فيه الأوروبيون بزيادة أعداد الأوربيين غير الرسميين تحقيقاً لأكبر كسب لهم على حساب القاطنين الآخرين من الأفارقة وهنود وغيرهم في كينيا.[3]

ومن هنا بدأ جهاد الهنود في سبيل كبح جماح أطماع الأوربيين في محاولة مستميتة لزيادة أعداد الهنود في المجلس للموازنة بين مصالحهم ومطامع الأوروبيين. وتمكن الهنود في عام 1919م من تقديم عريضتهم إلى نائب الملك في الهند احتجوا فيها على عدم وجود ممثلين لهم في الجس التشريعي[4] واستئثار الأوروبيين بجميع الكراسي فيه. وذكروا في عريضتهم إن السلطة التشريعية تتكون من مجلس يشتمل على اثني عشر عضواً رسمياً وثمانية أعضاء غير رسميين كلهم أوروبيون ولم يعين به أحد من الهنود[5].

1- تم تشكيل مؤتمر الجمعيات بزعامة ديلامير في عام 1910م كاتجاه مركزي يشمل جمعيات الرعاة والمستوطنين البيض تلك الجمعيات التي أنشأت فروعاً لها في مختلف المناطق التي استوطنها الأوروبيون منذ عام 1902م للدفاع عن مصالحهم وأطماعهم، وكانت كل جمعية ترسل مندوبين لها إلى المؤتمر الذي كان ينعقد في كل عاد مرتين. وبلغ له نفوذ وشأن عظيم. وانظر:

Dilley. M.R.: Op. Cit., 36 - 37 & Bull. R.: Op. Cit. P. 399.

2- Ingham, K.: A History of Eat Africa (London 1962), P. 265.

3- C.O. 533 / 293. No. 298 Coryndon to Lord Duke 23, Feb., 1923.

C.O. 533 / 291. Delamer to Winston Churchill. Januray 19th, 1922.

4- استقال العضو الهندي الوحيد جيفانجي في المجلس - كما قدمنا.

5- Ross. W. Mcgregor: Kenya From Within P. 327.

وقد كللت مساعي الأوربيين بالنجاح جزئياً عندما تم إقرار مبدأ الانتخاب في المجلس عام 1919م وأصبح هناك التمثيل الانتخابي بجانب التعيين[1] كما كللت مساعي الهنود أيضاً بنجاح جزئي عندما استطاعوا دخول المجلس التشريعي بعضوين منتخبين وبقائمة منفصلة.[2]

وكانت المجموعة غير الرسمية بالمجلس التشريعي قد شكلت لجنة لبحث كيفية تطبيق مبدأ الانتخاب بدلاً من التعيين. وقد قدمت تلك اللجنة تقريراً وافياً إلى وزارة المستعمرات الانجليزية اشتمل على التوصيات التالية:

1. زيادة عدد الأعضاء الأوروبيين المنتخبين إلى أحد عشر عضواً.
2. جعل عدد الأعضاء الهنود المعنيين عضوين بزيادة واحد عن الأول.[*]
3. إشراك القاضي العربي في مدينة ممبسة في المجلس لتمثيل مصالح العرب فيه.
4. إشراك المندوب الأول للشئون الوطنية البريطاني الجنسية ليكون عضواً بالمجلس حيث يقوم بتمثيل المصالح الوطنية للإفريقيين.[3]

وفي البند الأخير انتقاص عظيم من حقوق الوطنيين الأفريقيين إذ لا يستطيع الأوروبي فهم مطالب الأفريقيين إطلاقاً إذ أنه لا يعيش بينهم ولا يشعر بآلامهم وطموحاتهم. ويبدو أن الهنود لم يستسلموا لما حصلوا عليه وقدِّر لهم من التقتير الواضح في إعطاء المقاعد الممثلة لهم في المجلس التشريعي، فواصلوا الكفاح من أجل زيادة تمثيلهم، وأخذوا يطرقون كل الأبواب التي تساعدهم على نيل مآربهم.

وعلى إثر تعدد شكاوي الهنود وعلو أصواتهم شكلت لجنة تحقيق في عام 1921م. وبعد البحث وتقصي الأحداث والظروف السياسية والاجتماعية على

1- C.O. 544 / 48. Op. Cit., P. 5.

2- Louis C.D. Joos, Breve Histoire Contemporaine de l' Afrique Noire, P. 291.

* لم يكن الأوربيون يبحثون (في اعتقادي) عن مصالح الهنود قط وإنما أرادوا فيما يبدو إظهار الأمر على أنه في مصلحة الجميع لتحقيق مصالحهم في المقام الأول ناهيك عن أن للهنود مقعداً أصلاً تخلوا عنه احتجاجاً ولم يلغ هذا المقعد حتى جيء لهم بآخر بعد توصيات اللجنة المذكورة.

3- Ingham, K.: Op. Cit., P. 265.

الساحة الكينية – وافقت لجنة التحقيق على أن يكون الانتخاب في كينيا للمجلس التشريعي بقائمة منفصلة لكل من العنصرين الأوروبي والآسيوي (الهندي، ووافقت اللجنة أيضاً على رفع عدد الأعضاء يمثلون عشرة آلاف مستوطن أوروبي موزعين على إحدى عشرة دائرة انتخابية.[1]

وتعد هذه المكاسب التي حصل عليها الهنود نتاج جهود عديدة في نواحي مختلفة أثمرت ما حصلوا عليه من مقاعد خمسة في المجلس التشريعي. فبعد أن تم تشكيل مجلس تشريعي جديد في عام 1920م. وتم انتخاب عضو عربي ممثلاً للعرب الموجودين في كينيا، وتعيين أوروبي لتمثيل مصالح الأفريقيين، وتعيين اثنين من الهنود لتمثيل المصالح الهندية فيه، انتفض الهنود واستاءوا جميعاً لهذا الأمر وعدم تمتعهم بحق الانتخاب لمثليهم فأرسلوا مندوبين عنهم إلى ناسب الملك في الهند وإلى اللورد ملنر Milner وزير المستعمرات لشرح قضيتهم.

وتطور الأمر بأن بدلت وزارة المستعمرات البريطانية مقترحات سميت بمقترحات ملنر Milner Proposals التي كانت تقضي بما يلي:

1. أن يكون للهنود حق اختيار عضوين لتمثيله بالمجلس التشريعي المدني.
2. ألا يسمح للهنود بالإقامة في المناطق التي خصصت في المدن من قبل للأوروبيين.[2]

ولم يقتنع الهنود بمقترحات ملنر وقد تم رفضها تماماً من جهتهم وطالبوا من جديد بزيادة عدد ممثليهم في المجلس التشريعي، بل وطالبوا بمساواتهم بالمستوطنين البيض الذين هم أقل عدداً، وللمرة الثانية انسحب العضوان الهنديان المعينان في المجلس في عام 1921م.

وفي الوقت ذاته اعترض المستوطنون البيض على مبدأ المثلين عن الهنود عن طريق الانتخاب العام، وطالبوا بأن يكون إجراء الانتخاب على أساس القائمة

1- Louis, C.D. Joss, Breve Histoire Contemporaine de l'Afrique Noire, P. 291.
2- Ward, W.E.: Op. Cit., P. 159.

الانتخابية المفصلة لكل عنصر من العناصر على حدة فيكون الأوروبيون منفصلين عن الهنود.[1]

وكان هذا الخلاف بين وجهتي نظر الأوروبيين والهنود مثار اهتمام حكومة لندن الاستعمارية التي خشيت فيما يبدو من اشتعال الخلاف النظري السلمي وتحوله إلا ما لا تحمد عقباه من نتائج وخيمة على مصالحها في المنطقة. ما اضطر الحكومة الانجليزية لأن تدفع بمقترحات جديدة إلى المنطقة لعلها تساعد على رأب الصدع الذي استشرى بين الجانبين. وسميت المقترحات الجديدة بمقترحات وود ونترتون Wood Winterton التي نسبت إلى وكيلي وزارة المستعمرات البريطانية في ذلك الوقت. وكانت تشتمل هذه المقترحات على ما يلي:

1. أن يرتفع عدد ممثلي الهنود إلى أربعة أعضاء في مقابل خفض عدد أعضاء ممثلي الأوربيين إلى سبعة فقط. مع ملاحظة إتمام انتخاب هؤلاء الأعضاء عن طريق الانتخاب العام لكل العناصر الممثلة.
2. أن يتم تمثيل الهنود في مجالس المدن عن طريق الانتخاب.
3. ألا يسمح للهنود بامتلاك وحيازة الأراضي في المرتفعات حيث إنها مخصصة للأوربيين المستوطنين.[2]

ونظرة تحليلية لهذه المقترحات نلاحظ أن الهنود قد حازوا فيها مكاسب لا بأس بها حيث ارتفع عدد ممثليهم من عضوين إلى أربعة، مع انخفاض عدد ممثلي الأوروبيين[3]، ولم يتحقق فيها مطلب الأوروبيين من جعل الانتخاب منفصلاً لكلٍ من الأوروبيين والهنود. بالإضافة إلى تحقيق مكاسب أخرى للهنود في تمثيلهم بمجالس المدن عن طريق الانتخاب. أمّا عدم السماح لهم بحيازة الأرض في المرتفعات فهذا أمر سابق وليس فيه جديد بالنسبة لهم.

1- Ingham, K.: Op. Cit., PP 271 - 272.
2- Dilley, MR.: Op. Cit., P. 24.
3- انخفض عددهم من احدى عشر عضواً إلى سبعة أعضاء فقط من غير الحكوميين في هذه المقترحات الانجليزية. انظر: راشد البراوي: مرجع سابق. ص 47.

وعلى الرغم من كل ما تقدم فقد بادر المستوطنون والهنود على حد سواء برفض المقترحات برمتها ولم يوافق عليها أحد منهم، فالهنود رفضوا قبول أن يكون لهم أربعة ممثلين في مقابل سبعة أوروبيين في المجلس.

وكان رفض الأوروبيين بسبب خفض عدد ممثليهم، ولم يقبلوا أن يقل العدد إلى سبعة أعضاء فقط خشية سيطرة الهنود على كينيا بسبب كثرتهم العددية (على حد تعبير البيض)[1] وبسبب عدم الاتفاق بين الهنود والمستوطنين البيض كلاهما على المقترحات الانجليزية طلبت وزارة المستعمرات استقدام وفدين من الهنود والمستوطنين ممثلين لمواطنيهم لعرض وجهة نظرهما على الحكومة البريطانية في لندن، وذلك في أوائل عام 1923م.

وتم حينئذ تشكيل وفد هندي كان على رأسه أ.م. جيفانجي Jevanijee الذي كان عضواً بالمجلس التشريعي السابق واستقال منه احتجاجاً على عدم الاهتمام بمصالح الهنود، وشكل أيضاً وفداً من المستوطنين البيض بزعامة ديلامير Delamere[*] وسافر الوفدان إلى لندن حيث سمح لهما بعرض وجهات النظر المختلفة ومبررات كل فريق في مطالبه التي تمثل مطالب مواطنيه.

1- محي الدين مصيلحي سليمان - الاستعمار البريطاني في كينيا وتطور نظام الحكم فيها (1923 - 1952) رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات والبحوث الإفريقية، ج 1، جامعة القاهرة، 1974، ص 50.

* يعد ديلامير Delamere من المستوطنين البيض الذين انتقلوا إلى الشرق الإفريقي مبكراً وبالتحديد في عام 1903م، حيث استوطن فيها بشكل دائم، وتمكن من الحصول على مساحة واسعة من الأرض في منطقة نجورو Nogoro وزرع بها أنواعاً جديدة من القمح تقاوم مرض الصدأ الذي كان يلحق به، كما نجح في تربية الأغنام من نوع المارينو بعد أن قام بتهجينها بالسلالات المحلية الأفريقية، وكلفه ذلك وغيره مبالغ كبيرة استدان جزءاً منها لهذا الأمر. وشارك بسهم وافر في الحياة السياسية حتى بلغ مكانة مرموقة وبات المتحدث الرسمي باسم المتسوطنين البيض، كما كان عضواً في جمعية المستعمرين Colonist Association، بالإضافة إلى عضويته بمؤتمر الجمعيات الأوروبية Convention of Association. انظر:

Gann Lewis & Duignan Peter: White Settlers in Tropical Africa, London 1962, PP. 61 - 62.

منشور ديفونشاير:

بعد مرور ثلاثة أشهر على عرض آراء كل فريق ودراسته بادرت الحكومة الانجليزية باتخاذ قرارها، وأصدرت بشأن ذلك منشوراً سمي في ذلك الوقت المنشور الأبيض الذي عرف باسم منشور ديفونشاير نسبة إلى وزير المستعمرات البريطانية في ذلك الوقت.[1]

ويلاحظ على المجلس التشريعي منذ إنشائه في عام 1909م وحتى صدور تقرير (منشور) ديفونشاير عام 1923م خلو المجلس نهائياً من أي عضو إفريقي مما حدا بالزعماء الأفارقة خاصة كبار السن منهم إلى المطالبة بإرسال وفد منهم (من قبيلة الكيكويو) إلى لندن؛ لمعارضة سيطرة الهنود على مصالح الإفريقيين وشئونها الخاصة بهم. والمطالبة بمساواتهم (على الأقل) بهؤلاء الهنود في عملية التمثيل بالمجلس التشريعي وغيره من المجالس المؤثرة في دفع عجلة الحياة السياسة والاقتصادية في كينيا.

وقد ترجم الزعماء الأفارقة ذلك بشكل عملي عندما بعثوا ببرقية إلى حكومة كينيا عبَّروا فيها عن مشاعر القلق والخوف وعدم الارتياح إزاء المفاوضات الدائرة رحاها في لندن تلك التي لم يمثل فيها سوى الأوروبيين والهنود دون النظر إلى مصالح الأغلبية الأفريقية في المستعمرة، وجاءت تخوفاتهم من أن ذلك سيقلل من كيانهم وشأنهم فيها، فأعلنوا عن رغبتهم واستعدادهم للذهاب إلى لندن للمشاركة في هذه المشاورات الدائرة هناك.[2]

وجاء منشور ديفونشاير بِمُسَكِّنات جديدة لكل الأطراف ولكنها لم تكن حلولاً جذرية ترضي كل هذه الأطراف، بل كانت وقتية وتسير بالتدرج في إعطاء بعض الحقوق وكسب الوقت عن طريق لجان التحقيق والتقارير وإبداء وجهات النظر المختلفة ودراستها ثم دفع المناشير والتغييرات غير الجوهرية ذرأ للرماد في العيون

1- كانت لهذا المنشور أهمية بالغة خاصة بالنسبة للإفريقيين حتى أن البعض يرى أنه أعطى الأمل لهم دون المستوطنين البيض أو الآسيويين في انتهاء الأمر في كينيا فيما بعد لسيطرة الوطنيين الأفريقيين. انظر:
Macphee Marshall, Kenya, (London 1968), PP. 73 - 74.

2- C.O. 533 / 295 Desp. Telegram From The Officer Adminstering the Government of Kenya to the Secretary of State for the Colonies. 11th, June, 1923.

فقط دون المساس بجوهر السيادة للمستعمر سواء أكان حكومياً أم غير حكومي.

وقد بادر منشور ديفو نشاير بإظهار هذه الحقيقة التي ذهبنا إلى تقريرها وإذا ألقينا نظرة إلى بعض بنوده تتضح لنا الصورة كما يلي:

1. يتم انتخاب أحد عشر عضواً أوروبيا بالمجلس التشريعي، وخمسة من الهنود لتمثيل بني جلدتهم، إضافة إلى عضو عربي لتمثيل العرب في المجلس.
2. تعيين أحد رجالات الإرساليات التبشيرية بالمجلس لتمثيل المصالح الأفريقية ليكون نائباً عن الإفريقيين.
3. أن يتم انتخاب اثنين من الهنود لتمثيلهم في مجالس المدن.
4. عدم السماح للهنود بأن يحصلوا على أراضٍ يمتلكونها في المرتفعات، وعدم وضع أية قيود على هجرتهم إلى كينيا.[1]

وإذا أردنا التعليق على المنشور فسوف تتضح لنا عدة ملاحظات عليه:

أولاً: يذكر أحد الباحثين[2] إن هذا المنشور قد اكتسب أهمية كبيرة في التاريخ الكيني؛ لأنه قرر أن هذا البلد (كينيا سيكون للإفريقيين في المستقبل وليس للمستوطنين الأوروبيين أو الآسيويين (الهنود)، وأن المصالح الأفريقية ستحظى بأفضلية على مصالح عناصر الأقليات الأوروبية والآسيوية في حالة تعارضها معاً.

وقد أيد الباحث رأيه ببعض العبارات التي جاءت في بداية المنشور، والتي جاء بها (وقبل كل شيء فإن كينيا إقليم إفريقي، وحكومة صاحب الجلالة تعتبر أنه من الضروري وبلا ريب أن تشير إلى رأيها الموقر في أن مصالح المواطنين الأفارقة يجب أن تكون صاحبة السلطة العليا، وأنه إذا ما حدث تضارب – في أي وقت

1- Dilley, MR.: Op. Cit., P. 24.
2- Macphee, Marshall: Op. Cit., PP. 73 - 74.

بين تلك المصالح وأجناس المهاجرين فإنما تسود مصلحة الأفارقة.[1]

وأعتقد أن عبارات المنشور وما جاء من تعليق عليها من هذا الباحث تبعد عن الحقيقة إذ إن هذا الحديث من باب ذر الرماد في العيون وتطييباً لخاطر الإفريقيين. بالحديث فقط عن حقوق الأفريقيين أما التنفيذ العملي فيوجه كله وبلا استثناء للمستعمر الغاشم باستيلائه على كل المناصب المؤثرة الكبيرة، وأغلب مقاعد المجالس التنفيذية والتشريعية، وكل الأراضي المميزة الخصبة، وإعطاء المساعدين الهنود أهل الخبرة بعض الفتات من الوليمة الثمينة. ولا يتبقى للوطنيين الأفارقة المغلوبين على أمرهم سوى فتات الفتات أو لا شيء على الإطلاق مع تكبيله بقوانين صارمة وضرائب باهظة لا يقوون على معشارها، وبعد ذلك يتحدث المنشور، وذلك الباحث معاً عن أفضلية المصالح الأفريقية وتقديمها على ما سواها.

ومما جاء في المنشور في مقوله فإنما تسود مصلحة الأفارقة ما يلي وعلى نحو بين، فإن مصالح الجماعات الأخرى – الأوربيين والهنود والعرب يجب أن تتم حمايتها على التوالي.[2]

وأن الأولوية في كينيا على التوالي للأفريقيين ثم الأوروبيين ويليهم الهنود ثم العرب مع أن السياسة السابقة كلها على الواقع تقل الأول إلى المرتبة الأخيرة لو اضطررنا لوضعه في مكانه، ولو أنصفنا لقلنا إنه لم يعمل له حساب يذكر قط، ومع ذلك فالترتيب كما هو واضح كالتالي– الأوربيون – الهنود، العرب، الأفريقيون أصحاب الأرض ويمكن لنا أن نستنتج أيضاً من بعض عبارات المنشور المبهمة ما يؤكد صدق دعوانا – وهو القائم فعلاً على تلك العبارات التي أكد فيها المنشور أن جماعات المهاجرين أياً كانت الظروف التي دخلوا بها كينيا، وما وضع لهم من تنظيمات تحميهم لن يسمح بأية ظروف تفسد مصالحهم فيقول المنشور بصدد ذلك.

1- Colonial Office: The Devonshire Declaration and hte Parliamentary, Paper Indians in Kenya, 23 July 1923, Part I.

وانظر:

Robert. O. Collins: African History, Text and Readings Random House, N. Y. P. 340.

2- Colonial Office: Op. Cit., Part I.

ومهما تكن الظروف التي دخلت فيها أفراد هذه الجماعات إلى كينيا فلن يكون هناك عل متطرف أو نقص للإجراءات التي وضعت موضع التنفيذ من قبل. مثلما يمكن اعتزام القيام به في بعض الأماكن (الأحياء - المراكز) والتي يمكن لنتيجتها أن تفسد أو تضعف المصالح الموجودة التابعة لأولئك الذين استوطنوا كينيا من قبل.[1]

واستكمالاً لهذا المفهوم وللسيطرة الاستعمارية على كينيا وغيرها من المستعمرات الانجليزية التابعة للتاج في المنطقة يؤكد المنشور على استمرارية تلك السيطرة بيد من حديد (عن طريق الوصاية) دون منازع من الجنسيات الأخرى فيقول المنشور واجب الوصاية ذو السلطة العليا هذا سوف يستمر. كما كان في الماضي بتنفيذه بإشراف وزير الدولة للمستعمرات عن طريق ممثلين عن الحكومة البريطانية الامبراطورية وعن طريقهم فقط.[2] وهو يصر على التأكيد في الكلمات الأخيرة على عدم مشاركة الجنسيات الأخرى في السلطة أو الحكم أو استثمار خيرات البلد.

أما الشطر الثاني والذي يقول فيه (وإن دور بريطانيا في المستعمرة هو دور الوصي على الأفريقيين القاصرين حتى يستطيعوا بمرور الوقت الاضطلاع بمسئوليات الحكم الذاتي)، وكان هذا المنشور ضربة كبيرة موجهة إلى المستوطنين الذين كانوا يحلمون بتحويل كينيا إلى مستعمرة بيضاء على غرار روديسيا الجنوبية.[3]

وهو قد استقى معلوماته من المنشور الذي لم يكن كله صحيحاً ولم يستخدم إلا لتهدئة روع الأفريقيين والجنسيات الأخرى حتى يلتهم الأوروبيون وحدهم الكعكة الكبيرة، ونص المنشور في ذلك بقوله[4] عن المصالح الإفريقية هي صاحبة السلطة العليا في كينيا، وكينيا لن تصبح روديسيا أخرى في المستقبل.

1- I bid.
2- Robert. O. Collins: African History Text and Readings, N.Y. 1970, P. 340.
3- Machpee, Marshall: Op. Cit., PP. 73 - 74.
4- Colonial Office: Op. Cit., Part I.
وانظر
Mungeam: G.H.: Kenya Select Historical Document 1884 - 1923. East African Publishing House. 1978. P. 600.

وتتضح لنا الوجهة التي من أجلها تم دفع المنشور إلى الساحة السياسية في كينيا وهو يتحدث عن التطور الدستوري في المستقبل - حيث يظهر لنا بوضوح الوتر الذي يضرب عليه المنشور ألا وهو محاولة لإبقاء الحال على ما هو عليه أكبر فترة ممكنة تستغل فيها خيرات المنطقة أبلغ استغلال دون العناية بتطور ملموس يعطي حقوق المواطنين اللهم إلا تغيير طفيف كملهاة للشعوب، وتجدر الإشارة إلى أن المنشور لم يظهر للنور إلا بعد أن تعددت مطالب الهنود وثارت ثائرتها رغم الهدوء والصبر الذي اتسموا به في تاريخ نضالهم ببلادهم والبلاد التي هاجروا إليها وفي ذلك يذكر المنشور.[1]

قبل معالجة نقاط الاختلاف المتصلة اتصالاً مباشراً بمطالب الهنود، فمن الضروري أن نشير إلى قضية تطور الدستور المستقبلي في كينيا ومما تم اقتراحه إنه من الممكن لكينيا أن تتقدم في المستقبل القريب نحو حكومة جلالته فإن هناك اعتراضات على تبني هذا الإجراء في كينيا، وفي هذه المرحلة، وإن اتخذت صيغة إقصاء كل القضايا التي تؤثر على الأفارقة في المجلس، أو تعيين الحاكم كمفوض سام للشئون الوطنية، أو تأمين حقهم من قبل حكومة التاج فيما يخص التشريع المحلي الذي يمس المصالح الوطنية.

ويصل المنشور إلى غايته في إبقاء الحال على ما هو عليه عندما يقول أنّ حكومة جلالته مقتنعة أن نظام الحكومة الموجودة هو في الظروف الراهنة أفضل ما ينجز الأهداف التي تنظر إليها بعين الاعتبار. أي الممارسة الحرة لوصايته على أجيال المواطنين.

ويلاحظ أيضاً على المنشور أن الحكومة الاستعمارية تقبض بيد من حديد حتى في مواجهة الأوربيين البيض من المستوطنين الذي كانوا يحاولون زيادة عدد غير الحكوميين حتى تكون لهم الأغلبية ويحققوا مكاسب أكبر من خلال المجلس التشريعي، ومع ذلك فكانت الحكومة تقف لهم دائما بالمرصاد فيقول المنشور بصدد ذلك[2] ولا يمكنهم في الحقيقة (وهو بذلك يوجه حديثة للمستوطنين البيض) أن

1- Colonial Office: Op. Cit., Part 2.
وانظر: Mungeam G.H.: Op. Cit., P. 504.

2- انظر: Collins: Op. Cit., P. 342.

يفكروا مجرد التفكير بإمكانية إحلال أغلبية غير رسمية في المجلس بدلاً من أغلبية الحكومة الرسمية.

وقد قام المختصون في الحكومة البريطانية التي تدير إمبراطوريتها من لندن بدراسة مطالب كل فئة على حدة ومطابقتها مع مطالب الجهات الأخرى لاتخاذ القرار فيها.

وقد تم حصر مطالب الهنود واحتياجاتهم التي استماتوا في الدفاع عنها فيذكر المنشور عن هذه المطالب[1] وإذا ما عدنا إلى نقاط الاختلاف العملية التي تظهر وبشكلٍ مباشرٍ من مطالب الهنود المقيمين في كينيا. فإنها يمكن أن تلخص فيما يأتي من العناوين:

1. التمثيل في المجلس التشريعي.
2. التمثيل في المجلس التنفيذي.
3. التمثيل في المجالس المحلية (مجالس المدن).
4. التحفظ على الأراضي الجبلية للأوربيين.
5. الهجرة.

وقد شرح المنشور الخيارات التي يمكن اتباعها بالنسبة للتمثيل في المجلس التشريعي والأسلوب الذي يفضل اتخاذه. وهو ينحصر في طريقتين:

الأولى: انتخاب عام مشترك لجميع الطوائف

والثانية: حق الانتخاب الطائفي لكل طائفة على حدة.

وبيَّن المنشور أن كينيا ستنقسم إلى عدد من الدوائر الانتخابية، ولا بد أن يراعى الصالح الذي يمكن به إتمام عملية الانتخاب بشكل لا يساعد على التمزق بين الفئات المختلفة.

1- Colonial Office: Op. Cit., Part 3.

وبعد أن ساق المنشور عيوب ومميزات كل طريقة من الطريقتين، وفوائدها ومضارها انتهى في نهاية تفصيلاته إلى أنه من الصالح العام للكل أن تسير علية الانتخاب على طريقة ونظام التمثيل الانتخابي الطائفي وفي ذلك يقول المنشور وبإعادة النظر في الفئات كلها، فقد قررت حكومة جلالته مصالح الواجب توافرها في كل من القاضي الهندي أو العربي. وتضمنت تلك الشروط ضرورة معرفة الهنود للغة الإنجليزية. وضرورة معرفة العربي للغة السواحلية أو اللغة العربية.

أما بالنسبة لمن يرشح نفسه لعضوية المجلس التشريعي من الهنود أو العرب فقد اشترط المرسوم المذكور أن يكون المرشح قد أمضى فترة زمنية لا تقل عن عامين في المستعمرة. وألا يكون من العاملين الموظفين بالحكومة. وألا تكون قد صدرت ضدهم أحكام بالسجن لمدة ستة أشهر أو أكثر. إضافة إلى الشرط التقليدي وهو معرفتهم القراءة والكتابة.[1]

رد فعل الهنود تجاه المنشور:

ظهر شعور الهنود مباشرةً بعد صدور منشور ديفونشاير، واستاءوا استياء شديداً خاصة بسبب عدم الأخذ برغبة ووجهة النظر الهندية فلم يبت إقرار مبدأ القائمة الانتخابية الموحدة، كما لم يؤخذ بمطالبته بزيادة عدد الهنود الممثلين لبني جنسه حيث لم يرتفع العدد إلا إلى خمسة أعضاء فقط[2]، وبذلك ظل عددهم قليلاً جداً بالمقارنة لعدد المستوطنين البيض (الأوروبيين).

من أجل ذلك بادر الهنود برفض الاشتراك في المجلس التشريعي. وكان هذا قراراً نهائياً لهم ظلوا متمسكين به أكثر من عشر سنوات، إلا أن حكومة كينيا قد تحايلت على رفض الهنود الاشتراك في المجلس، وقامت بتعيين خمسة أعضاء من جهتها لتمثيلهم بالمجالس وذلك في عام 1924م.

1- Machphee, Marshall: Op. Cit., P. 85.

2- كان العدد لا يتعدى عضوين فقط في عام 1919م ويختاران عن طريق القائمة الانتخابية أو على أساس الجنس. انظر: راشد البراوي مرجع سابق، ص 47.

وقد استمر الهنود في مقاطعتهم للمجلس حتى عام 1933م بعد أن اشتد الخلاف بين الهندوس والمسلمين من الهنود حول النتائج التي حققتها المقاطعة، وفاعلية هذه المقاطعة في مواجهة الحكومة الاستعمارية، وكان المسلمون يفضلون التعاون مع الحكومة بعد أن ثبت لهم بما لا يدع مجالاً للشك فشل السياسة التي اتبعها الهنود في المقاطعة وفي الوقت نفسه كان الهندوس يفضلون المقاطعة. والاستمرار في عدم التعاون مع هذه الحكومة حتى ترضخ في النهاية لمطالبهم.

وبناءً على ذلك وما حدث في اختلاف الرأي بين مؤيدي التعاون مع الحكومة والرافضين بادر بعض الهنود بقبول فكرة دخول انتخابات المجلس التشريعي.[1]

وفي فترة العشرينات الأولى من عام 1920م إلى 1927م كان تشكيل المجلس التشريعي كالتالي:

السنة	الجانب الحكومي	الجانب غير الحكومي			
		الأوروبيون	الهنود	العرب	المجموع
1920	18	11	2	1	14
1927	20	12	5	1	18

وفي هذه الفترة التي تقع بين عامي 1920م و1927م يلاحظ على تشكيل المجلس التشريعي أنه قد احتفظ بأغلبية حكومية بسيطة في مقابل الأعضاء الغير حكوميين (في تلك الفترة) بلغت أربعة أعضاء في عام 1920 وانخفضت إلى عضوين فقط في عام 1927م.

كما يلاحظ زيادة أعضاء المجلس ككل من 32 عضواً في عام 1920م إلى 38 عضواً في عام 1927م بزيادة قدرها ستة أعضاء، وأيضاً زيادة عدد الهنود من عضوين إلى خمسة أعضاء، وترتب على ذلك زيادة عدد الحكوميين من 18 عضو إلى 20 عضواً ليتم الاحتفاظ بأغلبية حكومية، كما يلاحظ أيضاً خلو المجلس من ممثلين للوطنيين الأفارقة، وسيطرة الأقلية الأوروبية على المجلس، وكذلك عدم

1- Macphee, Marshall: Op. Cit., P. 85.
وانظر: C.O. 533 / 291, Delamere to Winston Churchill, January 19th, 1922.

التناسب بين ممثلي الهنود وأعدادهم في كينا حيث بلغ عدد الهنود ثلاثة أمثال الأوروبيين، وهو الوضع الذي يتضح فيه بجلاء تطبيق التمييز العنصري بشكلٍ عام.[1]

ويبدو أن الأوربيين لم يكتفوا بما حققوه من مكاسب بل كانوا يطمعون أيضاً في تحقيق لون من ألوان الحكم الذاتي، والاستقلال عن حكومة لندن[2] حتى إنه قد ظهر تعليق على ذلك في جريدة التايمز اللندنية بتاريخ 29 ديسمبر عام 1926م قالت فيه «حتى ولو تمكن ديلامير[3] من إحراز الموافقة على طلب الأغلبية الأوروبية المنتخبة في المجلس. فإن وزير المستعمرات لن يوافق على ذلك؛ لأن سلطات الوزير تخول له حق الاعتراض على أي اقتراح حتى ولو صدّق عليه غالبية أعضاء المجلس وبما يعوق بالتالي تحقيق الحكم الذاتي».[4]

لذلك فقد رفضت الحكومة الانجليزية أي شكل من أشكال الحكم الذاتي في الكتاب الأبيض الصادر في عام 1923م وهي سياسة الحكومة عندما رفض مستر بلدين Mr. Baldwin أية فكرة تؤدي إلى ذلك).[5]

وقد حظي المجلس التشريعي بشيء من الاستقرار بعد عام 1927م وحتى نشوب الحرب العالمية الثانية، ولم يحدث تطور ملموس سوى زيادة عدد ممثلي الأفارقه (الأوروبيين) إلى اثنين في عام 1934م، وتعيين أول إفريقي في المجلس عام 1944م، هو اليودماثيو،(*) وتم تعيين إفريقي آخر بصفة مؤقتة في عام 1946م الذي أصبح دائم البقاء منذ عام 1947م.

1- Macphee, Marshall, Op. Cit., PP. 95 - 96.
2- C.O. 533 / 291, Delamere to Winston Churchill, Janurary 19th 1922.
Gunther, John: Op. Cit., P. 352.

3- رجل الأعمال الأوروبي في كينيا الذي سبق الحديث عنه.
4- House of Lords, Vol. 66 P. 133, 17 February 1927.
5- I bid PP. 134 - 136

(*) تعود أصول اليوم ماثيو إلى قبيلة الكيكوكو. وقد شارك في أنشطة وطنية عديدة. فشكل في عام 1944م اتحاد كينيا الأفريقي Kenya African Union وآلت إليه رئاسة الاتحاد بعد الزعيم الوطني جوموكينياتا.
انظر: محي الدين مصيلحي. مرجع سابق. ص 52.

وتجدر الإشارة إلى أن عناية الاستعماريين بدخول إفريقيين إلى المجلس لم تأت من فراغ، وإنما كان السبب هو ازدياد نشاط الحركة الوطنية في كينيا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، وبعدها اتجهت الحكومة الكينية إلى إشراكهم بصورة رمزية في الحكم لإرضائهم وكسر شوكتهم[1]. وكان العضو الأفريقي في المجلس يسمى Balliol، ولا بد أن يكون متعلماً من قبيلة الكيكويو ثم جاء بعد ذلك عضو ثالث من قبيلة اللو سمى أوهانجا Ohanga.[2]

وقد أعيد تنظيم المجلس التشريعي في عام 1948م وظهرت فيه أمور مستحدثة جديدة غيرت من شكله وأدائه وعدد أعضائه. فقد تم نقل أربعة من أعضاء المجلس المعينين إلى الجمعية المركزية لشرق أفريقيا. وأصبحت بالمجلس أغلبية غير حكومية لأول مرة في تاريخه مع ظهور نظام جديد في العملية الانتخابية يقضي بوجود أربع قوائم انتخابية منفصلة، ورغم زيادة عدد غير الحكوميين إلا أن جانبهم ظل ضعيفاً بسبب السلطات الواسعة للحاكم العام التي كانت تؤهله للتصرف دون مشورة المجلس وحله عند اللزوم أو طرد بعض أعضائه وإقالتهم.[3]

وكان المجلس بعد تعديله عام 1948م يتكون من أحد عشر أوروبياً منتخباً يمثلون تسعة وعشرين ألفاً وخمسمائة من الأوربيين المستوطنين البيض، بالإضافة إلى ثلاثة أعضائه منتخبين من الهنود من غير المسلمين، واثنين من الهنود المسلمين يمثلون في مجملهم أكثر من تسعين ألفاً من الهنود. وعضو عربي واحد منتخب وآخر معين يمثلان خمساً وعشرين ألفاً من العرب. كما عينت الحكومة في هذا المجلس أربعة من الأفريقيين الوطنيين.[4]

ونستطيع أن نورد إحصاءاً دقيقاً في ختام حديثنا عن المجلس التشريعي

1- Macphee, Marshall, Op. Cit., PP. 95 - 96.
2- Mcintyre, W.D.: Op., Cit., P. 305.

3- محي الدين مصيلحي: مرجع سابق، ص 52.
4- دونالد وايدنر، تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء، ج 2، ص 491.
وانظر: جورج هـ.ت كيمل، أفريقيا المدارية، ج 2، المجتمع والأنظمة الحاكمة، ص 327
وكذلك: راشد البراوي: مرجع سابق، ص 62.
Hughes A.J.: A Search for Unity. P. 115.
Batten, T.R. Op. Cit., P. 109
Mcintyre. Op. Cit. P. 306.

والتطورات العديدة والتغييرات المستمرة التي طرأت عليه خاصة ابتداء من عام 1920م وحتى عام 1952م، حتى تتضح لنا الصورة بشكل جلي وذلك حتى قبيل إعلان حالة الطوارئ بشهور قلائل في كينيا والإحصاء كالآتي:[1]

السنة	الجانب الحكومي	الجانب غير الحكومي				
		أوروبيون	أفريقيون	الهنود	العرب	المجموع
1920	18	11	–	2	1	14
1924	20	11	–	3	1	18
1927	21	12	–	5	1	18
1934	21	13	–	5	1	19
1944	21	12	١	5	1	19
1947	21	11	٢	5	1	19
1948	26	11	٤	5	2	22
1952	26	14	٦	6	2	28

وقد جاء التطور الجديد بزيادة عدد الأفارقة، والهنود في عام 1952م بعد مطالبات عديدة طالب بها الأفريقيون بزيادة عدد ممثليهم وتطبيق حق الانتخاب المباشر، ومعارضتهم سيطرة المستوطنين على شئون المجلس[2]

وقدم اتحاد كينيا الأفريقي مذكرة في 17 من مايو عام 1951م إلى وزير المستعمرات جيمس جريفيس James Griffiths عند زيارته لمستعمرة كينيا. طالبوا فيها بزيادة عدد الممثلين الأفريقيين إلى 12 عضواً بدلاً من أربعة[3] وصاحب ذلك مطالبة الهنود بزيادة عدد ممثليهم بالمجلس وظهر تصميمهم على ذلك حتى وافقت الحكومة الإنجليزية على زيادة العدد من أربعة إلى ستة أعضاء.

إلا أن الحكومة قد رفضت إقرار المبدأ الذي طالما طالب به الأفريقيون وهو مبدأ الانتخاب في الوقت الذي كان فيه الهنود يختارون ممثليهم عن طريق

1- راشد البراوي: مرجع سابق، ص 47، 48.
2- Hughes, A.J.: East Africa, The Search for Unity (London 1983), P. 115.
3- Macphee, Marshall: Op. Cit., PP. 209 - 213.

الانتخاب، وتمت زيادة عدد الأوروبيين إلى أربعة عشر عضواً من غير الحكوميين بدلاً من أحد عشر عضواً.[1]

تضامن الهنود مع الأفريقيين:

شهدت فترة الخمسينات من القرن العشرين نمو الوعي القومي في كينيا وزادت مطالبات الأطراف المختلفة خاصة الأفريقية بتحسين أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتعقدت الأمور هناك في منتصف عام 1957م تلك الفترة التي وصل فيها إلى كينيا مستر ليونكس بويد وزير المستعمرات البريطاني في زيارة رسمية، واستغل الزعماء الأفريقيون الفرصة فقدموا له طلباتهم.

وبعودة لينوكس بويد إلى لندن أصد دستوراً جديداً يستحدث فيه اثني عشر مقعداً جديداً يتم توزيعها بالتساوي بين الأوروبيين والهنود والأفارقة ينتخبهم المجلس التشريعي مجتمعاً على هيئة مؤتمر انتخابي. ورفع عدد ممثلي الأفارقة إلى أربعة عشر عضواً دون أن يتبع ذلك زيادة عدد الأوروبيين ولا الهنود.[2]

وشكل المجلس التشريعي على الطريقة الجديدة رغم اعتراضات الأفارقة عليه الذين بادروا برفض الاشتراك في الوزارة، وانسحبوا كذلك من المجلس التشريعي حتى إبريل عام 1959م، هذا الشهر الذي شهد انضمام الهنود إلى مؤازرة الأفارقة ليس هذا فحسب بل انسحب جميع ممثلي الهنود في المجلس تأييداً لمطالب الأفارقة من جهة وتحقيقاً وتسجيلاً لاعتراضهم أيضاً على المجلس الجديدة وكيفية تكوينه، وشددوا على مطالباتهم جميعاً بتحقيق استقلال كينيا والتمهيد لذلك بمنحها الحكم الذاتي.[3]

1- Ward, W. E.: Op. Cit., P. 178; Alport. J.M.: Op. Cit., P. 128. & Ingham, K.: Op. Cit., P. 407.

2- Machenzie, W.J. M & Robinson, K.: Op. Cit., P. 432 & Ward, W.E.: Op. Cit., PP. 183 - 184.

3- راشد البراوي : مرجع سابق، ص 78. 79.

ويبدو أن تضامن الهنود مع الأفريقيين قد ساعدهم على تحقيق الكثير من آمالهم التي كانت صعبة المنال إذ بدأت استجابة الحكومة الاستعمارية لكثير من المطالب الأفريقية والهندية معاً وتم عقد مؤتمر دستوري في يناير عام 1960م اشتركت فيه العناصر الثلاثة (الأوروبيون والهنود والأفريقيون) وفيه بدأ الإعداد لنيل الاستقلال الذي جاء ذكره على لسان وزير المستعمرات الجديد أيان ماكلويد Ian Macleod واقترح مجلس تشريعي تكون الغلبة العددية فيه للأفريقيين وهو الحلم الذي طالما انتظروا تحقيقه سنوات طويلة. وأصبح فيه عدد مقاعد الأوروبيين عشرة. وثمانية مقاعد للهنود. واثنين فقط العرب. ويخصص من المقاعد في المجلس ثلاثة وثلاثون مقعداً للأفريقيين.[1]

ويعد هذا التطور الحديث والكبير في الوقت نفسه بداية حصول الأفريقيين في كينيا على الاستقلال. إذ سرعان ما حصلت البلاد على استقلالها بعد مؤتمر لندن عام 1963م، وصدور دستور كينيا في ديسمبر من العام نفسه ليظهر على المسرح السياسي مجلس للشيوخ وآخر للنواب.[2]

دور الهنود في الحكم المحلي:

عمدت الحكومة في كينيا إلى تطبيق نظام خاص للحكم المحلي عبارة عن تسهيل وتيسير حكم المناطق المخصصة للقبائل الوطنية عن طريق زعماء محليين تعينهم الحكومة؛ لأنهم معروفون لديها ولهم مكانة خاصة بين ذويهم، هذا بالإضافة إلى المحاكم الوطنية التي لم تكن تتعدى حدوداً معين رسمت لها، وأخيراً ما عرف المجالس الوطنية في المراكز الإدارية التي تكون أقسام البلاد المختلفة، ويتكون المجلس الوطني من مأمور (رئيس) واثنين من الأهالي الوطنيين يقوم بتعينهما الحاكم أو القبائل الوطنية ذاتها. ومدة هذا المجلس ثلاث سنوات ويجتمع كل ثلاثة أشهر.[3]

1- Wood, Susan: Op. Cit., PP. 78 - 87.

2- Martinus N. Jhoff: Constitutions of Nations Africa, Vol I, (London 1964), PP. 282288-.

3- راشد البراوي: ماوماو ثورة الأحرار في كينيا. ص 65. 66.

ونظراً لأن هذه الجزئيات وأنواع الحكم المحلي وصوره كانت خاصة بمناطق منعزلة وتجمعات القبائل الأفريقية فيحسن بنا أن نضرب الصفح عنها وعن تفصيلاتها التي تخرج عن نطاق موضوع الدراسة والذي يهمنا في مجال الحكم المحلي هو موضوع مجالس المدن التي كان للهنود فيها مشاركة جادة ودور فعال منذ أن تم إنشاؤها.

مجالس المدن واشتراك الهنود فيها:

ظهرت المدن واتسع أمرها منذ دخول الاستعمار البريطاني في المنطقة، ونشأ أغلبها على امتداد خط السكك الحديدية (كينيا – أوغندا) وكذلك بالقرب من المناطق التي وقع اختيار المستوطنين الأوروبيين على سكنها، وفي منطقة الساحل كذلك، ومن هذه المدن مدينة نيروبي Nairobi التي أنشئت عام 1899م بعد أن كانت مخازناً لورش السكك الحديدية، ومدينة ممبسة Mombasa التي زاد من أهميتها استخدامها ميناء رئيسياً لكينيا على ساحل المحيط الهندي، ومدن الدروث Edoret وناكورو Nakuru وكيسومو Kisumu.

وكانت إدارة تلك المدن تتم عن طريق (لجان المدن) – هذه اللجان التي كان يساعدها مندوبو المقاطعات، ويتم تعيين أعضائها عن طريق الحاكم، وكان دور اللجان ينحصر في مساعدة مندوبي المقاطعات وإبداء النصح والمشورة لهم.

إلا أنه بنمو تلك المدن واتساعها أصبح من الصعب استمرار حكمها عن طريق مندوبي المقاطعات. فأخذت بعض تلك المدن تتحول إلى بلديات كبيرة الحجم بازدياد نشاطها وزيادة عدد سكانها مع مرور الوقت.[1]

ويعد السير هنري بلفيد (حاكم كينيا عام 1916م) هو أول من وضع النظام الإداري الجديد[2] الذي لم ير النور ولم يكتمل إلا بعد صدور التشريعات الجديدة للحكم المحلي عام 1928م، على حسب توصيات الحكم المحلي في عام

1- Ingham, Op. Cit., PP. 310 - 311.

2- C.O. 533 / 293, Kenay, No. 209. Confidential, Coryndon to Lord Duke of Devonshire. P. 490 8th March 1923.

1926 . بزعامة مستر جاستس فيتهام Jastes Vettham.

وبدأت البلديات تأخذ طريقها للمساهمة في نظام الحكم المحلي، وكانت البداية في مدينة نيروبي (التي أصبحت بعد ذلك عاصمة البلاد)، ثم تكونت مجالس بلديات أخرى في كل من مدينة ممبسة، وناكورو، والدوريت، بينما ظهرت مجالس المقاطعات District Councils في بعض أقسام مقاطعات نيروبي، وكيامبو - وفورت هول، ونيفاشا، وناكورو، وكيسومو - لونדياني Kisumu-Londiani واقتصر نشاط المقاطعات الست في المناطق الريفية على إنشاء الطرق وإصلاحها.[1]

ويبدو أنَّ هذا النظام لم يكن كافياً إذا أخذت تلك المدن الكبيرة بمجالس بلدياتها (مجالس المدن) توسع في اختصاصاتها. وتؤدي أعمالاً نافعة للمجتمع الذي تعيش فيه. مثل تخطيط مدينة ممبسة الذي تكلف ما يقرب من ربع مليون جنيه بمقتضى سلفة حكومية عام 1913م في إطار خطة النهوض بنظام الحكم المحلي في تخطيط وتطوير المدن (Town Planning and Development Ordinancy 1931م) الذي استلزم تطوير دستور مرسوم الحكم المحلي (مجالس المقاطعات) عام 1982م.[2]

وظهرت المبالغة في الاهتمام بتطوير مجلس بلدية نيروبي حتى ترقى إلى المستوى المطلوب (كعاصمة للبلاد) وذلك بإقراضها مجموعة من القروض تم الحصول عليها من أسواق لندن المالية عن طريق البنوك التي أخذت تنشط في كينيا.[3]

1- C.O. 544 / 48. Op. Cit., P. 9.
2- C.O. 533 / 384 - 12 / 4 Kenya, No. 52 Governor to Viscount Cranborne Secretary of State for Colonies, 30 April 1942.
3- C.O. 533 / 440. 19 Kenya Confidential N. 23016 Governor to Under Secretary of State, Colonial Office 26th Dec. 1933.

تشكيل مجالس البلدية:

تم تشكيل مجالس البلدية كل منها على حدة، وكانت البداية في مدينة نيروبي التي تكون فيها المجلس من اثنين وعشرين عضواً، يتم تعيين ستة عشر عضواً منهم بحيث يكون تسعة منهم أوروبيين، والباقي هنوداً وعددهم سبعة أعضاء، بينما يتم انتخاب الستة الباقين من المجموع (22 عضواً) فيما بين الأوربيين والهنود.[1]

وقد وضعت شروط فيمن يتم انتخابه لعضوية المجلس البلدي سواء للأوروبيين أم للهنود وهذه الشروط هي:

1. لا بد أن يكون قد مضى على إقامته في المنطقة التي يرشح لها (نطاق البلدية) عاماً على الأقل في فترة العامين السابقين على ترشيحه.
2. وأن يسكن في منزل لا يقل إيجاره السنوي عن 36 جنيهاً، أو يكون له دخل ثابت لا يقل عن خمسة عشر جنيهاً شهرياً. يحصل عليه داخل نطاق البلدية.[2]

ويذكر أحد الباحثين[3] إن هذه الشروط لا تطبق سوى على الأوروبيين فقط وهو كلام مناف للحقيقة إذ إن كثيراً من الهنود تنطبق عليهم تلك الشروط لأن الشرط الأول متوافر في العديد ممن أقاموا في المنطقة منذ أواخر القرن التاسع عشر. كما أنَّ الهنود قد حققوا نجاحاً اقتصادياً ومالياً يزيد كثيراً عن المقدار المالي الذي حددته الشروط.

وكان على رأس مجلس مدينة نيروبي عمدة أوروبي يتولى منصبه عن طريق الانتخاب المباشر. ويلاحظ على المجلس تمتعه بقدر كبير من الاستقلالية في تسيير وتنفيذ الأمور البلدية. كما تمكن بفضل سلطاته الواسعة من تنظيم شئون المرافق

1- Roux, Louis: L'Est Africain Britannigue, (Paris 1950), P. 87.
2- Haily, Lord: Native Adminstration in British African Territories, Vol. I, (London 1950), P. 179.
وانظر: Roux, Louis: Op. Cit., P. 87.
3- محي الدين مصيلحي. مرجع سابق. ص 64.

والنقل. وعملية البناء. والإشراف على الأسواق وتنظيمها. والمستشفيات. وكذلك عملية فرض الضرائب وتحصيلها.

أما مدينة ممبسة فقد كان مجلس بلديتها يتكون من مندوب المقاطعة كرئيس للمجلس وعشرين عضواً كان من بينهم سبعة أعضاء من الهنود، يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب بينما الباقون أوروبيون يتم تعينهم عن طريق الحاكم العام على أن يكون من بينهم عضو عربي واحد وظل المجلس على هذا النظام حتى عام 1946م. عندما تم تعيين إفريقي واحد لأول مرة بالمجلس البلدي.

أما المدن الأخرى وهي ثلاث مدن الدورت وكيسومود وناكورو فقد كان الأوروبيون يسيطرون على مجالس بلديتها (مجالس المدن) فيها لأن هذه المدن كان أغلبها مغلقاً على الأوروبيين، لأنها تعد مناطق استيطانية خاصة بهم.

وفي عام 1947م وافق مجلس مدينة ناكورو على تعيين عضوين إفريقين في مجلسها وذلك؛ لتمثيل المصالح الأفريقية.[1]

1- Haile, L.: Native Administration, Op. Cit., P. 179.

الفصل السادس

الصراع بين الأوروبيين والهنود
وموقف الهنود من الحركة الوطنية

- الصراع على الأرض (مشكلة المرتفعات).
- مشكلة تقييد الهجرة الهندية.
- عزل الهنود في أحياء خاصة بهم.
- موقف الهنود من الحركة الوطنية.
- الصراعات في نيروبي.
- هيئة التجار الأفارقة والأوروبيين.
- الهنود وأثرهم على الاقتصاد الكيني حسب مزاعم الهيئة.
- التكاتف الأوروبي ضد الوجود الهنود.
- هموم السكان الأصليين بكينيا ومشكلة هجرة الهنود.
- وجهات نظر زعماء قبيلة الكيكويو حول الهنود.
- معارضة السكان الأصليين بكينيا للمطالب الهندية.
- مذكرة دكتور جوان دبليو آرثر حول المشكلة الهندية.
- دور مجالس الأمناء البريطاني لتسوية المشكلة الكينية.
- رد الفعل عند الهنود تجاه الموقف الأوروبي.
- مطالب الهنود المتواجدين بالخارج المنتمين لمنظمة هنود عبر البحار.
- الوطنيون ونظرتهم للهنود إبّان الحركة الوطنية

كان لتشجيع الحكومة الانجليزية للهنود على الهجرة إلى كينيا آثار واضحة ظهرت فيها الجوانب المختلفة. فكان منها الجانب الإيجابي، والجانب السلبي. وقد أفردنا للجانب الإيجابي حديثاً مطولاً يتمثل في مشاركات الهنود لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في كينيا، وفي التقدم الديمقراطي ونظام الحكم فيها.

ويظهر الجانب السلبي بوضوح أيضاً من خلال الدراسة التالية حيث دار صراع عنيف متعدد الجوانب في كينيا بين المستوطنين البيض (الأوروبيين) وبين الهنود الذين كان لهم السبق في الاتصال بتلك المنطقة الأفريقية وأهلتهم خبراتهم الطويلة مع سكانها في إقامة حياة مستقرة هناك.

ومنذ أن بدأ التدفق الأوروبي على منطقة شرق أفريقيا ورأى الأوروبيون النشاط الاقتصادي الهندي واحتكارهم التجارة، وسيادة العملة الهندية كان همُّ الأوروبيين الأول طوال النصف الأول من القرن العشرين هو زحزحة الهنود عن مكانتهم ومكاسبهم التي حازوها بجهدهم وعَرَقِهم، وساعدت الأوروبيين على ذلك سلطة الحكم في أيديهم، وانحياز حكومة المستعمرة إلى طلباتهم والأخذ بوجهة نظرهم التي سادها نظام التفرقة العنصرية التي ظهرت في مجالات عديدة.

فقد كان للهنود في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين دور بارز ورئيسي في الحياة بشكل عام في مناطق عديدة من الشرق الأفريقي في نتجانيقا وأوغنده، وأوجادين[1] وغيرها، وأصبح التغلغل الهندي أمراً ملموساً في شتى مجالات الحياة الكينية؛ حتى إن المسئولين البريطانيين كانوا يشيدون بهذا الدور

1- Vivian Herbert: Abyssinia Through the Lion-Land to the Court of the Lion of Judah C. Arthur Pearson Ltd. London 1901, P. 47.

الرئيسي في المنطقة لذا فقد أشاد ونستون تشرشل W. Churchill بشجاعة الجندي الهندي ولم يغفل هذا الدور. حيث كان ما يقرب من 19% من مجموعة الهنود المقيمين يعملون بقوات الجيش الاحتياطي[1]. ودورهم لا ينكر في إضفاء السلام على المنطقة. وأشاد تشرشل أيضاً بالعمالة واتصالها بالأفريقيين ووصولهم إلى أماكن لم يستطيع غيرهم الوصول إليها في الداخل.[2]

ويبدو أن هذه المكانة وهذا الدور الذي لعبه الهنود في المنطقة قد أثار حفيظة الأوروبيين ضدهم وظهرت نوازع الحسد لديهم. وقد انحصر الخلاف الرئيسي والصراع بين الأوروبيين والهنود في أربع نقاط أساسية هي:

1. تقييد وتقليل الهجرة الهندية إلى كينيا.
2. مشكلة الأرض ومطالبة الأوروبيين بقصر ملكية أراضي المرتفعات على البيض وحدهم دون غيرهم من الأجناس الأخرى.
3. محاولة البيض عزل الهنود في أحياء خاصة بهم في المدن التي يعيشون فيها كمعازل تجارية وسكنية للهنود.
4. استماتة الهنود في طلب زيادة عدد أعضاء المجلس التشريعي المثلين لهم.[3] وقد سبق شرح ذلك في الفصل السابق.

ولم يظهر هذا الصراع إلا بعد أن صدم الأوروبيون بالحقيقية الواقعة وهي أن كل التجارة الداخلية قد أصبحت حكراً على الهنود. ولذلك فقد صاحب ازدياد عدد الأوروبيين في كينيا سيطرة فكرة أنه لا بد من سيادة المستوطنين البيض على من سواهم[4] واستمرار محاولاتهم في التميز على الهنود بتحقيق مصالح خاصة بالأوربيين دون من عداهم. والحصول على مميزات خاصة يقتنصونها على طريقة التمييز العنصري.[5]

1- Morries. H.S.: The Indians in Uganda. P. 8.
2- Marsh, Zoe. East Africa Through Contemporary Records. P. 169.
3- Solvador, Max: Op. Cit., PP. 210 - 211.
4- C.O. 533 / 291, Delamere to Churchill. January 19th, 1922.
5- Dilley, M.R.: British Policy in Kenya, P. 141.

وقد شهدت بداية الأشهر الأولى من عام 1919 م تطوراً خطيراً إذ قامت الحكومة البريطانية بتكليف (الجنرال نورثي General Northey) حاكماً على محمية كينيا، فتمت مراسيم الاستقبال الحافل له في نيروبي بكينيا في مساء الأربعاء الموافق 13 فبراير 1919م.

وقد تم تكليف أحد رجال الحكومة الكينية ويدعى الميجور إي.سي - جروجان Major E.S. Grogan بإلقاء الكلمة الترحيبية واستعرض جروجان في كلمته المطولة جميع أخطاء الحكومة القديمة بعد أن رحب بالحاكم الجديد. وهو من الرجال الذين شاركوا في خضم الحرب العالمية الأولى، وهذا الحاكم جاء بعد أن قام المستوطنون بسلسلة من الخطابات والبرقيات التي انهالت على الوطن الأم مُطالبةً بإرسال خيرة الرجال لتولي المسئولية.[1]

وحسب ما ذكر ميجور جروجان في خطابه أن الحاكم الجديد هو رجل عسكري وليس لديه خبرة في الإدارة فهذه فرصة للمستوطنين أن يطوعوه حسب رغباتهم وبالتالي يلبي كل طلباتهم لهيمنتهم على مقاليد الأمور في المحمية وبالتالي يمارسون سلطتهم على فئة الوطنيين والهنود الذين أصبحوا يشكلون خطرا لهم بعد تغلغلهم في جميع النواحي الاقتصادية ومطالبتهم باشتراكهم في المجالس التشريعية والتنفيذية.[2]

وفي شهر مارس من عام 1919م أخذ الأوروبيون إظهار وجهات نظرهم حول الهنود بالتعبير عنها في التقرير النهائي للجان الاقتصادية في نيروبي، وأفاد التقرير أن هناك موضوعاً هاماً للغاية وربما يعد أهم عامل على الإطلاق يؤثر بصورة مباشرة على رفاهية السكان الأصليين ألا وهو تأثير الآسيان ويعني بهم الهنود.[3]

ومن المأمول ألا تؤدي المناقشة الصريحة لهذا الموضوع إلى إثارة أية حساسية ولكنه على أي حال موضوع مصحوب بالكثير من المشكلات ويجب أن نضع في أذهاننا أن أي انتقاد يوجه إلى الهنود يشير بصورة محددة لأولئك الهنود،

1- Mungeam. G.H.: Op. Cit., P. 539.
2- I bid, P. 547.
3- Beull: Op. Cit., P. 291.

الموجودين في المحمية البريطانية، وقد جرى استقدامهم في الأساس من الفئات الفقيرة وأصحاب الحرف المتواضعة وهم يضعون ممثلين قلة للعناصر المسئولة من سكان الهند.

والأكثر من ذلك أن هذه الانتقادات شأنها شأن التصميمات التي تستند إلى أساس ويشوبها العديد من الاستفسارات وقد أثبت بعض الهنود الموجودين في هذه البلدة أنفسهم كنواب وممثلين مسئولين يصح أن يضمهم هذا المجتمع.[1]

وقبل مجيء شركة شرق أفريقيا البريطانية استقر معظم الهنود على الساحل، حيث استغلوا الفرصة التي أتيحت لهم من جرَّاء إلغاء العبودية بحيث سيطروا على معظم التجارة العربية القديمة والتي كانت زنجبار مركزها، ولكن ظلت شرق أفريقيا البريطانية بعيدة فيما عدا بضعة غزوات قامت بها فئة البلوش شبه المنعزلة حتى حدثت السيطرة الانجليزية[2]

ثم كان استقدام جماعة الكوالي والشيالين الهنود الذين جرى تشغيلهم في بناء خطوط سكك حديد أوغندا بحيث كان ذلك أول اختراق للهنود بداخل منطقة شرق أفريقا البريطانية، وكان توظيف العمالة الهندية لإتمام هذا العمل مبعثه الاعتقاد بأنَّ العمالة الهندية رخيصة الثمن إلا أنه من الجدير بالذكر في هذا المقام أن نذكر أن تكلفة إنشاء خط السكة الحديد التي استقدمت فيها العمالة الهندية. فاقت ما يزيد عن الضعف الذي تكلفته شركة المقاولين البريطانية التي نفذت مشروعاً مماثلاً. وعرضت إتمام هذا المشروع باستخدام عمالة أفريقية ولكن جرى تفضيل العمالة الهندية، وليس هذا فحسب بل إن تكلفة العمل في سكك حديد اتحاد جنوب أفريقيا رغم أن النسبة المئوية لعدد العمال البيض الذين شاركوا في هذا المشروع الأخير كانوا يزيدون بأكثر من 20 مرة على أولئك الذين شاركوا في سكك حديد أوغندا.[3]

وقد يكون المسئولون في ذلك الوقت دوافعهم للتعاقد مع الهنود هو إدراكهم

1- Mungeam. G.H.: Op. Cit., P. 547.
2- I bid, P. 548.
3- Mungeam. G.H.: Op. Cit., P. 548.

حجم المنافع الهائلة التي ستعود عليهم من احتلال الهند فيما بعد ولكن سرعان ما انقلبت الموازين وشعر الأوروبي بمدى خطورة الهندي عليه ومزاحمته في الأرض والمجالس التنفيذية وغيرها. فأخذ يناصبه العداء فقد قررت لجنة كينيا الاقتصادية Economic Commission بأن الرجل الهندي لا يميل بطبعه إلى النواحي الاجتماعية والنواحي الصحية. وأشارت كذلك إلى أن الهندي يضر بصحة المواطن الأفريقي، وهذا أمر طبيعي الهدف منه تأليب الوطنيين ضد الهنود، وهناك تحرش شديد بالهنود. ولكن الحكومة البريطانية لم تلتزم بما جاء في التقرير من ملاحظات دميمة، إلا انه كان لها الأثر الشديد على المشاعر الهندية.[1] واحتدم الصراع أو النزاع بين المستوطنين والهنود أثناء حكم نورثي Northey عام 1923م.

ققد قدم الهنود التماساً لوزير شئون المستعمرات لورد ميلنر – Lord Mi ner في 1920م بعد المحاولات المريرة التي قام بها المستوطنون ضد الهنود على كل الصُعد. وتقديم العديد من التقارير المشوهة لحياتهم الاجتماعية وسلوكياتهم وحياتهم الصحية. ومن هذا نستنتج أن لهذه الفئة دوراً عظيماً لا يستهان به في سير الحياة الاجتماعية والسياسة، في أرجاء المحمية الشرقية البريطانية.

ونظراً لهذه الممارسات الواقعة على العنصر الهندي، جعل الهنود يتداركون مدى خطورة هذه الممارسات من المستوطنين مما دفع نوابهم إلى إعداد التماس لوزير شئون المستعمرات بورد ميلنر، وأشار الالتماس الصادر من الكونجرس الوطني لهنود شرق أفريقيا إلى موقف مجتمع الهنود البريطانيين في محمية شرق أفريقيا، من المعاملة المجحفة غير العادلة والتي ليس لها ما يبررها التي لقيها المجتمع الهندي خلال الفترة الماضية ولا يزال الآن يتعرض لها من جرّاء الأساليب التي تطبقها الحكومة بهذه الأراضي.[2]

فنتيجة للقوانين التي صدرت ولسياسة الحكومة وممارسة الإدارة جرى حرمان المجتمع الهندي في شرق أفريقيا من معظم حقوقه المدنية حتى أبسط تلك الحقوق. وجرى وضعه في مرتبة دنيا مهينة ومن جرّاء تصنيفه في تلك المرتبة أصبح

1- Dilley, M.R.: Op. Cit., P. 21.
2- A Hand Book of Kenya Colony. P. 326.

يعاني من خرق صريح في المساواة المفترضة في المعاملة وذلك فيما لو قورنت بما يلقاه المجتمع الأوروبي. ناهيك عن التمييز العنصري والقيود المختلفة والتي تبدو في الصميم أساساً بهدف إكراه المجتمع الهندي على الرحيل ومغادرة شرق أفريقيا بأكملها أو الخضوع للأبد للمستوطنين الأوربيين.[1]

ومن هذا الالتماس يُسْتَشفُّ مدى استياء الهنود من معاملة المستوطنين لهم، ومن موقفهم العدائي لهم. مع أن الحكومة البريطانية تعلم مدى خبث نوايا المستوطنين، وتطلعاتهم إلى الانفراد بالسلطة في المحمية وإعلانها حكومة خاصة بهم كما فعل إخوانهم في روديسيا، لذا فإن بريطانيا لا ترغب في أَنْ يكون مصير كينيا كذلك.

كذلك أشار الالتماس إلى أن الأزمة بلغت من الخطر بمكان، وإنْ تفاقمت بشكل أصبحت معه يصعب احتمالها من جانب المجتمع الهندي، وهم يتوسلون إلى حكومة سمو الحاكم وزير المستوطنات لكي يتحقق ضمان حقوقهم الأساسية وحمايتها، السياسة والاقتصادية، والحيلولة دون الضياع والتفريط في حقوقهم والممارسات التي دأبت الحكومة على اتباعها مُطَبِّقةً في ذلك كل صور التمييز العنصري والتفرقة ضد المجتمع الهندي الذي سيسعى لاستعادة كل حقوقه التي لا شك فيها بحيث يتحقق التوازن والمساواة الكاملة لهذا المجتمع مع القطاعات الأخرى من مجتمع شرق أفريقيا ويكفي للدلالة على إجماع هذا المطلب وعدالته الاستناد إلى أبسط مبادئ العدالة والنزاهة والسياسة التقليدية التي اقترنت بسياسة بريطانية العظمى طوال تاريخها، والتي التزمت بمنح حقوق متساوية لكل رعايا الامبراطورية دون تمييز يقوم على أساس العقيدة أو اللون أو العنصر.[2]

وأشار الهنود إلى أن مطالبهم هذه تستند إلى الحقائق التاريخية التي تشير إلى الرباط التاريخي الوثيق ما بين شرق أفريقيا، وهي الرابطة التي قامت قبل وصول الأوروبيين بردح طويل من الزمن لاستيطان هذه المنطقة من شرق أفريقيا، أو قيام السلطة البريطانية.[3]

1- Mungeam. G.H.: Op. Cit., P. 549.
2- 132. H.C. Deb. 5.S.P. 1434. 28 July 1920.
3- Mungeam. G.H.: Op. Cit., P. 549.

وسرد الهنود سيرة حياتهم في محمية شرق أفريقيا وتضحياتهم على مر السنين قبل أن يصل الرجل الأوروبي إلى الشرق الأفريقي. الذي بدوره اليوم يريد أَنْ يسيطر على مقاليد الأمور في هذه المحمية. ونستنتج من هذا النزاع الدائر بين الهندي والأوروبي، أن هذه المنطقة من العالم لها أهميتها من حيث الموقع والمناخ وخيرات أرضها في حين أن الوطنيين في معزل وحرمان من خيرات أرضهم. والذي سيكون سبباً جوهرياً في قيامهم بحركة وطنية أتت بثمارها في آخر المطاف.[1]

وهناك أحد المنصفين من الأوروبيين ويدعى سيرجون كيرك Sir. John Kirk الذي يعد من الذين لهم إلمام ودراية بشئون المحميات فقد أعلن أمام لجنة ساندرسون عام 1910م Sanderson Commitee إنه لولا الهنود لما كان لنا نحن البريطانيين وجود في هذه البقعة من العالم اليوم وأنه لولا دخولنا في عباءة التجار الهنود ثم بعدها تنامي نفوذنا في هذه المنطقة لما أصبحنا في هذا الموقف اليوم.

وعندما منحت الملكة فيكتوريا Queen Victori براءة الملكية لشركة شرق أفريقيا البريطانية الإمبريالية عام 1888م – كانت النية أن تكون هذه البراءة تعميقاً وإضفاء للمزايا على المصالح التجارية للهنود والانجليز وأن ملكية الشركة البريطانية للنقل الساحلي كانت ستؤدي إلى حماية الرعايا الهنود البريطانيين في مواجهة السعي لإكراههم على الإقامة والتجارة تحت سيطرة الحكومة وحماية القوى الأجنبية.[2]

وفي ظل هذه الظروف، تصاعدت سحب الأزمة الهندية في أفق السماء الكينية بصورة كبيرة خلال الأشهر الأخيرة وذلك في عام 1922م. مما جعل الجهات المسئولة عن الجالية الهندية تعمل على جمع المعلومات عن الموضوع الذي بات يؤرق أذهان الهنود. فجرى التفكير في إنشاء ملف خاص للقضية يضم كافة البيانات الصادرة ضده لمناصرة وضع الهنود أطلق عليه اسم اللون المحلي Local Colour.

1- I bid, P. 550.
2- Indian Petition to the Colonial Secretary Lord Milner. 1920, Filed in Edinburgh House.

وجرى وضع مختارات الخطب والكلمات والخطابات والمقالات التي طبعتها الصحافة الكينية عن هذا الموضوع وطرحت في الأسواق على شكل منشورات وكتيبات. وهذه الكتيبات توضح وجهات نظر الرجل المعارض تلك المسألة وهو المستوطن والفلاح أو بعبارة أخرى وجهات نظر أولئك المشكلين لسكان المستعمرة، والعناصر الهندية في الشرق الأفريقي يسودها بعض الاختلاف في الديانات. مما جعل الكثير منها ليس له تأثير يذكر ضد هذه الحملات الأوروبية الهادفة إلى تحجيم الهنود وعدم السماح لهم بالمساواة.[1]

لذا نرى أن الفئة المعترضة من الهنود، على أساس المطالبة بوضعيه واحدة متساوية تأتي من فئة صغيرة وليس من الجماهير الغالبة للمجتمع الهندي، ويحركهم حزب (الفتنة في الهند) ولم يحدث أن تقبلوا في الماضي ولم يتقبلوا كذلك التغيير الحادث في شخص وزير الدولة لشئون المستعمرات، ونتيجة لضغوط مستمرة من الهند ومن مكتب الشئون الهندية في شرق أفريقيا فقد ازدادت حدة الموضوع بشكلٍ خطير.

ويرجع تأزم الموقف إلى أن المطالب الهندية قد تطورت بحيث أصبحت تدعو إلى المساواة المطلقة مع الأوربيين كخطوة نحو الحل الكامل للصراع.[2]

(أ) حق شغل أية وظيفة حتى لو كانت مرموقة في القطاع المدني أو الحكومي أو قطاع الخدمات المحلية.

(ب) حق التمثيل البرلماني المتساوي مع الأوروبيين في المجلس التشريعي بقائمة انتخابية واحدة.

(ج) حق حيازة الأرض في القطاع المخصص لسكن الأوروبيين في (الأرض المرتفعة).

(د) الحق في دخول أراضي شرق أفريقيا والهجرة بأي أعداد وبلا أي قيود على الإطلاق في هذا الصدد.

1- Mungeam. G.H.: Op. Cit., P. 564.
2- Mungeam. G.H.: Op. Cit., P. 564.

وكل هذه المطالب كانت مبنية على أن الهنود كان لهم دور هام في الحرب العالمية الأولى ولذا يرون أنهم يستحقون كل ذلك. إلا أن المستوطنين قاموا بتنفيذ دور الهنود في الحرب. وأشاروا إلى أن سجل تعداد الهنود الذكور أثناء الحرب في كل من كينيا وزنجبار وأوغندا ونتجانيقا يوازى 20.000 مواطن. ومن هؤلاء انضم 1,383 مواطناً إلى القوات المحاربة. وهؤلاء انضموا بموجب الأمر الصادر إلى الوزارة التي كانوا يتبعونها وهي وزارة المواصلات التي كان يتبعها مشروع سكك حديد أوغندة. كذلك أشاروا إلى أن الخسائر التي مُنيَتْ بها الفرقة الهندية هي الآتي:[1]

قتلى	– لا شيء
قتلى بسبب الجروح	– لا شيء
جرحى	– لا شيء
إعدام بسبب الخيانة	– 5 (خمسة)

وكانت سمعة المواطن الهندي تبعث على العار والفضيحة إبان الحرب لسعيه الدائم للهروب من الخدمة العسكرية.[2]

وعلى الرغم من هذه الافتراءات والتي مصدرها المذكرة الصادرة عن اللورد ديلامير ومستر ارشر 1920م Lord Delamere & Lord Archer إلا أن هناك شعوراً طاغياً بين بعض الأوروبيين المستوطنين لشرق أفريقيا يفيد بأن الحقائق التي كشف عنها خلال الحرب تدحض هذه الفرية.

فسجل الحرب بالنسبة للهنود أو السكان الأصليين يكشف عن فضيحة مدوية. وجعل مقولة العدالة هذه بلا معنى لأن التقرير أشار إلى أن ما قيل عن الهنود في الحرب بعيد عن الحقيقة. لذا ما سوف يتعرض له البحث عن سجل الحرب بالنسبة للهنود سوف يكشف مدى العداء الأوروبي للهنود في الشرق الأفريقي.

1- Memorndum by Lord Delamere, and Mr. Archer, September 1921, The Indians in Kenya.
2- Mungeam. G.H.: Op. Cit., P. 566.

فسجلات الحرب تشير إلى أن الهنود والسكان الأصليين، الذين ألحقوا بالخدمة العسكرية سواء كمقاتلين ضمن صفوف جماعة البنادق الملكية الأفريقية أم الذين انضموا للأشغال العسكرية أو سلاح النقل أو كشياليين كان يناهز 600.000 ألف فرد، ومن بين هذا الرقم يعتقد أن 10% على الأقل فقط هم الذين هلكوا أو لقوا حتفهم إبان الحرب العالمية الأولى.[1]

وإذا ما أدركنا أن الرأي العام البريطاني في معظمة نجده ليس على دراية بما يحدث في بلاد الهنود الأم. والمفهوم العام في انجلترا عن الهندي هو أنه ذلك الشخص المثقف المتحضر أو المقاتل فريد الطراز، هاتان هما السمتان البارزتان للطابع الهندي في نفوس الشعب الانجليزي بصرف النظر عما يردده دعاة الإثارة السياسية والمهيجون الذين يسعون لتأجج نيران الفتنة في الهند وهم ذاتهم الذين يثيرون القلاقل وينتقدون أوضاع الهنود في كينيا ويعارضون حصولهم على حقوق متساوية.[2]

ونلاحظ أن المستوطنين ينتقدون الهنود على مطالبتهم مساواتهم بالأوروبيين، وأن القطاع الأكبر من الهنود العاملين في شرق أفريقيا والذين قوامهم بالأعظم من فئة الأمية والجهلة. وصغار التجار والحرفيين. فهؤلاء هم السواد الأعظم من سكان الهنود في كينيا، فمن وجهة نظر الأوروبي صاحب المصلحة بالشرق الأفريقي، أن الهندي لا يستحق المساواة بمنحه حتى الانتخاب بالتساوي مع المستوطنين الأوروبيين.[3]

فهذه النظرة الأوروبية للعنصر الهندي والتي ترمي إلى تجسيد العنصرية السياسية والوظيفية والمكانية، جعلت الهنود يقيمون اجتماعاتهم في نيروبي للمطالبة الجادة بحقوقهم. ويلاحظ أن هذه القشة هي التي قصمت ظهر البعير. إذ توالت الأحداث وأشتد الصراع الدائر بين الأوروبي ومن يناصره في بلده الأم إنجلترا والهنود في الشرق الأفريقي وبعضهم في الجنوب الأفريقي وأهلهم بالهند الأم، حيث يسودها مناخ من عدم الولاء وشيوع الفتنة والاضطرابات ويتسم الموقف

1- Mungeam. G.H.: Op. Cit., P. 565.
2- I bid, P. 566.
3- I bid, P. 567.

هناك بالخطورة الهائلة إلى حد تلقى النساء الأوروبيات والأطفال الموجودون هناك تهديدات وإنذارات بضرورة مغادرة البلد على الفور.[1]

وبالفعل فإن حركة الفتنة هذه قد تطورت مؤخراً لتأخذ شكل النمو العلني، وحركة الموبلاي المتمردة The Moplay Rising في الهند وهي دليل على تردي الأحوال في معظم بلاد النهد وقد أكد على هذه الفجوة ما جاء في خطبة لورد ويلنجدون Lord Willingdon حاكم مدراس، ففي المجلس التشريعي لولاية مدراس الهندية في أوائل سبتمبر جاء في خطبته أن التطرف الديني لطائفة الموبلاي كان بمثابة الأداة التي يعبث بها زعماء منظمة خطيرة وواسعة الانتشار.

وهذه المنطقة تراقب عن قرب لاستغلال أية فرصة والانقضاض مستخدمة العنف المسلح على الحكومة والإطاحة بالحاكم والحكومة وكل الإدارة المدنية.

وقد ناشد حاكم مدراس أعضاء المجلس التشريعي على تشجيع المواطنين على مقاومة هذا الإرهاب، والذي لا يمكن السماح به أو التهاون حياله، لأن هذا الإرهاب هو النقيض التام لمفهوم الحرية، وهنا للأسف يشير الحاكم إلى الحرية رغم ما يقوم به بنى جنسه في الشرق الأفريقي والجنوب الأفريقي وفي الهند من جرائم ضد الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية لأولئك الهنود والوطنيين الأفارقة.[2]

وأشار إلى زعيم حركة المتمردين المهاتما غاندي Ghandi Mahatma على أنه أعلن هذه الحركة علناً وهذه الحركة قبل أن تبلغ مرحلة التمرد كانت قد وصلت إلى حد أن حزب غاندي داخل الحركة نجح في تنظيم مقاطعة للجولة الاستكشافية التي نظمها دوق كنوت Duks of Connaught's في أرجاء الهند، وهو الاتجاه الذي أقره المتمرد الهندي واحد زعماء تلك الحركة إم إيه ديساي M. A. Desai معللاً ذلك بوجود خلافات سياسية مع بريطانيا وبالتالي لا بد من

1- Mungeam. G.H.: Op. Cit., P. 568.
2- Mungeam. G.H.: Op. Cit., P. 568.

المقاطعة.[1]

ومن الواضح فإن أعمال الإثارة والتهييج التي تدور في كينيا ليست بمعزل عن حركة غاندي المتمردة. وذلك باعتراف الزعماء الهنود المحليين، وهناك جرى اختيارهما بصورة عشوائية دلالة على صحة تجارب العناصر الهندية بالشرق الأفريقي لما يجري لبنى جلدتهم في الهند أو في الجنوب الافريقي.

وفي شهر يوليو من عام 1922م جرت مزايدة على قبعة كانت مملوكة لغاندي، وذلك في تجمع هندي كبير في نيروبي وجرت المزايدة حتى وصلت إلى مبلغ ضخم جداً لا يتناسب مع تلك القبعة وسط حماس هائل أظهره هؤلاء الهنود.

وفي هذا الجمع يجدر ذكر الشجاعة التي أبداها مانجل داس Mangal Dass أحد زعماء المتمردين الهنود، إذ صرح بالانجليزية قائلاً لدى حصولنا على الاستقلال والحكم الذاتي في الهند فسيكون بمقدورنا إحضار مدافعنا وبنادقنا وعندها سنقاتل المستوطنين الأوروبيين لانتزاع حقوقنا في هذه المستوطنة.

وهذا دليلٌ على أن الموقف يجري في الهند لصالح الحركة الوطنية التي سماها الأوروبيون تمرداً، الأمر وقد شجع أحد زعماء الحركة بأن يصرح بأن للهنود حقاً ويجب الحصول عليه ولو بالقوة المسلحة. مع أنَّ الحركة الهندية بقيادة المهاتما غاندي جنحت إلى المواجهة السلبية ضد الأوروبيين وعلى رأسها المقاطعة،

1- ولد موهنداس كرامشند غاندي Mohandas Kramashand Gandhi الهندي الأصل في الثاني عشر من أكتوبر عام 1869 في بورباندار Por Pandar. إحدى مدن شمال غرب الهند. ونشأ نشأة طيبة في أسرة هندوسية ثرية عُرف عنها التمسك بالمبادئ الدينية والأخلاقية، وأسرته مشهورة على المستوى السياسي. وجده كان وزيراً لولاية بوربا ندار، واتسم بالتمرد منذ صغره. فقد تمرد على أسرته في معتقداتهم، وأكل اللحم مخالفاً اعتقاد الهندوس. وأنهى دراسته الثانوية في سن التاسع عشر. وعرض عليه دراسة الحقوق في إنجلترا. بعد أن تعهد لأمه في المعبد بألا يقرب ثلاث فواحش: الخمر، واللحم والنساء. وعرف عنه ميله للدراسات الأدبية والفلسفية. خاصة فلسفة الأديان السماوية، وفي العاشر من يونيو عام 1891م أنهى غاندي دراسته في الحقوق وأدرج اسمه في سجل المحامين أمام المحكمة العليا، وفي اليوم التالي غادر إنجلترا عائداً إلى الهند وأكمل دراساته الدينية وبعد عامين غادر الهند إلى جنوب إفريقيا حيث ذاع صيته واشتهر. انظر:

- Palmer, Mable: The History of the Indians. London 1957. P. 50.
- Fisher, L.: The Life of Mahatma Gandhi, London 1951, P. 41.

أبو النصر السيد محمد سلطان: غاندي الزعيم الهندي. المقتطف ج 3. مجلد 60. مارس 1922. ص 248.

وكل الأحوال نهجت الحركة الطريقة السلمية لمواجهة الخصم.[1] والتي تطورت إلى فلسفة عرفت بالأعنف.[2]

ونلاحظ من الصراع الدائم بين الهنود والأوربيين سواء أكان في الهند الأم أم في محمية شرق أفريقيا البريطانية، إذ أشارت إحدى الصحف المحلية الهندية التابعة لحزب(موبلاي) أنها توافق على البرقية التي أرسلها ماركوس جارفي Marcus Gravey رئيس الكونجرس الدولي للسود (النجرو) (International Congress of Negroes at N.Y) إلى غاندي وجاء فيها تقبَّل خالص تحيات 400,000,000 زنجي أسود من خلال ممثلينا الذين بعثنا بهم إليكم، على جهودكم للتحرير السريع للهند من نير العبودية وأغلالها والخلاص من الاستعباد الأجنبي، ويمكنكم الاعتماد علينا في تقديم أي عون تطلبونه.[3]

وهذا الشعور من الزنجي في أمريكا نحو الهندي وبني جلدته الأفريقي. يبرهن على أن الاستعمار الأوروبي الجاثم على صدور الهنود والأفارقة، كان بغيضاً ومكروهاً عالياً حتى لو أنه تظاهر بإعمار الشعوب المتخلفة وتنويرها والتي بدورها ازدادت تخلفاً وحرماناً من شدة ممارساته الهادفة إلى عدم وعي هذه الشعوب لتأخذ مكانتها الدولية وتنال حريتها، التي كان ينبغي عليه إعطاؤه إياها، نظير ما حصل عليه من خيرات هذه الشعوب.

وسنتناول هذه النقاط بشيء من التفصيل:

الصراع على الأرض (مشكلة المرتفعات):

ظهرت سياسة التمييز العنصري بجلاء في إصرار الأوروبيين على الاستئثار بملكية منطقة المرتفعات التي تتميز بخصوبة أرضها واعتدال هوائها وتميزها بمميزات فريدة عن غيرها من أراضي كينيا، وأدت سياسة التمييز العنصري تلك

1- Tinker, Hugh: A new System of Slavery the Export of Indian Labour Overseas. 1830 - 1920. N. Y. 1974. PP. 98. 99.

2- Johannesburg, July 12 / 1913. C.W. 929: Sevants of Indian Society in Collected Works, Part 12. PP. 138 - 139.

3- Mungeam. G.H.: Op. Cit., P. 567.

إلى إثارة مشاعر الهنود، وإصابتهم بضيق شديد نظراً لحرمانهم من امتلاك بعض هذه الأراضي التي باتت مقصورة على الأوروبيين وحدهم بموجب المراسيم التي صدرت والعراقيل التي وُضِعَتْ أمام الهنود لهذا الغرض.[1]

وكان الأوروبيون قد اختاروا مناطق المرتفعات(*) لتكون شبه قاصرة عليهم لأسباب عديدة في مقدمتها احتكار الاستغلال الاقتصادي لإمكانات كينيا الزراعية الواسعة.

وفي الفترة التي واكبت التدخل البريطاني في كينيا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين عمد الأوروبيون إلى انتزاع أراضي منطقة المرتفعات من قبائل الكيكويو الأفريقية التي كانت تستوطن تلك المرتفعات وأقام الأوروبيون مراكز استيطان زراعية في هضبة (يوزن جيشو) وفي منطقتي ماشاكوس، و كيس، في محاولة منهم لاستغلال المزارع الخصبة إلى أقصى درجات الاستغلال والاستفادة منها، خاصة بتصدير منتجات تلك المزارع إلى أوروبا. ويضاف إلى ذلك أيضاً ما أحدثه بناء خط السكك الحديدية من أثر في اختيار منطقة المرتفعات كمستوطنات لهم. ولا سيما في المناطق التي تم اختيارها كمحطات رئيسية في كل من ممبسا، ونيروبي، وكيسومو.

كما كان الدافع الأساسي لاختيار مناطق المرتفعات ملاءمة الظروف الطبيعية، واعتدال مناخها والبيئة الصحية الخالية من مسببات الأمراض المنتشرة في المناطق الأخرى المنخفضة من كينيا، إضافة إلى المميزات الأخرى التي تتمثل في خصوبة التربة، وتوافر موارد المياه التي تغذي مساحات واسعة من تلك الأراضي الخصبة الكائنة في المرتفعات.[2]

ولم تكن مناطق المرتفعات بالشيء الهين اليسير. بل كانت مناطق واسعة ومترامية الأطراف بلغت مساحتها 16 ألف ميل مربع تم طرد أهالي القبائل

1- Dilley, M.R.: Op. Cit., P. 141.

(*) لم تكن المرتفعات خاصة للأوروبيين بنسبة مائة بالمائة، وإنما استلزم الأمر وجود بعض الهنود الذين يقومون بحرف خاصة لا يجيدها سواهم وأعمال مساعدة أخرى سنتحدث عنها بعد قليل.

2- Boateng, E.A: A Political Geography of Africa, Cambridge Univ., London, 1979, PP. 202 - 205.

الوطنيين منها، وحرم الهنود كذلك من منافسة الأوروبيين في امتلاكها اللهم إلا النزر اليسير. وفي الوقت نفسه حشر الوطنيون في معازل قليلة الخصوبة دفعتهم مضطرين إلى العمل جزءاً من العام خارج معازلهم الفقيرة الموارد لدى المستعمرين الأوروبيين في محاولة منهم للإبقاء على حياتهم بالعائد الهزيل الذي كانوا يتقاضونه نظير عملهم في مزارع الأوروبيين أو لتسديد الضرائب الباهظة التي أَثْقَلت كاهلهم وحرمتهم من الانتفاع بخيرات بلادهم.[1]

أما الهنود فعلى الرغم من قدومهم إلى منطقة شرق أفريقيا بفارق زمني كبير عن قدوم الأوروبيين فقد حاول الأوروبيون زحزحتهم وإبعادهم عن مكانهم ومكانتهم المرموقة في المنطقة.

وقد استوطن الهنود، وكذلك الآسيويون، بشكل عام المنطقة الساحلية ومنطقة المرتفعات بشكل رئيسي حتى قبل قدوم الأوروبيين المستعمرين، إضافة إلى استيطانهم بعض الجيوب المتداخلة في مديرية نيانزا، والمديرية الغربية.

وكما هو معروف كان الدافع الرئيسي وراء هذا الاستيطان بالنسبة للهنود هو التجارة التي توافرت مقومات نجاحها في تلك المناطق لوجود موانئ التصدير والاستيراد، وسهولة عملية الاتصال والمواصلات. وتوافر الأسواق اللازمة لتصريف بضائعهم التجارية، وتبادلها مع الأطراف الأخرى المشاركة في العملية التجارية.

ولذلك فقد أنشأ الهنود منازلهم ومخازنهم في تلك المناطق لخدمة تجارتهم التي باتت تتوغل في الداخل تدريجياً حتى مشارف منطقة البحيرات، أما الدوافع الأخرى لدى الهنود في الإصرار على منطقة المرتفعات، والاستيطان فيها فمنها العمل في المراكز والمصالح الحكومية في الوظائف والخدمات، ولا سيما الموجود منها في مدينة نيروبي.[2]

وتعتبر العوامل الطبيعية وعناصر البيئة في منطقة المرتفعات وكذلك المناطق الساحلية ملائمة تماماً لاستيطان الهنود، ويرجع ذلك إلى طبيعة البيئة الساحلية في

1- حسني أحمد حماد، تاريخ الاستعمار البريطاني في كينيا ، د.ت، ص 38.
2- Whitaker. B.: The Fourth World, Victims of Group Oppression, Sidgwick and Jackson, London, 1972, P. 27.

مناطق غرب القارة الهندية التي تشابه إلى حد كبير طبيعة الساحل الكيني ومنطقة ساحل الشرق الأفريقي بشكل عام.

هذه الأسباب هي التي دفعت الجماعات الهندية التي هاجرت من منطقة البنجاب، وشمال الهند إلى استيطان منطقة الساحل الكيني والمرتفعات، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فقد كانت عملية التوزيع الإجباري للمهاجرين الهنود عندما بدأ تنظيم إقامتهم في المهجر الجديد يتحكم في ذلك خاصة عندما استقدم الأوروبيون الهنود إلى منطقة المرتفعات للعمل في المشروعات الخاصة بالتنمية الاقتصادية.[1]

وعلى الرغم من استقدام الأوروبيين للهنود للمساعدة في العمل في منطقة المرتفعات -كما قدمنا- فإنهم حرَّمُوا على الهنود امتلاك المزارع الواسعة في أراضي تلك المرتفعات كالتي خُصِصَتْ للأوروبيين. ويذكر البعض أن الحكومة البريطانية كانت تهدف منذ البداية إلى جعل المرتفعات بيضاء أوروبية بمعنى أن يقتصر امتلاك الأراضي فيها على المستوطنين البيض، وألاّ يُسْمَح للهنود بامتلاك أراضيها، وألاّ تترك أيضاً للأفريقيين.

وكانت المبررات التي ساقتها الحكومة البريطانية في هذا الصدد بضرورة الإسراع في عملية توطين الأوروبيين على جانبي خط السكك الحديدية حتى تتم حمايته من غارات القبائل الأفريقية[2] التي لم ترض بانتزاع أراضيها منها.[3]

ويذكر أحد الباحثين أن الهنود قد عانوا من ظاهرة الفصل العنصري بسبب شعور الأوروبيين بمنافسة الهنود لهم دون العناصر الأخرى التي كانت موجودة في ساحة الحياة بكينيا، كما يتضح ذلك بجلاء في نيروبي (عاصمة رجال المال والأعمال والمثقفين) ويضيف الباحث قوله (لذلك كانت الحكومة البريطانية أكثر

1- Konczacki, Z.A. & Others: An Economic History of Tropical Africa, Frank-cass, London, 1977, PP. 193 - 195.

2- كان الأهالي الوطنيون قد شعروا بخطورة هذا الخطر فقاموا بمقاومته على قدر استطاعتهم بمهاجمة العمال، والاستيلاء على حديد القضبان، وقواعده الخشبية.

انظر: عبد العزيز كامل، مرجع سابق، ص 58.

3- هولينجروث ، مرجع سابق، ص 250.

حرصاً في الماضي على ضم الأفريقيين المتميزين حرفياً عن الهنود، وذلك لأغراض سياسية).[1]

وعلى الرغم من اتفاقنا مع الباحث في الجزء الأول من حديثه فإننا لا نستطيع أن نسلم له برؤيته في رغبة الحكومة البريطانية في ضم الأفريقيين المتميزين حرفياً عن الهنود إذ إن هذه الرؤية فيها ما يدحضها من جهتين:

الأولى: إن الهنود قد احتكروا أغلب الأعمال الحرفية، وانعزلوا بعيداً عن أعين الأفريقيين في مجتمع مغلق كما سبق عند الحديث عن الحياة الاجتماعية لهم.

والثانية: إن الخطر على الاستعمار الأوروبي الذي كان متوقعاً وحدث بالفعل أتى من الأفارقة وليس من الهنود؛ لأن المطالبة بالاستقلال والحقوق وخطورة ذلك لا بد وأن يأتي من الإفريقيين خاصة بعد نضجهم الفكري والسياسي.[2]

ولذلك فإن المشكلات الاجتماعية التي كانت تواجه المجتمع الكيني تعد ذات جذور تاريخية. ومما يؤكد ما ذهبنا إليه ما أشار به البروفيسور سمبسون W.J. Simpson في التقرير الذي أعده وأعلنه في عام 1913م عن مشكلات مدينة نيروبي التي تعاني منها وتؤثر على مستقبلها. ومن أهمها على الإطلاق أنها كانت تعاني من جراء الفصل العنصري التام بين الأعراق والأجناس في السنوات الأولى من القرن العشرين. وأيد ذلك تقرير سمبسون حيث أشار ديفونشاير إلى الاختلاف الواضح في مستوى المعيشة، لقد احتل الأوربيون مكانة ومستوى معيشة في ارتفاع دائم في المسكن والملبس والمأكل. بينما عانى الأفارقة من ضعف مستوى المعيشة وتدنيها. أما الهنود فقد كانوا في حالة متوسطة بين الطائفتين حيث احتوت طائفة الهنود العديد مع الأثرياء؛ ولذلك فقد شهد الربع الثاني من القرن العشرين تطوراً

1- Gunther, J.: Inside Africa, London, 1955, P. 323.

2- هذا هو ما حدث بالفعل إذا إن الثورات وتكوين الخلايا الثورية والاضطرابات وما صاحب ذلك من نضوج ومطالبة بالحقوق والاستقلال في وقت واحد قد جاء من جانب الأفارقة الوطنيين وليس من جانب الهنود.

في صالح الطبقتين الأدنى (الهنود والأفارقة) وأصبح لهما ثقل وحقوق أكثر من ذي قبل الأمر الذي جعل الأفارقة يحاولون إحباط دور الهنود وتأخيرهم.[1]

كما يفهم أيضا من بين السطور أنه على الرغم من تشديدات الأوروبيين في قصر امتلاك أراضي المرتفعات عليهم فقد كان للهنود بعضها بطريقة أو بأخرى، وربما يؤكد ذلك ما جاء في مطالبات جمعية كيكويو المركزية (1928م) التي تضمنت ما يلي:

(أن يسمح لقبيلة الكيكويو بشراء الأرض من الأوروبيين والهنود متى أمكنهم ذلك على أن توفر لكل عشيرة مساحة كافية من الغابات تحصل منها على حاجتها من الأخشاب والوقود).[2]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القيود التي وضعت في طريق الهنود، وكذلك الأفريقيين تجاه امتلاك الأراضي قد تحققت بموجب أمر تنفيذي رسمي من الحكومة الاستعمارية البريطانية منذ البداية الأولى للاستيطان الأبيض الأوروبي، وكان أول من وضع سياسة هذا الاستيطان وما صاحبه من تفرقة عنصرية موضع التنفيذ على أرض الواقع في كينيا شارلز إليوت Chrles Eliot.[3]

فقد صرح إليوت بما يؤكد دوره وموقفه في هذه القضية إنه لمن دواعي النفاق عدم التصريح بإعلان سيادة مصالح البيض، وأن الهدف الرئيسي من سياستنا هو تأسيس مستوطنة بيضاء، كما أشار إليوت كذلك في تصريحه بأن القول بسيادة المصالح الأوروبية ليس معناه إنه لا يوجد أي عنف أو عدوان ضد المواطنين، كما كان يرى أن هناك مناطق واسعة وشاسعة في كينيا وكذلك أوغندا مناسبة جداً للزراعة التي تحتاجها أوروبا والاستعمار الأوروبي ومن أجل ذلك يجب الاحتفاظ بتلك الأراضي؛ لاستيطان البيض دون من عداهم في المنطقة ويشمل ذلك كلاً من

1- Barbour, K.M. & Prothero R.M.: Essays on African Population, London, 1961, P. 275.

2- رباب محمود سلام: جوموكنياتا ودوره في الحركة الوطنية في كينيا، رسالة دكتوراه غير منشورة أجيزت في معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1992م، ص 89.

3- Brown Jeremy Murray: Kenyatta P. 56.

الهنود والأفريقيين على السواء.[1]

ويظهر من حديث إليوت التحريض أو وضع أسس تطبيق السياسة العنصرية، وتسهيل عملية استخدام الشدة في تطبيقها لصالح البيض الأوروبيين الذين لا بد لهم أن يحتكروا المنافع والمزارع الخصبة دون منافس لهم.

ومع ذلك فمن الملاحظ أن الأوربيين والساسة البريطانيين على وجه الخصوص لم يجدوا الشجاعة الكافية في إعلان هذه السياسة بقرار علني نظراً لأن هذه المسألة (التفرقة العنصرية) كانت شائكة جداً وحساسة للغاية، واستمرت بياناتهم تدور في شكل تلميحات غامضة مطاطة تشتمل على أكثر من معنى في كل الظروف حتى يكون أمامهم الفرصة لاستخدامها على كل وجه وشكل.[2]

إلا أن الخطير في القضية هو أن إليوت شأنه شأن الأوربيين في ذلك كان يعتقد ويرى أن المزارع الأوروبي يعد أكثر تحضراً ورقياً من التاجر الهندي. فقد كان إليوت يعتبر أن التجارة في حد ذاتها ليست عاملاً من عوامل الحضارة، وكان يراوده تفكير مفاده إنه ليس من الصالح فتح المجال لمجتمع هندي كبير في كينيا لأن ذلك من شأنه أن يكن عائقاً للأفارقة.

وهناك شواهد عديدة تؤكد على هذا الصراع الذي احتدم واشتد من جانب الأوروبيين ضد الهنود، فأصبح هناك اتجاه عام معبراً عن رغبة المستوطنين الأوربيين الموجودين في المحمية وقد حدث ذلك في اجتماع عام بفندق نيروبي أوائل يناير عام 1902ضم اثنين وعشرين من الأوروبيين البيض كونوا لجنة كان الهدف من تكوينها تشجيع الأوروبيين واستقدامهم؛ لاستيطان الشرق الأفريقي. وفي هذا الاجتماع أظهر المشتركون موقفهم من الهنود وهجرتهم ونشاطهم في المنطقة، ووضح فيه عداؤهم لجنس الهنود وعنصر الآسيويين بشكل عام.

1- Elio, Charles (Sir): The British East Africa Protectorate, London, 1905, P. 4. See: Delf George: Jomo Kenyatta Towards Truth About the Light of Kenya, London, 1961, P. 46.

2- C.O. 533 / 296. Telegram. Devonshire to the Officer Administering the Government of Kenya. 2nd Aug. 1923.

وفي ختام اجتماع اللجنة المشار إليها وجهت خطابا إلى إليوت ذكر فيه المجتمعون رأيهم وطالبوه برفع توصياتهم إلى وزارة الخارجية البريطانية معربين عن اعتقادهم بأن الأوربيين يناسبهم الإقليم نظراً لمناخه المعتدل وخصوبة أرضه وغير ذلك، كما أبدوا تخوفهم من هجرة الهنود بالشكل الخطير الذي يهدد المستوطن الأوروبي، والمواطن الأفريقي على حد سواء.

وكانت حجتهم في ذلك أن الأوروبي الذي يعمل ويستثمر الموارد الكينية يبقى على ما يكتسبه في الشرق الأفريقي فيساعد بذلك على تنمية المنطقة، ويساعد على رقيها بينما يجمع الهندي أو الآسيوي بشكل عام كل ما يحصل عليه من كسب واستثمار ويرحل به إلى بلاده.[1]

ونود أن نذكر هنا إن كل البيانات والتصرفات الاستعمارية كان يصاحبها ويخالطها تصريحات أخرى مطمئنة للجنسيات الأخرى وعلى رأسها الهنود والأهالي الوطنيين، فنجد أن قانون عام 1902م رغم ما جاء فيه من امتيازات للمستعمرين إلا أنه أكد علي (إنه في جميع المعاملات الخاصة بأرض التاج فإنه سوف يؤخذ في الاعتبار حقوق وحاجات الأهالي، وسوف لا يقوم المندوب البريطاني ببيع أو تأجير أي أرض يشغلها الأهالي فعلاً).[2]

وكما هو واضح إن الكلام المعلن يغاير الحقيقة التي هي واضحة كالشمس فقد بادر تشارلز إليوت بإنشاء ما سمَّاه – مكتب الأراضي Land Office وجعل مقره في نيروبي عام 1902م، وكان الهدف من إنشائه التنظيم والمراقبة لعملية التوزيع والشراء والبيع للأراضي في جميع أنحاء المحمية، ومنذ أن تم إنشاء هذا المكتب عام 1902م أخذت العراقيل توضع أمام تملك الهنود لبعض أراضي المرتفعات وغيرها من المناطق.

وفي أغسطس من عام 1902م أصدر جاكسون Jakson القائم بأعمال مندوب المحمية منشوراً تقرر فيه غلق المنطقة الواقعة بين كيو Kiu. وفورت ترنان Fort Ternan التي تعد إقليمياً واسعاً أمام الاستيطان والاستثمار الهندي.

1- Wisbord Roberrt. G: African Zion, Op. Cit., P. 22.
2- Haily (Lord): An African Surrvey, Op. Cit., PP. 715 - 717.

ويبدو أن وزارة الخارجية لم تعلم بهذا المنشور ولا بتلك الإجراءات بل اكتفى إليوت بتبليغها إلى مكتب الأراضي Land Office عام 1903م. وأصبح أيضاً بعد ذلك لمندوب المحمية (بمقتضى الفيتو) حق نقل الأراضي بين الملاك ونزعها من غير المرغوب فيهم. وإعطاؤها لمن شاء من الأوروبيين حيث ينطبق عليهم جميعاً المثل القائل (من لا يملك لمن لا يستحق).[1]

ومنذ عام 1902م أخذت التشريعات والمراسيم تتوالى لضبط عملية توزيع الأراضي. ومنع الهنود من الحصول على أية أراض. وعلى الرغم من أن التشريع لم يكن يصرح بمنع الهنود فإنهم كانوا مقصودين بكلمة الغير مرغوب فيهم.

وقد تعهدت حكومة المستعمرة البريطانية بغلق المرتفعات وقصر امتلاكها على الأوروبيين. ومن هنا تفجرت وزادت النزعة العنصرية. ففي مارس من عام 1903م حدث ما أزكى هذه النزعة عندما تم بيع قطع من أراضي المرتفعات بلغت مساحتها 140 فدان في مدينة نيروبي إلى شركة هندية بمبلغ ستة آلاف وخمسمائة روبية أي بما يعادل أربعمائة وثلاثة وثلاثين جنيهاً استرلينياً. وقد تم هذا البيع عن طريق المزاد العلني حيث كانت الأرض يمتلكها أوروبي أفلس واضطر لبيعها.

وأمام هذا البيع الذي تم للهنود قامت قيامة المستوطنين الأوروبيين الذين جأروا بالشكوى إلى مندوب الحكومة البريطانية ضد الشركة الهندية التي تجرأت وامتلكت تلك الضيعة في قلب نيروبي العاصمة ولذلك فقد استمرت ضغوطهم حتى أخضعوا حاكم كينيا لرغباتهم. ولكن الهنود لم يكونوا بغافلين عما يدور من حولهم. فقد كانوا متابعين للأحداث جميعها فقد كانت التصريحات التي يدلي بها اليوم بشكل مستمر ومتكرر بمنع الهنود من تملك أراضي المرتفعات كانت تتردد أصداؤها في آذانهم. وفي إحدى هذه التصريحات ذكر اليوت[2] إنه ليس من المعقول السماح للهنود بالحصول على الأرض في المناطق الملائمة لسكن الأوروبيين).[3]

1- Fearn, Hugh: Op. Cit., P. 94.

2- كما ذكر إليوت إنه من النفاق عدم الاعتراف بأن مصالح البيض يجب أن تكون لها الغلبة وينبغي أن يكون الهدف الأساسي من السياسة التي نتبعها والتشريعات التي نسنها إنشاء مستعمر بيضاء وتجدر الإشارة إلى أن تشارلز إليوت قد عين مندوباً سامياً في كينيا عام 1900م.

انظر: راشد البراو. مستقبل كينيا. ص 29.

3- Eliot, Charles (Sir): Op. Cit., P. 178.

وتزعم إليوت حركة تشجيع ودفع الهجرة الأوروبية إلى كينيا واستمر في إرسال نداءاته المتكررة داعية البيض للهجرة إلى المنطقة حيث استقر في اعتقاده أن المنطقة لا يمكن أن تتم فيها عمليات التنمية إلا على سواعد الأوربيين فقط، مما آثار سخط الهنود واستيائهم من تصريحات إليوت ونداءاته. ولم يخف الهنود شعورهم بالسخط عليه فأرسلوا برقية موقعة من جماعة الهنود إلى اللورد لانزدون Lord Lansdowne في وزارة الخارجية البريطانية يظهرون فيها اغتباطهم وارتياحهم برحيل إليوت من كينيا، إلا أن فرحتهم لم تستمر طويلاً إذ أن خلفه هو الآخر لم يتعاطف مع مطالب الهنود ومشاعرهم التي سادها الخوف من تعصب وتعنت المستوطنين البيض ضد الهنود.

فقد بادر خليفته السير دونال استيوارث Sir Dunald Esteuiart بتكوين لجنة لتعديل قوانين الأراضي سميت لجنة الأراضي Land Committee ومع أن هذه اللجنة قد استأنست بشهادة بعض الهنود وسمعت منهم إلا أنها لم تشتمل على عضو هندي واحد، وآلت رئاسة اللجنة المذكورة إلى زعيم طائفة المستوطنين البيض في كينيا اللورد ديلامير Delamer الذي ما فتئ يبحث ويتعصب لمطالب طائفته ومصالحهم دون سواها.[1]

وظهر موقف ديلامير في مقالة نشرتها جريدة التايمز The Times أرسلها من نيروبي في 20 من مايو عام 1903م يدعو فيها المسئولين ويستحثهم على الموافقة على تخصيص قصر. ومساحة واسعة من الأرض بلغت خمساً وأربعين ألف ميل مربع للاستيطان الأوروبي فقط، وتكثيف الهجرة الأوروبية وزيادتها لهذا الغرض.[2]

وكان الهنود يتابعون كل ما يدور حولهم أيضاً سواء من الجانب الرسمي أم من جانب المستوطنين الذين كانوا دائماً يحاولون زحزحة الهنود عن مواقعهم

1- يعد ديلامير Delamer من أوائل الاستعماريين البارزين الذين نهبوا من كينيا خيرات وأموال وفيرة، فقد كتب عنه بعدم ارتياحه للحياة في انجلترا وأنه كان يفضل حياة المستعمرات، ويبدو أنه لم يستطع أن يعيش كواحد من كبار اللوردات فوجد ضالته في مستعمرة كينيا التي نعم بسهولة معيشته فيها واستئثر بكثير من خيراتها، ولذلك فقد استولى على أكثر من مائة ألف فدان من أجود الأراضي الخصبة من القبائل الأفريقية.
انظر: حسني حماد: مرجع سابق ص 48، 49.

2- Ross, McGregor: Kenya from within P. 301.

وإبعادهم عن أية مكاسب يحصلون عليها رغم أنه كانت هناك مراسلات بين الأطراف المختلفة يتم فيها ترضية الهنود بالحديث فقط دون الفعل.

ومن بين تلك المراسلات:

أرسلت الحكومة البريطانية في 28 فبراير عام 1902م خطاباً إلى سكرتير الرابطة الهندية على لسان المستر جاكسون Mr. Jackson نفي فيه ما أشيع عن رغبة الحكومة في اتباع سياسة يظهر فيها أي تمييز عنصري بين الأوربيين والهنود في مجال التعدين. وامتلاك الأراضي. كما بادر مستر جاكسون الذي كان قائماً بأعمال المندوب السامي بإصدار بيان في 28 من أغسطس عام 1902م نادى فيه الفلاحين الهنود للمجيء إلى المحمية. كما قوبل طلب أحد المستوطنين الهنود في مارس عام 1905م بشيء من السياسة عندما قدم طلباً للحصول على أرض بالمرتفعات قرب قبيلة الكيكويو ولم يتم رفض طلبه بل أحيل إلى موظف مختص بالأرض Land Officer للإحاطة وإقرار طلبه.(1)

أما الأفارقة فقد عينت لهم الحكومة لجنة محلية في عام 1904م قدمت توصياتها – بعد بحث ظروفهم – بضرورة إقامة معازل للأفريقيين قبل أن يتم التوسع الأوروبي في استيطان أرض جديدة، وبالفعل تحددت بعض الأماكن لهم إلا أن حدودها لم تراع مراعاة حازمة من الناحية العملية عند التنفيذ الفعلي، وطغت على أعمال اللجنة نزوات ومطالب المستوطنين الأوروبيين.(2)

وإزاء تعنت المستوطنين البيض طالب الهنود الأغاخان أن يستخدم إمكاناته واتصالاته الواسعة ليساعدهم في امتلاك بعض المزارع في المرتفعات المميزة صحياً واقتصادياً. وكانت مطالباتهم هذه في عام 1905م عند زيارة الأغاخان لكينيا الذي اجتمع فيها بهم ممبسة بعد أن زار أوغندا، ونصحهم بألا يشغلوا بالهم بأراضي المرتفعات ويبحثوا لهم عن غيرها حتى لا يكون جهدهم ضائعاً هباءاً منثوراً.(3)

1- Mr. Gregor, Ross: Op. Cit., P. 302.
See: Dilley, M.R. Op. Cit., P. 142.

2- حسني حماد: مرجع سابق ص 46. وانظر:
Haily: Op. Cit., PP. 715 - 717.

3- Delf, George: Asians: in East Africa, Nairobi, 1963, P. 15.

وعن مطالبات الهنود بأراض للسكن أشار عليهم باختيار موضع مناسب لهم بين ماشاكوس ومرتفعات ماو، وشملت نصيحته للهنود أن يتم التركيز على استخدام الأرض فقط لإقامة المساكن والعيش وتأدية أعمالهم ولا يكون اتجاههم لملكيتها بغرض التجارة فيها وممارسة أعمال الرهن والمضاربات المالية المختلفة[1]، ويبدو أن هذه النصائح كانت قد صدرت من الأغاخان مراعاة للظروف التي كانت تمر بالهنود في وقت زادت فيه عملية صدور المراسيم والتشريعات المالية التي تتعلق بملكية الأراضي. وما صاحبها أيضاً من قواعد الرهن والبيع وخلافه.[2]

وإذا كان هذا التصرف من أغاخان يعد من باب تهدئة الهنود ومنع دخولهم في صراع مع المستوطنين البيض – فإنه كانت هناك محاولات أخرى من الهنود برهنت على حسن نيتهم واستعدادهم للمعيشة في وئام مع هؤلاء المستوطنين، من ذلك ما حدث من الكولونيل جيمس هايس سادلر Colonel James Hayes Sadler الذين عملوا في الهند فترة كبيرة بلغت خمساً وعشرين عاماً.

وقد انتهز الفرصة في عام 1906م وسعى لمقابلة عدد كبير من الهنود في ممبسة (أكثر من سبعين تاجراً هندياً) ودعى في لقائه معهم لإقامة علاقات ودية بينهم وبين المستوطنين البيض. ومن الأمثلة التي تدل على تصرف الهنود بنية حسنة تجاه المستوطنين والحكم البريطاني في كينيا – أن أحد التجار الهنود المرموقين في منطقة شرق أفريقية وهو مستر أ. جيفانجي Mr. A. Jeevangee قد صنع تمثالاً رخامياً في عام 1904 للملكة فكتوريا – ملكة بريطانيا – ووضعه في مدينة نيروبي تعبيراً وإظهاراً لولائه وولاء جاليته الهندية للحكم البريطاني في كينيا. وتقدم دوق أوف كونوث Duke of Connought فأزاح عنه الستار في 24 من مارس عام 1906م.

وتجدر الإشارة إلى انجيفانجي كان من أصحاب الثروات البارزين في كينيا وقد كون ثروة عظيمة من عمله كمتعهد وأحد بناة خط السكك الحديدية بين

1- Ross Mc Gregor: Op. Cit., P. 302.

2- C.O. 541 / 1. East Africa Protectorate, The Official Gazette. January 15, 1908, P. 23.

ممبسة وأوغندة.[1]

ومع ما قدمناه من أمثلة على حسن نوايا الهنود فقد ظل الصراع على الأراضي بين المستوطنين البيض والهنود على أشده حتى بلغ أن تعدى حدود كينيا إلى جنوب أفريقيا حيث ظهرت عداوة المستوطنين فيها للهنود المحليين في كينيا عندما عقد اجتماع لهؤلاء المستوطنين في مايو من عام 1906م وصدر بيان عنيف عن رابطتهم ضد مبادئ الهنود شمل سباباً لهم، وقد رد الهنود على ذلك بعقد اجتماع كبير لهم تم فيه جمع مبالغ مالية كبيرة لمساندة الخطوات والإجراءات المزمع اتخاذها للقضاء على مشاكلهم، والعمل على الحصول على منح لامتلاك بعض أراضي المرتفعات. هذا كله على الرغم من التأكيدات الشفهية من الحكام بعدم وجود فوارق بين المستوطنين والهنود سواء في عهد تشارلز إليوت أم في عهد السير دونالد ستيورات Sir Donald Steweart.[2]

إلا أنَّ ما يدور على المحور السياسي والفعلي كان على العكس من ذلك فقد أبرق اللورد اللجن – وزير الدولة لشئون المستعمرات البريطانية – إلى حاكم مستعمرة كينيا في 17 من يوليو عام 1906 يخبره بموافقته على تخصيص الأراضي الواقعة بين كيو وفورت ترنان للمستوطنين مما أثار حفيظة الهنود وغضبهم.[3]

ومما زاد الأمر تعقيداً صدور مرسوم أراضي التاج عام 1915م الذي خول الحاكم البريطاني في كينيا حق الفيتو في الأمور المتعلقة بإجراءات تملك الأراضي وإيجارها مما أغلق الباب أمام أحلام الهنود في تلك الأراضي بمنطقة المرتفعات كما فرض المرسوم قيوداً ثقيلة على غير الأوروبيين وعلى رأسهم الهنود مما أضاع عليهم الفرصة في أي نجاح بخصوص هذا الأمر الحيوي.[4]

1- Delf George: Op. Cit., P. 13.
2- Dilley, M.R.: Op. Cit., P. 142.
3- Marsh, Zoe & Kingsworth G.: Op. Cit., P. 681.
4- Buell: Op. Cit., P. 290.
انظر: Marsh Zoe & Kingsnorth: Op. Cit.. P. 681.
Fearn Hagh: Op. Cit., P. 94.
Official Report, Parliamentary Debates Lords. 141. H.C. Deb. 52. P. 710, 2 May 1921.

وبعد عام 1917م أي بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها زادت ممارسات الأوروبيين في منع الهنود من امتلاك أراضي المرتفعات، وطوال العشرينات أيضاً من القرن العشرين ظلت الإعلانات عن بيع الأراضي توضع لها شروط لا تنطبق سوى على المستوطنين البريطانيين فقط، أما غيرهم فكان عليه التقدم بطلباتهم للحصول على موافقة الحاكم الكتابية.[1]

وطوال فترة الثلاثين سنة الأولى من القرن العشرين لم يحرز الهنود تقدماً في صراعهم مع المستوطنين البيض حول ملكية أراضي المرتفعات. فحتى 28 من فبراير عام 1933م لم يكن للهنود سوى منطقة كبوس مواني وكان بها فقط خمس وخمسون مالكاً هندياً يمتلكون عشرة آلاف وتسعمائة وخمس وثلاثين فداناً زرعوا منها أربعة آلاف وثمانمائة وأربع وثمانين فداناً بقصب السكر، والفاً وثمانمائة وواحد وستين فداناً ذرة، أما المنطقة الساحلية فقد امتلكوا فيها ما يقرب من ثلاثة آلاف وثمانمائة فدان.[2]

مشكلة تقييد الهجرة الهندية:

اضطرت وزارة المستعمرات البريطانية أن تنظم عملية تدفق الهنود المهاجرين إلى أفريقيا بعد أن زادت بشكل مطرد، ولذلك فقد تم إنشاء لجنة لتنسيق هذه الشئون بين الغدارات لرعاية أمر الهجرة الهندية إلى المستعمرات البريطانية Inter Departmental Committee خاصة بعد أن احتدم الصراع بين الأوروبيين والهنود في كينيا مما اضطر الحاكم البريطاني لكينيا إلى أن يرسل خطاباً إلى وزير الدولة للمستعمرات يظهر فيه الرغبة الجامحة عند الأوروبيين ليس فقط بعدم إبقاء الهنود في المرتفعات، بل بطردهم جميعاً من الإقليم الأفريقي كله، ويرجع ذلك إلى فشل الأوروبي في منافسة التاجر الهندي.[3]

1- Marsh Zoe & Kingsnorth: Op. Cit., P. 681.
2- C.O. 544 / 48. Vol. I. Op. Cit., P. 22.
See: Salvador, Max: Op. Cit., PP. 210 - 211.
3- Mc Gregor: Op. Cit., P. 15.

ولذلك فقد رغب الأوربيون في إعطاء الهنود الموجودين بالفعل في كينيا أراضي المنخفضات، وعدم حدوث ذلك مع أية هجرة في المستقبل بمعنى وقف الهجرة. وأن تقتصر الهجرة على الأوربيين فقط بجانب محاولاتهم ودعوتهم لطرد الهنود من المنطقة.[1]

وقد شغل تشرشل نفسه بموضوع الهجرة بشكل لافت للنظر. إذ أنه اهتم بإنشاء مجلس مراقبة للهجرة Immigration Control Board كان من ممثليه أعضاء من الجالية الأوروبية الموجودة في كينيا[2] ووقعت حكومة المستعمرة تحت ضغط المستوطنين البيض الذين تقدموا بلائحة جديدة خاصة بالهجرة. حازت موافقة ديلامير سميث New Immigration Regulation Law[3].

وعلى إثر الموافقة عليها بدأت الحكومة في وضع العراقيل والعقبات أمام الهنود للحد من هجرتهم بشكل غير مباشر عن طريق ضغط نفقات الصرف على هيئة السكك الحديدية ولا سيما الوظائف الإدارية الخاصة بالهنود.[4]

وقد أدت تلك العقبات والعداء ضد الهنود إلى تقلص عدد المهاجرين منهم إلى كينيا. ويتضح ذك من خلال التقرير السنوي الذي يؤكد على أن عددهم في عام 1922م قد بلغ خمسة آلاف وتسعمائة هندي مقابل ستة آلاف ونصف عام 1921م.[5]

1- C.O. 533 / 291. Delamere to Winston Churchill, January 19th 1922.

2- C.O. 533 / 291. Mr. Churchill to Montagu. M. Plandon. Feb. 1922.

3- C.O 533 / 296. Vol. II, Telegram, Coryndon, Governor of Kenya to Sir J. Mastertion Smith, Dated 2nd Feb. 1922.

4- C.O. 533 / 296. Confidential, No. 385, Governor's Deputy to Lord Duke, Railway estimates, Nairobi, July 23, 1923.

5- C.O. 533 / 298, the Colony and Protectorate of Kenya No. 1680. P. 460, the Governor's Annual Report for the year Ending, Dec. 31, 1922.

عزل الهنود في أحياء خاصة بهم:

عمد الأوروبيون إلى اتخاذ سياسة خاصة تجاه الهنود لشل حركتهم وتقييد حريتهم في منافسة الأوروبيين خاصة وقد عرف عنهم النشاط الدؤوب الذي لا يكل، ولذلك فقد تركزت سياستهم في ذلك على ما يلي:

1. اتباع سياسة الفصل التجاري والإداري.
2. اتباع سياسة العزل السكني، وذلك باستبعاد الأوروبيين من المناطق التي خصصت وتم حجزها لإقامة ومعيشة الهنود، وطرد الهنود نهائياً من المناطق المتازة والمختارة التي خصصت للأوروبيين حتى تكون قاصرة عليهم دون سواهم.
3. ألا تكون هناك مساواة بين المستوطنين الأوروبيين البيض وبين الهنود في قائمة انتخابية مشتركة.
4. أنْ يسود كينيا العنصر الأوروبي دون أن يكون للهنود دخل في ذلك في شتى المجالات.[1]

والغريب في الأمر هو أن الهنود أيضاً كانوا لا يرغبون في المعيشة السكنية بتلك المناطق ولا في نفس الأحياء التي كان يقطنها الأوروبيون البيض في كينيا، حيث كان الهنود يمقتون النظام أو النمط الذي يعيش عليه الأوروبيون.[2]

وثمة قضية غاية في الأهمية وهي أن الهند البلد الأم للهنود لم تكن بعيدة أو مهملة لما يدور وما يحاك لأبنائها في الشرق الأفريقي من مخاطر ومشاكل فتابعت باهتمام وقلق سياسة العزل والتفرقة العنصرية الناشبة أظفارها في تلك المنطقة البكر من العالم الحديث، فقد أصبحت المسألة صارخة للغاية لدرجة جعلت مندوب الهند في عصبة الأمم يفكر جدياً في عرض الموضوع وإدراج قضية التفرقة العنصرية التي تُنْتهج ضد هنود كينيا كواحد من الموضوعات الملحة والرئيسية في جدول أعمال عصبة الأمم.

1- C.O. 533 / 291, Delamere to Winston Churchill, January 19th, 1922.
2- Official Report: Op. Cit., H. L. Vol. 54, P. 1438.

إلا أن مندوب بريطانيا (نائب اللوردات البريطاني) تحايل عليه وأقنعه بأن تلك القضية في طريقها للحل ولا داعي لإثارتها على الصعيد العالمي في عصبة الأمم.[1]

موقف الهنود من الحركة الوطنية:

ينبغي إضافة أن جهود الهنود في إقناع البريطانيين وحكام المستعمرة الكينية والضغط علهم من أجل الموافقة على تمثيل الهنود في المجلس التشريعي يعد فصلاً من فصول الحركة الوطنية التي شارك فيها الهنود بشكل حضاري دون اللجوء إلى العنف أو حرباً تحريرية كما فعل الأفارقة أصحاب الأرض الأصليين.

والذي يهمنا في هذا المقام أيضاً الإشارة إلى دور أحد زعماء الهنود البارزين وهو المستر جيفانجي Mr. Jeevanee الذي انتخب ممثلاً عن الجماعة الهندية الكينية في المجلس التشريعي. وأخذ يسعى لشرح وجهة نظر طائفته ومطالبها في كل موقع مؤثر حتى كسب عطف وتأييد الحركة الوطنية الهندية، وأخذ يكسب أيضاً الكثير من الأنصار لها[2] خاصةً بعد أن بلغ عددهم أكثر من عشرة آلاف وستمئة هندي هناك.[3]

كما انتقل جيفانجي بقضية بني جلدته إلى لندن يشرح ويقنع المواطنين والمسئولين حتى نال تأييد عصبة مسلمي الهند بالإجماع وأسمع العالم صوته وقضيته من هناك، وظهرت له بيانات وتصريحاته أخذت تُطبع في الهند ذاتها. وهذا الصراع مؤقتاً خلال الحرب العالمية التي نال الهنود خلالها وعوداً بتمثيلهم بشكل أكبر بعد انتهائها، ومن هنا بدأوا يحققون بعض آمالهم يأخذون لأنفسهم مكاناً ومكانة طوال القرن العشرين في المنطقة.[4]

1- Official Report: Op. Cit., H.H. Vol. 54, P. 1442.
2- Chai, Dharom, P. Portrait of Minority: Op. Cit., P. 7.
3- Hailey, Lord: Op. Cit., P. 404.
4- Encyclopaeclia: Op. Cit., P. 304. 147, H.C. Deb. 52. 20 October 1921. P. 281.

كما ينبغي أن نشير إلى الدور الذي لعبه الهنود في الاتصال بكل من ونستون تشرشل، وديفو نشاير على التوالي من كبار الزعماء البريطانيين وغيرهم من ممثلي الهيئات الأوروبية والهندية فقد عقدوا عدة لقاءات ومشاورات مع تشرشل تم فيها مناقشة وضع الهنود في كينيا وأعلن عن استعداده للتعاون مع الرابطة الهندية وتحقيق بعض مطالبها، مما أثار المستوطنين ضد هذه التحركات رغم تضاعف أعداد الهنود عن أعداد الأوروبيين[1]. وهدد المستوطنون بقيامهم بثورة سلمية وخططوا أيضاً للقبض على زعماء الهنود ونفيهم للخارج.[2]

أما ديفونشاير فقد كان متفهماً ومرناً في تعامله مع القضية الهندية أكثر من سابقه. ويُذكر له تصريح مؤيد لمطالب ورأي الهنود قال فيه (يبدو أن معلومات الأوروبيين في كينيا ضئيلة وقاصرة عما يحظى به الهنود البريطانيون من مزايا في المستعمرات البريطانية الأخرى، مثل غانا البريطانية وموريشيوس، والحقيقة أن عدم الاعتراف بالمطالب المعقولة بالتمثيل السياسي للرعايا الهنود البريطانيين المؤهلين ستكون له نتائج وخيمة على كل مستعمرة بريطانية أخرى يقيم فيها الهنود[3]. كما كان ديفو نشاير من مؤيدي زيادة عدد مقاعد الهنود زيادة بسيطة تطيباً لخاطره.[4]

وقد بلغ تحرك الهنود مداه في المؤتمرات التي عقدوها بتنظيم المؤتمر الوطني الهندي الذي كان يحضره مندوبون عن أفراد الجالية الهندية بكينيا وأوغندا وتنجانيقا وزنجبار ظهر فيه تصريح زعماء الهنود لضرورة أن تنتقل كينيا إلى سيطرة حكومة الهند كمستعمرة هندية وتكون ملحقة بالهند، وبذلك تعد كينياً نفسها للحكم الذاتي، ويعد هذا اتصالاً فكرياً واجتماعياً وسياسياً برزت فيه القومية الهندية وارتباطها بالقومية الأفريقية.[5]

1- Hughes, A.J. The Seach for Unity: Op. Cit., PP. 98, 99.
2- Ghai, Dharam: Op. Cit., P. 7.
3- C.O. 533 / 293. Tel. Secret & Personal, Devonshire the Secretary of State for the Colonies to the Governer of Kenya, PP. 169, 170. 16th Feb., 1923.
4- C.O. 533 / 293 Vol. II Tel The Secretary of State for the Colonies to the Governor of Kenya, P. 279, 23rd, Feb. 1923.
5- Mayo katherine. L'Inde avec les Anglais PP. 171 - 253.

وذهب الخيال بالهنود إلى ظهور مقترحات متطرفة تدعو للرحيل إلى بلادهم إذا لم يرضخ المستوطنون البيض لمطالب الهنود. وبادر آخرون باقتراح أن يتم اتباع سياسة عدم التعاون مع الأوروبيين على أن يتم ذلك تحت قيادة الزعماء الهنود وتوجيههم. والأكثر تطرفاً كان اقتراح آخر بمقاطعة البضائع الأوروبية، ومقاطعة التعاون والتعامل مع المصانع والأعمال والبيوتات الأوروبية، واستمر التطرف في هذا الاقتراح بالدعوة إلى إضراب شامل يشمل جميع الموظفين. كما يدعو إلى أن يقوم الأعضاء الهنود المشاركون في الحكومة بتقديم استقالتهم من الحكومة ولا يكون هناك أدنى تعاون معها من جانب الهنود.[1]

وقد بدأت الحركة الوطنية في كينيا تنادي بحقوق الإنسان التي كان الأفريقي محروماً منها. ولكنها لم تؤت ثمارها بسبب اشتعالها بشكل قبلي غير منظم وغير متحد فسهل على الاستعمار قهرها. وكانت قبيلة الناندي من أولى القبائل التي تمردت بسبب سيطرة المستعمر البريطاني على أراضيها، كما تبعتها ثورة الماساي التي تم قمعها سريعاً هي الأخرى[2]، ثم ثورة الجرياما بين ممبسة وهر سباكي بسبب ضريبة الكوخ التي فرضت عليها. وجميع هذه الثورات تم إخمادها بسهولة نظراً لتفرقها وضعفها.[3] هذا بالإضافة إلى أنها كانت تفتقر إلى الروح القومية التي تجمع شمل وشتات كل الأمة في مجابهة المستعمر الذي استغل تلك الظروف لصالحه. ولذلك فقد فشلت كل تلك الحركات والانتفاضات الثورية فشلاً ذريعاً.

أما ثورة الاهالي فيما بين الحربين العالميتين فقد استمدت بعض مشاعلها مما قاساه الأهالي من ويلات الحروب وتحملهم أعباء لا طاقة لهم بها مما دفعهم إلى ثورة منظمة بعض الشيء. وبدأت تتكون الروابط الوطنية ووشائج ساعدتهم على الوحدة في أعمالهم.

1- Dilley, M.R. Op. Cit., P. 151.
2- Herbertson, F.D. & Herbertson, A.J.: Africa. London, 1914, PP. 120 - 122.
Marsh Zoe & Kingsnorth: Op. Cit., PP. 132, 133.
C.O. 533 / 294 Op. Cit., PP. 312 - 314.
3- Buell Raymond: Op. Cit., PP. 373 - 378.
Leys Norman: Kenya. Op. Cit., PP. 127 - 128.

وكانت رابطة الكيكويو التي تكونت عام 1920م أولى هذه التجمعات إلا أنها لم توفق في التعبير عن إرادة الشعب الكيني وعجزت عن أداء مهمتها الوطنية[1] فتكونت جمعية شباب الكيكويو Young Kikaya Association بزعامة هاري ثوكو Harry Thoco[2] في عام 1921م شملت مجموعة من المثقفين الإفريقيين.[3]

والذي يهمنا في هذا المقام هو دور الهنود في ذلك، فقد نشطت هذه الجمعية وشملت المسلمين والمسيحيين والوثنيين وظهر دور واحد للهنود في هذه الرابطة حتى يقال إن زعيمها نفسه هاري ثوكو قد وقع تحت تأثيرهم بشكل كبير خاصة الهنود الجوانس Goans والهنود الذين كونوا الطبقة الفنية.

وكان ثوكو على اتصال مستمر مع الزعماء الهنود وخاصة زعيمهم الأكبر جيفانجي رئيس الرابطة الهندية، ومع زعيم هندي آخر هو ديساي Desai الذي كان يعمل سكرتيراً للرابطة الهندية. وكان لهما هيمنة وسيطرة على جريدة الإيست أفريكان كرونيكل East African Chronicle وهذه الجريدة تعد جريدة هندية في لحمها وسداها فكان فيها العمال والكتاب من الهنود بشكل غالب، شاركوا في الحركة الوطنية بسهم وافر حتى إن رئيس الجالية الهندية وسكرتيرها أخذوا في مساندة الهنود الوطنيين بالكتابة فيها ونشر ما يعانيه الأفارقة من مظالم. خاصةً ما قام به ديساي من كتابة سلسلة من المقالات عمَّا ألمَّ بالأفارقة بسبب الاستيلاء على أراضيهم، وبعض المعلومات والبيانات المختلفة إلى وزارة المستعمرات في لندن يؤدي فيها مطالب ووجهة نظر الأفريقيين.

ليس هذا فحسب بل عمد ديساي إلى توفير مقر لجمعية شباب الكيكويو في مكتب ديساي نفسه برابطة الهنود، وأمدَّه بمساعداته الكتابية والمالية. وأعمال الطباعة المختلفة التي أنتفع بها كثيراً.[4] واستطاع ثوكو – الزعيم الأفريقي – أن

1- Braguinshci, M. Louk onine: Op. Cit., P. 25.

2- كان هاري ثوكو يعمل كاتباً للبريد. وفي أحد الأقوال الأخرى عمل عاملاً للتليفون.
انظر: محمد المهدي صديق، السياسة البريطانية في كينيا، ص356.

3- C.O. 533 / 298. Op. Cit., P. 46.

4- C.O. 533 / 298. Op. Cit., P. 21.

يعتمد على مساعدة الهنود في التحرك بين مواطني البانجاني وعقد بينهم اجتماعاً استطاع بعده أن يكسب أنصاراً كثيرين.[1]

وتوالت اجتماعات جمعية شباب الكيكويو تؤازرها نخبة من زعماء الهنود وتوجهها توجيهاً صحيحاً مع المساندة الكاملة، وعقب ذلك عقد الهنود والمستوطنون البيض اجتماعات هامة لبحث الموقف من النظام العنصري، ظهر فيه موقف الهنود واتجاهم نحو تعاطفهم ومساندتهم للثوار الأفارقة، وأصدر الهنود بيانات وقرارات تهدف في مجملها إلى كسب صداقة الأفريقيين والتعاطف معهم. واستمروا في إسداء النصح والمشورة لزعيم الجمعية خاري ثوكو.[2]

ولم يكتف الهنود بمؤازرة الأفريقيين في حركتهم الوطنية بل قاموا باحتجاج علني ضد الظروف المحيطة بهم بتعاون مثمر مع الأفريقيين بذكاء حذر وهم يخوضون صراعاً مع المستوطنين البيض أعداء الطرفين، وكان تنظيم الهنود دقيق وقوي كأنهم في الهند نفسها.[3]

وبذلك نستطيع أن نخرج بنتيجة هامة هي أن الحركة القومية الأفريقية كانت تدين للهنود بفضل إذكاء الروح الوطنية وتقويتها منذ بداية العشرينات من القرن العشرين، ولا نبتعد كثيراً عن الصواب إذا قلنا إن هذه الروح كانت بوحي من الهنود، فقد كانت مقالات هاري ثوكو تكتب وتطبع في الصحف الهندية وتنتشر بأعداد كبيرة بين الوطنيين وغيرهم حتى عندما قبضت السلطات الاستعمارية على عاري ثوكو عام 1922م شمل الإضراب جميع أنحاء البلاد بما فيهم الهنود أيضاً.[4]

وإذا كانت الأحداث تؤكد على دور الهنود في مساعدة جمعية شباب الكيكويو فهناك بعض الباحثين ينفون ذلك فيقول أحدهم.[5] حاول بعض البيض اتِّهام الهنود بإثارة مشاعر الأفريقيين ولكن أثبتت الحوادث أنها حركة أفريقية

1- Brown Jeremy Murray: Op. Cit., PP. 83 - 85.
2- Brown Jeremy Murray: Op. Cit., PP. 83 - 85.
3- C.O. 533 / 295. Kenya, No. 374. Confidential Governor's Deputy to Lord Duke, 25th June 1923.
4- Ross Mc Gregor: Op. Cit., P. 235.
5- Ross, Emary and Myrta: Africa Disturbed, N.Y. 1960. PP. 260 - 281.

أصيلة) وهذا كلام عارٍ من الصحة وليس فيه ما يؤيده في مقابل ما قدمناه من حجج وأحداث تؤكد ما ذهبنا إليه فقد كان الإضراب الذي شمل كل أنحاء كينيا بتوجيه وتدبير من الهنود -كما قدمنا- ولم يكن الأول من نوعه. بل كان هناك إضراب آخر كان الهنود من ورائه وهم العقل المدبر له عندما قام الحوذية (العربجية) الذين يجرون عربات الحنطور Rick Showboys بإضراب شامل وكان هؤلاء يشتغلون عند سادتهم الهنود الذين شجعوهم و دفعوهم إلى الإضراب ليس هذا فقط بل ترك كثيرون من الأفريقيين أعمالهم. وغادروها نهائياً من عند سادتهم الأوروبيين بإيعاز من الهنود احتجاجاً على تخفيض أجورهم.[1]

وقد أحس المستوطنون الأوروبيون بمدى تأثير الهنود في ثورة هاري ثوكو على الأفريقيين - حيث كان ثوكو دائم المراسلة مع ديساي سكرتير رابطة الهنود فترة كبيرة من الزمن.[2]

من هنا يتضح أن الهنود لم يكونوا وحدهم في ميدان المعركة ولا الأفريقيين كانوا وحدهم ضد المستوطنين البيض كعدو مشترك بل نجح الهنود في زج الأفريقيين معهم ودفعهم إلى ميدان الثورة.[3]

ونلاحظ التأثير الهندي على المجتمع الإفريقي في نشوء الحركة الوطنية أيضاً من خلال عناية الأفريقيين بإصدار الجرائد الوطنية بتأثير الفكر الهندي. وقد بدأت جمعية الكيكويو المركزية في إصدار جريدة خاصة بها في عام 1928م عرفت بـ مويجويثانيا Mwigwithania بمعنى المصلح Reconciler بلغة الكيكوت التي كان شعارها تعبد واعمل Pray and Work وكان أول رئيس تحرير لهذه الجريدة

1- Brown Jeremy Murray: Op. Cit., P. 348.
2- I bid. P. 87.
3- Delf George: Jomo Kenyatta, Op. Cit., P. 66.

هو حجوموكنياتا Jomo Kenyata[1] وكان الهدف من إنشائها توعية المواطنين الأفارقة وتعليمهم، والدعوة إلى تكاتف كل الجهود لرد الأراضي إلى أصحابها الوطنيين، وظهر أيضاً دور الهنود عندما سافر كنياتا إلى لندن عام 1929م لعرض قضية مواطنيه، وكان برفقته محام هندي من كينيا يدعى أشرداس Isher Dass وفي هذا دلالة على أهمية الدور الذي بات يلعبه الهنود في مساندة الروح الوطنية الإفريقية للوقوف على قدميها.[2]

إضافةً إلى ذلك فقد كان الهنود يشاركون في شرح القضية الكينية سواء على الصعيد المحلي أو العالمي حتى إن الهند نفسها كانت تشارك مصر والعراق في عرض القضية الكينية على عصبة الأمم المتحدة.[3]

وابتداءً من عام 1948م وحتى عام 1950م ظهرت مجموعة من القوانين والمراسيم التي استحدثتها الحكومة الاستعمارية في محاولة منها لوقف الحركة الوطنية ومجابهة الثوار الذين باتوا يشكلون خطراً على المستعمرين البيض وغيرهم بعد أن زادت الاضرابات واجتماعات الرابطات القومية الأفريقية[4].

كما حاولت الحكومة ضرب تجمع كان له شأن كبير سُمّيَ بمؤتمر النقابات الذي أُنْشِئ في عام 1949م. وشارك الهنود في تكوينه جنباً إلى جنب مع الأفريقيين من طبقة العمال في كينيا.

1- جرموكنياتا هو الزعيم الكيني الذي رسم سياسة المضي نحو الاستقلال لبلاده وقد ولد في المنطقة التي كانت تشتهر بقصب السكر وكثرة المواشي. وملتقى النهرين ولد في عام 1887م على وجه التقريب. وكان ينحدر من أبوين مزارعين. توفي أبوه وهو صبي وتزوجت أمه Wambui من عمه الأصغر حسب تقاليد الكيكويو. وتوفيت أمه بعد قليل فعمل راعياً للغنم ثم بستانياً ونجاراً وخادماً في المنازل لكسب قوت يومه والتحق بمدرسة الأحد الابتدائية Sunday School التابعة لكنيسة القديس يوحنا. وأنهى تعليمه عام 1912م. والتحق بكلية الاقتصاد التابعة لجامعة لندن. وتخرج منها بعد أن قسطاً كبيراً من التعليم والثقافة.
انظر:
Jeremy Murray - Brown: Kenyatta, Collines. 1972.

2- Delf (George) Jomo Kenyata: Op. Cit., PP. 64 - 69.
Hughes, A.J. East Africa, Op. Cit., P. 106.

3- C.O. 822 / 461 - Inward Telegram. From N.Y. to Foreign Office, May 28, 1953, No. 103.

4- أحمد طاهر: أفريقية في مفترق الطرق. ص 283.

وكان المؤتمر يهدف إلى الدفاع عن مصالح العمال وحقوقهم، وامتد نشاطه إلى معارضه نظام التفرقة العنصرية الذي كان يمارسه البيض ضد الهنود والأفارقة.[1]

وعلى صعيد آخر كان هناك بعض الموظفين الهنود يتعاطفون مع السياسة الحكومية ويدعون إلى محاولة تهدئة الأوضاع والضرب على أيدي الثوار في إطار التعاون مع الحكومة الاستعمارية وتحقيق مصالح كل الأفراد، وكان يشاركهم في هذا الرأي بعض الأفارقة الذين كانوا يرون عدم استخدام العنف من الجانب الحكومي فيما واجهه الثوار بل يمكن تهدئتهم بفرض إصلاحات جديدة وتقدم مصالح الأفريقيين على غيرها.

ممن أوائل الذين كانوا يتجهون في هذا الاتجاه مستر شان سينجا - Chea an Singh وهو من زعماء الجالية الهندية وكان يدعو كل الأجناس للتعاون مع الحكومة إزاء الإجراءات التي أخذت تتبعها في مواجهة ثورات الماوما ولاستعادة النظام، وقرر أن كل الأجناس ستكون مؤيدة لخطوات الحكومة بكل قوة، ومن ناحية أخرى حثَّ الحكومة الاستعمارية على إبطال أسلوب وسياسة العقاب الجماعي التي تتبعها في مواجهة الكينيين كرد فعل من جانب الحكومة نحو ثوار الماوماو.[2]

ومن الذين أيدوا أيضاً الحكومة هندي آخر كان رئيساً لاتحاد الغرف لتجارية والمصانع التابعة لهنود في شرق أفريقا وهو السيد/ يتهالال جيتاباني Beethalel Getbony الذي وجه الشكر والتأييد إلى حاكم الإقليم السير كيفليا بارنج في افتتاح الدورة الثالثة عشر لاتحاد الغرف التجارية للهنود وقال في رسالة شكره وتأييده (نؤكد لكم تأييدنا الكامل وتعاوننا معكم في مهمتكم الحالية؛ لإعلان حالة الطوارئ وإعادة القانون والنظام ونعرب عن تعهد جميع أعضاء الاتحاد بولائهم لجلالة الملكة).[3]

1- محمد المهدي: مرجع سابق، ص 378، 378.

2- C.O. 822 / 460. Report Meeting of the Secretary of State with Unofficial Members Organization, Op. Cit., P. 13 - 14.

3- C.O. 899 / 465. Inward Telegram to the Secretary of State for the Colonies, From Kenya (Sir Baring) 4th March, 1953.

الصراعات في نيروبي:

عندما شعر الأوروبيون بخطر الهنود عليهم من الناحية العددية وبالتالي سيصبح لها أثر عكسي على الوجود الأوروبي المستقبلي في كينيا، لذا نشط الأوروبيون وكرّسوا جهودهم ليتستروا خلف الأفارقة. وخططوا لاستئصال كافة الوجود الهندي من شرق أفريقيا فكونوا هيئة التجار الأفارقة والأوربيين لهذه الهيئة وضعت لها برنامجاً مع الأفارقة لمواجهة الهنود في الشرق الأفريقي. وعلى إثر ذلك قام السيد/ محمد لطيف سكرتير عام المؤتمر للكونجرس الوطني لهنود شرق أفريقيا East Africa Indian National Congress Nairobi وذلك في 18 ابريل 1923م بشكوى أوضح فيها للمجتمع الهندي مدى خطورة هذه الهيئة وأشار انه جرى تشكيل تنظيم جديد أطلق عليه اسم (هيئة التجار الأفارقة والأوروبيين) وذلك بواسطة بعض المتحمسين الأوروبيين بهدف وحيد وهو تدمير الكيان التجاري للهنود في المستعمرة.[1]

وكان بدء عمل هذه الحركة الجديدة هو بمثابة إشارة واضحة للمجتمع الهندي لكي يحسب حساب الخطر القادم لأن شعار هذه الحركة كان: «كل أوروبي وكل أفريقي يمثل دعامة لشرق أفريقيا. وكل جنسية أخرى تمثل إعاقة».[2]

فمثل هذا الشعار كشف عن الأهداف الخبيثة ومستسفر عنه مثل هذه المحاولات الخطيرة في السعي للخلاص من العنصر الهندي واستئصال شأفته من الدولة وسرعان ما ظهرت منشورات أصدرتها هذه الهيئة بحيث تؤكد على طبيعة هذه الحركة التي تنذر بالشؤم حيث أخذت تلك المنشورات تناشد وبشدة كل قطاعات المجتمع الأوروبي حشد الجهود وتوحيدها لاستئصال الآسيويين (بصورة نهائية من وطننا وإنهاء سيطرتهم على حياتنا التجارية).

1- Mungeam. G.H.: Op. Cit., P. 582.

2- Extract From Indians Abroad Bulletin No. 5. Bombay, May 1923.
Rivalries in Nairobi, Complaint of the East Africa Indian National Congress, Against the Euopean and African Traders Organization.

ومن هنا يتضح أن الهيئة كان هدفها استثارة المشاعر العدوانية في أذهان التجار الأوروبيين ضد الهنود، بالإعلان البارع عن شعارات مثل:

(أ) سرعان ما سيقوم الآسيان والمقصود بهم الهنود. بالسيطرة على حياتنا اليومية ومتى تم لهم ذلك فلن يكتفوا بل سيقومون بتهديد وجودنا ذاته (لاحظ خطورة هذا الاتجاه وأسلوب انتقاء الألفاظ).[1]

(ب) إن الاستمرار في هذه الأوضاع لا يمكن أن يكون. لن نحتمل الأوضاع الحالية. إن استعادة سنوات الهوان والشقاء التي خلفناها وراءنا بسبب تلك السياسات العقيمة التي تنتهجها الحكومة في التعامل مع الآسيان لا يجوز أن نسمح له بالحدوث، إن ما يحدث لهو وقف لمسيرة التقدم، إن كافة محاولاتنا لخلق دولة مزدهرة تبوء بالفشل بسبب الجنس الأجنبي، ذلك الجنس الذي لا ينبغي أن نسمح له و كما من المفروض السماح له من البداية بالانضمام إلى النسيج الاقتصادي لبلدنا... كينيا.

ومن خلال هذه الحملة الشريرة نجحت تلك الهيئة الجديدة في استثارة الأوروبيين للقيام بأعمال موجهة ضد الهنود، منها مقاطعة وإغلاق أسواقهم الاقتصادية وأوضحت الشكوى أن مثل هذه الحملة الشرسة كانت لها آثار مدمرة على المجتمع الهندي، فهذا أمر محتوم وهو ما استلزم وقفة من المجتمع الهندي، في سبيل الحفاظ على كيانه في مواجهة تلك الدعاية الخطيرة التي بدأها الأوروبيون.[2]

وهذه الحملة التي يشنها الأوروبيون ضد الهنود ستهدد الوجود الهندي ما لم يقوم هؤلاء الهنود بمواجهة. تلك العاصفة وتحمل المسئولية في إطار أكثر من ند للتجار الأوروبيين الساعين إلى إغلاق باب المنافسة من الأساس واستئصال الهنود.[3]

1- Extract From Indians Abroad Bulletin No. 5. Bombay, May 1923.
2- I bid.
3- I bid.

وعلى ضوء هذه المتغيرات المحلية والذي يسعى الأوروبي أن يدولها ضد الهنود؛ لينال المساعدة من بني جنسه وبلده الأم إنجلترا، ويفوز بالسيطرة على الشرق الأفريقي. كما فاز أخوتهم في جنوب أفريقيا، قام الهنود بتنظيم مقاطعة من جانبهم وكان شعارها اظهر لهم في حملة فعالة أسلوب المقاطعة الشاملة، كف عن التعامل معهم في أي مجال من مجالات الحياة القومية وانه ما لم تظهر نفسك كهندي صلب قوي مستقل واسع الحيلة قادر على مقاطعة المجتمع الأوروبي ككل فإننا ككل مهدد بالفناء لقد حان الوقت أيها السادة للقتال بضراوة في مواجهة خصومنا؛ لكي نحافظ على بقائنا ذاته وحماية مصالحنا في مواجهة هذه الظروف شديدة القسوة التي يجتازها المجتمع الهندي بأسره.[1]

وفي ظل هذه الظروف التي يمر بها المجتمع الهندي في الشرق الأفريقي. يأمل أن يحقق انتصاراً على الوقفة الأوروبية. من خلال الكونجرس الوطني للهنود ويجب أن تشعر كل قطاعات المجتمع الهندي بضرورة التكاتف لمحاربة أي جهود تبذلها تلك الهيئة العدائية الجديدة من خلال شن حملة مضادة للمقاطعة الشاملة؛ أي بانتهاج أساليب وقائية دفاعية ضد المجتمع الأوروبي بأسْرِه. وذلك على المستويين الاجتماعي والتجاري.[2]

هيئة التجار الأفارقة والأوربيين:

سبق أن أشرنا إلى هذه الهيئة في الشكوى الهندية الصادرة من الكونجرس الوطني الهندي بشرق أفريقيا، ولكن لم نتطرق إلى أهداف هذه الهيئة وتطلعاتها والتي سوف نتعرض لها بالشرح الموجز؛ لنعرف دور الأوروبيين ومغزاهم والتستر خلف عباءة الرجل الأفريقي والسيطرة عليه وعلى الهنود الذين أصبحوا من الكثرة والقوة بمكان يهدد مصلحة الأوروبي في هذا الجزء من الشرق الأفريقي.[3]

1- Mungeam. G.H.: Op. Cit., P. 583
2- Extract From Indians Abroad Bulletin No. 5. Bombay, May 1923.
3- Mungeam. G.H.: Op. Cit., P. 583.

أخذت هذه الهيئة غير المعروفة لدى المجتمع الأفريقي والهندي الإعلان عن نفسها والتحدث عن أهدافها وشعاراتها، إذ أشارت الهيئة عن نفسها وقالت، نحن عبارة عن هيئة غير معروفة نحن تتألف من بضعة أفراد يدركون الوضع الخطير الذي وجد المجتمع الأفريقي والأوروبي نفسه فيه اليوم، ولكننا نأمل وفي الحقيقية نحن على ثقة بأن هذا الحال سوف يتبدل ولن يظل على ما هو عليه لفترة طويلة.

ونجد هؤلاء المؤسسين لهذه الهيئة قد انكشفت عنهم الغمة بعد أن شعروا بخطر الهنود إذ نجدهم يلقون باللائمة على أهلهم الأوروبيين، ويشيرون على التقصير الفاضح من جهتهم نحو الأفارقة في بداية زهوة الأوروبي عند سيطرة شركاته على مقدرات هذا الجزء الحيوي من القارة الأفريقية من حيث الموقع والمناخ في المرتفعات. إذ يشيرون إلى أن الأوروبيين الموجودين في كينيا عام 1908م، كان الجدير بهم إدراك الخطر الذي سيواجههم بعد مضي خمسة عشر عاماً. ويعنون به، عام 1923م، عندما اشتدت مطالبات الهنود بالمساواة.[1]

واتهم أعضاء هذه الهيئة الأوروبيين، بأنهم لم ينظموا أنفسهم لضمان حصول جنسهم على أفضل العروض المقدمة، وضمان الحصول على أقصى سيطرة على عملية التنمية، لو أنهم كانوا قد بدءوا وقتها في تعليم السكان الأفارقة، لكي يتبوؤا مكانهم السليم في الحياة التجارية والصناعية ببلدهم لما كان الخطر الآسيوي الهندي يواجهنا اليوم.[2]

وهذه الهيئة أخذت تطرح هذا التحذير والنصائح بعد أن حان موعد الصحوة سواء أكانت من قبل الهنود أم الأفارقة. وكشفت عن أخطاء الحكومة الكينية إذ أشارت إلى أنها لم تتعامل مع هذا الخطر والقضاء عليه من البداية، فقد ارتضوا أن يأخذوا السبيل الأسهل وقتها وكانت النتيجة وستظل دائماً ما لم نحول دون منعها وذكرت الهيئة أن من أهدافها التي تسعى إليها، هو السعي بإصرار لتصويب الخطأ الفادح الذي حدث بالماضي ولكننا لا نستطيع أن نأمل في حدوث ذلك دون

1- Ghai Dharam. P. Portrait of Minority, Op. Cit., P. 7.
2- Extract From Indians Abroad No. 5. Letter No. 1, Bombay May 1923.

التعاون المخلص من جانب كل قطاعات المجتمع الأوروبي.[1]

وهكذا نجد حالة تحسر وكمد من الأوروبيين على الحال الذي هم فيه الآن في مواجهة الهنود المطالبين بحقوقهم المشروعة. جنباً إلى جنب مع الأوروبي فتذكر جماعة هذه المنظمة أو الهيئة أن تجارب السنين الحالية تثبت أننا أي (الأوروبيين) قمنا ببناء قلاعنا الحصينة طابقاً وراء الآخر بالعرق المنهمر من جباهنا وجهد أيدينا وفكر عقولنا ونفاجأ في النهاية بأن بنياننا الشاهق على وشك الانهيار والدمار. نتيجة تلك المزاعم عديمة الأساس والمطالب التي يتقدم بها قطاع من المجتمع. كنا على استعداد للتعاون معه لولا هذه المطالب.

ويظهر هنا استياء هذه الهيئة من النشاط الهندي المتزايد. والذي أصبح مسيطراً على اقتصاد البلد. فهذا جعل الأوروبي يقف هذا الموقف المعادي للهندي إذ يذكر الاستحالة في استمرار الأحوال القائمة على ما هي عليه. ويستحيل أن تكرر أخطاء الماضي. فنظرة إلى الماضي تؤكد أن عقم النتائج. وكل وعود تحسين الأحوال ارتطمت وتحطمت على جدار العنصر الأجنبي. إن هذا العنصر الأجنبي ما كان ينبغي له من البداية الانضمام إلى النسيج الاقتصادي لوطننا كينيا.

وهنا نظرة إلى هذا التفكير العقيم من الأوروبي ويشير إلى أنهم هم فقط الذين بنوا هذا الوطن مع أن الهندي هو العصب في هذا البناء من سكك الحديد إلى البناء الاقتصادي سواء على صعيد الزراعة أو التجارة، ويستنتج البحث أن هذا الصراع المحتدم بين المجتمعين الهندي والأوروبي يدل على إفلاس الأوروبي وعدم قدرته على المواجهة، في ميدان الاقتصاد. لأن الهندي كانت مهنته. بل كان يعمل في جميع التخصصات المهنية من الشيالين إلى رجال الأعمال والسياسة هذا الذي آثار حنق الأوروبي.

ويصرخ الأوروبي وينذى بأن المهمة صعبة وجسيمة ولكن ولا بد من أن يحزم الأوروبي رأيه على استبعاد هذا الجنس المغاير بصورة نهائية من وطنه حسب إدعائه. وإنهاء وجوده من حياة الأوروبي التجارية. ويشيرون إلى أنهم ملوا من البناء على رمال متحركة حسب تعبيرهم. ويعتقدون أنه مهما كانت التكاليف

1- I bid.

وجسامة التضحيات فإنه لا بد من وضع أرضية صلبة وقاعدة راسخة كأساس لهذا البلد.[1]

وبهذه المحاولات يسعى الأوروبي إلى اقتلاع جذور الهندي، وبالتالي سيتمكن من أحكام سيطرته على الأفريقي، لأنه علم بأن الوطنيين الأفارقة لم يتمكنوا بعد من وعيهم السياسي، والاقتصادي لإدارة أمور البلد، فستنحصر بأيدي الأوروبي كل أمور البلد هذا بعد تخلصهم من الهنود.

ويطالب الأوربيون بعدم السماح للعنصر الآسيوي في البناء الاقتصادي، خوفاً من ثراء هذا العنصر، وتصدير هذه الثروة إلى الخارج، وهذا يعني تدمير الاقتصاد ومقدرات البلد.

حقاً ففي هذه اللفتة عرف عن الهندي أنه ميال إلى هذا الأسلوب، وهو تفريغ البلد الذي يعمل به من الاقتصاد وتحويله إلى بلده الأم، لذا نجد البلد الذي يعمل به لا يعرف الدورة الاقتصادية التي تعود بالنفع للبلد.[2]

ومن ضمن ما أشارت إليه الهيئة في رسالتها رقم (1) عن الوجود الهندي في الشرق الأفريقي ودوره في الاقتصاد، أن الآسيوي بمجرد أن يتمكن من السيطرة على جانب من جوانب الحياة سرعان ما يحول ذلك إلى سيطرة على هذا الجانب من الحياة اليومية، ثم سرعان ما يخرج بمجموعة من المزاعم الثورية مطالباً بتجريد الأوروبي من مكاسبه ومهدداً وجوده وذاته.[3]

وهذا يعد افتراءً من الأوروبي على الهندي الذي لا شك يملك الاقتصاد، لكنه لا يستطيع أن يهدد الوجود الأوروبي حسب المزاعم التي يطلقها أصحاب هذه الهيئة إذ يثيرون حفيظة الحكومة الأوروبية في كينيا لاتخاذ الإجراءات الصارمة ضدهم، لأن الحكومة وإنْ كانت مع المستوطنين إلا أنها تقف أحياناً مع المجتمع الهندي لأنها على علم بدوره في سيرة الحياة في كينيا منذ الاستعانة بهم في سكك الحديد والحرب العالمية الأولى.

1- Extract From Indians Abroad No. 5. Letter No. 1, Bombay May 1923.
2- I bid.
3- I bid.

الهنود وأثرهم على الاقتصاد الكيني حسب مزاعم الهيئة:

أفاد أعضاء الهيئة، أن بنيانهم الذي بنوه طيلة السنوات الماضية، فجأة وبين عشية وضحاها فوجئوا بهذا البناء ينهار، بسبب المزاعم الهندية والأراجيف التي يبثونها. وحسب إدعاء الأوروبيين أنه من جراء ذلك خاف رأس المال وانسحب من الاستثمار، ووقفت عجلة التنمية بلا حراك. وضاعت ثمرة تلك المجهودات الهائلة بسبب التعثر في مشكلة هندية ثم لا نلبث أن نفاجأ بوقوعنا في أخرى.[1]

وسبب هذا التحامل على الهندي هو فشل الأوروبي في إدارة دفة الاقتصاد وإعزاء سبب انهياره إلى المجتمع الهندي. وهذا يبرر على مطالبة الأوروبي بإقصاء الهندي من هذا المكان الحساس ألا وهو العمل بالمجال الاقتصادي وهنا تقوم الهيئة بتقديم التعهدات للحكومة، بأنها ستقوم بإعادة البناء من جديد تماماً، ولكنهم لن يفعلوا ذلك إلا بوازع وحيد وهو حبهم لوطنهم كينيا ووعدوا بأنهم سيعدوا العدة لكي يقوم البناء على أرضية سليمة ويطالبون الحكومة بالعون، ويذكرون أنه لو تسلح كل فرد في الجالية الأوروبية في تلك المستعمرة بالعوامل اللازمة لإنجاز تلك المهمة الرامية للحفاظ على أفريقيا للأوروبيين والأفريقيين، فإننا ولا شك سوف نكون الفائزين في هذا السباق الطويل.[2]

ويذكرون في نهاية خطابهم هذا إن كل أفريقي وكل أوروبي هو دعامة لأفريقيا وكل جنس آخر هو إعاقة. وهذا يدل على تسلطهم وأنانيتهم بالفوز بأفريقيا ليس شرقها وغربها فقط بل جميعها.

التكاتف الأوروبي ضد الوجود الهندي:

يتضح من الرسالة الثانية الصادرة من الهيئة والموجهة للحكومة الكينية لشحذ الهمم للأوروبيين، لمناصرة الحكومة لممارسة مهامها وخططها المرسومة لمواجهة الهنود ونقل الصراع على الساحة عملياً لكي يوقفوا نشاط الهنود الاقتصادي والسياسي، هذا ما تسعى إليه الحركة المتمثلة في الهيئة السابق ذكرها.

1- Mungeam. G.H.: Op. Cit., P. 581.
2- Extract. Letter No. 1.

إذ أشارت الهيئة في رسالتها أنها قد خرجت إلى حيز الوجود، وأنها أحرزت نجاحات متعددة في أيام معدودة، واليوم وصلت إلى مرحلة حيث تبدأ في نشاطها العملي، وأنها شكلت لجنة عامة لتمثيل كل الأنشطة التجارية الرئيسية والمنشآت التجارية الموجودة في نيروبي.

- وحصلوا على خدمات الأمانة المنظمة.
- ولديهم هيئة تنفيذية راغبة في العمل بهمة وحماس لا نظير لهما.
- وكذلك مكتب تمثيل حركتهم وتنظيم أعمالها.
- ولديهم ضمانات بالتمويل المادي بصورة كافية لاستمرارهم لبضعة أشهر.
- و بدأوا العمل الجاد بصورة فعلية.
- وما يريدونه فعلياً الآن هو التعاون من جانب كافة قطاعات المجتمع الأوروبي مدفوعاً بالروح الصادقة.

وأشاروا إلى أنهم منشغلون بجمع البيانات المتعلقة بموقف العمل الفعلي لكل النشاطات التجارية الموجودة في الدولة، وأنهم يقومون بحصر المصاعب التي تواجهها الأنشطة التجارية، وذلك فيما يتعلق بعدم توظيف العمالة الآسيوية الهندية، ويبحثون عن المصاعب التي نشأت عن عدم قدرة البعض على عدم التعامل مع الآسيويين ما لم يقوموا بالمقاطعة الجماعية لمشروعاتهم.[1]

وتوقع الأوروبيون أنهم سيواجهون بصعاب في مسيرتهم هذه في مواجهة الهنود إلا أنهم وضعوا لها حساباً، بحشد الهمم لقهرها في الوقت المناسب.

وهنا يسعى الأوروبيون جميعاً بحزم وتصميم على مواجهة المضايقات، التي ستصدر من الهنود من جراء المقاطعة بالسلاح الذي برعوا فيه، والذي استمدوه من الأب الروحي بالنسبة لهم (المهاتما غاندي) إلا أن الأوروبيين يعترفون بأنهم يصابون بخسائر مادية، إلا أنهم ينادون بعضهم البعض بالوقوف في مواجهة الهنود لحماية مشاريعهم التجارية، وذكروا في رسالتهم الثانية الأهداف الرئيسية المتمثلة

1- Nairobi House, Dairobi, Kenya Colony.

في الآتي:

1. التشجيع بكافة السبل على توظيف الأوروبيين والأفارقة في مستعمرة كينيا.
2. تشجيع دخول الحرفيين والتجار والكتبة الأفارقة والأوروبيين.
3. تشجيع فتح المحلات المملوكة للأفارقة والأوروبيين لتغطي كل أنحاء المستعمرة. وغلق الطريق على المنافسة الآتية من العناصر الأخرى. ويعني بها الهنود.
4. تشجيع الأوروبيين والأفارقة على التعامل التجاري مع هذين الجنسين فحسب دون السماح بدخول أي جنس ثالث.[1]

وطالب الأوروبيون بتحقيق هذه الأهداف وإنشاء مكتب للعمل والاستعلامات في نيروبي على أن تكون وظيفة هذا المكتب وتعامله مع:

1. العرض والطلب بالنسبة للعمالة الأوروبية والأفريقية.
2. تحديد المصادر التي يمكن الحصول على تلك العمالة منها.
3. تشجيع الأعضاء المشاركين في هذا التنظيم على بذل أقصى جهودهم للتأثير على كل الأوروبيين لدعم أهداف وتمويل هذا التنظيم.
4. العمل كحلقة اتصال مع التنظيمات الموجودة بالمقاطعات وبالأراضي المجاورة بغرض التأكيد على أن سياسة موحدة هي التي سيتم اتباعها في جميع أنحاء شرق أفريقيا فيما يتعلق بالسعي لتحقيق الأهداف التي ينبغي توضيحها هنا.[2]

ونلاحظ أن كل هذه القوانين والملاحظات والأهداف هي شغل الأوروبي الشاغل لمواجهة الهنود في كينيا البريطانية. الذين سبقوا الأوروبيين فيها واستوطنوها. فهذا السعي الذي يقوم به الأوروبيون يهدف لإبعاد الهنود من أرض أصبحت لهم بها جذور ومن الصعوبة بمكان زحزحتهم منها.

1- Nairobi House, Dairobi, Kenya Colony
2- I bid.

ونعود إلى البرنامج شديد الطموح الذي خطط الأوروبي له لينال من المجتمع الهندي الاستحواذ بكل مقدرات البلد، حيث تصور البعض أن هذا البرنامج سوف يفشل في مواجهة النفوذ المتصاعد الذي يمثله الخطر الهندي، والذي يواجهه المستوطنون في كينيا – إلا أن القائمين على هذا التصور يقولون إن الأمر إذا ما أخذ بجدية سوف يكون له الأثر الإيجابي.[1]

وأكد أصحاب الحركة أنه إذا لم يؤخذ الأمر بجدية، من باقي الجماعة الأوروبية والذي تواجههم اليوم من نفس الأخطار – قد يؤدي إلى انقراضهم.[2]

هموم السكان الأصليين بكينيا ومشكلة هجرة الهنود:

جُرِيَتْ مقابلة صحفية مع القس الدكتور ج. دبليو آرثر – Dr. J. W. Arthur بصحيفة الورننج بوست في يوم 28 ابريل 1923م[3]. وجرى التأكيد على أهمية رعاية بريطانيا للسكان الأصليين بكينيا وإبراز الأثر الذي سيترتب على ذلك في الاجتماعات التي تلت والتي عقدت في لندن، وتناولت أوضاع الهنود في الاجتماعات التي تلت بواسطة القس دكتور ج.دبليو آرثر بكنيسة البعثة الاسكتلندية، ويعد هذا الرجل أحد كبار المسؤولين في كينيا وهو مختص بدراسة الشئون الكينية.

ولقد وصل دكتور آرثر إلى لندن بناء على دعوة خاصة من سير روبرت كوريندون Sir Robert Coryndon بهدف تمثيل السكان الأصليين في المفاوضات المزمع إجراؤها في المرحلة القادمة.[4]

ومن هذا يتضح أن الأوروبيين يستبعدون الهنود ويقربون الأفارقة الذين في نظرهم لا حول لهم ولا قوة حتى إن من يمثلهم لشرح قضاياهم واسترداد حقوقهم هو

1- I bid.

2- Morning Post, April 28, 1923.

3- أحد كبار المسئولين في كينيا والمختص بدراسة الشئون الكينية، وسكرتير رابطة البعثات التبشيرية البروستانتية. انظر:

C.O. 533 / 291. Vol. 17. P. 36.

4- حاكم كينيا.

رجل أوروبي، فهذه قمة المهاترات السياسية والخدع والتضليل ومطالبة الأوروبيين بحقوق الأفارقة ما هو إلا تضليل للحقائق وإبعادهم والتخلص من الهنود، تحت مظلة الأفريقي.

وحسب ما جاء في أقوال دكتور آرثر، إنه يجب التوصل إلى حل بخصوص أوضاع الآسيويين الهنود في مستعمرة كينيا لأنه بعد الأخذ في الاعتبار لكافة الأمور، فإن السكان الأصليين هم الملاك الأصليون لأفريقيا وأشار في معرض أقواله إلى أن الحكومة البريطانية قد تعهدت برعاية السكان الأصليين وذلك بتقديم كل صور الدعم الممكنة دون تفرقة بين الأبيض والأسود.[1]

وأخذ آرثر يعود إلى الوراء في معرض حديثه ويذكر الحكومة البريطانية بتعهدات شركتها بالشرق الأفريقي، وأشار إلى أنه في 4 أغسطس من عام 1889م توصلت شركة شرق أفريقيا البريطانية الأمبريالية والتي كانت تعمل بشرق أفريقيا بموجب مرسوم ملكي، إلى الاتفاق مع موبلاي زعيم قبيلة الواكامبا Mobli, Cheif of the Wakamba وبمقتضى هذا الاتفاق قدم هذا الأخير عدة تنازلات إلى الشركة في مقابل ما نصت عليه تلك العبارات المأخوذة بالنص من هذا الاتفاق.[2]

فقد تقرر أن تضمن الشركة تقديم حمايتها وكل مساعدة من جانبها وجانب الحكومة البريطانية إلى موبلاي وكل من يقيم بالأراضي التابعة له وكل الرعايا المقيمين بها وتقوم الشركة بتخول استخدام علم هذه الشركة كدلالة على بسط حمايتها على موبلاي ورعاياه.

وقد جرى توقيع اتفاقات مماثلة مع العديد من القبائل التي تفيض بها منطقة شرق أفريقيا، وقد كان الاهتمام الأساسي لتلك الشركة هو العامل التجاريّ فحسب ولكنه، اقترن برغبة جارفة في حماية ومساعدة السكان والمستوطنين الأوروبيين، ومن الطرائف أن الشعار الذي جرى طبعه على الاتفاق مع قبيلة الواكامبا هو (الضوء والحرية) ولكن ما عاناه الأفارقة من ظلام وعبودية عكس الشعار، وهذا يدل على حسب الذات بالنسبة للأوروبي في تعامله مع الشعوب الأخرى التي يرى أنها أقل منه مستوى.

1- Morning Post. April 28. 1923.
2- I bid.

وبعد قيام الحكومة البريطانية بشراء أصول شركة شرق أفريقيا البريطانية الأمبريالية، انتقلت مسئولية الحماية لتلك القبائل إلى الحكومة البريطانية ذاتها.. وعبر آرثر عن أن بريطانيا أخفقت في الحماية المقدمة للسكان الأصليين، وأشار إلى نقطة أو نقطتين وأخذ في شرحهما:

الأولى: حيازة أراضي السكان الأصليين. على سبيل المثال فإن بعض هذه الأراضي قد ضاعت واختفت كلية من ملكية الأفارقة ولا زالت حيازة البعض الآخر وحتى اليوم مسجلة باسم وزير الدولة لشئون المستعمرات فهي تعد أراضي ملكية تابعة للتاج البريطاني. ولا يعد الأفارقة أكثر من مجرد مقيمين على تلك الأراضي بإرادة الحكومة وإذنها، وليس مطلوباً منح الملكية الفردية، ولكن يجب أن يكون هناك نوع من الإقامة الجماعية التي تتم وفقاً لتنظيم قانوني معين لتحقيق الأمن السليم.

والثانية: أن بريطانيا فشلت في تطوير السكان الأصليين المقيمين بتلك المناطق الواقعة تحت حمايتها من الناحية التعليمية، ومن ناحية ضآلة الخدمات الطبية المقدمة لهم ولم تقدم لهؤلاء السكان الأصليين أي عائد معقول مقابل الضرائب التي تفرضها عليهم.

وأشاد آرثر بفضل الهنود. ونسب إليهم تطوير شكل التجارة في شرق أفريقيا وهو ما مكن السكان الأصليين من تصريف منتجاتهم الزائدة وكذلك يرى آرثر أن هناك ضرورة ملحة – وهذه هي اللحظة المناسبة – لعمل إعادة تقييم للأوضاع المرتبطة بأهدافهم في أفريقيا وذلك من وجهة نظر الحكومة، إن هدف بريطانيا في كينيا يجب أن يكون تحقيق أقصى معدلات تنمية سواء للشعب أم للأراضي الواقعة في المستوطنة وهو ما سيجلب الخير على هذا الشعب ويمكنه من الإسهام لصالح الإمبراطورية.

ويشيد بالأفريقي ويراه أنه أكبر دعم لهم في مجال تحقيق التنمية، وأنه على الرغم مما يقال أحياناً بشأن إبراز السلبيات فإن الأفريقي هو إنسان دؤوب

وإن تجاربهم المرتبطة بالإرسالية الاسكتلندية وتعليم الأفارقة لإتقان حرفة مهنية، قد ثبت أن الأفارقة قابلين للتعليم وأنهم قادرون على التكيف والتأقلم على الأوضاع الجديدة. وهو ما يدل عليه إبقاء التنمية خلال العشرين سنة الماضية. وفي ردود أفعالهم للاستيطان الأوروبي في بلدهم وفي دخولهم المسيحية بأعداد هائلة وباستجابة مذهلة وهذه هي التنمية في أرفع مستوياتها.

وعلى الرغم من أن هذا الفصل يدور حول الصراع الهندي الأوروبي – فإن البحث تعرض للمواطن الأصلي صاحب القضية الأصلية، ألا وهو الإفريقي الشرقي ويراد بذلك أنه لا بد من ربط الأحداث والتعرض للعناصر الثلاثة المشاركة في سير هذه الأحداث على الساحة بالشرق الأفريقي وقد كان الأوروبي في صراعه مع الهندي وبالتالي يكسب هذا الصراع الشرعية على المستوى الداخلي والخارجي ويحقق الفوز في نهاية المطاف.

وقد أشار الأوروبيون إلى أن السكان الأصليين هم محور التنمية وأساسها لذا لا بد أن توجه لهم وسائل الرعاية الصحية بالصورة الكافية. وأوضح الأوروبي نفسه معاناة هذا الأفريقي إذ أشار إلى أن مستوطنة الكيكويو Kikuyu، التي يقيم بها 800,000 من السكان الأصليين لا يوجد بها للأسف سوى طبيبين أوفدتهما الحكومة لذلك. وأنه لابد من الاهتمام البالغ في كل نواحي الحياة ليأخذ الأفريقي دوره في سير أمور بلاده ويتأهل للوصول إلى مستوى المسئولية.

كل ما أشار إليه هذا القس الدكتور آرثر في مقابلته الصحفية، يدل على مدى ما يعانيه الأفريقي من حرمان، وهذا الذي سوف يشحذ همم الأفارقة للمطالبة بحقوقهم بأنفسهم لأنهم أدرى بأحوالهم.

ويعود آرثر ويشير إلى أن كل الوظائف الدنيا عملياً وبصورة تقريبية. والموجودة في الحكومة وفي الحياة الصناعية بالمستعمرة يشغلها الآسيان أي الهنود وهو ما يعني عرقلة الأفريقي، ومنع انطلاقته التنموية وتكبيله بأغلال التخلف حتى عن أقرانه من الآسيان وهو ما يؤدي في النهاية إلى عدم شغل الأفريقي لمكانه الصحيح في البلد تاركاً هذه الوظائف للهندي الذي احتكر هذه الوظائف.

وهنا نرى تحامل آرثر على الهنود واتهامهم بأنهم السبب في تخلف الأفريقي ولم يشر إلى بني جلدته إلا ببعض التقصير. وهنا يوضح مدى عمق العداء الأوروبي للهنود.[1]

وجهات نظر زعماء قبيلة الكيكويو حول الهنود:

قام زعماء قبيلة الكيكويو Kikuyu بتقديم وجهات نظرهم لحاكم كينيا السير روبرت كورتندون Sr. Robert Kortndon، لإظهار عدم رضاهم ومعارضتهم لتوسيع نطاق سيطرة الهنود في كينيا. إذا قام الحاكم بإرسال برقية[2] إلى وزير شئون المستعمرات بتاريخ 11 يونيو 1923م استعرض فيها مطالب كبار السن بقبيلة الكيكويو على النحو التالي:-

1. يعارض كبار السن الاعتراف بالحقوق المتساوية للهنود على حساب السكان الأصليين.
2. يعارض كبار السن توسيع طاق سيطرة الهنود على الشئون المرتبطة بالسكان الأصليين في أي مجال كان كما هو الحال على سبيل المثال الآن في السكك الحديدية فقد علمتهم تجاربهم مع الهنود أن الموظفين الهنود يتلقون الرشاوى لدى تعاقدهم مع الأوروبيين.
3. يخشى كبار السن من تحجيم مشكلة السكان الأصليين فيما لو لم يتم التمثيل السليم للسكان الأصليين في الوقت الذي يتم فيه تمثيل الأوروبيين والهنود على نطاق واسع في النقاش الدائر هناك.
4. يعلن كبار السن استعدادهم للذهاب للندن إذا جرى استدعاؤهم من قبل فخامتكم.
5. وأشار حاكم كينيا إلى أنه أكد لوزير المستعمرات أن الأوروبيين يؤكدون على نفس وجهات النظر الأفريقية وخاصة البندين. (1)، (2)، (3).[3]

1- Morning Post. April, 28. 1923.
2- C.O. 533 /295 Telegram No. 169, O.A.G. to Colonial Secretary, June 11, 1923.
3- C.O. 533 / 295 Telegram No. 169.

معارضة السكان الأصليين بكينيا للمطالب الهندية:-

تم ذلك في الحوار الذي أُجْرِي مع جريدة التايمز اللندنية في عدد 12 يونيو 1923م.[1]

فقد عبر المسئولون بقبيلة الكيكيو عن نيتهم في إرسال مندوب يمثل السكان الأصليين إلى لندن وناشدت هيئة السكان الأصليين كافة الكنائس، والإرساليات إقامة صلوات لنجاح مفاوضات سير روبرت كوريندون ودكتور آرثر والخاصة بالمشكلة الكينية وتمثيل قضيتم على النحو الذي ذكروه في قضيتهم التي عبروا عنها في خطابهم لسير كوريندون[2] ونرى في عام 1923م كثرة اللجان والمقابلات التي أجريت في كينيا وبريطانيا لما أحدثه منشور ديفون شاير من آثار أدت إلى اهتمام الحكومة البريطانية بحقوق السكان الأصليين.

ومن الواضح أن هناك مشاعر متأججة تفيض بالمرارة من جانب السكان الأصليين تجاه المجتمع الهندي بكينيا وتجتاح كافة القبائل بلا استثناء وبضفة خاصة بين قبائل الباجندا The Baganda والكافارندو Kavirondo والكيكويو Kikuyu ومن شأن منح تنازلات مادية للآسيان الهنود أن تصيب السكان الأصليين بالاستياء الشديد وتملؤهم بالإحساس بالخوف من الخطر القادم على مصالح السكان الأصليين، وقد تدفعهم ذلك إلى الثورة والاضطرابات.[3]

والباجاندا ليسوا قبيلة كينية بل هم تابعون لمحمية أوغندة، مع أنه من فترة قصيرة لم تكن هنا مشاعر عداء حيال الهنود في أوغندة.

1- The Times of June 12, 1923.
2- C.O. 533 / 293, Vol. II. P. 375 Extract from the Times, 28 Februray 1923.
3- C.O. 533 / 295. Telegram No. 169.

مذكرة دكتور جون دبلو آرثر حول المشكلة الهندية إلى السكرتير الدائم لمكتب شئون المستعمرات بتاريخ 19 يوليو 19 يوليو 1923م.[1]

قام دكتور جون آرثر بإعداد مذكرته، وقدمها إلى السكرتير الدائم لمكتب شئون المستعمرات، بصفته المختص بالشئون الكينية، وذكر أنه في هذا الوقت الذي يقوم فيه الوفد الأوروبي بإرسال مذكرته إلى السكرتير الدائم، بالكتابة والتي تتعلق بالمشكلة الكينية، وفي الوقت الذي قد تكون فيه وجهات النظر حول تلك المشكلة مختلفة مع وجهة نظره – لذا يرى أنه من الصواب بالنسبة له أن يرسل المذكرة إلى السكرتير الدائم ويبين موقفه حيال المشكلة الكينية.[2]

إن هناك مشكلة خاصة بحيازة الأرض والتي تعد أكثر الأمور حيوية وخطورة بالنسبة لكافة السكان الأصليين. لذا يرى آرثر أنه لابد من رصد هذه المسألة لإيجاد حلٍ لها. وأشار إلى أن سير روبرت كرينيدون قد أخطر السكرتير الدائم. بمشاعر عدم الأمان التي تجتاح السكان الأصليين بكينيا فيما يتعلق بمسألة الأرض. وكذلك أخطروا وزير المستعمرات عن وجهات نظرهم حيال المسألة الهندية، وطالبوا فخامة الرئيس الكيني (نورثى) بإحالة الموضوع إلى سيادة السكرتير الدائم لإيجاد حل لمشكلتهم وطالب آرثر منع أية صيغة من اللقب الجماعي. والصكوك الجماعية للحيازة بالنسبة للقبيلة في الوقت الذي يسمح فيه لأفراد قبيلته بتنظيم الأرض داخل حدود المستوطنة الخاصة بهم. فإن هذا سيكون عاملاً مهدئاً لمخاوفهم، على أن ينطبق على جميع القبائل.[3]

ومن هذا نستنتج أن كل الأطراف المعنية في كل من إنجلترا، والمحمية البريطانية لشرق أفريقيا، تبالغ في الاهتمام بمشكلة السكان الوطنيين، حتى إن بعض المراقبين أعلن شكه في صدق هذه المشاعر التي أبداها كل من الطرفين الهندي والمستوطنين نحو الأفريقيين، وتم ذلك بعد أن بدأ الأفريقي يتحسس الطريق للخلاص من كلا الطرفين، فأخذ الهنود والأوروبيون يتسارعون إلى كسب السكان الأصليين.

1- C.O. 533 /306. Memorandum by Dr. J.W. Arthur on Indian Question in Arthur to Permanent Secretary. Colonial Office, June 1923.

2- C.O. 533 / 306.

3- I bid.

دور مجلس الأمناء البريطاني لتسوية المشكلة الكينية:

لا شك أن هذا الاهتمام المتزايد، والخطط المحمومة من شأنها قطع الطريق على أي تقدم للمجتمع الهندي وتغلغله في وسط السكان الأصليين، والتأثير عليهم ليناصبوا الأوروبيين العداء، فنرى كل المؤسسات الأوروبية تنشط لسد الطريق على الهنود - هذا في رأي المواطن الأصلي.[1]

ومجلس الأمناء البريطاني هذا يعد الهيئة التي تُعنى بحماية الشعب الكيني وتطويره من السكان الأصليين وهو جهة رئيسية في إيجاد تسوية للمشكلة الكينية وفي رأي هذا المجلس فإن حكومة مستعمرة التاج تبدو في الوقت الحالي على الأقل هي أفضل صيغة لشكل الحكومة المقترحة في كينيا. ومن شأن هذا أن يُمَكِّن وزير الدولة لشئون المستعمرات من الحفاظ على السيطرة على فرض الضرائب على السكان الوطنيين وعلى تنظيم العمالة وهناك أمور أخرى سيتعرض مجلس الأمناء البريطاني لذكرها وهي فيما يلي:[2]

1. الأرض:

إن الوضع في كينيا اليوم هو أن غير الأفريقيين يمتلكون ضمان الحياة. بينما الأفريقيون ليسوا سوى مقيمين تحت وصاية التاج. لذلك فإن هناك أمرين مطلوبين لتأمين الوضع بالنسبة للسكان الأصليين.[3]

الأول: هو أن الأراضي في الوقت الحالي التي يشغلها القبائل يجب تأمينها بما لا يسمح بدخول أجانب. وهنا الأجانب المعنيون هم الهنود.

والثاني: هو أن متطلبات الحاضر والمستقبل سواء للأفراد أو القبائل الأفريقية تعد هي الأجدر بالاهتمام ولا بد من مراعاة الاستجابة للطلبات الأفريقية فيما يتعلق بالحيازة وعدم دخول الأجانب.[4]

1- C.O. 533 / 306.
2- I bid.
3- Mcgregor: Op. Cit., P. 16.
4- Britain, H. & Ribley P.J.: A Simple History of East Africa. London 1973, P. 239.

2. الهجرة:

يجب الحد من هجرة غير الأفريقيين على ألا يُسْمَح بأية صورة من صور الهجرة على الإطلاق إلا بالنسبة لتلك الهجرة التي يمكن استيعابها داخل الدولة.

٣. الفصل بين الأجناس.

استمراراً لسياسة الفصل بين الأجناس في كافة أرجاء الدولة – هي التي جرى انتهاجها بداية لحماية المناطق التابعة للسكان الأصليين من اختراق أو دخول غير الأفارقة فإنه يتعين الاستمرار في تطبيق هذه السياسة للصالح العام وهذا الفصل يُمَكِّن الحكومة، من السيطرة على الفئات المتصارعة، الهنود، والوطنيين، والمستوطنين وإنْ كان في نظرنا أن كلاً من الهنود والأوروبيين يجب أن نطلق عليهم مستوطنين ولا تنحصر هذه التسمية في الأوروبيين فقط.[1]

4. السيطرة:-

إن الوقت يبدو ملائماً لكي يقوم مكتب شئون المستعمرات بوضع سياسة محددة بالنسبة لأراضي السكان الوطنيين، وبمقتضى ذلك يتم تشجيع عملية التعليم وبسط النفوذ البريطاني بكافة السبل، وذلك حتى يتمكن السكان الأصليون من إدارة كافة شئونهم في المستقبل ويُعْزَى ذلك إلى أن الأوروبيين هم أصحاب الفضل في إيصال السكان الأصليين إلى الحكم وتضييق الفرصة على الهنود.[2]

ونستخلص من هذا الصراع الدائر بين الهنود والمستوطنين، والذي شمل كل مناحي الحياة في المستعمرة الكينية أن كل طرف يرى انه صاحب الحق والولي بالسيطرة على هذه الرقعة من الأراضي المغلوب على أمر سكانها الأصليين.

وفي مسلسل الاجتماعات واللقاءات التي عُقِدَت بالأراضي المرتفعة في بداية عام 1923م اتخذت القرارات باللجوء إلى الأعمال غير الشرعية، إلا أن الحكومة وافقت على مطالب الهنود.

1- C.O. 533 / 306.
2- C.O. 533 / 293.

وهنا عبّر المستوطنون البيض عن شعورهم في اجتماع مؤتمر جمعياتهم الذي عقد في 3 مارس عام 1923م تحت رئاسة اللورد ديلامير فأرسلوا عدة برقيات يحملون فيها وزارة المستعمرات البريطانية مسئولية أعمال العنف التي قد يضطرون إلى للقيام بها وأعلنوا أنهم يدافعون بذلك لا عن مصالحهم فحسب، بل عن مصالح الأهالي السكان الأصليين أصحاب البلد الشرعيين وفي أوج الأزمة أظهر كل من الطرفين المتصارعين فجأة اهتمامه بمصالح الأفريقيين وحرصه عليها. ولكن هذا كان لصالح السكان. إذ أخذت الأحداث في إبراز دور الوطنيين وإكسابهم نوعاً من الشرعية التي أهلتهم فيما بعد للمواجهة الفعلية لاستقلال بلادهم.

رد الفعل عند الهنود تجاه الموقف الأوروبي:-

وصلت إلى كينيا جماعة الهنود الممثلين للمجلس التشريعي الهندي بصورة غير رسمية وذلك بدعم من الحكومة الهندية للمعاونة في طرح القضية الهندية في المناقشات الدائرة. بواسطة مكتب شئون المستعمرات حول أوضاع الهنود في كينيا.

وسافرت هذه الجماعة إلى لندن وهي تشكل الوفد الهندي المؤلف. من سارينفاسا شاستري V.S. Srinivasa والسيد/ جاميندداس دواركدامس Mr. Jammadas Dwarkadas Sastri والقس أندروز The Rev. C.F. Andrews والسيد/ب.س كامات Mr. B.S. Kamat وسيشارك في هذه المباحثات الآغاخان الموجود في أوروبا. وقامت صحيفة التايمز بتاريخ 30 أبريل 1923م بمقابلة السيد/ شاسترى حيث أدلى بحديثه أن الهند لديها شعور قوي بضرورة القيام بإجراء حول مسألة الهجرة.[1]

وذكر شاسترى أن الهند قامت بتمرير قانون يحد بصورة صارمة من هجرة العمال العاديين وهو ما ترتب عليه بالتالي تحرر كل جزء في الأمبراطورية من مخاوف تدفق هذه النوعية المدنية من السكان وهي النوعية التي كان محتملاً ولأسباب اقتصادية أن تتدفق على شرق أفريقيا. وهو ما يشكل منافسة خطيرة أمام

1- The Times. April 30, 1923.

العمالة الأوروبية. وقد وافقت الهند أيضاً وبناء على مرسوم عام 1918م، على أن الهجرة إلى مناطق الدومينيون يجب أن تتوقف تماماً ما لم تكن لأسباب مؤقتة وليست للاستيطان الدائم وتكون مرتبطة بالتعليم أو التجارة أو السفر.[1]

وهذا ما يخطط له المستوطنون وهو منع الهجرة الهندية إلى الشرق الأفريقي إلا أن شاستري ذكر في معرض حديثه إن طلب المستوطنين والحكومة الكينية أكثر من ذلك فإنه كان من السخف أن الهند تعتبر نفسها شريكاً بحيث تحرم عليهم مغادرة حدود الهند.[2]

وصرح شاستري بأن التشريع الصادر مؤخراً في الهند سوف لا يحتمل ولو للحظة واحدة فكرة إغلاق الباب تماماً في وجه الهجرة الهندية إلى شرق أفريقيا، وأشار إلى أن كل المقترحات التي رآها والمرتبطة بعملية التصويت الانتخابي أو أوضاع الحكومة التنفيذية فإنه لم يصادق على الإطلاق لأي شيء يشير ولو عن بعد، أو يمكن تفسيره على أنه رغبة من جانب الهنود في تسيير دفة الأمور – سواء بمفردهم أم دون مشاركة البريطانيين – في مستعمرة شرق أفريقيا أو محاولة إدارة شئون تلك الدولة.[3]

واختتم شاسترى قائلاً (إن النزاع الذي ينتظر تسويته الآن يتناول ما هو أكثر من المصالح العادية، إذ أنه سيجري مناقشته وبصورة علانية على أنه نزاع بين البيض والملونين القاطنين في الإمبراطورية).[4]

وقد أقسمت بريطانيا أمام العالم أجمع على احترام المساواة والأخوة ونبذ العداوة داخل حدود الكومنولث الذي أقامته.[5]

ويرى الهنود أن هذا الكومنولث ليس كومنولث للبيض، ولا يصح أبداً أن يهيمن عليه ويدير شئونه الرجل الأبيض فحسب، للسعي لإخضاع الملونين بل المأمول أن الحل الذي سيتم التوصل إليه في غضون أسابيع قد أغلق ديفونشاير

1- C.O. 533 / 291. Indian Policy in Kenya.
2- I bid.
3- The Times, April 30, 1923.
4- The Times, April 30, 1923.
5- I bid.

Duke of Devonshire الذي سوف يسعى للحفاظ على الهنود في المكان الذي يتمنوا أن يصلوا إليه وهو المكان الذي تظل فيه راضية وفخورة لكونها شريكاً متكافئاً في الكومنولث البريطاني، وهذا يعني المنشور الخاص بديفونشاير الذي سبق ذكره طي البحث.[1]

مطالب الهنود المتواجدين بالخارج المنتمين لمنظمة هنود عبر البحار:

تلقى الوفد الهندي المتواجد في إنجلترا، عريضة مطالب الهنود الموجودين بالخارج والمنتمين لمنظمة هنود عبر البحار، وتوضح العريضة تاريخ المستعمرة الكينية والمقترحات التي طرحتها الحكومة المحلية للتعامل مع الوضع الحالي والتعامل مع السلوك الذي ينتهجه المستوطن الأبيض.[2]

وأشار الوفد إلى أن وجهة نظر هذه المنظمة هي كالآتي:-

(لقد تقبل الهنود المقترحات المطروحة على أساس أنها خطوة أولى لتنفيذ مبدأ المواطنة المتساوية.[3] ومع ذلك فإنهم أي الهنود تصدوا لمحاولة مكتب شئون المستعمرات الرامية إلى وضع قيود خاصة على هجرة الهنود بناء على اللون وهو ما سيترك الباب مفتوحاً عملياً أمام هجرة البيض فيها. إن شعب الهند يطالب بنفس الحق، وبفتح الباب أمام هجرة الهنود إلى كينيا بدون قيد أو شرط وبنفس الطريقة التي يفتح بها الباب أمام هجرة أي شعب آخر من شعوب الأمبراطورية، وهي الحقوق التي مارسها الهنود لقرون طويلة دون أن يسيئوا إلى استغلالها حتى الآن.[4]

ولن يتم قبول أية تسوية يكون من شأنها إعطاء أفضلية الهجرة وفتح بابها أمام هجرة الرعايا البريطانيين البيض للمستعرة وإن المجتمع الهندي اعترف وبصراحة بحجة المطلب الهندي يطالب بالمساواة لكافة شرائح المواطنين بلا

1- C.O. 533 /291.
2- The Times, April 30, 1923.
3- Mungeam. G.H. Op. Cit., P. 594.
4- C.O. 533 / 298. The Colony & Protectorate. Op. Cit. P. 460.

استثناءات حتى يستطيع السكان الأصليون إدارة شئونهم بمفردهم.[1]

ولأن حجج المستوطنين بأن الهنود هم العائق الرئيسي لوصول السكان الأصليين لإدارة شئونهم، هو محض افتراء؛ لأن العنصر الأوروبي ما زال هو المسيطر ولم يفسح المجال بعد أمام الوطنيين.

وهنا نلاحظ أن كلا الفريقين الهندي والأوروبي يسعى جاهداً إلى استمالة السكان الأصليين لأن كلاً من الطرفين أدرك مدى خطورة إهمال هذه الفئة المغلوبة على أمرها اليوم وغداً ستكون لها الغلبة؛ لذلك الكل يسعى لإرضاء السكان الأصليين لجذبهم إلى جانبه ليأمن شرهم.

ونستنتج ذلك من مطالب الهنود الأخيرة، ومفادها أنهم كذلك يطالبون بألا تتعارض المصالح الهندية مع مصالح السكان الأصليين لكي تكتمل المصالح مع بعضها البعض.

والمجتمع الهندي يرفض أسلوب التصويت الانتخابي الجماعي على أساس أنه نظام لاديمقراطي، وعلى أساس أن هذا النظام المطبق في مستعمرة كيب تاون وجنوب روديسيا، وهو الذي أدى إلى حصول الأوروبيين على نظام انتخابي متميز.[2]

وإن ذلك يؤدي إلى أن الأوروبيين الذين يتمتعون بغالبية الأصوات لسنوات طويلة قادمة ليسوا بحاجة إلى هذا النظام على الإطلاق، وأن الأوروبيين يطالبون بهذا النظام للحفاظ على انعزالهم القائم على العنصر واللون وهو ما يجعلهم كملونين في مدينة أخرى من مدن كينيا[3] وهو ما سيجعل المواطنة العادية والعلاقات السياسية الودية مسألة مستحيلة بين الهنود وغيرهم من المواطنين، بل وسيشجع على حدوث نزاعات عنصرية داخل وخارج الأجهزة التشريعية، والأوروبيين يأملون من خلال تطبيق هذا النظام الانتخابي الحصول على أغلبية دائمة للعنصر غير الرسمي في الهيئة التشريعية. وإن مثل هذا النظام الانتخابي سوف يفرز فيما

1- Mungeam. G.H. Op. Cit., P. 594.
2- C.O. 533 / 291 Delamere.
3- Mungeam. G.H. Op. Cit., P. 594.

لو جرى تعديله بالطريقة التي يقترحها الهنود رجالاً معتدلين من كافة الأجناس يمكن الاعتماد عليهم في العمل الجماعي لصالح هذه الدولة. أما في الوقت الحالي فإن تأثير هؤلاء يبدو غير ملموس على الإطلاق.[1]

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الهنود في مساندة الأفريقيين كما قدمنا كانت هناك جوانب سلبية ومعادية من جانب الأفريقيين ضد الهنود يمكن أن نتعرض لها حتى تكتمل الصورة.

الوطنيون ونظرتهم للهنود إبّان الحركة الوطنية:

ظهرت حالة عداء بين الحركة الوطنية والهنود عند بداية تكوين حركة الماوماو في صور شتى فعلى الرغم من صداقة جوموكنياتا زعيم الحركة لكثير من الهنود وما قدموه من عون ومساعدة للحركة التي تزعمها هاري ثوكو - كما قدمنا فقد بادر جوموكنياتا باختبار متانة تنظيمه الثوري السري الذي انبثق عن جمعية كيكويو المركزية بإعلانه ودعوته إلى مقاطعة البضائع الهندية خاصة والآسيوية بشكل عام في منطقة وادي الريفت التي انتشر فيها قسم الولاء لحركة الماوماو ونجحت سياسة المقاطعة نجاحاً باهراً جعل الحكومة تتخبط في مجابهتها. خاصة أن المندوب السامي الهندي أبا بافت Abapaget كان متعاطفاً مع أهداف الأفارقة ومساعداً لهم.[2]

ويبدو أن موقف المندوب السامي كان فيه بعد نظر حيث شارك في مساعدة الافريقيين تحسباً لاحتمالات نجاح الحركة القومية في حصول البلاد على استقلالها فيؤدي توطيده لأواصر الود مع الحركات الأفريقية إلى استمرار الهنود في كينيا بعد الاستقلال.

وامتداداً لسياسة المندوب السامي الهندي يلاحظ موقف آخر للهنود ينم عن بعد نظرهم واتّزانهم في جميع حركاتهم واتصالاتهم. فعندما تمَّ القبض على

1- I bid.
2- John Spencer: Op. Cit., P. 204.

جوموكنياتا الزعيم الأول للثوار. كانت للهنود جهود محمودة في السعي للإفراج عنه، فقد نشرت جريدة الأهرام المصرية[1] خبر عقد مؤتمر صحفي في 18 من أكتوبر عام 1960م رأسه المكتب السياسي لكينيا في القاهرة أشير فيه إلى أن كل الأحزاب السياسية الأفريقية والآسيوية وعلى رأسهم الهنود بالطبع في كينيا قد قرروا جميعاً بذل أقصى الجهود وشن حملة في جميع أنحاء البلاد للإفراج عن كنياتا، وأعلن أيضاً عن استمرار تلك الحملة المشار إليها حتى يتم الإفراج عن الزعيم الأفريقي جوموكنياتا.

وقد حدثت بعض الأحداث التي أظهرت بعض العداء للهنود في كينيا من جانب الأفريقيين حيث تحدثت الوثائق المتبادلة بين وزير المستعمرات البريطانية وحاكم كينيا عن بعضها وكلها تمت في عام 1953م.

والذي يهمنا في هذا المقام أن المجتمع الآسيوي طوال فترة الخمسينات - على وجه الخصوص - كانت تفرض عليه مراقبة جادة، وتفيد الوثائق إلى أنه كانت تكتب فيه تقارير منتظمة ودورية عن نبض هذا المجتمع الهندي في كينيا فيذكر وزير المستعمرات موجهاً حديثه إلى حاكم كينيا في الأول من يناير عام 1953م إنني أقدر ما قمت به من إرسال تقرير عن حالة المجتمع الآسيوي وسأشكرك جداً إذا تفضلت بمتابعة هذا الموضوع مع تزويدنا بالتقارير كلما استدعي الأمر والإفادة بما يَجِدُّ من أحداث.[2]

ومن مظاهر العداء ما قامت به حركة الماماو في يناير عام 1953م من سلسلة الأعمال الإرهابية ضد الهنود عندما هاجمت مجموعة تحمل حراباً من قبيلة الكيكويو مديراً لمعمل نشارة هندي في منطق ترموسون ذات الشلالات، إلا أن المدير الهندي أطلق النار على أحد أفراد المجموعة فلاذ الباقون بالفرار، كما تعرضت سيدة هندية لسرقة مصوغاتها إلا أن صرخاتها قد جذبت أحد المواطنين من الكيكويو الذي طاردهم حتى فروا تاركين السيدة الهندية فلم يحدث بها سوى

1- جريدة الأهرام، 18 اكتوبر عام 1960م. انظر:
Mboya, Tom: Freedom & After (London 1963) P. 18 - 19.

2- C.O. 822 / 465. Outward Telegram No. 971 from the Secretary of State for the Colonies to Kenya (Sir. E. Bering) 1st January, 1953. 14.45 hrs.

إصابات سطحية.[1]

وفي منتصف يناير من العام نفسه 1953م وردت تقارير الحكومة البريطانية في كينيا تؤكد على حالة القلق والرعب على الرغم من هدوء العمليات التخريبية التي يقوم بها ثوار الكيكويو (الماوماو) ولما تعرض الآسيويون حينئذ لأعمال عنف.[2]

وفي الشهر التالي أفادت التقارير أيضاً إلى عدم وقوع أية حوادث إرهابية ضد الهنود، وأشار التقرير إلى مقالة نشرت في صحيفة هندية تدعى أسار فيها رئيس التحرير إلى موقف الهنود وكانت المقالة بعنوان (العنف ليس من شأننا) يصر فيها زعماء الثوار بأن أي هدم سيتعين على الأفريقيين إصلاحه لأن الأمور في النهاية ستعود عليهم ويتحملون مسئوليتها بعد الاستقلال.[3] وفي الرابع من مارس عام 1953م وقعت خلال أسبوع واحد خمسة أحداث إرهابي شنتها قبائل الكيكويو على أهداف هندية في مدينة نيروبي، وكانت إحدى هذه الهجمات موجهة ضد مكاتب الموظفين الهنود. وتمكن الهنود من سرقة ما لديهم من أموال كانت تدفع كمرتبات للموظفين.[4]

وقد استثمرت الحكومة البريطانية هذه الهجمات من القبائل الأفريقية على الهنود لتجنيد مجموعات من الهنود للعمل في مجال الشرطة لمقاومة الثوار. وتم تجهيز أول وحدة من هذه المجموعات وتدريبهم في مدرسة تدريب الشرطة في منطقة جلجل، وبدأوا بالفعل في مقاومة ثوار الماوماو وقتلوا شخصين. وكانت هذه الفرقة تتكون من اثنين وثلاثين فرداً تحت قيادة مساعد المفتش العام لشرطة كينيا ويدعى كيلتشر Kelytsher وتم اختيارهم من المتطوعين للعمل لمدة سنتين. وكان عملهم القيام بالدوريات،ونصب الكمائن ليلاً ونهاراً وحدهم أو بالاشتراك مع مجموعات أخرى من البوليس الكيني أو الحراس الذين تم تجنيدهم من قبيلة الكيكويو نفسها

1- Political Affaris Department Op. 3266 / 2, Outward telegram, from common-wealth Relations Office, to U.K. High Commissioner in Pakistan, D. 7 January, 1953..

2- Outward Telegram, 15 January 1953..

3- C.O. 822 / 465. Inward Telegram to the Secretary S.F. Co. from, Kenya (Sir E. Baring) 4 Feb. 1953.

4- C.O. 822 / 465, Inward Telegram, to the Sec. of St., for, Col. from Kenya, 4th March, 1953. (Sir Baring)

الذين كانت لهم علاقات طيبة مع الحكومة الاستعمارية، وكانت الفرق الهندية تتكون من مسلمين وهندوس وبعض من السيخ وكانوا من قبل موظفين حكوميين أحدهم يعمل لبّاناً وآخر يعمل أمين مخزن السكك الحديدية وثالث رجل كشّافة وموظف من الإدارة العمالية... الخ.[1]

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم إطلاق جرموكنياتا في أغسطس عام 1961م، وأخذ يباشر نشاطه السياسي من خلال الاتحاد الوطني الكيني مطالباً بالاستقلال وباذلاً أقصى جهوده نحو لم شمل جميع الأطراف خاصة الوطنية منها في مواجهة الاستعمار البريطاني الذي بات يعتقد أنه لا بد أن يحزم أمتعته للرحيل وترك البلاد لأصحابها.

وبالفعل استطاع الكينيون انتزاع استقلالهم من بين أنياب الأسد الإنجليزي في 12 من ديسمبر عام 1963م بعد كفاح مرير وصبر ونضال طويل.[2]

1- C. O 822 / 461. Press Office Handout, No. 706.

2- حسني حماد، مرجع سابق . ص96.

الخاتمة

تميز إقليم شرق أفريقيا بمميزات فريدة في موقعه الاستراتجي الهام ومناخه الذي جمع بين الاعتدال، وارتفاع بعض الشيء في درجة حرارته. كما تميز بخصوبة تربته وهذه المميزات هي التي أسالت لعاب الهنود والأوروبيين من أجل استيطان المنطقة.

ولذلك فقد أبرزت الدراسة وصول موجات هندية تبادلت العلاقات التجارية مع الشرق الأفريقي منذ أقدم العصور حيث جاء التجار من مناطق هندية عديدة كان على رأسها كتشي Cutch وكيثوار Cathiwar وجرجرات Gujurat ولم تكن رحلاتهم التجارية منتظمة في البداية بل اتخذت الطابع الموسمي، كما تحركت سفن موانئ الساحل الشمالي الغربي للهند تحمل منتجات وبضائع شبه القارة الهندية وساعدهم على ذلك هبوب الرياح الموسمية بشكل منتظم في المحيط الهندي.

وأظهر البحث أن مجموعات من الهنود قد عاشت على الساحل، وتركزت أعمالهم على امتلاك الحوانيت، وعمليات الصرافة والسمسرة. وظهرت من بعدهم من الولدين هناك أغلبهم يدين بالإسلام، ويتحدثون خليطاً من اللغات الهندية والانجليزية والسواحيلية، واحتلوا مراكز ومناصب هامة في المدن الساحلية بالشرق الأفريقي.

كما أظهر البحث عناية البرتغاليين بالهنود عندما وصولوا لشرق أفريقيا وذلك من خلال عدم إغفال وجودهم ونشاطهم الدؤوب فاستثمروا هذا التواجد، واتخذوا منهم محاسبين، وصيارفة خاصة في العمليات الحسابية المعقدة التي برع فيها الهنود.

وفي القرن التاسع عشر استطاع الهنود (البانيان) السيطرة على الأعمال التجارية في الساحل كله نظراً لأن العرب كانت تعوزهم المهارة الكافية في الأعمال

المالية والحسابية، وشجعهم على ذلك السلطان (سعيد) الذي كان دائم الترحيب بتوافد الهنود وتدفقهم على ممتلكاته الأفريقية والآسيوية حتى إن بعض الهنود هجروا مواقعهم في جنوب الجزيرة العربية، ونقلوا نشاطهم إلى شرق أفريقيا لملاحقة الرواج التجاري الذي ازداد هناك إبَّان عهد السلطان (سعيد).

وأوضح البحث كذلك تنازع كل من السلطان(سعيد) والقنصلية البريطانية التي افتتحت في عام 1840م على تبعية الهنود وتحمل المسئولية وما دار من جدل حول هذه القضية التي انتهت بفوز وجهة النظر البريطانية باعتبار القنصلية هي الجهة الوحيدة المسئولة عن الهنود.

وأبرزت الدراسة أيضاً مجيء بريطانيا إلى الشرق الأفريقي متخفية تحت مظلة مكافحة الرقيق وتنشيط التجارة المشروعة ونشر المسيحية. وأمعنت في قبضتها في هذه المنطقة عن طريق التدخل في مسألة وراثة العرش في زنجبار من خلال تثبيت سلاطين هذه السلطنة أو عزلهم.

لقد كان قناصل ووكلاء بريطانيا هم العناصر الرئيسية في تجسيد هذه السياسة وظلت بريطانيا بعيدة عن سياسة الحكم المباشر في شرق أفريقيا حتى ظهور الأطماع الألمانية فيها عام 1884م وعمدت كل من بريطانيا وألمانيا على تقاسم النفوذ في الشرق الأفريقي، والذي كان تحت سيطرة سلطان زنجبار. وكذلك دور شركة شرق أفريقيا التي تأسست عام 1888م إذ أن المنطقة كانت تتكون من وحدتين إداريتين هما شرق أفريقيا وأوغندا وقد كان ذلك في إعلان الحماية على المنطقتين.

وبموجب الامتيازات والمعاهدات التي أُبْرِمت بين الشركة والحكام المحليين باتت تتمتع بسلطات واسعة في الحكم والإدارة، حتى تسلمت وزارة الخارجية البريطانية مقاليد الأمور في عام 1895م، ورثت بذلك الحكومة البريطانية نشاط الشركة الاستعماري.

وقد توصل البحث إلى رفض ما جاء به بعض الباحثين من أن هناك أسباباً دفعت بريطانيا إلى احتلال كينيا منها إيجاد منفذ لرعاياها الهنود نظراً للزيادة السكانية الكبيرة التي طرأت على الهند فشجعتهم بريطانيا على استيطان كينيا وعللنا ذلك بأن استيطان بضعة آلاف من الهنود في كينيا لن يكون بأية حال من

الأحوال له أثر في علاج الزيادة السكانية المطردة في الهند ولن يخفف من اكتظاظ الهند بسكانها.

ويلاحظ اهتمام بمصالحها في الدرجة الأولى، ولم يكن جلب الهنود إلى كينيا إلا لتنفيذ سياستهم فيها وفي المنطقة كلها حتى تستطيع بريطانيا تنفيذ مشاريعها الاستعمارية بمساعدة الهنود للاستثمار بأكبر قدر من إنتاج البلاد وخيراتها.

وتمكن البحث من الإلمام بأهم الأسباب التي جعلت بريطانيا تقوم بتشجيع الهنود على الهجرة إلى كينيا ونوجزها فيما يلي:-

1. حاجة بريطانيا إلى العمالة الهندية.(الفنية والحرفية).
2. استخدام مجموعات منهم في الجيش والشرطة للحفاظ على الأمن والوجود البريطاني هناك.
3. إمكانية تكوين مستعمرات هندية في شرق أفريقيا تعتمد على بريطانيا في شئونها وتحقيق مصالحها من خلال توجيه الأفريقيين لتقليد الهنود في ملابسهم وعاداتهم، وبعض الحرف التي يجيدونها بالإضافة إلى اكتفاء الهنود بتقاضي أجور زهيدة بالمقارنة مع غيرهم من الأوروبيين.
4. الاستفادة من طرق وأدوات الزراعة المستخدمة في الهند لتطبيقها في كينيا.

وقد تعرضت الدراسة بالتفصيل لمراحل استقدام الهنود بمعرفة الإدارة الاستعمارية البريطانية في موجات تدفقت على الشرق الأفريقي التي كان بعضها يأتي إجبارياً، والبعض الآخر كان اختيارياً، وقد ازدادت أعداد الهنود في التدفق بشكل واسع في أعقاب ظهور فكرة إنشاء السكك الحديدية التي بدأت من الساحل الكيني عند (ممبسة) وتعمقت نحو الداخل حتى أوغندة على بحيرة (فيكتوريا) عبر هضبة ومرتفعات كينيا.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من المهاجرين الهنود الذي وفدا في ركب عمال السكك الحديدية قد آثروا البقاء والاستقرار في كينيا بعد انتهاء مشروع السكة الحديدية رغبة في الكسب، ورفع مستوى معيشتهم عما هو عليه الحال في بلادهم، ومما يؤكد تلك الأعداد التي تشير إليها الإحصائيات التي أوردها الباحث حيث

بلغ عدد الهنود في كينيا في منتصف القرن العشرين تسعين ألفاً. بينما وصلت أعدادهم في أواخر الخمسينات إلى مائة وستين ألف، مما يعد طفرة كبيرة في جاليتهم التي تمتعت بثل كبير في المجتمع الكيني.

وقد تمكن البحث من تحديد المناطق التي تركز فيها الهنود حيث انتشروا على طول الساحل بكثافة تزاد وتنقص حسب مناطق النفوذ التي امتدت إليها الإدارة البريطانية وأعمالها. ويرجع ذلك إلى ارتباط أعمال كثير من الهنود بأعمال البريطانيين لتخصصهم في الأعمال المساعدة.

وعلى الهنود في مناطق استقرارهم بإنشاء المدارس، والتجمعات الاجتماعية مثل الأندية الرياضة والمستشفيات وغير ذلك حرصاً منهم على الترابط والتلاحم في مواجهة المنافسين لهم من الجنسيات الأخرى. كما ساعدهم هذا النشاط الاجتماعي على الاحتفاظ بتقاليدهم وعاداتهم إضافة إلى طقوسهم الدينية والمذهبية.

وقد أوضحت الدراسة دور الهنود في الاقتصاد والأعمال التي شاركوا فيها والتي دفعت عجلة التنمية في كينيا من شتى جوانب الحياة خاصة أن العمل التي سادت هناك كانت الروبية الهندية التي استمرت حتى العشرينيات من القرن العشرين، واستلزم إلغاؤها مرور الاقتصاد الكيني بفترات عصيبة لتغلغل التعامل بها بين شتى الطوائف.

وقد أدى نجاح الهنود في لمجال الاقتصادي إلى إثارة روح الحسد ضدهم من جانب الأوروبيين الذين باتوا يخططون لتحجيم تجارة المارد الهندي، والحد من سيطرتهم على جوانب اقتصادية عديدة خاصة في مجال المحلات التجارية والصرافة واحتياجات السوق بشكل عام. ولم يقتصر دورهم على التجارة بل ظهرت لهم مشاركات واسعة في الزراعة. والحرف الصغيرة. وإدارتهم لبعض المصانع الصغيرة منها والكبيرة.

وانتهى البحث إلى نتيجة مؤداها أن المستعمرين البريطانيين قد اتخذوا سياسة التفرقة العنصرية في تشكيل المجلس التنفيذي والتشريعي. واستطاع الهنود بصبر وأناة أن يحصلوا على بعض حقوقهم المشروعة في التمثيل بتلك المجالس النيابية ومجلس الوزراء.

وتعرضت الدراسة لمنشور ديفونشاير Duke of Devonshire الصادر في عام 1923م والذي سمي باسم وزير المستعمرات في هذه الفترة والذي كان له الأثر في اتجاه كينيا وجهة أفريقية.

كما أصبحت الأمور السياسية توجه لخدمة السكان الأصليين اعتباراً من عام 1923م حيث اعتبر ذلك العام بالنسبة لكينيا معلماً رئيسياً في تاريخ تطورها الدستوري والسياسي. وكثرة التقارير واللجان والبرقيات المتبادلة والمطالبة بحقوق السكان الأصليين من كلا الطرفين المتنازعين (الهنود والمستوطنين البيض) الذين سعوا لميل كفة الوطنيين الأصليين إلى جانبهم.

وقد ساند المبشرون الأوروبيون المصالح الأفريقية وكان على رأسهم القس، الدكتور جون دبليو أرثر Dr. J.W. Arthur الذي يعد أحد كبار المسئولين في كينيا والمختص بدراسة الشئون الكينية، ورغم أن هذا المنشور له إيجابياته إلا أنه لم يكن منصفاً في مشكلة الصراع على الأرض مع الهنود وتملكهم في المرتفعات بعد أن تم تخصيصها للأوربيين دون سواهم.

واعتبر الأوروبيون أن المنشور جاء في صالح الأفارقة إلا أن الأفريقي الكيني لم يدخل المجلس التشريعي إلا في عام 1944م لهذا أخذ السكان الأصليون يتحسسون طريقهم إلى الخلاص لنيل استقلالهم عام 1963م. بعد استعمار دام ثمانية وستين عاماً وأصبحت كينيا عضواً في مجموعة الكومنولث البريطاني عام 1963م وهو العام الذي أعلنت فيه الجمهورية الكينية.

من خلال دراسة مقارنة لوضع المستوطنين البيض في كل من كينيا وروديسيا الجنوبية (زيمبابوي) واتحاد جنوب أفريقيا يتضح للباحث أن بريطانيا فوتت على المستوطنين الأوروبيين في كينيا فرصة تقرير المصير لأنفسهم في حين نال زملاؤهم هذا الحق في تقرير مصيرهم في اتحاد جنوب أفريقيا عان 1910م وفي زيمباوي (روديسيا الجنوبية) عام 1923م، مما أخر استقلال هاتين الدولتين الأفريقيتين.

وتقرير (ديفونشاير) كان له الأثر العميق في تفويت الفرصة على كل من المستوطنين البيض والهنود في محاولاتهم الانفراد بالسلطة في كينيا وحق تقرير المصير لأحدهما.

واستطاع الأفارقة أن يستغلوا فرصة الصراع الدائر بين الهنود والأوروبيين على الانفراد بالسلطة إذا أخذوا يسعون بأنفسهم لتكوين فريق يمثلهم في الذهاب إلى لندن؛ ليطالب بحقوقهم الوطنية أمام وزير المستعمرات البريطاني. وطالبوا بأخذ حقوقهم ودورهم في الوظائف الإدارية وغيرها من الوظائف الأخرى ليتمكنوا من خلالها تقرير مصيرهم بأنفسهم.

كما أكد البحث على الدور المؤثر للهنود في إذكاء شعلة الحركة الوطنية الأفريقية بما أمد به الهنود زعماء الثوار من المساعدات والتوجيهات ونشر الحقوق للأفريقيين في الصحف الهندية، ومناشدة الساسة والحكام، والمحافل الدولية لتوجيه أنظارهم إلى مشكلة (كينيا) التي تمثلت فيها مشكلة التفرقة العنصرية وحرمان الأفريقيين من حقوقهم.

وكان الباعث للهنود في ذلك تحقيق مصالحهم من جهة. واستمرار علاقاتهم بالأفريقيين من جهة أخرى تحسباً لوقت الاستقلال الكيني الذي نالوه بالفعل في عام 1963م بعد جهود شارك فيها الهنود بحظٍ وافر.

الملاحق والوثائق

الوثائق

The

«Devonshire Declaration»

and the Parliamentary Paper

Indians in Kenya, July 1923

INDIANS IN KENYA

وثيقة ديفونشاير البيضاء

وثيقة ديفونشاير البيضاء

الهنود في كينيا:

في كينيا، وكذلك في جنوبي أفريقيا، كانت الجماعات الأوروبية تنظر إلى المهاجرين الهنود نظرة شك وحقد. وبعد الحرب العالمية الأولى بدأ الهنود في كينيا يطالبون بتمثيل متكافئ مع تمثيل الأوروبيين في المجلس التشريعي، وكذلك راحوا يطالبون بإنهاء التمييز العنصري، وبحق اكتساب الأرض في الأراضي الجبلية.

ولقد أرسل الهنود والأوروبيون على حد سواء وفوداً للتفاوض إلى لندن لتدافع عن قضاياهم لخاصة، وعند عرض قضيتهم على وزير المستعمرات (دوق ديفانشاير) أكد الجانبان رغبتهما في المحافظة على مصالحهما الوطنية.

وبهذه الطريقة قام الطرفان، ولا سيما الوفد المفاوض الأوروبي وعلى رأسه اللورد ديلامير، الذي أكد على فضائل (مزايا) البريطانيين مقابل التقاليد الهندية في توجيه الأفارقة وإرشادهم. إذ قام الطرفان بتمثيل دور وذلك بتقديمهما أسلوباً يرحب بتهرب الحكومة البريطانية، التي سرعان ما أعلنت في عام 1923م، في وثيقة بيضاء صدرت عن وزير المستعمرات، دوق ديفونشاير أن المصالح الأفريقية هي صاحبة السلطة العليا في كينيا. وكينيا لم تكن ستصبح روديسيا أخرى) في المستقبل.

البيان العام للسياسة:

إن السياسة العامة المبينة لأي قرار قد يتخذ حيال التساؤلات التي يتضمنها مسألة ما يجب أن يجري تحديدها بداية والأمر الذي نحن حياله أو القناعة بأن هناك مسألة يتفق عليها اثنان – رغم ما قد يبدو من وعورة وصعوبة التقاء وجهات نظر المجتمعين الهندي والأوروبي بكينيا حول العديد من النقاط – وبالتحديد النقطة الخاصة بأهمية تأمين مصالح السكان الأصليين من الأفارقة وحمايتها.

فالسكان الأفارقة بكينيا يقدر عددهم بما يزيد على مليونين ونصف نسمة وحسبما جاء بتعداد السكان الذي أُجْرِي عام 1921م فإن الإعداد الإجمالية للأوروبيين والهنود والعرب بكينيا (بما فيهم الموظفين) بلغ 9.615. 22.822. 10.102نسمة على التوالي.

وبصفة رئيسية فإن كينيا هي أرض أفريقية وتعتقد حكومة جلالة الملك أنه من الأهمية الفائقة أن تطرح رأيها حيال هذه النقطة بالتحديد وهو أن مصالح السكان الأصليين الأفارقة يجب أن يكون لها الأولوية القصوى وأنه متى حدث تعارض بين هذه المصالح ومصالح الأجناس المهاجرة الدخيلة فإن مصالح السكان الأصليين الأفارقة هي التي يتحتم تغليبها.

ومن الواضح أن مصالح باقي المجتمعات وهي الأوروبية والهندية والعربية يجب حمايتها ولكن بصورة مستقلة وأياً كانت الظروف التي دخل خلالها وأثناءها أعضاء هذه المجتمعات المختلفة الأراضي الكينية فإنه لن يحدث تبني إجراءات متشددة أو السعي للدول لإجراءات تتضمن إضفاء مزايا، وتطبيقها على النحو الذي يتم السعي لتنفيذه في بعض الأحياء وقد ينجم عن ذلك إلغاء أو تقليص المصالح المعمول بها حالياً لأولئك الذين استوطنوا الأراضي الكينية بالفعل.

ولكن فيما يتعلق بإدارة الشئون الكينية فإن حكومة جلالة الملك تعتبر نفسها محملة بثقة وأمانة غالية نيابة عن السكان الأفارقة، وهم أي الأفارقة بكينيا غير قادرين على التفويض أو المشاركة في هذه المسؤولية التي يمكن الإشارة إليها تحديداً على أنها حماية وارتقاء بمصالح السكان الأصليين.

وليس ضرورياً محاولة الاستفاضة والإطناب حول هذه النقطة أو التشكيك في صلابة هذا الموقف فلا زالت معالم التطور الذي نتحدث عنه غير واضحة بعد ولا زالت العديد من المشكلات المعقدة تطل برأسها بين الفينة والأخرى وهو الأمر الذي يتطلب الكثير من الوقت للتوصل إلى حلول مرضية ولكن لا سبيل لذرة واحدة من الشك حيال الأمر المتعلق بأنَّ مهمة بريطانيا العظمى هي السعي الحثيث لتدريب وتعليم الأفارقة بكينيا لكي يرتقوا مرتبة اقتصادية وأدبية وثقافية سامية تفوق تلك التي بلغوها عندما تولى التاج المسئولية عن الإدارة في تلك الأراضي.

ففي الوقت الحالي فإننا نولي عناية خاصة للنمو الاقتصادي في المحميات التي يقيم بها السكان الأصليون، ولن ندخر وسعاً، ولكن في النطاق الذي تحدده الإمكانات المالية للمستعمرة لبلوغ التنمية والتطوير لصالح الأفارقة سواء أكانوا يقيمون داخل أم خارج المحميات.

إن حكومة جلالة الملك تود أيضاً أن تسجل أنه ومن رأيها في ضم أراضي محمية شرق أفريقيا، وهي - وباستثناء (الدومينيونات) - المشكلة للأراضي الرئيسية لسلطنة زنجبار - قد أصبحت مستعمرة يطلق عليها مستعمرة كينيا، ولن يكون من شأنه بأي حال أن ينتقص من التزامها الأساسي المتمثل في مسئولية الحكومة حيال السكان الأصليين.

وكما حدث في محمية أوغندا فسيكون الحال في مستعمرة كينيا من حيث إن مبدأ الوصايا وحماية مصالح السكان الأصليين، وبصورة لا تقل عن الأراضي الخاضعة للوصاية في نتجانيقا، سوف لا يجوز العدول عنه وهذه المسئولية الخاصة بالوصاية سوف تستمر وكما استمرت سابقاً يتحمل تبعاتها وزير الدولة لشئون المستعمرات ويقوم على تنفيذها موظفي الحكومة الإمبريالية وحدهم دون غيرهم.

التطوير الدستوري مستقبلاً :-

وقبل تناول النقاط العملية للموضوع بصورة مباشرة وهي التي ترتبط بمطالب الهنود فإنه سيكون من الضروري على ضوء إعلان السياسة الذي عرضنا له عالية أن نشير إلى المسألة الخاصة بتطوير الدستور مستقبلاً في كينيا لقد أثير اقتراحاً مؤداه أنه قد يكون من الممكن بالنسبة لكينيا إحراز تقدم ملموس في المستقبل القريب فيما لو قامت حكومة حكم ذاتي بحيث تخضع لتوجيهات هيئة شئون السكان الأصليين ومع ذلك فإنه من رأى حكومة صاحب الجلالة أن هناك اعتراضات تحول دون تبني كينيا في هذه المرحلة لمثل هذا الترتيب سواء اتخاذ شكل إزالة كل المسائل التي تؤثر على الأفريقيين من الاعتبار في المجلس أم تعيين حاكم كمفوض عام لشئون السكان الوطنيين؟ أو إضافة نص يمنح حق الفيتو الخاص للتاج بخصوص التشريع الإقليمي الذي يمس مصالح السكان الأصليين، وحكومة جلال الملك على

قناعة تامة بأن النظام الحالي للحكومة هو في الظروف الحالية أفضل الأشكال الممكن اتباعها لتحقيق الأهداف المرجوة وهي بلوغ الغاية المنشودة لتحقيق نهضة السكان الأصليين وتحقيق التطلعات المشروعة للمجتمعات الأخرى التي تستوطن مستعمرة كينيا.

وليس في وسع حكومة جلالة الملك سوى أن تنظر إلى مطلب إقامة الحكم الذاتي في الوقت الحالي على أنه مطلب مرفوض رفضاً جذرياً. كما أن حكومة جلالة الملك تعلن رفضها أيضاً للاقتراح الرامي بإحلال أغلبية غير رسمية في المجلس محل الأغلبية الرسمية الممثلة للحكومة.

ومن شأن أي تصرف متسرع أن يؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها وسيكون من الضروري التريث لرؤية ما ستسفر عنه الأمور وخاصة فيما يتعلق بالاقتراح الرامي لإعادة محاكمة الأفريقي متى طلب ذلك؛ لأن إدخال تعديل جذري مثل هذا على دستور المستوطنة قد يحمل معه آثاراً سلبية. وفي نفس الوقت فإن إدارة المستعمرة سوف تستمر في التمسك واتباع تقاليد التاج البريطاني والمبادئ التي ثبت نجاحها في المستعمرات الأخرى. أما مسألة إحراز تقدم في موضوع حكومة الحكم الذاتي فإن هذا يتحتم تركه حتى تثبت الأيام والوقت وتتعمق الخبرات أن مثل هذا النظام هو الأفضل من كل الوجوه لتلك الدولة فعندئذ يتعين اتباعه.

النقاط العملية في الموضوع:-

ولنناقش الآن النقاط العملية في المسألة المثارة بصورة مباشرة من جراء مطالبة الهنود المقيمين داخل الأراضي الكينية ببعض الأمور التي يمكن تلخيصها في المسائل التالية:

- التمثيل في المجلس التشريعي.
- التمثيل في المجلس التنفيذي.
- التمثيل في المجالس المحلية.
- الفصل العنصري.
- حجز الأراضي الواقعة في منطقة هاي لاندز للأوروبيين.
- الهجرة.

أولاً: النظام الانتخابي:

(أ) النظام الانتخابي:

لم يحدث أن اعترض مسئول في أي جهة كانت على فكرة التمثيل الانتخابي للهنود بكينيا في المجلس التشريعي بالمستعمرة ولكن النقطة التي ثار حولها الجدل هي الطريق التي بواسطتها يمكن تأمين مثل هذا التمثيل وفي هذا الصدد فإن هناك بديلين يحكم سلوكهما:

1. نظام التمثيل بالدور.
2. الانتخاب المجمع (للمجتمعات).

وفي ظل الطريقة الأولى فإن كينيا سيتم تقسيمها إلى عدد معين من الدوائر الانتخابية، وفي كل دائرة يقوم الهنود والأوربيون بالتصويت معاً في الانتخاب الذي سيجري لصالح مرشحين ينتمون لأي من العنصرين الهندي أو الأوروبي وتكون شروط التصويت والمشاركة في الانتخابات واحدة بالنسبة لكلٍ من الأوروبيين والهنود على السواء بلا تفرقة.

أما في ظل النظام المُسَمَّى بالمجمع فإن الدوائر الانتخابية الخاصة بالأوروبيين والهنود سيتم فصلها ويكون التصويت لكل مجتمع على حده مستقلاً عن الآخر ودون أن يكون هناك تماثل في الإعداد أو المقاطعات بالنسبة للدوائر الانتخابية وستكون المؤهلات المطلوبة للسماح للناخب الإدلاء بصوته غير متماثلة بالضرورة بل يصح لكل مجتمع أن يضع الشروط التي تتناسب مع ظروفه وبينما يصوب الأوروبيون في دوائرهم الانتخابية لصالح مرشحين أوروبيين فحسب فإن الهنود سيصوتون في دوائر هندية لصالح مرشحين هنود فحسب.

وهناك نظام بمثابة مزج بين النظامين السابقين ففيه يتم تقسيم الدائرة الانتخابية عن طريق حجز عدد معين من المقاعد ومن شأن هذا الترتيب أن يؤدي لحجز عدد معين من المقاعد في دائرة انتخابية لمرشحين ينتمون إلى عنصر معين، فعلى سبيل المثال في إحدى الدوائر الانتخابية التي تضم ثلاثة أعضاء يتم حجز مقعدين للأوروبيين ومقعد للهنود ويفوز المرشحان الأوروبيان اللذان يحصلان على

أعلى الأصوات والمرشح الهندي الذي يحصل على الأصوات بالتمثيل في هذه الدوائر وذلك بصرف النظر عن فرز الأصوات أو عدد الأصوات التي فاز بها المرشحان الآخران المنتميان لباقي الأجناس أو المنتمين للعنصر الهندي الذي يحصل على أعلى الأصوات بالتمثيل في هذه الدائرة ذلك بصرف النظر عن فرز الأصوات أو عدد الأصوات التي فاز بها المرشحان الآخران المنتميان لباقي الأجناس أو المنتمين للعنصر الهندي أو الأوروبي حتى ولو فاقت تلك الأصوات عدد الأصوات التي حصل عليها المرشح المحجوز له المقعد لتمثيل جنس معين.

وقد جرى اقتراح نظام الانتخابات العامة القائمة على المزج بين النظامين الذي شرحناه آنفاً بالنسبة لكل الرعايا البريطانيين والأفراد الخاضعين للحماية البريطانية على أساس حجز مقاعد معينة لهم حسبما جاء بتقرير وود ونترتون ثم أضيف إلى هذا التقرير الاقتراح الخاص بجعل التأهل للأدلاء بالأصوات مقصوراً على نسبة 10% فقط من الهنود المقيمين إقامة كاملة بالدائرة الانتخابية ولا يحق التسجيل بدفتر القيد الانتخابي إلا لتلك النسبة فحسب مراعاة لفارق التركيب السكاني.

ومن مزايا هذا النظام الأخير الذي يمزج بين الطريقتين السابقتين سد الثغرة الموجودة بين الهنود والأوروبيين عن طريق إعطاء المرشح المنتمي لعنصر ما الحافز لدراسة الاحتياجات والتطلعات التي يصبو إليها بني جنسه. والأكثر من ذلك فإن المشاعر التي تختلج بها صدور الهنود سواء في الهند أم في كينيا تبدو أكثر ميلاً لمساندة هذا النظام الانتخابي الأخير القائم على حجز عدد معين من المقاعد وذلك رغم أن النظام الانتخابي المعمول به في الهند لا يقوم على حجز مقاعد لجنس معين.

فالنظام الانتخابي يتيح ويضمن أن كل ناخب ستتاح له الفرصة للتمثيل من جانب عضو يحمل ويتعاطف مع اهتماماته وهو الأمر الذي دفع الهنود المستوطنين في مستعمرات أخرى إلى الضغط لتبني هذا النظام لكي يجري التعبير عن مطالبهم وقد جرى إدخال بعض التعديلات على هذا النظام، بما يحقق الاستجابة لاحتياجات دولة مثل كينيا بيد أنه ليس هناك مبرر للزعم بأن مثل هذا النظم من شأنه الانتقاص من حقوق أي من المجتمعات التي تمثل على هذا النحو والأحرى أن هذا النظام

وخلافاً لما يقال من أنه سيؤدي إلى التناحر بين المجتمعات الموجودة. فإنه سوف يؤدي على تقليل الهوة التي تفصل الأجناس المختلفة المستوطنة للمستعمرة الكينية.

وفيما يتعلق بالأفارقة فإن ابتهاج نظام الانتخاب الجماعي يتيح لهم إطاراً يصح من خلاله إعمال التمثيل الصحيح الذي يلبي احتياجاتهم. ومن وجهة نظر المجتمع الهندي نفسه. فإن هذا النظام القائم على المزج بين النظامين يسمح بممارسة انتخابية أكبر عن الاقتصار على نظام الانتخاب، الخاص بالجنس الهندي فقط الذي يسعى لتطوير مجتمعه للنهوض به بدلاً من إدخاله في بؤرة التصادم وأخيراً، فإن هذا النظام يسمح بالتمثيل الانتخابي الفوري مع ترك مساحة للمجتمعات الأخرى المستوطنة كينيا مثل العرب المستوطنين لسواحل مستعمرة كينيا على سبيل المثال.

وقد جرى تقليب هذه الاعتبارات قبل صياغة تقرير وود وينترتون ثم أدخلت توصية بعدها تحث على مراعاة المشاعر الهندية بما لا يخل بالظروف السائدة في المستعمرة الكينية وقد جرى عرض الأمر على المسؤولين في كينيا لاستطلاع الاتجاه العام لدى السكان الأصليين وظهر أن الاتجاه هو إقرار نظام التمثيل بالدور بلا فصل عنصري أو تقسيم انتخابي للمجتمعات بل تساوي الفرص أمام كافة المرشحين ولكن نادى البعض بدمج هذا النظام مع نظام حجز المقاعد الانتخابية للتغلب على العيوب التي تشوب نظام الانتخاب بالدور المفتوح لكل الأجناس بلا تفرقة، وفي ظل الظروف الخاصة السائدة اليوم في كينيا فمن الواضح أنه لا يوجد أي مرشح سواء أوروبي أو هندي بمقدوره الحصول على تأييد وتبني مصالح الجنس الآخر دون التضحية بدعم الجنس الذي يمثله وفقدان هذا الدعم نهائياً.

لذلك فإنْ جرت الانتخابات على أساس عنصري كما سيتم بلا شك في بلد ظروفه مثل كينيا فإن الميزة الأساسية التي يتمتع بها النظام المختلط وهي تحديداً التقريب بين الأجناس كلها دون تفرقة عنصرية سوف تضيع أدراج الرياح.. وبعد الأخذ في الاعتبار لكافة الظروف فإن حكومة جلالة الملك قد قررت أن مصالح كافة الأطراف المعنية في كينيا سوف يتم صيانتها على أكمل وجه فيما لو جرى تبني نظام التمثيل المجمع بتقسيم الدوائر بين الأجناس المختلفة.

(ب) المؤهلات المطلوبة بالنسبة للناخبين:

ليس هناك أي نية للتأثير أو السعي لتعديل المؤهلات المطلوبة للقيد في سجل الناخبين الأوروبيين على النحو الذي بينته اللائحة الإدارية رقم 22 لسنة 1919م بمعنى صلاحية القيد تشمل البالغ مع مراعاة التحفظات التقليدية والضرورية وبانتهاج وتطبيق نظام الانتخاب المجمع فإن حكومة صاحب الجلالة مستعدة لمنح المجتمع الهندي امتيازات انتخابية إضافية وسيكون متروكاً للحاكم أن يقرر الموافقة من عدمها على وجهات النظر التي يطرحها المجتمع الهندي وأن يقوم كحاكم كينيا بإدخال التشريعات الضرورية للسريان في هذا الشأن وسيتم اتباع نفس الإجراء بالنسبة للمجتمع العربي.

(ج) المؤهلات المطلوبة للمرشحين:

إن حكومة صاحب الجلالة مستعدة لتبني مبدأ مشابها فيما يتعلق بالمؤهلات المطلوبة للمرشحين فيما عدا الجزئية المرتبطة بضرورة إجراء اختبار يشترط على المرشح اجتيازه لإثبات إلمامه بقراءة وكتابة اللغة الإنجليزية فضلاً عن إثبات دراية المرشح بالإجراءات التشريعية المعمول بها في المجلس التشريعي. ولا تتجه النية على الإطلاق لتبني نظام يقوم على استخدام لغتين بصفة رسمية للتعامل داخل المجلس التشريعي. ولكن حكومة جلالة الملك ليس لديها ما يدعوها للافتراض بأَنَّ الإقْدام على مثل هذا الإجراء وجعل الدراية باللغتين شرطاً أساسياً للمرشح. من شأنه أن يخلق مشاكل أو يحد من اختيار المرشحين الملائمين.

(د) أعداد النواب في المجلس التشريعي:

لم يُثَر التساؤل الخاص بعدد المقاعد التي سيجري تخصيصها داخل المجلس لكل فئة من جماعات المجتمع والحاصل الآن هو أن هناك أحد عشر مقعداً مخصصاً بصورة غير رسمية للأوروبيين في المجلس وكإجراء مؤقت فقد جرى التصريح في عام 1921م بمنح أربعة مقاعد لأربعة نواب معينين لتمثيل المجتمع

الهندي وهو ما يزيد بمقعدين على العضوين المصرح لهما بموجب التوصية والتقرير الصادرين عن لورد ميلنر في 21 مايو 1920م.

وبمراعاة كل الاعتبارات فإن حكومة جلالة الملك قد قررت إدخال نص بإضافة مقعد بحيث يكون هناك خمسة مقاعد غير رسمية لتمثل الهنود في المجلس. أما بالنسبة للعرب فقد تقرر أن يكون هناك عضو واحد منتخب بالإضافة إلى العضو العربي المعين واللذين صدر بحقهما النص الخاص بإدخال هذه التعديلات فعلياً.

وسوف يستمر الأوروبيون في الاحتفاظ بالأحد عشر مقعداً المخصصة لهم في المجلس بلا تغيير. أما عدد الأعضاء المعنيين فسيظل على ما هو عليه للحفاظ على الأغلبية الرسمية التي يتمتعون بها في المجلس. وفي رأي صاحب الجلالة فإن التمثيل الكافي للتعبير عن مصالح كل مجتمع سوف يتم تحققه بهذه النسب وتوزيع المقاعد على النحو السابق ومع ذلك فإنه من الأنسب تحديد وجهات نظر الهنود في كينيا قبل إصدار قرار بخصوص الترتيبات الفعلية للدوائر الانتخابية التي سيجري تخصيصها للخمسة نواب الهنود.

ولا يصح توقع صدور أي منطوق رسمي عن القبائل الأفريقية بكينيا فلم يحن الوقت بعد للنظر بشأن التمثيل المناسبة لهم في المجلس التشريعي وسيسبق النهوض بتعليم السكان الأصليين أي تفكير في مشاركة في العملية السياسية وقد لاحت وبالفعل بوادر هذه النهضة وفي الظروف الحالية فإن الحاكم يتلقى النصح والإرشاد الصادر عن كبير المفوضين المختص بشون السكان الأصليين في كل المسائل التي تؤثر على السكان الأفارقة. ولذلك فهو قادر – أي الحاكم على تطبيق أي اجراءات يراها مناسبة للنهوض بالسكان الأصليين والتي ستتطلب موافقة حكومة صاحب الجلالة بداية.

ومع ذلك فقد ثار اقتراح بتعيين نائباً غير رسمي يتم اختياره من بين أعضاء الإرساليات الدينية بكينيا وخاصة لتوجيه المشورة فيما يتعلق بالمسائل التي تعرض على المجلس وتهم الأفارقة حتى يأتي الوقت الذي يصبح فيه السكان الأصليون قادرين على التمثيل الفعلي. والتعبير عن مصالحهم بأنفسهم ولا ترى حكومة صاحب الجلالة أي اعتراض على مثل هذا الاقتراح من ناحية المبدأ. وتوافق

الحكومة على إضافة نص يجيز هذا التعيين بناء على ذلك،وسيكون الأمر متروكاً للحاكم لاختيار شخصاً مناسباً للتعيين في هذا المنصب بين الحين والآخر وسيكون مفهوماً بطبيعة الحال أن مثل هذا التعيين لا يتعارض مع هيئات الإرسالية الدينية الممثلة في المجلس ولن يؤثر مثل هذا التعيين على ممارسة النائب لمهامه الدينية كذلك لن يكون من شأن هذا التعيين إعفاء الحاكم ومستشاريه من مسئوليتهم الكاملة عن التمثيل السليم لمصالح السكان الأصليين.

ثانياً: التمثيل في المجلس التنفيذي:

فيما يتعلق بالمجلس التنفيذي فإن الوضع الحالي على النحو المبين في تقرير وود ونيترتون سيتم الاستمرار فيه فيما عدا أن الحاكم سوف يتم منحه السلطة لتعيينه عضواً بصورة غير رسمية ويفضل أن يكون من الإرسالية الدينية ليقوم بإسْداء المشورة له بخصوص الموضوعات التي تؤثر على الأفارقة والتي يرى الحاكم من وجهة نظره أنها ذات جدوى.

ثالثاً: التمثيل في المجالس المحلية:

المجلس المحلي الوحيد الذي جرى تأسيسه في كينا هو ذلك القائم في نيروبي وينص المرسوم الخاص بالمحليات رقم 23 لسنة 1922م على أن المجالس المحلية تتكون من العدد الذي يحدده الحاكم من المستشارين وأن سلطة الحاكم المطلقة هي في تعيين هؤلاء المستشارين. ولا توجد هناك أي رغبة في تعليق أو إرجاء التصديق على التعديلات المختلفة التي أدخلت على القانون الحالي والتي تضمنها المرسوم الخاص بالمحليات حتى يتم تحديد السياسة الخاصة بانتخابات المستشارين بالمجالس المحلية ونتيجة لذلك فإن النص الخاص بانتخابات المستشارين بالمجالس المحلية ونتيجة لذلك فإن النص الخاص بتشكيل المجالس المحلية أعيد التصديق عليه على الشكل الذي ظهر به في مرسوم المجالس المحلية لسنة 1909م.

وقد انتهى لورد ميلز إلى إدخال نظام انتخاب مستشار في المجالس المحلية وجرى العمل به في انتخابات 1920 بدلاً من نظام التعيين لمستشاري المحليات لكن لم يجر طرح مشروع فعلي من جانب حاكم المستعمرة لكي يسري العمل به في إطار تلك السياسة.

والمسألة تتطلب قدراً كبيراً من البحث والدراسة ولكن من ناحية المبدأ فلو جرى إدخال قاعدة انتخابية في الوقت الحالي فإنها ستنبع من القرار الصادر عن المجلس التشريعي والذي ينص على أن التمثيل بالمحليات يجب أن يتم على أساس الانتخاب المجمع أيضاً أي تمثيل الجماعات العرقية كلٌ على حدة وهناك نص ملائم يجري إِعْداده لحماية مصالح الأفارقة حتى تتهيأ الظروف المناسبة لهم ليقوموا بالتعبير عن مصالحهم بأنفسهم. وسيتم توجيه التعليمات للحاكم لكي يطرح مقترحات تحظى بدراسة من جانب وزير الدولة لشئون المستعمرات بعد أن يقوم الحاكم بالتشاور مع مجموعة مستشاريه في كينيا.

رابعاً: الفصل العنصري في المدن:

والأمر الثاني الواجب دراسته هو ذلك المتعلق بالفصل بين الأجناس الأوروبية وغير الأوروبية. ففي أعقاب تلقى تقرير برفيسور سمبسون جرى تبني سياسة الفصل العنصري من ناحية المبدأ كخط ثابت لا رجعة فيه. ولقد تم الاستمرار في هذه السياسة بناءاً على توصية لورد ميلنر استناداً إلى أسباب صحية واجتماعية.

وفيما يتعلق بالفصل العنصري في مجال التجارة، فلقد تم الاتفاق بصورة عامة على عدم الاستمرار في هذا الفصل التجاري، أما بالنسبة للفصل العنصري في مجال السكن والمناطق السكنية وهي المسائل التي جرى تعليقها لفترة من الزمن وأرجئت عمليات البيوع لمساحات الأراضي بالمدن في انتظار صدور قرار نهائي للتوصل إلى المبدأ الذي سيتم اتباعه. والآن فإنه من وجهة نظر السلطات الصحية المختصة وكإجراء وقائي لا يصح العدول عنه فإن الفصل التام بين الأوروبيين وبين الآسيان ليس أمراً محتماً للحفاظ على صحة المجتمع ولكن يكتفي بإصدار لوائح صحية صارمة وبقيام البوليس بتفتيش المباني وإصدار اللوائح الخاصة بأسلوب البناء

وغيرها من الوسائل دون الحاجة إلى انتهاج الفصل العنصري. من جانب السلطات المحلية وسلطات المستعمرة فكلها إجراءات تكفي.

وقد يثبت من الناحية العملية ولدى التطبيق أن الأجناس المختلفة تميل بطبيعتها إلى التجمع مع بعضها البعض في تكتلات منفصلة، فهذا أمر لا بأس به ولكن دون إضفاء الصفة القانونية أو التشريعية على هذه التكتلات بحيث تنعزل عما حولها من مجتمعات اللهم لو قامت هذه التجمعات بعرض مسببات ذلك استناداً إلى أسباب صحية قاطعة ويكون لها ما يبررها من وجهة نظر حكومة صاحب الجلالة.

لذلك فقد قررت حكومة صاحب الجلالة أن سياسة الفصل العنصري ما بين الأوروبيين والآسيان في المدن يجب إنهاؤها في المستقبل القريب أما في الوقت الحالي وعلى أية حال فإنه لا بأس به بالنسبة للرعايا من السكان الأصليين الحفاظ على مقارهم السكنية بعيدة قدر الإمكان عن المقار السكنية للأجناس المهاجرة متى كان ذلك مقبولاً عملياً. أما في حالة السكان الأصليين العاملين في مهن مثل الخدم فإن اللجوء إلى الفصل العنصري سيكون مستحيلاً بالنسبة لهم ولكن من الأهمية بمكان أنه ومتى جرى تحديد مناطق معينة في المدن لإقامة أو توطين السكان الأصليين فإنه يجب اعتبار هذه المناطق على أساس أنه تم حجزها بصورة قاطعة لاستخدام السكان الأصليين فحسب ويجب عدم السماح بحدوث أي تعديلات من جانب الأجناس غير الأفريقية على تلك المناطق في أي صورة كانت.

خامساً: حجز الأراضي بمنطقة هاي لاندز للأوروبين:

منذ أوائل عام 1906م وموضوع سعى غير الأوروبيين لحيازة الأراضي في منطقة هاي لاندز يثير لغطاً كثيراً وقد قام لورد إيلجن الذي كان وزير الدولة لشئون المستعمرات بإخطار المفوض (تغير اللقب الآن إلى الحاكم) بأنه لن يكون متماشياً مع سياسة جلالة الملك فيما لو جرى قصر أي قطاع من الأراضي على رعايا معينين داخل محمية بريطانيا. ولكن لورد إيلجن ظن على ضوء صغر المنطقة المعينة من محمية شرق أفريقية أنها أصلح ما يكون، وتناسب ظروف الزراعة وتشابهها

بظروف الزراعة بالنسبة للأوروبيين. ولذلك ارتأى أنه من الأفضل اتباع الحيطة في التعاملات بالنسبة لحيازة الأراضي وشرائها في تلك المنطقة وعدم التصريح بشراء الأراضي في تلك الناحية بالنسبة للهنود وغير الأوروبيين والمبدأ دون غيرهم وهو المبدأ الذي ترى حكومة صاحب الجلالة استمرار العمل به وتوافق عليه بلا أي تعديل.

وقد أكد لورد إيلجن على نفس هذا المبدأ في قراره الصادر عام 1908م بنصه على الرغم من أنه لا يتماشى معه بل ويتعارض مع سياسة حكومة صاحب الجلالة فرض أي قيود قانونية على أي شريحة من المجتمع. إلا أنها ترى عدم منح الحيازة الإدارية لمنطقة الهاي لاندز للآسيان.

ولقد زعمت جماعة الهنود أن قرار لورد إيلجن لا يتعلق إلا بالمنحة الأولى المقدمة من أراضي الحكومة ودون أن يمتد لباقي الأراضي الواقعة في تلك المنطقة ولكنه جرى تحديد العمل بهذا القرار لكي يشمل باقي الأراضي للحيلولة دون انتقال حيازة الأراضي من الأوروبيين إلى الهنود في تلك المنطقة بل وذهب الهنود إلى أن البيان الصادر عن لورد إيلجن والذي يقول بأنه لا يصح فرض أي قيود قانونية قد فسرته نصوص مرسوم الأمر الملكي لحيازة الأراضي الصادر عام 1915م.

وفي وقت صدور قرارات لورد إيلجن جرى الاعتداء على أراضي الحكومة في محمية شرق أفريقيا من جراء توزيع الأراضي الذي قام به مكتب شئون الأراضي بالمخالفة للحفاظ على الأراضي في هاي لاندز في حيازة الأوروبيين دون غيرهم؛ لذلك قام المفوض أو الحاكم بممارسة حق الفيتو لإبطال كافة صور نقل الحيازة للأراضي والتي تمت بالمخالفة بين الحائزين من جنسيات أخرى.

وعلى ضوء هذا الفيتو العام فقد كان من غير الضروري بالنسبة للورد إيلجن بأن يشغل باله بمسالة نقل الحيازة ورغم عدم إصداره بيان رسمي بشأن هذه النقطة إلا أنه كان من الواضح أن الأراضي الواقعة في محمية شرق أفريقيا كانت تعتبر من قبل خلفاء لورد إيلجن والسلطات المحلية أراضي تابعة للأوربيين جرى قصرها على الأوروبيين فحسب بموجب المنحة التي قدمتها لهم هيئة التصرف في الأراضي التابعة للتاج البريطاني.

وقد تقرر بالنسبة للسياسة الخاصة بحيازة الأراضي وبإعمال مرسوم الأراضي الملكية الصادر عام 1915م:

أ. استبدال نظام بيع الأراضي بأسلوب التوزيع بنظام بيع عقود الإيجار في مزاد علني.

ب. إلغاء سلطة الحاكم العام في قرارات الفيتو حيال نقل الملكية وهو القرار الذي تم منحه للحاكم ليتيح له التدخل مع سلطة المستأجر في التعامل مع أرض بالرهن وغيرها من صور التصرف.

ولكي يتم تطبيق هذه القرارات بصورة تتماشى مع حجز وقصر أراضي هاي لاندز على الأوروبيين فحسب فلقد وجد أنه من الضروري الاشتراط بأنه في الإعلان عن شروط بيع أراضي زراعية معينة. فيجب على الضابط المسئول عن الأراضي إيضاح ما إن كانت المناقصة في المزاد مقصورة على الأوروبيين فحسب أم لا؟ أما بالنسبة للتعامل مع قضية نقل الحيازة فقد كان من الضروري استمرار سلطة تمتع الحاكم بإصدار الفيتو وقد جرى النظر بعين الاعتبار الشديد إلى هذا الأمر من جانب مستر هاركوت الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية في تلك الآونة، حيث رفض الموافقة على ممارسة حق الفيتو على أعمال نقل الحيازة التي تتم بين الأوروبيين والآسيان ما دامت تشتمل على أراضي من هاي لاندز كمدخل للتعاقد ولكنه ولكي يحمي حائزي الأراضي من غير الأوروبيين (خاصة في الشريط الساحلي الذي يشكل محمية كينيا الآن) في مواجهة استغلالهم من جانب صائدي التنازلات الذين كانوا يبخسون الأراضي التي يبيعها غير الأوروبيين استغلالهم. فقد وافق على إدخال نص يتضمن الحفاظ على سلطة إصدار الفيتو بخصوص أعمال نقل الحيازة والتي تتم بين أشخاص ينتمون لجماعات عرقية مختلفة لكي يحول دون حدوث استغلال وبخس لاثمان الأراضي في منطقة هاي لاندز للآسيان أو توافق على نقل الحيازة من أوروبي لآسيوي دون أن تعديل في القانون المعمول به.

واستمرار في العمل بالمبادئ التي أقرها أسلافه فقد قام لورد ميلنر لدى توليه منصب وزير الخارجية بإيضاح أن المستوطنات الموجودة في منطقة معينة والخاصة

بالأوروبيين تعني أن هناك مستوطنات مماثلة تحض الهنود الذين يرغبون في حيازة أراضي زراعية ووضع في الاعتبار جعل تلك الأراضي في منطقة الأراضي المنخفضة بكينيا بدافع من مفهومه بأن الأرض التي تقدم للمستوطنين الهنود سوف يتم فحصها من ناحية صلاحيتها وملائمتها للزراعة من جانب المبعوث الذي ترسله الحكومة الهندية.

وبعد إتمام المراجعة التاريخية هذه المسألة والأخذ في الاعتبار الحقائق المتمثلة في خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة جرى تشجيع الرعايا البريطانيين الوافدين من أوروبا على تطوير منطقة الهاي لاندز وأنه وخلال تلك الفترة قام المستوطنون الأوروبيون بتطوير الزراعة في منطقة الهاي لاندز على أساس أنها أرضي تخصُّهم دون غيرهم من المجتمعات الأخرى.

وقد قررت حكومة صاحب الجلالة ضرورة الحفاظ على الممارسات الموجودة في منطقة الهاي لاندز على حالها فيما يتعلق بالمنح الأوروبية وأعمال نقل الحيازة وسيتم حجز منطقة من الأرض في الأراضي المنخفضة ودون تعدي على مستوطنات السكان الأصليين، بحيث يتحدد لأي الأغراض من واقع التجربة يصح توجيه هذه الأرض لها وما إن كانت تصلح للأغراض الزراعية بواسطة الهنود والذين سيكون عليهم تقديم الضمانات المناسبة التي تبين نواياهم لتطوير هذه الأراضي الموجودة بالمنطقة المنخفضة على ضوء التجربة وما تظهره الأحداث.

سادساً: الهجرة:

وأخيراً فإن مسألة الهجرة إلى كينيا قد جرى تمحيصها بدقة بواسطة كل من الهنود والأوروبيين ويكفي القول بأن الخط الذي جرى اتباعه قد تراوح ما بين وجهات نظر مختلفة وليس ضرورياً عرض المناقشات التي دارت في هذا الصدد بصورة تفصيلية.

ويمكن القول بصورة محددة أنه وفي ظروف شديدة القسوة فكّرت حكومة صاحب الجلالة في وضع تشريعات ترمي إلى منع الهجرة الوافدة من الإمبراطورية

البريطانية إلى إحدى المستعمرات البريطانية ومثل هذا التمييز العنصري في لوائح الهجرة سواء أكان ذلك منصوصاً عليه بصورة محددة واضحة لا لبس فيها أم بصورة ضمنية لا يمكن أن يتماشى مع السياسة العامة لحكومة صاحب الجلالة ولا يمكن لحكومة صاحب الجلالة أن تغض الطرف عن محاولة مثل هذا التشريع ليطبق في كينيا.

إن لوائح الهجرة الحالية بالمستعرة لهي ذات صفة عامة وهي فضلاً عن كونها مجردة فهي ترمي لخدمة المصالح العامة لكينيا للحد من دخول أشخاص غير مرغوب فيهم من أوروبا أو أمريكا بنفس الدرجة التي تحظر دخولهم من آسيا ولا يوجد ما يدعو للافتراض أن اللوائح الموجودة في الظروف الحالية لا تكفي للوفاء بهذا الغرض ذات الطبيعة العامة المجردة... ولكن الاعتبار الاقتصادي بحث مع هؤلاء مصالح الأفارقة الاعتبار الأعظم وعندما يعاد النظر إلى الأمر من هذه الزاوية فسيكون واضحاً لحكومة صاحب الجلالة أن هناك حاجة ملحة لفرض مزيد من السيطرة على الهجرة بدافع الحفاظ على المصالح الاقتصادية للسكان الأصليين بكينيا.

والواجب الأساسي للحكومة الموجود بمستعمرة كينيا هو تحقيق التقدم للأفارقة ومن المفروض على تلك الحكومة حماية الأفارقة من تدفق المهاجرين القادمين من أي دولة تسعى إلى تأخير وتعويق تقدمهم الاقتصادي وفي أثناء ذلك وبينما يحقق السكان الأصليون مزيداً من التقدم على الصعيدين الثقافي والاقتصادي فإن الأفارقة سيقومون بأخذ مكانهم الذي يشغله حالياً أقرانهم من الأفارقة في أنحاء متفرقة من أفريقيا الاستوائية البريطانية حيث يتولون الوظائف الكتابية والميكانيكية المتواضعة وفي الأنشطة التجارية المحدودة ويجب أن يكون هدف الإدارة البريطانية هو تحقيق مزيد من التقدم باستخدام كافة الوسائل المتاحة.. واضعة في اعتبارها هذا الهدف لأنَّ حكومة المستعمرات الكينية يجب عليها أن تزن التأثير الذي سيترتب حدوثه على مصالح السكان الأصليين من السماح بدخول المهاجرين بلا ضابط وأياً كانت أجناس وأعراق هؤلاء المهاجرين. ولا تتوافر حالياً أي معلومات لبيان أعداد المهاجرين الذين يمكن للمستعمرة الكينية استيعابهم.

وقد زاد من تعقيد المشكلة الموقف الحاصل في أوغندا وهي التي تتحكم في المداخل المؤدية لكينيا من ناحية ومميسة وهذا الأمر يستوجب دراسة دقيقة قبل اتخاذ قرار بصورة محددة. والأكثر من ذلك فإنه يجب التفكير في بعض الترتيبات لإجراء فحص دقيق وعادل لطلبات الهجرة القانونية المقدمة من راغبي الهجرة إلى كينيا ويمكن أن يتم ذلك بواسطة مجلس يضم أعضاء من كافة قطاعات سكان كينيا وأعراقها والمجتمعات المختلفة بها بما فيها ممثلين عن السكان الأصليين.

ولذلك فإنه سيكون من واجب حاكم كينيا القيام بإجراء دراسة وافية للموضوع لدى عودته إلى المستعمرة مع ضرورة التنسيق مع حاكم أوغندا لتوحيد الجهود التي تكفل وقف تدفق الهجرة بلا ضوابط للأراضي الكينية.

The

Official Reports

of Parliamentary Debates
House of Coomons

Z HC 2 /644 - 660

The Devonshire Declaration and the Parliamentary Paper Indians in Kenya', July 1923*

INDIANS IN KENYA

PART 1

The question of the status of Indians in Kenya has come under the consideration of successive Secretaries of State for the Colonies in one form or another for many years; but with the recent change in the constitutional and political position of India, it has now become a matter of Imperial policy, to which His Majesty's Government have given prolonged and anxious consideration in order to reach a settlement of the existing difficulties.

The history of the position of Indians in Kenya up to the end of the late war may be summarized briefly. There have been Indian merchants established along the East African Coast for a long time, and with the opening up of Uganda and Kenya, and particle with the development of British administration in those countries during the last thirty- eight years, Indian traders have penetrated into the interior. Many Indian artisans and laborers employed on the construction of the Uganda Railway remained to engage in commerce, and at the beginning of the present century, the number of Indians in Kenya was greatly increased by the arrival of artisans, clerks and

* Colonial Office, 23rd July, 1923.

the residential and in the commercial areas of the large towns. His views were accepted, and when the time came for applying them after the war, this question of segregation formed one of the main points at issue between the European and the Indian communities.

At the end of the war it was decided to give effect to the long-standing desire of the European community for representation on the Legislative Council by means of elected members. The grant of elective institutions was approved by Viscount Milner in 1919 and took effect at the beginning of 1920. The number of European elected unofficial members of the Council was fixed at eleven, but provision was made for maintaining an official majority in the Council.

In 1918, the report of a local Economic Commission of Enquiry into post-war development was published. This contained disparaging references to the Indians then in Kenya, and advocated strict control of future immigration from India. Although the Passages in question were repudiated by Lord Milner as not representing the view either of His Majesty's Government or himself, the report undoubtedly added to the feeling of bitterness among the Indians.

At the same time Indian sentiment, both in India and Kenya, was becoming more articulate, and a large number of claims was put forward by the Indian community in Kenya, including a demand for representation on the Legislative Council on an equality with Europeans. After full consideration and discussion, Lord Milner

small traders. There is a limited number also of professional men and traders on a large scale who have come from India to the colony. The agricultural Indian is, however, almost unknown in Kenya.

It was the question of the ownership of land in the Highlands which first brought Indian and European interests into conflict. The Highlands, less the area in that region reserved for Africans, amount to about one-tenth of the total area of the Colony and Protectorate, and they are in climate unique in the grate belt of Tropical African possessions of the Crown. There were a few European settlers from about 1897, but the encouragement of their immigration into the country as a matter of policy may be dated from 1902. From that time the influx of European settlers increased steadily. The policy of the reservation of the Highlands for Europeans was definitely laid down by the Earl of Elgin, when Secretary of State for the Colonies in 1908.

At that time the unofficial element on the legislative Council was entirely nominated, and in 1909 the experiment was tried of adding an Indian nominated member. This experiment did not prove entirely satisfactory, and the appointment was not renewed when the term of office of the Indian concerned came to an end.

In 1913, a distinguished sanitation expert, Professor (now Sir Willliam) Simpson, furnished a report on sanitary matters in Kenya, in which he advocated strongly a system of racial segregation, both in

issue were considered in relation not only to Kenya but also to the general political position in India. This discussion continued during the spring and summer of 1921, and in that period also the matter was raised by the Joint parliamentary Committee on Indian Affairs under the chairmanship of Lord Islington. The report of the Committee has been published as House of Commons Paper 177.

The more general question f the position of Indians in the Empire came under discussion at the Imperial Conference of 1921. At the final meeting, the following resolution was adopted:

The Conference, while reaffirming the resolution of the Imperial war conference of 1918, that each community of the British commonwealth should enjoy complete control of the composition of its own population by means of restriction on immigration from any of the other communities, recognizes that there is an incongruity between the position of India as an equal member of the British Empire. The conference accordingly is of the opinion that, in the interests of the solidarity of the British commonwealth, it is desirable that the rights of such Indians to citizenship should be recognized.

The following observations were appended to the Resolution:

The representatives of south Africa regret their inability to accept this resolution in view of the exceptional circumstances of the greater part of the Union. The representatives of India, while expressing their appreciation of the acceptance of the resolution

addressed a despatch on the 21st May, 1920, to the Governor of Kenya, conveying decisions on the various points at issue. That despatch has already been published locally in the " Official Gazette" The decisions may be summarized as follows:

(a) Arrangements to be made for the election of two Indian members of the Legislative Council on a special franchise.

(b) Arrangements to be made for elective representation of Indians on Municipal Councils.

(c) No restriction on Indian immigration which would place the natives of India at a disadvantage as compared with other immigrants.

(d) Lord Elgin's decision in regard to the reservation of the Highlands for Europeans to be maintained, but reasonable opportunity to be afforded for Indian agricultural settlement in areas of adequate extent and good quality which could be set apart for that purpose without infringement of native rights.

(e) The principle of race segregation to be adhered to in residential areas and whenever practicable, in commercial areas also.

Other matters were dealt with, but these were of minor importance and need not now be recapitulated.

The Government of India reviewed the whole position in a despatch of the 21st October, 1920, which has been published as command Paper 1311. This despatch reopened the whole question and led to protracted discussion between the Secretary of state for the Colonies and the Secretary of State for India, in which the points at

settlement acceptable in Kenya itself. They drew up a report, which was adopted provisionally by the Secretaries of State for reference to the Government of Kenya and the Government of India, in order to obtain a confidential expression of the opinion of both Governments of the proposals.

Meanwhile, Sir Robert Coryndon had succeeded Sir Edward Northey as Governor of Kenya, and a telegram was sent to him on the 5th September, 1922, conveying the substance of what is now known as the " Wood Winter ton report." The terms of the proposed settlement as detailed in the telegram were as follows:

(I) Franchise - A common electoral roll for all British subjects and British protected persons (male or female), aged 21 years and upwards, possessing qualifications which were to be prescribed.

(II) Qualifications. Either a complete census on a test census to be held in order to determine a method of adjusting qualifications which would approximately result in a ten per cent. Indian electorate. To obtain this percentage it might be necessary to adopt alternative property or educational qualifications instead of a combined qualifications. Should the census show that in order to get the ten per cent,, the qualification standard would obviously be unreasonably low, reasonable standards would be settled in time to enable the new Indian electorate to vote at the general election in March, 1923. European voters already on register would be admitted to the new register whether or not in possession of the new qualifications, but all

recorded above, feel bound to place on record their profound concern at the position of Indians in South Africa, and their hope that bye negotiation between the Government of India and of South Africa some way can be found, as soon as may be, to reach satisfactory position.

The question of the settlement of the position in Kenya was discussed between Mr. Churchill, then Secretary of state for the colonies, and Sir Edward Northey, the Governor of Kenya, who was on leave, and when Sir Edward Northey returned to Kenya in September, 1921, he attempted to secure an agreed settlement, but without success.

A deputation of Europeans came to England in the following winter, and an Indian deputation, consisting of persons who were already in this country, was also received by the Secretary of State. No progress, however, was made towards a settlement on this occasion.

An Interdepartmental Committee, consisting of the Parliamentary Under- Secretaries of State for the Colonies and for India (The Hounourable Edward Wood, M.P., and the Earl Winter ton, M.P.), with representatives of the two Offices, met several times during the summer with a view to arranging terms which would meet the Insistent demands received from India for a full measure of Indian representatives in Kenya and the same time secure a

IV. Municipal Franchise Agreed that in municipalities Indians must be given adequate representation on an elective basis where such basis already existed for Europeans, but detailed arrangements could not be decided upon until the receipt of a despatch on the subject expected from the Governor.

V. Executive Council. Provision already existed in the Constitution for such persons to serve as unofficial members of the Executive Council as the Governor might appoint from time to time. There was now one unofficial Indian member of the Executive Council under this provision, and it should be understood that this arrangement would continue. No distinction to be made between Europeans and Indians in deciding on the fitness of individuals to be members of the Executive Council.

VI. Segregation, No segregation, either commercial or residential, on racial lines, but the Colonial Government or municipal authorities to have power to impose at their discretion sanitary, police and building regulations, subject to these regulation containing no racial discrimination as such.

VII. Immigration. It would be announced that in present circumstances no change was contemplated in the existing regulations. Note the secretary of state added an note on this subject as follows: Throughout discussions with India Office. I have made it plain that my view is unchanged as to immigration

fresh applicants for registration, whether Europeans not registered under the Legislative Council Ordinance 1919, or Indians, would be required to possess these qualifications.

(III) Constituencies. The official majority to be retained. Alternative proposals as follows:

(a) Eleven elected members representing seven constituencies, three of which to return one member and four two members. In the former, European candidates only to be qualified for election: in the latter, there would be one European seat and one Indian seat, giving a total of seven Europeans, four Indians.

(b) The India Office suggested that there should be twelve elected members representing four constituencies, each constituency returning three members, or, alternatively, eleven elected members, representing four constituencies, of which three would return three members and one would return two members. One seat in each constituency should be Indian, the rest European, giving eight or seven Europeans according as the total were twelve or eleven elected members and four Indians. This alternative would not prejudice the position of the Europeans, and might be more acceptable to the Indians. The Government of Kenya to examine and report upon the possibility of giving effect to alternative , but the reply to the telegram not to be delayed for that purpose.

in Kenya and elsewhere, who were understood to state that they only accepted the Wood winter ton proposals as a basis for further demands, and that nothing short of the full equality of Indians and Europeans would be satisfactory. The Europeans, seeing them seleves out-numbered by Indians already by more than two to one, and fearing a further large influx of Indians, regarded such a claim as establishing Indian domination on the unofficial side of the Council and as depriving the Europeans sooner of all representation on the Council.

It became obvious that the policy proposed in the Wood-Winterton report would not satisfy parties in Kenya. It was therefore arranged that a European and an Indian delegation should come to this country from Kenya, together with the Governor, for further discussion. The European delegation was accompanied by the Reverend Dr. J.W. Arthur, selected to represent the views of the Missionaries in Kenya on the native interests involved in the controversy. A delegation, consisting of three Indian political leaders, headed by the Right Honorable Srinivasa Sastri, also came from India to represent the interest felt by Indian public opinion in this question. The delegations arrived in the course of April and May, 1923. Every opportunity has been taken of gathering the opinions of the several parties interested, and the question has now been reviewed in all its bearings. As a result of this re-examination of the position, His Majesty's Government have arrived at certain conclusions, which are set forth in the following part of this memorandum.

control, and that if the danger ever arises of a large influx of Indians I hold myself entirely free to take action which may be necessary. In view of the figures which you have supplied as to the influx and efflux of Indians in 1921-22, I have not felt it necessary to insist on any alteration of the law at present.

VIII. Highlands The following to be the terms of the announcement: The Colonial Office cannot contemplate any change in the existing law and practice, having regard to past policy and commitments. The India Office take note of this view, but are unable to accept it and reserve the right to reopen the question, if need be, at some future date."

The Government of India were willing to accept the scheme, although they did not consider that it fully met the claims put forward on behalf of the Indians. The Government of Kenya rejected the scheme mainly on the ground that it gave no sufficient safeguard to the European community against Indian predominance in the future.

No immediated progress Qs possible for various reasons, but with the change of Government in October, 1922, discussions were resumed between the Secretary of State for India and the new Secretary of State for Colonies. The desirability of arriving at an agreed settlement was impressed upon the Governor, but his discussions with the leaders of the European community in Kenya led to nothing. The fears of the Europeans were rendered the more acute by demands put forward by Indian political leaders

trust, the object of which may be defined as the protection and advancement of the native races. It is not necessary to attempt to elaborate this position; the lines of development are as yet in certain directions undetermined, and many difficult problems arise which require time for their solution. But there can be no room for doubt that it is the mission of Great Britain to work continuously for the training and education of the Africans towards a higher intellectual moral and economic level than that which they had reached when the Crown assumed the responsibility for the administration of this territory. At present this territory. At present special consideration is being given to economic development in the native reserves, and within the limits imposed by the finances of the Colongy all that is possible for the advancement and development of the Africans, both inside and outside the native reserves, will be done.

His Majesty's Government desire also to record that in their opinion the annexation of the East Africa protectorate, which, with the exception of the mainland dominions of the Sultan of Zanzibar, has thus become a Colony, known as Kenya Colony, in no way derogates from this fundamental conception of the duty of the Government to the native races. As in the Uganda Protectorate, so in the Kenya Colony, the principle of trusteeship for the natives, no less than in the mandated territory of Tanganyika, is unassailable. This paramount duty of trusteeship will continue, as in the past, to be carried out under the Secretary of State for the Colonies by the agents of the Imperial Government, and by them alone.

PART II.

1 - General Statement of Policy:

The general policy underlying any decision that may be taken of the questions at issue must first be determined. It is a matter or satisfaction that, however irreconcilable the views of the European and Indian communities in Kenya on many points may be, there is one point on which both are agreed, namely the importance of safeguarding the interests of the African natives. The African population of Kenya is estimated at more than 2.5 millions; and according to the census of 1921, the total numbers of Europeans, Indians and Arabs in Kenya (including officials) were 9.651, 22.822 and 10.102 respectively.

Primarily, Kenya is an African territory, and His Majesty's Government think it necessary definitely to record their considered opinion that the interests of the African Motive must be paramount, and that if, and when, those interests and the interests of the immigrant races should conflict, the former should prevail. Obviously the interests of the other communities, European, Indian or Arab, must severally be safeguarded. Whatever the circumstances in which members of these communities have entered Kenya, there will be no drastic action or reversal of measures already introduce, such as may have been contemplated in some quarters, the result of which might be to destroy or impair the existing interests of those who have already settled in Kenya. But in the administration of Kenya his Majesty's Government regard themselves as exercising a trust on behalf of the African population, and they are unable to delegate or share this

the administration of the Colony will follow the British traditions and principles which have been successful in other Colonies, and progress towards self-government must be left to take the lines which the passage of time and the growth of experience may indicate as being best for the country.

3 - Practical Points at Issue:

Turning now to the practical points at issue arising directly out of the claims of Indians domiciles in Kenya, these may be considered under the following heads:

Representation on the Legislative Council.
Representation on the Executive Council.
Representation on Municipal Councils.
Segregation.
Reservation of the Highlands for Europeans.
Immigration.

4 - Representation on the Legislative Council:

(a) Elective system. In no responsible quarter is it suggested that the Indians in Kenya should not have elective representation upon the Legislative council of the be secured. There are tow alternative methods:

i - A common electoral roll.

ii - Communal franchise.

2 - Future Constitutional Evolution:

Before dealing with the practical points at issue directly connected with the claims of Indians, it is necessary, in view of the declaration of policy enunciated above, to refer to the question of the future constitutional evolution of Kenya. It has been suggested that it might be possible for Kenya to advance in the near future on the lines of responsible self-government, subject to the reservation of native affairs. There are, however, in the opinion of His Majesty's Government, objections to the adoption in Kenya at this stage of such an arrangement, whether it take the form of removing all matters affecting Africans from consideration in the Council, or the appointment of the Governor as High Commissioner for Native Affairs, or provision for a special veto by the Crown on local legislation which touches native interests; and they are convinced that the existing system of government is in present circumstances best calculated to achieve the aims which they have in view, namely, the unfettered exercise of their trusteeship of the native races and the satisfaction of the legitimate aspirations of other communities resident in the Colony.

His Majesty's Government cannot but regard the grant of responsible self-government as out of the question within any period of time which need now to be taken into consideration. Nor, indeed, would they contemplate yet the possibility of substituting and unofficial majority in the Council for the Government official majority. Haste action is to be strongly deprecated, and it will be necessary to see how matters develop, especially in regard to African represcutation, before proposals for so fundamental a change in the Consititution of the Colony can be entertained. Meanwhile,

qualifications for voters should be such as to admit, if possible, ten per cent. of the domiciled Indians to the register.

For the common electoral roll it is claimed that it would bridge the gap between the Europeans and Indians by giving a candidate of one race an incentive to study the needs and aspirations of the other race. Further, Indian sentiment, both in India and Kenya, strongly favours the common electoral roll, even though a communal franchise exists in India itself.

A communal franchise secures that every elector shall have the opportunity of being represented by a member with sympathies similar to his own, a consideration which in other Colonies has led the domiciled Indians to press for its adoption; it is well adapted to the needs of a country such as Kenya; no justification is seen for the suggestion that it is derogatory to any of the Communities so represented, and it is believed that, so far from having a disruptive tendency, it would contract rather than widen the division between races in Kenya.

So far as Africans are concerned, a communal franchise provides a framework into which native representation can be fitted in due season. From the point of view of the Indian residents themselves, this system permits of a far wider franchise being given than would be the case if a common electoral roll were introduced, and this alone should render it acceptable to all supporters of the

Under the former system, Kenya would be divided up into a given number of constituencies, in each of which European and Indian voters on the roll would vote together at an election for candidates of either race, and the qualifications for admission to the voters' roll would be the same for Europeans and for Indians. Under the latter system, European and Indian constituencies would be demarcated independently, not necessarily coinciding in number or boundaries; the qualifications for admission to the voters'roll would not necessarily be the same for the two communities; and while Europeans would vote in the European constituencies for European candidates, Indian would vote in the Indian constituencies for Indian candidates.

As a variant of the former system, there is the common electoral roll with reservation of seats. This arrangement would involve the setting apart of a certain number of seats in a given constituency for candidates of a certain race; for example, in a constituency returning three members, with two seats reserved for Europeans and one for Indians, the two European candidates and the one Indian candidate highest in the poll would be elected, irrespective of the position in the poll of other candidates of either race.

The common electoral roll for all British subjects and British protected persons, with reservation of seats, was proposed in the Wood-Winterton report, and it was further Suggested that the

(b) Qualifications for Voters. It is not intended to effect any alteration in the qualifications for admission to the register of European voters as laid down in Ordinance No. 22 of 1919; that is to say, adult suffrage, subject to certain necessary and customary reservations. Under the communal system His Majesty's Government are prepared to grant Indians a wide franchise. It will be a matter for the Governor of the Colony to ascertain the views of Indian community and to submit the necessary legislation to give effect thereto. The same procedure will be followed in the case of the Arab community.

(c) Qualifications for Candidates. His majesty's Government are prepared to adopt a similar principle in regard to the qualifications for candidates, except that there must be a test which will ensure that candidates have such a knowledge of the English language as will enable them to take their part in the proceedings of the Legislative Council. No system which would involve the use of two or more official languages in the Council will be contemplated; but His Majesty's Government have no ground for supposing that the imposition of this necessary condition will created difficulties or limit unreasonably the choice of suitable candidates.

(d) Numbers on Legislative Council. The question then remains of the number of seats on the Council to be allocated to each community. As matters stand, there are eleven elected unofficials (Europeans) on the Council, and as a provisional measure authority was given in 1921 for the substitution of four nominated Indian members for the

Indian claims who have at heart the political development of the Indian people.

Finally, it allows of the immediate grant of electoral representation with a wide franchise to the other community in Kenya which is ripe for such institutions, the Arabs of the Coast. These considerations were weighed before the Wood-Winterton report was drawn up; the recommendation then made turned largely on the desire to meet Indian feelings so far as conditions in Kenya would admit. The result of the reference to opinion in Kenya of the recommendation that a common electoral roll should be adopted, even though combined with a reservation of seats, was to show that the advantages claimed for the common electoral roll would in practice have been illusory. In the special conditions existing in Kenya it is clear that no candidate, European or Indian, could stand as an advocate of the interests of the other race without sacrificing the support of his own. If elections were to be fought on racial lines, as they undoubtedly would have been in Kenya, the main advantage claimed for the common electoral roll, namely, the bringing of the races nearer together, would be lost.

Having regard to all the circumstances, His Majesty's Government have decided that the interests of all concerned in Kenya will be best served by the adoption of a communal system of representation.

In present circumstances, the Governor has the advice of the Chief Native Commissioner in all matters affecting the African population and with the official majority can ensure the enactment of any measures for the betterment of the natives which may be approved by His Majesty's Government. It has. however, been suggested that a nominated unofficial member chosen from among the Christian Missionaries in Kenya specially to advise on such matters should be added to the Council until the time comes when the natives are fitted for direct representation. His Majesty's Government see no objection in principle to this arrangement, and they agree that provision should be made accordingly. It will be for the Governor to select a suitable person for nomination from time to time. It will, of course, be understood that there is no question of the representation of the Missionary Bodies as such, and that consideration of religious denomination will not affect the selection. Nor will the nomination of this one member relieve the Governor and his advisers of their full responsibility for representing the native interests.

5 - Representation on Executive Council:

As regards the Executive Council, the present position as set forth in the Wood-Winterton report will be maintained, except that the Governor will be given authority to nominate as an additional unofficial member a suitable person, preferably a Missionary whose advice on matters affecting Africans will, in the opinion of the Governor, be of value.

two elected Indian Members contemplated in Lord Milner's despatch of the 21st May, 1920.

After full consideration, His Majesty's Government have decided that provision should be made for five elected Indian unofficial members on the Council; while for the Arabs, it has been decided that there shall be one elected member in addition to the nominated Arab official member for whom provision already exists. The Europeans will continue to return eleven elected representatives. The number of nominated official members will be fixed so as to maintain an official majority on the Council.

In the opinion of His Majesty's Government adequate representation of the interests of each community will be secured by this allocation. It is desired, however, that the views of the Indians in Kenya should be ascertained before a decision is taken upon the actual arrangement of the constituencies to be represented by the five Indian members.

No articulate expression of opinion can be yet expected from the African tribes in Kenya, and the time has not come to consider what should be their representation on the Council. The educational development of individual natives will undoubtedly precede the political education of the general body of natives; there are, indeed, signs of this already.

7 - Segregation in Townships:

The next matter for consideration is that of segregation of the European and non-European recess. Following upon Professor Simpson's report, a policy of segregation was adopted in principle, and it was proposed by Lord Milner to retain this policy both on sanitary and social grounds. So far as commercial segregation is concerned. it has already been generally agreed that this should be discontinued. But in regard to residential segregation, matters have been in suspense for some time, and all sales of township plots have been held up pending a final decision on the question of principle involved. It is now the view of the competent medical authorities that, as a sanitation measure, segregation of Europeans and Asiatics is not absolutely essential for the preservation of the health of the community; the rigid enforcement of sanitary, police and building regulations, without any racial discrimination, by the Colonial and municipal authorities will suffice. It may well prove that in practice the different races will, by a natural affinity, keep together in separate quarters, but to effect such separation by legislative enactment except on the strongest sanitary grounds would not, in the opinion of His Majesty's Government, be justifiable. They have therefore decided that the policy of segregation as between Europeans and Asiatics in the townships mush be abandoned.

But for the present, at any rate, it is considered desirable, as in other native dependencies, to keep the residential quarters of natives, so far as may be practicable, separate from those of the immigrant races. In the case of individual natives, such as servants, strict segregation would be unworkable; but it is important that, when areas have been fixed in

6 - Representation on Municipal Councils:

The only municipality which has been set up in Kenya is that of Nairobi. The Municipal Corporations Ordinance No. 33 of 1922 provides for Municipal Councils to consist of so many Councilors as the Governor shall determine, and the appointment of these Councilors rests with the Governor. It was not desired to suspend the enactment of various amendments to the existing law which are included in this Ordinance until the policy as to elections for Municipal Councilors had been determined; consequently, the provision for the constitution of Municipal Councils was re-enacted generally in the form in which it appeared in the Municipal Corporations Ordinance of 1909.

Lord Milner contemplated in 1920 election in lieu of nomination of Municipal Councilors, but no concrete scheme was submitted by the Colonial Government for giving effect to that policy. The matter is one requiring careful examination, but in principle, if an elective basis is now introduced, it follows from the decisions in regard to the Legislative Council that municipal representation must also be on a communal basis, due provision being made for the protection of the interests of the Africans until such time as they are fit to exercise a franchise. It will be an instruction to the Governor to put forward proposals for consideration of the Secretary of State for the Colonies after he has been able to consult his advisers in Kenya.

Elgin's statement that no legal restrictions should be imposed has been varied by the terms of the Crown Lands Ordinance of 1915.

At the time of Lord Elgin's decisions, Government land in the East Africa Protectorate was alienated by allotment by the Lands Office, and the Commissioner had the power of veto on all transfer of land between private holders. In view of this general veto, it was unnecessary for Lord Elgin to deal specifically with the question of transfer, and, although no public statement was made on the point, it is clear that the question of land in the East Africa Protectorate was considered by his successors and the local authorities on the basis that the reservation of the Highlands; to Europeans must cover transfer as well as original grant from the Crown.

In the consideration of land policy which led to the enactment of the Crown Lands Ordinance of 1915, it was decided:

(a) To substitute for the system of selling land by allotment the system of selling leases at public auction.

(b) To abolish the Governor's general power of veto on transfer, which was found to interfere unduly with the lessee's ability to deal with his land by mortgage; etc.

In order to apply these decisions in a manner consistent with the principle of the reservation of the Highlands to Europeans, it was found necessary to provide that, in announcing the conditions of the sale of particular farms, the Land Officer should state (in cases where the point arose) whether the bidding at the auction was limited to Europeans or not.

townships for native residence, those areas should be regarded as definitely set aside for the use of natives, and no encroachment thereon by non-African races should be permitted.

8 - Reservation of Highlands:

As early as 1906 the question of the grant of land in the Highlands to non-Europeans had arisen for consideration, and Lord Elgin, who was then Secretary of State for the Colonies, informed the Commissioner (now styled Governor) that it would not be in accordance with the policy of His Majesty's Government to restrict any section of His Majesty's subjects from holding any land in British Protectorates; but he thought, in view of the comparatively limited area of the East Africa Protectorate suitable for European cultivation, that a reasonable discretion should be exercised in dealing with applications for land from natives of India or other non-Europeans. The principle which had been acted upon by the previous Commissioner, namely, that agricultural land in the Highlands should be granted only to Europeans, was approved.

Lord Elgin confirmed his decision in 1908, stating that, while it was not consonant with the views of His Majesty's Government to impose nay legal restrictions upon any section of the community, grants in the upland area should not, as a matter of administrative convenience, be made to Asiatics. It has been claimed on the side of the Indians, first, that Lord Elgin's decision only related to the initial grant of Government land in the Highlands, and that it has since been stretched so as to preclude the transfer of land from Europeans to Indians in that area, and further, that Lord

to its suitability and adequacy by a representative whom the Indian Government might send. After reviewing the history of this question and taking into consideration the facts that during the last fifteen years European British subjects have been encouraged to develop the Highlands and that during that period settlers have taken up land in the Highlands on this understanding, His Majesty's Government have decided that the the existing practice must be maintained as regards both initial grants and transfers.

An area of land in the Lowlands which can be set aside without infringing on native reserves and without conflicting with native requirements will be temporarily reserved in order that it may be ascertained by experience what demand there is for agricultural land on the part of Indians who will give suitable guarantees of their intention to develop the land themselves. After the expiration of a limited period, the reservation of this area in the Lowlands will be reconsidered in the light of the experience so gained.

9 - Immigration:

Finally the question of immigration into Kenya has been canvassed both by the Europeans and by the Indians, It is sufficient to say that the line taken has varied with the point of view, and it is not necessary to present the arguments which have been. It may be stated definitely that only in extreme circumstances could His Majesty's Government contemplate legislation designed to exclude from a British Colony immigrants from any other part of the British Empire. Such racial discrimination in immigration

To deal with the case of transfer it was necessary to retain, in a modified form, the Governor's power of veto, and this matter was very fully considered by Mr. Harcourt (the late Viscount Harcourt), who was Secretary of State at the time. He refused to agree to a veto on transfers between Europeans and Asiatics involving a definite racial discrimination; but, in order not only to deal with the particular case of the Highlands, but at the same time to secure protection for non-European land-holders (particularly in the coast strip which now forms the Kenya Protectorate) against their being victimized by concession hunters, he approved of provision being made to retain the power of veto on transfers between persons of different races.

It will be observed that the passages in the Crown Lands Ordinance of 1915 which have been complained of raised no new principle, but merely maintained the principle of past practice. Nor can it be claimed that they amount to legal discrimination against Indians, for it would be possible for the Executive Government to grant land in the Highlands to an Asiatic, or to approve of the transfer of land from a European to an Asiatic, without any alteration in the existing law.

In adhering to the position adopted by his predecessors in this matter, Lord Milner, when Secretary of State, made it clear that the reservation of a certain Area for Europeans implied that a similar reservation should be available for Indians who wished to take up agricultural land, and he contemplated a reservation of such land in the Lowlands of Kenya, on the understanding that the land offered to Indian settlers would be examined as

occupation the Colony can absorb. The problem is complicated by the position of the separate dependency of Uganda, to which the normal access lies through Mombasa and the Kenya Colony, and this necessitates careful consideration before any scheme is definitely decided upon. Further, some arrangement must be devised for securing a strictly impartial examination of applications for entry into Kenya, possibly by a Board on which the various communities, including the natives, would be represented. It will therefore, be an instruction to the Governor of Kenya to explore the matter further on his return to the Colony, and in concert with the 4 Governor of Uganda, to submit

regulations, whether specific or implied, would not be in accord with the general policy of His Majesty's Government, and they cannot continence the introduction of any such legislation in Kenya.

The existing Immigration Regulations of the Colony are of quite general application. It is clearly as important in the general interests of Kenya to prohibit the entry of undesirable persons from Europe or America as from Asia. There is no reason to suppose that the Regulations in present circumstances are inadequate for this general purpose. But the Consideration which must govern immigration policy in Kenya is purely economic, and strict regard must be paid to the interests of the African, When the Question is re-examined from this standpoint, it is evident to His Majesty's Government that some further control over immigration in the economic interests of the natives of Kenya is required. The primary duty of the Colonial Government is the advancement of the African, and it is incumbent upon them to protect him from an influx of immigrants from any country that might tend to retard his economic development.

In course of time, as the natives progress intellectually, they will no doubt take the place which Africans hold in other parts of British Tropical Africa in mechanical and subordinate clerical work and in small trade, and it must be the aim of the British administration to further this development by all possible means. With this object the Colonial Government must weigh, so far as may be practicable, the effect on native interests of the admission to the Colony of would-be immigrants of any race. No information is yet available to show what number of immigrants following a particular

مناقشات خاصة بكينيا في مجلس العموم البريطاني

مستعمرة كينيا

وجه مستر موزلي سؤالاً إلى وزير الدولة لشئون المستعمرات عن شكل الماكينات المطلوب إقامتها قبل أن يصبح سكان كينيا قادرين على نيل حقوقهم الخاصة بالإعفاء من الخدمة الجبرية وما هو النص الذي سيكون من شأنه إسباغ هذا الحق على السكان الأصليين بكينيا.

رد الكولونيل إيرمي بأنه وفقاً للقانون المحلي الصادر عن الهيئة الإقليمية عام 1912 فإن أي من السكان الأصليين لكينيا الذين يعصون الأمر الصادر إليهم من أيدي رؤسائهم بموجب هذا القانون يتعرض للعقوبة متى تمت إدانته قبل أن تنعقد المحكمة المحلية أو يجري المثول أمام القاضي الذي له سلطة الفصل في حالة هذا التمرد وأضاف الكولونيل إيمري أنه ليس لديه أي معلومات حول ما كان يمكن السماح للمواطن الكيني بالتمثيل القانوني في جلسة الاستماع والتحقيق وما إن كان الحاكم قد أستن أي إجراء بديل للتحقيق في مسئولية المواطن الكيني فيما لو رفض الخدمة الإجبارية ووعد الكولونيل إيمري بالاستفسار عن الموضوع.

التعيينات بالمستعمرات

(قضية مستر ليثام)

سأل مستر جريفيث وزير الدولة لشئون المستعمرات عما إذا كان له سلطة حيال شكل الاتفاق الذي بموجبه يمكن للمتقدمين التعيين في الوظائف التي يعلن عنها الوكلاء التابعين للتاج البريطاني وما عن كان بصفته الوزير المسئول على دراسة بقضية مستر ليثام الذي ترك وظيفته في السكك الحديدية البريطانية ليبرم عقداً مدته ثلاثة سنوات ليعمل كموظف للحسابات بالخطوط الأوغندية للسكك

الحديدية ثم وبعد 14شهر أجري فصل مستر ليثام بدعوى تخفيض العمالة وإن الاتفاقية الموقعة بواسطته كانت وثيقة من جانب واحد بمعنى أنها وإن نصت على استخدام لمدة ثلاث سنوات إلا أنها أعطت لوكلاء التاج البريطاني الحق في إنهاء هذا الالتزام في أي وقت بشرط إعطاء إخطار قبل إنهاء العقد بثلاثة أشهر ودفع شهر من الأجر بالإضافة إلى منح المتعاقد الذي جرى إنهاء عقدة فرصة دخول بريطانيا مجاناً خلال ثلاثة أشهر وأن مستر ليثام وفي حالة رفضه أعادة توليه وظيفة مرة ثانية فهل سيجري ترضيته؟

رد الكولونيل إبمرى بأنَّ موافقة مستر ليثام قد أعطته الحق في الاستقالة من وظفته ما دام قد جرى إخطاره قبل إنهاء تعيينه بثلاثة أشهر وتحمل تكلفة عودته مجاناً إلى انجلترا.

وكان مستر ليثام قد وصل إلى شرق أفريقيا في يناير عام 1914م وتطوع للخدمة العاملة في أغسطس وجرى إخطاره في اكتوبر بإنهاء عقد العمل الخاص به ضمن خطة تقليص العمال ولكن جرى التراجع عن هذا القرار في ديسمبر عندما جرى إنهاء الخدمة العسكرية لمستر ليثام نظراً لتردي حالته الصحية وظل في وظيفته بالسكك الحديدية حتى فبراير 1915م وعندها تقدم ليثام بطلب إنهاء خدمته والسماح له بالعودة إلى انجلترا وقد جرى إخطاره قبلها بثلاثة أشهر مدة ثانية.

وحيث أن الأخطار ورد من الحكومة فقد منحه ذلك حق الدخول مجاناً إلى انجلترا وقد تقدم مستر ليثام مطالباً إعادة توظيفه في اكتوبر 1920م وقد جرى دراسة لحالته من جانب هيئة شئون الموظفين التابعين للتاج هو وآخرين وتم الوعد بمنحه الوظيفة في حالة وجود نقص يتطلب استخدام موظفين ذوي مؤهلات مناسبة ويرى مستر إيمري أنه ليس لديه ما يحمله على الاعتقاد بأنه جرى تخطي مستر ليثيام أو وقع عليه ظلم وليس هناك ما يدعو للظن بأن الاتفاقية التي وقعها ليثام قد ترتب عليها إنزال غبن ومظلمة في حقه.

الاستيطان بالإمبراطورية

سأل مستر هيرد وزير الدولة لشئون المستعمرات عن نتيجة المؤتمرات التي عقدت مؤخراً مع ممثلين الدومينيونات بخصوص الاستيطان الخارجي للمحاربين الذي جرى تسريحهم وغيرهم من الرعايا البريطانيين؟

رد الكولونيل إيمري: بأن مؤتمر تقديم المعاونة من قبل الإمبراطورية للاستيطان الخارجي كان قد جرى عقدة في مكتب شئون المستعمرات بتاريخ 28 يناير 1921م وقد مثل الحكومة في هذا المؤتمر فخامة الكونت ميلزم ورئيس شئون الاستيطان الخارجي عبر البحار واتفق الحاضرون على أن استيعاب المهاجرين يتوقف على أعمال التطوير الجارية للمستوطنات لذلك وافق المؤتمر على تقديم الدعم المادي للانتهاء من هذا التطوير وتم الاتفاق على جعل بضعة مقترحات بمثابة الأساس الذي سَتُجْرى على أساسه مناقشات المؤتمر القادم على مستوى رؤساء الوزارات والمقرر عقده في يونيو.

الرعايا البريطانيين (رؤساء القبائل المنفيين)

سأل ليفنانت كين وورثى وزير الدولة لشئون المستعمرات عن عدد رؤساء القبائل الذين جرى نفيهم دون مثولهم أمام المحاكمة وما هي الأراضي التي جرى نفي هؤلاء إليها وما هي الفترة التي أمضوها في المنفى،وما تأثير إصدار العفو على هؤلاء الرؤساء على الأوضاع بالمستعمرات؟

رد الكولونيل إيمري: بأن عدد رؤساء القبائل الموجودين في المنفى من الرعايا البريطانيين لا يزيد عن ستة.

الغرباء

وجه الكونت ويلمر سؤالاً إلى وزير الداخلية عن عدد المغتربين الذين دخلوا إلى الدولة منذ وقف إطلاق النار.

أجاب مستر شورت بأن عدد الأجانب الذين دخلوا إلى المملكة المتحدة في الفترة ما بين الأول من يوليو 1919 و 30 نوفمبر 1920 هو 541.558 وأن عدد من استقرَّ منهم داخل الدولة هو 522.626.

مستعمرة كينيا (الخطط السكنية)

مستر بينت وجه سؤالاً إلى وزير الدولة للمستعمرات عمَّا إذا كانت كل الخطط الرامية للفصل السكاني المستند إلى العنصر في كينيا سيؤجل البت فيها بناءاً على البيان الصادر عن الوزير المسئول وذلك انتظاراً لمزيد من الدراسة ورغم الإخطار الحكومي الذي نشر في الجريدة الرسمية للمستعمرة بتاريخ 13 أكتوبر الماضي والذي يحدد مناطق معينة في مومباسا على اعتبار أنها منطقة سكن خاصة بالأوروبيين فحسب، فهل يعني هذا البيان إلغاء هذا التخصيص ردَّ الكولونيل إيمري بأنه وفي 13 نوفمبر جرى إرسال برقية إلى حاكم كينيا لإخطاره بأن حكومة الهند تقدمت بطلب لوقف المضي في خطط بيع التقسيمات السكنية في موممباسا والتي قيل أنها ستباع على أساس عرقي يقتصر على الأجناس الأوروبية. وأن يتم تعليق هذا البيع حتى يصل ممثل الحكومة الهندية إلى كينيا وعلى ضوء هذه الظروف فإنه لا يبدو أن هناك ضرورة على الإطلاق لاتخاذ أي تصرف حيال الإخطار المذكور والاكتفاء بانتظار القرار الذي سيسفر عن المقابلة مع ممثلة الحكومة الهندية.

مستعمرة كينيا

سأل سير ريز وكيل وزارة شئون المستعمرات عما إذا كان هذا الأخير ينوي إخطار مجلس العموم عن الوضع الحالي فيما يختص بمطالب الهنود لكي يسمح لهم بالتمثيل في المجلس التشريعي وعدم تقييد الهجرة ورفع القيود الموضوعة على دخول الهنود للمستعمرة الكينية؟

أجاب وكيل الوزارة لشئون المستعمرات نيابة عن الكولونيل إيمري بقوله إنه تقرر أن يكون تمثيل الهنود في المجلس التشريعي وفقاً للعملية الانتخابية أي دخول مرشحين هنود الانتخابات للانضمام للمجلس ولكن طبيعة التصويت والقائمة الانتخابية التي سيتم دخول الانتخابات على أساسها لم يتم التوصل إليها بعد، كذلك لم يصدر قرار بعد بخصوص فرض مزيد من القيود على دخول الهنود إلى المستعمرة الكينية فيما عدا تلك القيود التي جرى فرضها بالفعل على مرسوم الهجرة المحلي ذات الصلاحية العامة للتنفيذ والذي ما زال معمولاً به ولم يطرأ عليه أي تغيير.

السكك الحديدية الأوغندية

وجه سير توماس سؤالاً إلى وزير الدول للمستعمرات عما إذا كانت هناك نية لتعيين مفوض خاص لتوجيه المشورة فيما يتعلق بسياسة تطوير السكك الحديدية في مناطق شرق إفريقيا الخاضعة للحكم البريطاني، وإذا ما جرى إقرار هذا التعيين فهل سيجري الإعلان عن اسم هذا المفوض أمام مجلس العموم مع إيضاح معلومات عن نطاق مهمته وواجباته؟

رد كولونيل إيمري بأن البري دير الراحل إف. دي. هاوند كان قد جرى إعفاءه من منصبه كمفوض لشئون السكك الحديدية بها ثم جرى تعيينه مفوضاً دائماً لشئون السكك الحديدية بها؛ ليحل محل بري دير هامون ويستكمل تأدية واجباته وستكون مهامه هي بحث ما جاء في التقرير المتعلق بالمسائل المرتبطة بالإدارة وعمل

نظام السكك الحديدية الأوغندية بما في ذلك الخدمات البحرية والممرات والأسعار المتعين تقاضيها لاستخدام تلك الخدمات وكذلك النظر في تشكيل المجلس الداخلي لشئون المستعمرات والذي يمثل حكومتي أوغندا وكينيا وهو المجلس الذي سوف يدير ويضع سياسة السكك الحديدية وفقاً للمبادئ المنصوص عليها لتحقيق أغراض التنمية ولا يصح جعل الجهود متركزة على مجرد تحقيق الأرباح فحسب بل تقتصر الأرباح على ما يكفل تغطية مصاريف الصيانة ومد الخطوط كذلك سيرد التقرير الخاص بأوضاع السكك الحديدية في منطقة تتجانيقا

مستعمرة كينيا

وجه سير توماس سؤالاً إلى وزير الدولة لشئون المستعمرات عما إذا كان هناك عجزاً خطيراً في الموازنة الخاصة بهذا العام بالنسبة لمستعمرة كينيا وإذا كان حاصل بالفعل. فما هي الخطوات المالية التي يجري التفكير في اتخاذها لمواجهة مثل هذا العجز؟

رد الكولونيل إيمري بأن العادات المتوقعة والمصروفات بالنسبة للعام الحالي تقدر 3.192.27 مليون استرليني وهو ما يمثل بالعملة المحلية حوالي 50% زيادة عن العام السابق وهنا ما يدعو للاعتقاد بأن عائدات السكك الحديدية المتوقعة سوف لا يمكن بلوغها دون إدخال زيادة على الأسعار وذلك لصالح تنمية المستعمرة الكينية والأوغندية وقد رفض وزير الدولة التصديق على هذه الزيادات. ومن ناحية أخرى فإن من المتوقع أن يكون هناك وفر في المصروفات وحتى يتم تلقي التقديرات التفصيلية في هذا الخصوص فمن المستحيل التكهن بمقدار العجز المتوقع.

مستعمرة كينيا (مرسوم العمالة)

سأل مستر ودود وزير الدولة لشئون المستعمرات عما إذا كانت النية تتجه وفي أعقاب طباعة المرسوم الخاص بالعمالة الإجبارية بالنسبة للمستعمرة الكينية بالنسبة لمجمع الاتحادات أن يقوم بتخفيض أجور العاملين من السكان الأصليين وما إن كان هذا يرجع حسب البيان الصادر إلى زيادة المعروض من الأيدي العاملة عن الطلب وكذلك نتيجة الزيادة الحاصلة مؤخراً في الضرائب المفروضة على السكان الأصليين والتي ستتجه التشريعات لخفضها بعد ما حدث وبعد ما جرى رفض الالتماسات الرامية إلى الحث على زيادة المعروض من العمالة.

رد مستر مونرو الوزير المختص على مستر وود بأنه فيما يختص بالجزء الأول من السؤال فإنه وعلى حد علمه ونتيجة لحدوث انخفاض في معدلات الأداء التجاري فإن هناك زيادة مؤقتة في العمالة المعروضين في سوق العمالة من السكان الأصليين بكينيا. ولكنه يجب أن نتذكر أن حدوث الكساد التجاري من شأنه زيادة صعوبة تخفيض الضرائب ولم يحدث أن وصل إلى أسماعي أن هناك مقترحات لتخفيض الضريبة المفروضة على السكان الأصليين وهذا يخص الجزء الثاني من السؤال وإنني سأكون على اتصال دائم بحاكم كينيا لكي يمكن إعطاء الاعتبار اللازم للمشكلة المتعلقة بالعمالة الإجبارية، وعموماً فإنه يصعب عليَّ إصدار أي أحكام في الوقت الحالي بخصوص هذا الموضوع.

المستعمرة الكينية

وجه البريمادير جنرال سورتيز سؤالاً إلى وزير الدولة لشئون المستعمرات عما إذا كان تطبيق التفرقة والفصل العنصري بالنسبة للهنود قد جرى تطبيقه في مستعمرة شرق أفريقيا وما إن كان الوزير المختص يدري بأن هناك غضباً عارماً من جراء تطبيق هذه السياسة يجتاح الهنود في دولة الهند ويجري تنظيم طرق الأعراب عن هذا الاحتجاج وما إن كان المقترح الخاص بالفصل العنصري قد حاز على قبول السكان البيض في المستعمرة الكينية أم لا؟

رد الكولونيل إيمري بأن مسألة الفصل العنصري بمجملها خاضعة الآن لأقصى درجات البحث والدراسة في المستعمرة الكينية ويصعب بحث هذا الموضوع عن طريق تقديم طلب مساءلة في مجلس العموم على النحو المعتاد لأن هذا الموضوع شائك ويثير الكثير من الحساسيات.

وسائل المواصلات المتوافرة

سأل ميجور جلن وزير الدولة لشئون المستعمرات عن الخطوات التي جرى اتخاذها بواسطة مكتب شئون المستعمرات لتوفير وسائل المواصلات خاصة السكك الحديدية إلى المناطق التي تحيلها الآن المستوطنون من المحاربين القدماء بكينيا بشرق أفريقيا البريطانية؟

رد الكولونيل إيمري بأنه يجري الآن عمل مسح مستفيض لكافة وسائل مواصلات السكك الحديدية التي أمكن مدها إلى وعبر منطقة هضبة يوس جوش وهي التي ستخدم منطقة نزويا التي يقيم بها المحاربون القدماء كمستوطنين حالياً بالأراضي الكينية.

أما فيما يختص بالمنطقة الأخرى التي يستوطنها رجال الخدمة السابقين فإن مد السكك الحديدية بمنطقة ثايكا التي تقع إلى جوار فورت هل قد جرت الموافقة عليه من ناحية المبدأ وسيتم مد السكك الحديدية إلى منطقة نياري لو وجد أن هذا ممكناً.

وسيتم مسح هذا الطريق على أساس أن سكك حديد الهضبة سي 321. ربق 4 سيمكن تغطية تكلفتها من القرض المخصص للتنمية الكينية إضافة إلى إدخال تحسينات على الخط الرئيسي الموجود حالياً، وكذلك تغذية الخطوط الفرعية التي تخدم هذه الطرق الرئيسية.

المستوطنون من المحاربين القدماء (الجنود بالخدمة سابقاً)

وجه ميجور جلن سؤالاً إلى وزير الدولة لشئون المستعمرات عما إذا بمقدوره تحديد عدد المستوطنين من الجنود السابقين بالخدمة الذين استوطنوا الأراضي الكينية بشرق أفريقيا البريطانية والذين أقاموا مزارعهم بالفعل وضيعاتهم في تلك المناطق بصورة ثابتة أو ما هو متوسط رأس المال المطلوب لتمكين هؤلاء الرجال من بدء مشروعاتهم وتطوير أنشطتهم المرتبطة بالزراعة والتجارة في الحاصلات الزراعية وما إن كان بعض هؤلاء الجنود السابقين تراوده فكرة التخلي عن هذه الأراضي وإنهاء استيطانه لتلك الأراضي وإن كانت هناك فئة تفكر في ذلك فكم يبلغ عددهم وما هي الأسباب التي تدفعهم لذلك؟

رد الكولونيل إيمري بأنه ليست لديه معلومات عن عدد المستوطنين من الجنود السابقين والذين أقاموا مزارعهم على الأراضي الكينية، أما عن رأس المال المطلوب لخطة التطوير والتي لم تتضمن أي مطالبة لهؤلاء المستوطنين بالدفع الفوري مقابل الأرض التي جرى حيازتها. فهو يبلغ 1000 جنيه استرليني وقد أصبحت الظروف أقل صلاحية عما كانت عليه وقد استحث الحاكم الأشخاص الذين ليست لديهم خبرة محلية بعدم السعي لمبارحة الأراضي ما لم يكن لديهم مبلغ لايقل عن خمسة الآف جنيه استرليني ليشتمل على تكلفة الأرض التي جرى شراؤها في السوق المفتوح وهو السعر الذي يُعدُّ باهظاً للغاية.

أما بالنسبة للجزء الأخير من السؤال فأود أن أطالب العضو المحترم مستر لايل عن مقاطعة ستراتفورد في 18 نوفمبر الماضي أما في الحالة الوحيدة التي عرضت عليَّ وكان حائز الأرض غير راضٍ عن طبيعة الأرض التي جرى توزيعها عليه وكذلك عدم رضائه عن الأرض التي قام باختيارها من بين أراضي متعددة جرى عرضها عليه بواسطة المفوض العام المسئول عن أراضي المستعمرة فقد قمت بحل المشكلة بما يناسب كافة الأطراف.

مستعمرات شرق أفريقيا (العملة المستخدمة)

سأل مستر أورميربى جور وزير الدولة لشئون المستعمرات عما إذا كان سيصدر مرسوماً باستخدام عملة الفلورين في المستعمرة الكينية وأراضي تتجانيقا وما إن كانت نفس هذه العملة سوف يجري استخدامها بواسطة حكومة زنزبار أم ستظل تستخدم عملة الروبية؟

رد الكولونيل إبمرى بأن العملة الجديدة قد جرى استخدامها بالفعل في كينيا وأوغندا وسيتم إمداد هذه المستعمرات بالمزيد من العملات المعدنية الجديدة التي جرى سكها في انجلترا في غضون أسابيع قليلة. أما مسألة إدخال عملات جديدة إلى نتجانيقا فإن هذا الأمر سيتم تطبيقه في أقرب فرصة ممكنة. أما بالنسبة لزنجبار فستظل وفي الوقت الحالي تستخد الروبية.

الدومينيونات (الكانتونات) الواقعة أعالي البحار والرعايا الهنود:-

سأل سير بينيت وزير الدولة لشئون الهند عن عدد الرعايا الهنود التابعين لإمبراطورية الملكة والذين يعيشون في الدومينيونات (الكانتونات) التالية:

مستعمرات التاج. ورعايا الأمبراطورية التابعين لها؟

أجاب الكولونيل إبمري بأنه سيحصل على تقرير مفصل عن هذا الأمر وسيقوم بإرسال نسخة من هذا التقرير إلى المتقدم بالسؤال.

العمالة الإجبارية للسكان الأصليين.

سأل مستر أورميربى جور وزير الدولة لشئون المستعمرات عما إذا كانت العمالة الإجبارية للسكان الأصليين على النحو الذي يتم في الأراضي الكينية قد جرى تطبيقها في أي أراضي أخرى تابعة للتاج سواء نتيجة لإصدار مرسوم محليات جديدة أو لإدخال تعديلات جديدة على اللوائح المعمول بها.

رد الكولونيل إبمرى بأنه مستحيل مقدم السؤال إلى الإجابة التي قدمها ليجور اينتويسل في 15 ديسمبر والتي تشتمل على قائمة من الأوامر المحلية المرتبطة بالإجابة على التساؤل الخاص بالعمالة الجبرية والذي يغطى فترة محدودة ويخدم أغراض عامة وهناك في القوانين لوائح تتعلق بمحمية أوغندا وفي زنجبار ونصوص ذات طبيعة عامة تشابه تلك الواردة في القانون الكيني الخاص بالعمالة الجبرية للسكان المحليين.

مستعمرة كينيا (ضريبة صندوق الانتخابات)

سأل مستر أورميربى جور وزير الدولة لشئون المستعمرات عما إذا كانت ضريبة صندوق الانتخابات المفروضة على السكان الأصليين بمستعمرة كينيا قد جرى زيادتها مؤخراً لترتفع من 12/1 إلى 6/1 دخولهم التقديرية وإذا كانت الإجابة بنعم فهل يتفضل الوزير المسئول بشرح السبب في تصعيد الضريبة على هذا النحو؟

رد الكولونيل إبمرى بأن السعر الأقصى لضريبة صندوق الانتخابات قد جرى زيادتها من خمسة روبيات المطروحة في مرسوم عام 1915 إلى عشرة روبيات وهو السعر الحالي وهذا السعر الفعلي قد جرى الاستقرار عليه بالنسبة لمناطق مختلفة حسب قدرة السكان الأصليين على الدفع ومن المتوقع أن تبلغ الحصيلة الناتجة عن هذه الزيادة 50%.

المستعمرة الكينية

سأل مستر أورميربى جور وزير الدولة لشئون المستعمرات عما إذا كان من المتوقع أن يزيد عائد هذا العام للمستعمرة الكينية عن النفقات وما إن كان سيقوم كوزير مسئول بمطالبة البرلمان بإقرار تقديم دعم مادي للتعويض عن العجز الذي سبق حدوثه، وما إن كان سيقوم بالتعهد بعدم تقديم أي مبالغ لحكومة المستعمرة الكينية من الحصيلة البريطانية قبل أن تتاح الفرصة للبرلمان بمناقشة

مقدار هذه المبالغ وأسباب منحها وما إن كان مستوطني المستعمرة يواجههم حالياً أزمة اقتصادية ومالية حادة بسبب مديونياتهم للبنوك؟

رد الكولونل إبمرى بأنه سيحيل مقدم السؤال إلى الإجابة التي قام بطرحها على سؤال سير توماس في الثاني من ديسمبر وأنه لا يرى أي داع لمطالبة البرلمان بإجازة أي مساعدة مالية لكينيا وبالنسبة للجزء الأخير من السؤال فإنه لم يتلق أي معلومات من الحاكم من شأنها أن تشير إلى وجود أي أزمات اقتصادية أو مالية حادة في المستعمرة ولكن إذا قام مقدم السؤال بتقديم مزيد من التفصيلات عن مصادر هذه المعلومات فإنه سيقوم بتقديم إجابات بعد القيام بالتحريات اللازمة.

طرح مستر بينت سؤالاً على وزير الدولة للمستعمرات عما إذا كان لديه أي معلومات عن كيفية تلقي المجتمع الهندي في المستعمرة الكينية للإعلان الصادر أخيراً والمتضمن السياسة المتعين اتباعها حيال الهنود والتي جاءت في تقرير كونت ميلز لحاكم المستعمرة وخاصة ردود فعل المجتمع الهندي حيال الأوامر الخاصة بالسكن الجبري في المناطق السكنية المخصصة للهنود أو التفرقة التجارية وإلى أي مدى جرى تنفيذ هذه الأوامر.

رد الكولونيل إبمرى بأن الإعلان الصادر المتضمن سياسة وزير الدولة حيال المجتمع الهندي قد قوبل باستياء شديد من جانب المجتمع الهندي في كينيا وخاصة فيما يتعلق بالتمثيل الانتخابي والتفرقة العنصرية ولم يتم اتخاذ أي إجراء فعلي فيما يتعلق بالتفرقة العنصرية انتظار المزيد من الدراسة حيال الأمر.

المستعمرة الكينية (الضريبة والتصويت الانتخابي)

سأل مستر ألين باركنسون وزير الدولة لشئون المستعمرات عما إذا كان المستوطنون البيض في كينيا يرفضون دفع الضريبة على الدخل لأنهم لم يوافقوا في البداية على هذه الضريبة. وما إن كان قانون الضريبة على الدخول قد جرى تحريره عام 1919 دون أن يتم إقراره حتى هذه اللحظة وتطبيقه وما قيمة الضريبة

المباشرة التي يجري تحصيلها من المستوطنين، الهنود، السكان الأصليين، وما إن كانت هناك نية لتوسيع حق التصويت الانتخابي بالنسبة للهنود والسكان الأصليين بحيث يصبح كافة الأطراف جهة موافقة على الضريبة التي يتحملونها؟

رد وزير الدولة لشئون المستعمرات (مستر تشرشل) بقوله:

على قدر علمي فإن هناك حركة لإلغاء الضريبة على الدخل في كينيا وقد جرى تقديم هذه الحركة للمجلس التشريعي ولكنها لم تحظَ بالموافقة وأنه لا زالت هناك معارضة شديدة لهذه الضريبة على أسس دستورية وسيتم تحريك هذه المعارضة هذه المرة في ساحات المحاكم وليس لدي أي معلومات إضافية بخصوص هذا الجانب من السؤال.

وقد جرى تحرير مرسوم الضريبة على الدخل في 7 ديسمبر 1920 وقد وجد أنه من المستحيل استكمال الترتيبات الضرورية خلال السنة المالية 1920-1921 حيث ستكون صعوبة شديدة في تحصيل الضريبة على الدخل عن هذا العام بالنسبة للسنة المالية 1920-1921 وليست لدي أي معلومات عن الضريبة المباشرة على السكان الأصليين من المقرر أن تبلغ قيمتها 656.070 جنيه استرليني وهو ما يمثل حوالي خمسة جنيهات لكل رأس.

أما المسألة الخاصة بحق التصويت للهنود فهو خاضع للدراسة المتأنية وأعتقد أنه لن يمكن لأي صيغة انتخابية بالنسبة لتمثيل السكان الأصليين أن تحوز على رضاهم أو تخدم أي هدف ناجح ولن تمثل السكان الأصليين بصورة كاملة.

سأل الكولونيل ويجوود عمّا إذا كانت المخالفة الدستورية المتمثلة في تحصيل ضرائب من المجتمع الهندي دون قيامه بالتصويت على ذلك يمكن أن تنطبق أيضاً على الهنود العاملين في المناجم الكينية؟

رد مستر تشرتشل على ذلك بأن الإجابة على مثل هذا السؤال سوف تتطلب إدخال تعديلات شديدة الدقة على نصوص الدستور.

سال الكولونيل ويجوود وزير الدولة للمستعمرات عما إذا كان سيقوم بإخطار مجلس العموم عن الموقف الحالي لنظام التصويت بالانتخابات المعمول به وذلك نظام

التفرقة العنصرية الساري في المستعمرة الكينية بما في ذلك التعليمات الصادرة إلى حاكم كينيا والمراسلات التي تم تبادلها مع مكتب شئون الرعايا الهنود بالمستعمرة.

رد مستر تشرشل بأنه سيعتبر مسألة النشر من اختصاص البرلمان ليقوم بها في غضون العام القادم بما يحقق إجابة كافة التساؤلات.

عائد الأراضي:-

سأل الكولونيل ويجوود وزير الدولة لشئون المستعمرات عما إذا كان على دراية بأن الإيجار السنوي أو الضريبة التي يدفعها المستوطنون في كينيا على حيازتهم للأراضي التي يشغلونها تقدر بعدة سنتات مقابل الفدان وأن التغير في قيمة العملة الكينية لم يبلغ حتى نصف قيمة السنت بالنسبة للفلورين وأن نتيجة هذا التغير هي ضياع حوالي نصف الإيجارات المدفوعة بواسطة المستوطنين عندما كانت السنتات تمثل 100 بالنسبة للفلورين وكيف ستقوم الحكومة بتعويض هذا الفارق؟

رد مستر تشرشل بأن المادة الخامسة من المرسوم الخاص بكينيا وأوغندا والخاصة بالعملة قد جاء بها في حالة إبرام أي عقد أو وثيقة قبل بدء العمل بهذا المرسوم فإنها تعني أن عملية الدفع ستكون بالسنتات وستقوم الورقة أو العقد بتحديد عدد السنتات ثم يتم تحويل هذه السنتات إلى الشلنات عن طريق مضاعفة أرقام السنتات. وهو الأمر الكفيل بالإجابة على السؤال بأكمله.

شرق أفريقيا البريطانية (العمالة)

وجه مستر الفريد يفيس سؤالاً لوزير الدولة لشئون المستعمرات عما إذا كان قد جرى إدخال نظام العمالة الإجبارية إلى شرق أفريقيا البريطانية وما إن كانت هذه السياسة سيتم تبنيها بصورة مؤقتة أو دائمة وما إن كان في وضعه قادراً على تحديد الأسباب المحددة الاستمرار بنظام العمالة الإجبارية والذي يتعارض مع التقاليد البريطانية؟

رد الكولنيل إيمرى بأن طبيعة المرسوم الذي جرى الموافقة عليه والأسباب التي دعت إلى إصداره كلها موضحة في المرسوم الصادر عن وزير الدولة لحاكم كينيا وقد جرى تقديم باقي الإيضاحات إلى البرلمان في القانون رقم 873.

نظام استيطان الأرض بالمستعمرة الكينية

وجه مستر ليونارد لايل سؤالاً إلى وزير الدولة للمستعمرات عما إذا كان الجنود المسرحين من الحرب والذين ذهبوا إلى كينيا للاستيطان بها قد جرى معاونتهم بأي صورة فيما يتعلق بسفرهم إلى هنا وإمدادهم بالملابس التي تناسب طبيعة حياتهم الجديدة. وما هي الأسعار التي دفعوها مقابل الأراضي التي جرى توزيعها عليهم. وما إن كان هؤلاء يتمتعون بخبرة في أساليب الزراعة في المناطق الاستوائية وما إن كان هناك جهة تمدهم بالمشورة فيما يتعلق بنوعية المحاصيل التي تصلح لمثل هذه الأراضي وما إن كانت هناك ترتيبات قد تمَّ اتخاذها لعمل التسويق اللازم لهذه المحاصيل والمنتجات الأخرى؟

رد الكولنيل إيمري بأن الإجابة على هذا السؤال تستغرق وقتاً طويلاً وفيما يلي الإجابة الرسمية المطولة على هذا السؤال:

جرى توزيع المزارع والأراضي الزراعية على الجنود والمجندات السابقين تحت إشراف مكتب استيطان أراضي شرق أفريقيا وهؤلاء خدموا ضمن القوات الإمبريالية في أثناء الحرب ولذلك جرى منحهم تذاكر سفر مجانية إلى شرق أفريقيا حتى نهاية عام 1919م وهو ما مكّن هؤلاء من الوصول إلى شرق أفريقيا دون متاعب تذكر حيث زالت العراقيل التي كانت موجودة في أعقاب الحرب مباشرة ولكن لم يتم تقديم أي مساعدة لهؤلاء لشراء زي خاص بهم لممارسة مهما الفلاحة واستصلاح الأراضي.

ومن الصعوبة بمكان إعطاء أي تقدير للسعر الذي جرى بيع الفدان من الأرض لهؤلاء المستطونين حيث أن الأسعار تفاوتت داخل نطاق واسع وفقاً لمعايير خاصة أستنها مكتب توزيع الأراضي بمثابة مكافأة لمن خدم الإمبراطورية البريطانية إبَّان الحرب.

thrown out of cultivation; and whether he will take early steps to restore the line, for which a favourable opportunity now offers owing to the large number of men unemployed in the town of Basingstoke?

Mr. NEAL: The question of the restoration of this light railway has been very fully considered. During the whole of the 10 years that the line was in use, it was run at a loss. The initial cost of reinstating the line would be great, and there would undoubtedly continue to be a heavy annual loss in working, which, during the period of Government control, would have to be met out of the Government guarantee; at the end of the period of Government control, it would still be open to the Railway Company to discontinue the service. It has, therefore, been decided, with regret, that my hon. Friend the Minister of Transport would not be justified in giving a direction to the London and South Western Railway Company to re-open the line, but this Ministry, together with the other Government Departments concerned, is now engaged in considering the question whether the needs of the district can be supplied in some other manner.

STEAM YACHT "DEVON."

Sir G. COLLINS asked the Parliamentary Secretary to the Ministry of Shipping if he is aware of the loss sustained by Mr. Thomas Kyle, of 11, St. Lawrence Street, Greenock, through the chartering of his steam yacht "Devon" a short time before the Armistice; is he aware that Mr. Kyle spent a considerable sum of money in having his yacht overhauled under Admiralty instructions; and will he grant Mr. Kyle suitable compensation?

Colonel WILSON: It is understood the possibility of chartering the yacht "Devon" was under consideration, over two years ago, by the Controller-General of Merchant Shipbuilding, and no communication has, apparently, been received on the subject from the owner since about

MUNITIONS.

UNPAID WAR COMMITMENTS.

Sir GODFREY COLLINS asked the Parliamentary Secretary to the Ministry of Munitions if he can state the estimated amount of war commitments still unpaid by the Ministry of Munitions?

Mr. HOPE: It is estimated that the sum still due to contractors for War production is approximately £2,000,000, and it is hoped that the whole amount will be discharged during the current financial year. There are, in addition, certain claims arising out of the War, the total payable in respect of which it is at present impossible to estimate, as their settlement depends upon contingencies or the result of legal proceedings.

KENYA COLONY.

RACIAL SEGREGATION.

Brigadier-General SURTEES asked the Under-Secretary of State for the Colonies, whether the enforcement of racial segregation in the case of Indians has been introduced in East Africa; whether he is aware that agitation in India is being organised; and whether it is the case that these proposals meet with the entire approval of the white population in Kenya Colony?

Lieut.-Colonel AMERY: The whole question of segregation in Kenya is engaging the earnest consideration of the Secretary of State. The matter is not one which can conveniently be dealt with at this stage by Question and Answer in the House.

TRANSPORT FACILITIES.

Major GLYN asked the Under-Secretary of State for the Colonies what steps have been taken by the Colonial Office to provide transport facilities, rail or otherwise, to the areas now occupied by soldier settlers in Kenya Colony, British East Africa?

Lieut.-Colonel AMERY: A detailed survey for the proposed railway to and across the Uasin Gishu Plateau, which will

construction. With regard to the other main area of ex-service settlement, the extension of the Thika railway to the neighbourhood of Fort Hall has been decided in principle, and a further extension to Nyeri will be adopted if possible. The survey of this route will follow immediately on that of the Plateau railway. The forthcoming Kenya Loan will cover provision for these railways as well as for the improvement of the main line and also for the system of roads necessary to feed them.

EX-SERVICE SETTLERS.

Major GLYN asked the Under-Secretary of State for the Colonies if he is now in a position to state the number of ex-service settlers in Kenya Colony, British East Africa, who are actually established on their farms and holdings; what is considered to be the average amount of capital needed to enable these men to start their business; whether any intending settlers, being ex-officers and men, have had to relinquish the idea of settling in that colony; and what are the usual reasons for their decision?

Lieut.-Colonel AMERY: I have no information as to the number of service settlers actually established on their farms. The minimum capital required under the scheme, which did not involve any immediate payment for the land, was put at £1,000 eighteen months ago. Recently the conditions have become less favourable, and the Governor has urged that persons without local experience should not go out unless they have £5,000, to include the cost of land, purchased in the open market, the price of which is very high. With regard to the latter part of the question, I would refer my hon. and gallant Friend to the answer which I gave to the hon. Member for Stratford (Mr. Lyle) on the 18th November. In the only case which has come before me the allottee was dissatisfied with the character of the land first drawn, and also with that of the land which he chose from alternative areas offered to him by the Commissioner of Lands

under age in the licensed houses in Hong Kong; whether any report has been received from the Governor of Hong Kong on this point; and, if so, will its purport be made known?

Lieut.-Colonel AMERY: Yes, Sir, this allegation has been received, but it is not borne out by the Governor's report. No girl is allowed to enter a brothel unless the Secretary for Chinese Affairs is satisfied that she is 19 or over, whereas the marriageable age among Chinese is 16 or 17. I may add that even an experienced European eye has difficulty in judging the age of Chinese.

Mr. SITCH asked the Under-Secretary of State for the Colonies whether interport trading in girls for immoral purposes goes on between Hong Kong and the chief ports of the East; and what is the law of the Colony in regard to this trade?

Lieut.-Colonel AMERY: This trade is, of course, forbidden, and every effort is made to enforce the law against it. It is detested as much by the Chinese community as by the European, and assistance is readily given towards its suppression. Detection is necessarily difficult, especially in view of the disturbed condition of the interior of China, which tends to favour prostitution, but convictions are secured and are usually followed by heavy penalties.

Sir W. DAVISON asked the Under-Secretary of State for the Colonies whether he is aware that, notwithstanding the prohibition of slavery throughout the British Empire, Chinese children are frequently bought and sold in the British Colony of Hong Kong; and whether he will take steps to put an end to this nefarious traffic in human beings?

Lieut.-Colonel AMERY: I would refer the hon. Member to the answer given on the 4th November to questions by the hon. Member for Poplar South (Sir A. Yeo) and the hon. Member for Sowe Valley (Mr. Myers). There is no slavery in Hong Kong.

OPIUM, MORPHIA AND COCAINE.

352 =



The PARLIAMENTARY SECRETARY to the ADMIRALTY (Mr. Amery): I have been asked to reply. The emigration returns of the Board of Trade are only available for the first quarter of the current year and the figures for Australia and New Zealand are given together. During that period the total number of migrants of British nationality who proceeded from the United Kingdom to these Dominions was 11,111. At present, His Majesty's Government are granting free passages to ex-service settlers who are approved by the Commonwealth Government. The number of settlers who proceeded under that scheme, from the beginning of this year to the end of July, was 6,002. The Commonwealth Government are also granting assisted passages to certain classes of settlers from this country. As regards the present state of the labour market in Australia, whilst in one or two States there is unemployment in certain industries, there is an unlimited demand for men upon the land and for women in domestic service. The answer to the last part of the question is in the negative.

Lieut.-Commander KENWORTHY: Which class of labourers are being assisted by the Commonwealth Government at the present time?

Mr. AMERY: I cannot give a precise answer, but they are largely those nominated by relatives or friends who are already in Australia, and mainly of the class for whom employment is available.

PALESTINE (JEWISH IMMIGRATION).

29. Lieut.-Colonel ARCHER-SHEE asked the Secretary of State for the Colonies, whether immigration of Zionists into Palestine is at present stopped; how many Zionists have been imported into that country; and whether he has any information as to meetings of Zionists expressing discontent with their conditions in Palestine?

Mr. WOOD: Immigration of Zionists and other Jews into Palestine, which was temporarily suspended as a result of the recent disturbances at Jaffa, has now been resumed and is proceeding under close supervision. With regard to the second part of the question, I would refer my hon. and gallant Friend to the reply given to the hon. Member for Eastbourne on the 8th of August. I have no information as to the last part of the question.

KENYA COLONY (LABOUR ORDINANCE).

30. Colonel WEDGWOOD asked the Secretary of State for the Colonies whether, subsequent to the publication of the compulsory labour ordinance of Kenya colony, the convention of associations decided to reduce, and have succeeded in reducing, the wages of the natives; and whether, if this is, as stated by him, due to an excess in the supply of labour over demand, the recently increased taxes upon the natives will now be reduced and the Ainsworth and other circulars, designed to stimulate the supply of labour, repealed.

Mr. WOOD: As regards the first part of the question, I would refer the hon. and gallant Member to the reply which I gave to the hon. Member for Barnard Castle on the 11th August. As regards the second part, I understand that owing to trade depression there is a temporary surplus of native labour in Kenya, but I would remind the hon. and gallant Member that trade depression increases the difficulty of reducing taxation; and I am not aware that any reduction in native taxation is proposed. I am, in conjunction with the Governor of Kenya, giving careful consideration to the question of compulsory labour generally, but I am not yet in a position to make any statement.

LUNATIC ASYLUMS (VISITING COMMITTEES).

31. Sir R. NEWMAN asked the Secretary of State for the Home Department whether, in view of the fact that at least half the inmates of county lunatic asylums are women, he will take steps to get the Lunacy Laws so amended as will enable county councils to co-opt women as members of the visiting committees of those institutions, as can be done in the case of committees under the Mental Deficiency Act, but which they are prevented doing in many instances now owing to there being no women members of the county

council and, as the law stands at pre[sent,] there being no power to co-opt [...] members?

The MINISTER of HEALTH [(Sir] Alfred Mond): The point shall be borne [in] mind when the amendment of the law [in] regard to lunacy is proposed.

SIDE-CARS, LONDON.

33. Commander BELLAIRS asked [the] Home Secretary whether, in view of [the] success which has attended the intro[duc]tion of the side-cars plying for hire [in] cities such as Paris and in towns in [this] country, he can state why they are [pre]vented from being introduced [in] London?

The SECRETARY of STATE for [the] HOME DEPARTMENT (Mr. Shortt): [I] have no fresh information since [I] given in my reply on the 22nd Febru[ary] last to the Noble Lord the Member [for] South Battersea. In view of the recom[mendation] of the Departmental Co[m]mittee on the Taxation and Regulati[on] of Road Vehicles, dated the 8th Janua[ry] last, that it was not desirable th[at] licences should be granted to side-c[ar] taxicabs to ply for hire in the Lond[on] area at present, it is too early, I fear, [to] reopen this question.

SCOTLAND.

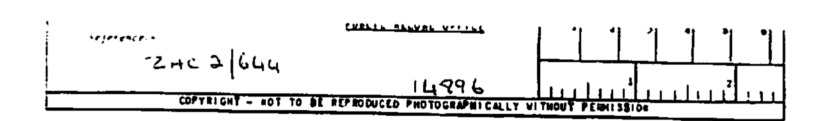
Corn Production Act.

34. Colonel BURN asked the Secreta[ry] for Scotland who is entitled to the £4 p[er] acre for oats, under the Corn Producti[on] Act, in the case of a change of tenanc[y,] the incoming tenant taking over the 19[..] crop by valuation on the fiars prices [of] March, 1920?

The SECRETARY for SCOTLAN[D] (Mr. Munro): I would refer my hon. a[nd] gallant Friend to the replies to questi[ons] on this subject given by me to my h[on.] and gallant Friend the Member [for] Dumfries on the 25th July and [...] August, and to the provisions of S[ub-]section (1) of Section 3 of the Corn P[ro]duction Act, 1917, which governs [the] matter.

Regimental Colours.

35. Mr. MacCALLUM SCOTT asked [the] Secretary for Scotland whether, on



Fiji.
Stipendiary Magistrates Ordinance, 1876 (No. 1 of 1876). *See* Sections 23-26.

Gold Coast.
Criminal Procedure Ordinance, 1876 No. 5 of 1876). *See* Sections 20 and 21.
Peace Preservation Ordinance, 1897 (No. 6 of 1897). *See* Section 6.

Grenada.
Criminal Procedure Code (Cap. 173, Revised Laws, 1911). *See* Sections 17 and 20.

Hong Kong.
Peace Preservation Ordinance, 1886 (No. 10 of 1886). *See* Section 9.

Jamaica.
See footnote.

Kenya (late East Africa Protectorate).
Criminal Procedure Ordinance, 1913 (No. 6 of 1914). *See* Sections 79-81 and 84-86 (*also* Section 31).

Leeward Islands
See footnote.

Malta.
Criminal Laws (Edition of 1914). *See* Articles 349-351 (*also* Article 350).

Mauritius.
District Court (Criminal Jurisdiction) Ordinance, 1888 (No. 23 of 1888). *See* Sections 31-35.
Police (Amendment) Ordinance, 1913 (No. 47 of 1913). *See* Sections 8-10.

Nigeria.
Criminal Procedure Ordinance, 1914 (No. IX. of 1914). *See* Sections 19 and 20.
Peace Preservation Ordinance, 1917 (No. XV. of 1917). *See* Section 8.

Saint Lucia.
Code of Criminal Procedure (Ordinance No. 102, Revised Edition of 1889). Section 194, as amended by Section 334 of Ordinance No. 25 of 1918.

Saint Vincent.
Indictable Offences (Magistrates Procedure) Ordinance, 1911 (No. 21 of 1911). *See* Section 5.
Summary Conviction Offences (Procedure) Ordinance, 1911 (No. 22 of 1911). *See* Section 10.

Seychelles
See footnote.

Sierra Leone.
Summary Conviction Offences Ordinance, 1906 (No. 20 of 1906). *See* Section 16.

Straits Settlements.
Criminal Procedure Code, 1910 (Ordinance No. X. of 1910). *See* Sections 61-71 (*also* Sections 23 and 24).

Trinidad and Tobago.
Indictable Offences (Preliminary Inquiries) Ordinance, 1917 (No. 12 of 1917). *See* Section 5.
Summary Conviction Offences (Procedure) Ordinance, 1918 (No. 9 of 1918). *See* Section 38.

Turks and Caicos Islands.
Magistrates' Code of Procedure Ordinance, 1899 (No. 4 of 1899). *See* Section 22.

Note.—In British Honduras, Jamaica, Leeward Islands, Seychelles, and also many of the other Colonies included in the foregoing list, provisions giving powers of search are to be found in various Acts or Ordinances dealing with such subjects as Customs, Explosives, Firearms, Prevention of Crime, Stolen Property, etc., etc. For an example of provision as to powers of search in respect of firearms or ammunition, *see* Section 18 of Ordinance No. 15 of 1920, of Saint Vincent.

Major ENTWISTLE asked the Under-Secretary of State for the Colonies whether any Acts or Regulations are in force in any of the Crown Colonies providing for imprisonment without trial; if so, what are they; what is their nature; and to which of the Crown Colonies do they apply?

Lieut.-Colonel AMERY: So far as I am aware, no such Acts or Regulations exist.

EAST AFRICAN COLONIES (CURRENCY).

Mr. ORMSBY-GORE asked the Under-Secretary of State for the Colonies if he will state when the new florin currency will be introduced in Kenya Colony and Tanganyika territory; and whether the same currency will be introduced by the Government of Zanzibar or whether that will remain a rupee currency?

Lieut.-Colonel AMERY: The new currency has already been introduced in Kenya and Uganda, and a considerable supply of the new coins will be available in a few weeks. The introduction of the new currency into Tanganyika will follow at an early date. Zanzibar will remain on a rupee currency.

vage in connection with the East African campaign is being expedited, but is not yet complete.

UGANDA RAILWAYS.

Sir O. THOMAS asked the Under-Secretary of State for the Colonies whether it is intended to appoint a special commissioner to advise as to the policy of improved railway communication in the areas of East Africa under British rule or mandate; and, if so, whether the name of this official can be announced to the House together with information as to the scope of his duties?

Lieut.-Colonel AMERY: Lieut.-Colonel (late Brigadier-General) F. D. Hammond, C.B.E., D.S.O., R.E., has been released from his duties with the Inter-Allied Railway Commission in Silesia to proceed to East Africa as Special Railway Commissioner, and is now on his way out. The appointment of a permanent Railway Commissioner will be considered at the conclusion of Colonel Hammond's mission. His duties will be to inquire into and report on all matters connected with the administration and working of the Uganda railway system, including the connected marine services and the terminal facilities, the rates to be charged, and the formation of an Inter-Colonial Council, representing the Governments of Kenya and Uganda, which will control railway policy in accordance with the principle that the system should be used for development purposes, and should not be called upon to show larger profits than those which are required for its maintenance and extension. Colonel Hammond will also report on the railway position in the Tanganyika territory.

KENYA COLONY.

Sir O. THOMAS asked the Under-Secretary of State for the Colonies whether a serious deficit exists in the budget of the current year of Kenya Colony; and, if so, what financial steps are contemplated to meet the deficit?

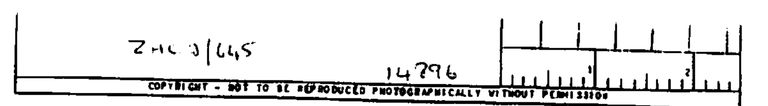
Lieut.-Colonel AMERY: The Kenya Estimates of revenue and expenditure for the current year balanced at £3,192,317 which, after allowing for the change in local currency, represents an increase of about 50 per cent. over the figures for the previous year. There is reason to believe that the estimated railway revenue cannot be realised without an increase of rates of which in the interests of the development of the colony and Uganda the Secretary of State has felt unable to approve. On the other hand, it is expected that there will be savings in expenditure, and until detailed revised Estimates are received it is not possible to say what deficit, if any, there will be.

WOOL.

Mr. A. M. SAMUEL asked the Parliamentary Secretary to the Ministry of Munitions whether events have justified the policy of refusing, during the past summer, to sell Government-owned wool at the prices then obtainable, seeing that the result is that the Government is now holding that wool unsold in face of the accumulations of unsold old wool of non-Governmental ownership and of the three new clips coming into the market; whether the high reserves were fixed by the Wool Controller in the expectation of obtaining prices higher than the market was offering at the time; and, if that was not the object of the reserve, will he say what the Wool Controller was and is aiming at and how he proposes to attain his aim?

Mr. HOPE: As my hon. Friend is aware, the wool market has fallen very heavily since May last, and (assuming that the Government could have reduced prices without being immediately followed by all other competitive sellers) it is probable that a certain limited quantity of wool might have been sold to better advantage if the prices obtainable in the summer months had been more freely accepted. The highest estimate that can be placed on the business thus lost is 100,000 bales, against a stock in June last of 2,000,000 bales. The bids actually made and refused covered a quantity of less than £25,000 bales. The objects which the Department has had in view in gradually reducing its reserve prices instead of sharply reducing them or abolishing them altogether are as follow:

(1) To prevent a sudden and disastrous fall which might have had very serious and far-reaching effects on home trade.



reference to the Ministry as to the price which should be quoted for such sales. With regard to the third part of the question, the object of the Meat (Maximum Prices) Order is to protect the interest of the consumer in this country, and not that of the consumer abroad. I have no information regarding the truth of the allegation made in the last part of the question.

FLOUR STOCKS (RENT).

The following question stood on the Paper in the name of Major WATTS MORGAN:

80. To ask the Food Controller the total charges for rent of premises used as flour stores up to 30th November, 1920, what loss has been incurred up to this date in consequence of the deterioration of the flour by damp, vermin, or other causes; will he state the cost of retransporting back to the mills flour stored in unsuitable buildings so that it may be reconditioned; and what steps will he take to cease this wasteful policy?

Major MORGAN: I have been asked to postpone this question, and I do so; but I protest against the delay in giving the information to the House.

GOVERNMENT DEPARTMENTS (STOCKS).

Mr. BILLING (*by Private Notice*) asked the Prime Minister whether he is aware that there is in the possession of various Government Departments enormous stocks of bacon, flour, sugar, frozen meat, biscuits, jam, canned vegetables, canned meat, and a variety of other foodstuffs, and whether he will take immediate steps to cause adequate supplies from these stores and dumps to be delivered to all Labour Exchanges throughout the country for distribution through the medium of local trade union organisations, friendly societies, and ex-service men's associations to necessitous cases, and thus help to alleviate the acute privation which now exists and is likely to develop throughout the country through unemployment?

Mr. BONAR LAW: I have not received notice of this question which has probably been sent to the Prime Minister, but I think I can answer it. There are, I believe, no such stocks as the hon. Member speaks of, but if there were I think to give food and that kind of thing would be a very bad proceeding.

Mr. BILLING: Is the right hon. Gentleman aware that I have a letter from the Prime Minister saying that this is such an important matter that he wants to give it serious consideration and that I might ask a question; and under these circumstances, may I ask him to make representations to the Prime Minister not to do this sort of thing again; and, further, is the right hon. Gentleman aware that the Minister of Munitions this afternoon at question time admitted that these dumps do still exist—[AN HON. MEMBER: "No."]—but that there was no demand for them as they were unsaleable; and does the right hon. Gentleman propose to allow all this food to rot in this country while people starve?

Mr. BONAR LAW: No, Sir; my right hon. Friend says he made no such admission. I am sure it is not a fact. I have seen one allegation of the kind which I investigated, and there was no foundation for it whatever.

Mr. BILLING: Is it not a fact that the military authorities have vast supplies of surplus food-stuffs from the War, Maconochie's rations, and other things which are rotting in this country?

KENYA COLONY.

83. Sir J. D. REES asked the Under-Secretary of State for the Colonies whether he will inform the House as to the present position in respect of the claims of Indians to representation on the Legislative Council of, and unrestricted immigration into, the Colony of Kenya?

The UNDER-SECRETARY of STATE for the COLONIES (Lieut.-Colonel Amery): It has been decided that the representation of Indians on the Legislative Council of Kenya shall be by election, but the nature of the franchise is not yet settled. It has also been decided that there is to be no question of introducing any restrictions on the immigration of Indians, other than those imposed by the Immigration Ordinances which are of general application.

NAVAL AND MILITARY PENSIONS AND GRANTS.

MEDICAL APPEAL TRIBUNAL, WALES.

85. Lieut.-Colonel PARRY asked the Minister of Pensions whether he is aware that the Medical Appeal Tribunal for Wales has been removed from Wales to hear appeal cases in England, and that consequently the hearing of appeal cases in Wales has been suspended; and what is the reason for such action?

Sir G. HEWART: I have been asked to reply. I assume that this question refers to the Pensions Appeal Tribunals set up under the War Pensions (Administrative Provisions) Act, 1919. The sittings of the tribunals in various large centres in England and Wales are arranged in accordance with the number of cases received in each district. The tribunal which sits almost continuously in Wales was temporarily removed to London for the fortnight commencing 6th December. It returned to Wales yesterday. This arrangement was the result of (*a*) a diminution in the number of cases received from Wales and (*b*) an increase in the number of London cases received.

REX *v.* GREENWOOD.

86. Mr. BOTTOMLEY asked the Attorney-General whether he is aware that in the recent prosecution of *Rex v. Greenwood* the defendant incurred expenses amounting to at least £2,000 in vindicating his innocence; whether he has any claim against the Crown in respect of his costs; if not, whether the Treasury will be asked to make him a grant in respect of such expenses; and whether he will favourably consider an amendment of the present law entitling innocent persons accused and acquitted of criminal offences to reimbursement of reasonable expenses incurred by them in their defence?

Sir G. HEWART: The answer to each part of the question is in the negative. It is obviously necessary to be reticent with reference to criminal trials, even in reply to questions, and therefore I will only add that in the case referred to (*a*) no charge was made until after the coroner's jury had returned a verdict of wilful murder, the accused having been subpoenaed and having failed to give evidence before that jury; (*b*) the trial at Assizes continued for six days and no submission was at any time made that there was no case to go to the jury; (*c*) no observation was made by the learned judge as to any lack of a *primâ facie* case for the jury to consider, and, in fact, the jury considered their verdict for a long time; and (*d*) it was not until the trial at Assizes that the accused gave evidence or called witnesses.

[Sir F. Banbury.]

against, namely, that the Treasury should use money belonging to one Department of the State for the expenditure of another Department of the State. I should like my hon. and gallant Friend to tell me what authority there is for allowing a reduction of £1,000,000 on Army Services to be applied to the Colonial Office.

Colonel WEDGWOOD: A new dodge!

Sir F. BANBURY: I am sure my hon. and gallant Friend the Financial Secretary to the War Office would do nothing irregular, but I should like to know for my own information how it is that this sum has been appropriated in this way. The figures on pages 6-8 are very interesting. I gather that they are in the form which was recommended by the Select Committee on National Expenditure some two years ago. The only question on them which I should like to ask arises on page 8, which I gather to be a summary of the whole thing and which puts the receipts (Appropriations-in-Aid) at £36,571,000, leaving a net sum of £93,714,000 required for Army Services. Could the hon. and gallant Gentleman tell me how that £36,571,000 is made up, as it is not at all clear where it comes from, and I should like to know, if possible, where it does come from? With regard to the statement made by the hon. Member for Greenock (Sir G. Collins) as to bad budgetting and his hope that in the future other Supplementary Estimates will not be presented, I have a certain amount of sympathy with that. It is bad budgetting to have Supplementary Estimates, but apparently there have been a considerable number of charges left over from the War which are now being put in and which make it necessary to have these Supplementary Estimates. I should like to ask the Secretary of State for War if this means that all these unforeseen charges arising out of the winding-up of the War are all finished.

The SECRETARY of STATE for WAR (Sir Laming Worthington-Evans): Most of them are finished. There are some more, and I shall have to make provision in my next year's Estimates for [illegible]

Sir F. BANBURY: I am not criticising adversely the Vote. I only wanted to know whether these various items had been finished. I can understand the difficulty, after a war lasting four and a half years, in settling all these things. I do not know whether it would have been possible to have done it more quickly, but I hope, at any rate next year, we shall finish, for the reason the Secretary of State for War has said, that it is difficult to arrive at an accurate comparison as to what the real cost of the Army is, if all these various items are put in. I will conclude by saying that it does seem rather a large sum which was originally estimated, and I should have thought that with that large sum it might have been unnecessary to have a Supplementary Estimate, but, with the exception of the £3,224,000, which certainly ought to have been foreseen, I presume it was not possible to foresee those various items. It does seem, however, we have not got much for the money we have spent. I do not in the least grudge money spent on the Army. I am quite willing to provide this additional sum, if it be really necessary, but I do hope, if this sum be passed by the Committee, the War Office will really consider whether or not it is possible to reduce the expense of the Army without diminishing the personnel. I should think something of that sort might be done, and I hope the War Office will consider it.

Colonel WEDGWOOD: Where the right hon. Gentleman the Member for the City of London (Sir F. Banbury) finds it difficult to understand these Supplementary Estimates, I think any other Member of the Committee may be excused if he, too, fails entirely to fathom the finance involved. In the first place, we have to find nearly £10,000,000 extra for the Army Vote. That sum for a Supplementary Estimate is enormous. It is obviously bad budgeting, but I think we ought to emphasise the fact that what is bad budgeting is not always bad business so far as the Department is concerned. The Department put forward Estimates, in the first place, which are so cut as to face the criticism of the public, or of the Geddes Committee, and, having acquired merit and assumed virtue for moderate Esti-

before the War, a Supplementary Estimate on this scale would have aroused the country more even than the wonderful telegram from the Viceroy of India yesterday.

Sir F. BANBURY: We had not any Labour party then.

Colonel WEDGWOOD: No; but we had the right hon. Baronet the Member for the City of London, and I am not certain that he and the Press, had there been an Estimate such as this before the country, would not have raised opposition in the country, and a protest which would effectually have prevented its repetition. But now, after the

12 N.

War, we accept this quite naturally on a Friday afternoon as being all in the order of events, which one has to expect from this Government, and the Department concerned will naturally, when they are drawing up next year's Estimates, understand quite well that whatever Estimate they put forward will be condoned, however inaccurate, and a Supplementary Estimate at the end of the year of £10,000,000, or, perhaps, next year of £20,000,000, will be accepted by the House of Commons and the country without a murmur. Those of us who want accurate budgeting are right to protest against this large Supplementary Estimate. I will come presently to the savings made that we set off in part against this amount, and show what sort of savings they are. But, in the first place, it is 9½ millions extra, and, as the right hon. Baronet has said, we get absolutely nothing for it. It has been sent into the bottom of the Atlantic so far as the taxpayer is concerned. They are all charges for wasted money.

Take the first charge under Head 6: £2,800,000 has been paid over to the Indian Government for services rendered by the Indian Government, very largely in Persia. Over and over again, we have attempted to get from the Government some sort of account of what money has been wasted in Persia, because wasted it has been—every penny of it. We have made roads in Persia, including a glorious road from the Baluchistan border up to Meshed. A magnificent road has been made, with rest places at intervals, barracks at intervals, telegraph poles—every-

natives of the country are using the telegraph wire for hanging out clothes. The whole thing is derelict, and here is part of the bill—£2,800,000. Similar roads have been made all over the south of Persia. It is all very well for the Persians, but where does the British taxpayer come in? Originally it was supposed by the War Office that India would take it lying down, and pay. Observe that it was the Indian soldiers and the Indian administrators who spent the money on these things, but, in the long run, we pay the bill. Could the right hon. Gentleman tell us, before we vote on this Supplementary Estimate, what is the total bill we have had to pay to India for all those more or less civil services rendered by the Indian Army to the Persian Government? I pass from the £800,000 to the next item, all of which has been thrown away, with not one penny of assets to represent the millions there.

The sum of £550,000 has been paid to the Kenya Colony to balance the accounts there. There, too, at the end of the War we had a book charge against the Kenya Colony which the Kenya Colony, of course, could not look at. The total white population of the place is only, I suppose, about 5,000 or 6,000, and they could not possibly meet the expenditure which we have booked up against them in connection with the War. Our War in Kenya and in Tanganyika cost those countries as much as the whole of our campaign in South Africa, 1899-1902, and at the end we have a book debt of about £1,000,000 against Kenya. We have to pay, as usual. There, too, there is not a stick or stone of assets of any value to this country to represent the money that has been spent. A great deal of this £550,000 ought, indeed, legitimately to have been a charge against the Colony. We have very few particulars out of the hon. Gentleman, but I imagine part of this £550,000 is for carrying the troops, stores, etc., up and down the Uganda Railway, and a great deal of it will have been for paying the carrier corps. All this, to my mind, is a charge which might very well have been made against Kenya Colony, because the whole of the profits from the Uganda Railway, which we built [illegible]

Parliament who have business in a Department; but if the hon. Member will give me particulars of any case in which difficulty has arisen, I will cause inquiry to be made.

ALIENS.

Viscount WOLMER asked the Home Secretary how many aliens have entered this country since the Armistice?

Mr. SHORTT: The earliest date for which trustworthy figures can be given is 1st July, 1919. Between that date and 30th November, 1920, the number of aliens who landed in the United Kingdom was 541,558, and the number who embarked, 522,696.

KENYA COLONY (RESIDENTIAL PLOTS).

Mr. BENNETT asked the Under-Secretary of State for the Colonies if, in view of his statement that no action will be taken in Kenya in regard to segregation pending further consideration, the Government notification which appeared in the official gazette of the Colony on the 13th October last, defining a certain area in Mombassa township as a European residential reservation, has been cancelled?

Lieut.-Colonel AMERY: On the 13th of November a telegram was sent to the Governor of Kenya informing him that the Government of India had asked that a sale of residential plots in Mombassa, which was stated to be in contemplation, might be suspended until their representations with regard to the policy of segregation had been received. In these circumstances no action with regard to the notification appears to be necessary pending a decision as to the policy.

NEW HEBRIDES.

Mr. INSKIP asked the Under-Secretary of State for the Colonies whether his attention has been called to the fact that the estimated native population of the New Hebrides has diminished under the Anglo-French Condominium administration from 65,000 in 1911 to less than 45,000, and to what cause this depopulation is attributed; and whether any steps are being taken by the administration to arrest this rapid extinction of the native races?

Lieut.-Colonel AMERY: I cannot confirm the precise figures given by my hon. Friend, but I am well aware of the regrettable decrease of the native population in the Pacific Islands, especially those which, like the New Hebrides, are inhabited by Melanesian races. The chief cause appears to be the inability of the native to resist European epidemic diseases, such as measles and influenza. The administration of the New Hebrides takes active measures to protect the natives from disease and drink and grants assistance to the medical work of the missions.

Mr. INSKIP asked the Under-Secretary of State for the Colonies whether the Anglo-French Condominium in the New Hebrides has been denounced as entirely ineffective both by France and Great Britain; and whether any offer has been made to France to exchange her interests in the group for territory in other parts of the world?

Lieut.-Colonel AMERY: The answer to both parts of the question is in the negative.

WAR MEMORIALS AND STATUES (SURVEYS).

Sir F. FLANNERY asked the First Commissioner of Works whether, on Friday morning the 9th instant, three skilled surveyors were engaged in taking the theodolite levels of the ground in the Green Park, near Constitution Hill; whether the surveys of this land are already fully recorded on the Ordnance survey maps; and if the extent, purpose, and cost of repeated Government surveys of this character throughout the country, can be stated?

Sir A. MOND: I have made inquiries and find that on dates between the 4th and 9th November last two draughtsmen and one labourer made surveys in the vicinity of Hyde Park Corner in connection with the question of finding suitable sites for War memorials and statues. The detailed information required for this purpose is not recorded on the Ordnance survey maps; otherwise, the surveys would not have been made. I am not in

British Crown Colonies and Protectorates in Africa conforms to the principle laid down in the Mandate for South-West Africa.

BRITISH WEST AFRICA.

Lieut.-Commander KENWORTHY asked the Secretary of State for the Colonies whether during the War the imposition of conscription in Africa led to the migration of natives into British territories; whether such immigrants were interned, driven back over the border, or allowed to settle; what was the approximate number of such natives; and what is the present policy of the Government in similar cases?

Lieut.-Colonel AMERY: It is the case that considerable numbers of natives—exact figures cannot be given—entered British West Africa from foreign territory with a view to avoiding conscription. Under special powers conferred by war legislation these natives were, so far as possible, induced or compelled to return to their own countries. These special powers have now lapsed—and it is not intended to renew them.

Mr. WADDINGTON asked the Secretary of State for the Colonies whether he is aware that the natives of West Africa object to the new silver coinage, and that the coins lose their colour and are also unsuitable for native purposes; and will he withdraw those issued and revert to the former standard of coinage, having regard to the price of silver?

Lieut.-Colonel AMERY: I have had no information suggesting that the new silver coins, which are of the same fineness as the new United Kingdom silver coins, are unpopular or unsuitable for native purposes; it is not proposed to withdraw them. The issue of these silver coins has, however, been suspended for some time; new alloy coins being issued instead.

KENYA COLONY.

Mr. MOSLEY asked the Secretary of State for the Colonies whether, in order year on his own gardens should be accepted as justifying exemption from the ordinances?

Lieut.-Colonel AMERY: I will consult the Governor of the Colony on my hon. Friend's suggestion.

Mr. MOSLEY asked the Secretary of State for the Colonies what form of machinery has been or will be set up before which the natives of Kenya Colony will be able to substantiate their rights to exemption from the compulsory labour ordinances; and what, if any, provision will be made for legal representation of the defendants?

Lieut.-Colonel AMERY: Under the Native Authority Ordinance, 1912, a native disobeying an order of a headman under the ordinance is liable to punishment on conviction before a magistrate or a native tribunal having authority over the native. I have no information as to whether the native can be legally represented at the hearing or whether the Governor has set up any alternative procedure to inquire into a native's liability for service, but I will make inquiry.

COLONIAL APPOINTMENT (MR. LATHAM).

Mr. T. GRIFFITHS asked the Secretary of State for the Colonies whether he has any control over the form of agreement which applicants for appointments under the Crown Agents for the Colonies are called upon to sign; whether he is aware of the case of Mr. C. S. Latham, who left employment upon a British railway to enter upon a contract for three years' service as an assistant rates clerk on the Uganda Railway; that 14 months afterwards Mr. Latham was dismissed on reduction of staff; that the agreement signed by him was a one-sided document in that, whilst it claimed his service for three years, it gave the Crown Agents the right to terminate the engagement at any time by three months' notice or one month's pay, plus free passage to England, within two months; that Mr. Latham has been refused reinstatement

he will have the form of agreement in such cases revised and made more equitable?

Lieut.-Colonel AMERY: Mr. Latham's agreement gave him the right to resign his employment on giving three months' notice and repaying the cost of his passage to East Africa. He arrived in January, 1914, and volunteered for active service in August. In October he was given notice of termination of his engagement on reduction of staff, but this was withdrawn in December, when his military service had been terminated through ill-health. He remained in railway employment until February, 1916, when he applied to be released from his employment and permitted to return to England, and three months' notice was again given to him. As the notice came from the Government he had the advantage of the free passage to England and the remission of the cost of the passage out. Mr. Latham applied for re-engagement in October, 1920, and his name has been noted by the Crown Agents for the Colonies for consideration with others when a vacancy occurs for which his qualifications fit him. I have no reason to suppose that any opportunity of re-employing him has been neglected, and I do not see that the form of agreement, which he signed has been used to his detriment.

EMPIRE SETTLEMENT.

Mr. HURD asked the Secretary of State for the Colonies the result of recent conferences with representatives of the Dominions respecting the settlement overseas of ex-service and other British men and women?

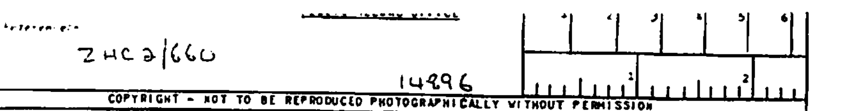
Lieut.-Colonel AMERY: A Conference on State-aided Empire settlement was held at the Colonial Office on 20th January, 1921, and succeeding days. His Majesty's Government were represented by Viscount Milner and Lieut.-Colonel L. S. Amery, M.P., the President and Chairman of the Oversea Settlement Committee, whilst the Hon. Sir George Perley, K.C.M.G., Senator the Hon. E. D. Millen and the Hon. Sir James Allen, K.C.B., of ordinary migrants who could be absorbed depended very largely upon the development of land settlement schemes. The Conference agreed that financial co-operation on the part of His Majesty's Government and the Dominion Governments was desirable. It was intimated that the amount of the assistance which His Majesty's Government could give would depend both upon the amounts contributed by the Dominions and upon the financial position of the United Kingdom. Certain definite proposals were outlined as a basis for discussion at the forthcoming meeting of Prime Ministers in June.

BRITISH DEPENDENCIES (EXILED CHIEFS).

Lieut.-Commander KENWORTHY asked the Secretary of State for the Colonies how many native chiefs exiled from the Colonial dependencies without public trial are still in exile; to what territories have they been exiled; what period they have served in exile; and whether he will consider asking the Colonial Governors concerned what, in their opinion, would be the effect of the extension of clemency by His Majesty to those exiles?

Lieut.-Colonel AMERY: The number of native chiefs in exile from British dependencies is six. Prempeh, ex-King of Ashanti, was exiled to the Seychelles in 1900; the question of allowing him to return was carefully considered recently, but the Governor of Gold Coast was of opinion that it could not be safely permitted. Musa Mollah, late King of Fullader, was exiled from Gambia to Sierra Leone in 1916 for enforcing slavery, and it would be premature to reconsider his case at present. Kabarega, ex-King of Bunyoro, Uganda, captured during the rebellion in 1899, is in exile in the Seychelles; the case was recently considered, but the Governor recommended that in the interests of the Protectorate he should not be allowed to return.

Seyyid Khaled bin Barghash, Pretender to the Sultanate of Zanzibar ... was



[Colonel Wedgwood.]
the pockets of the people who advanced the money, it goes into the revenue of the local exchequer. Again, £550,000 with nothing to show for it so far as this country is concerned!

We come next to a payment to the Civil Administration of Iraq in settlement of accounts between military and civil Departments prior to 1st April, 1921—£860,000. There, too, what have we to show for it? This is a charge made by the civil Department against the military. After the War, long after the War, the military administration of Iraq continued. We put in expensive canals, irrigation works, built railways—at one time there were no less than six railways running to Bagdad every one of which had a different gauge. We have developed Iraq in other directions with the British taxpayers' money. Here is a little bit of the Bill. Full details of that Bill, just as in the case of the Persian Bill, will never be known to the taxpayers of this country. You could not extract those details with a corkscrew. We know now that here we are gradually footing the Bill. I submit, in connection with this £860,000, that here we have a ligitimate right to ask the new Government of Iraq that they should recognise, at any rate, that they owe us money for these things. The present Government of Iraq have got the assets of the British Government and we find we are paying for them. It is quite true you cannot expect interest on any money from Iraq at the present time, because we are spending millions still in the country, instead of getting anything out of it; but we have the right to demand that this money should be treated not as a grant, but as a loan, and that when—if ever—Iraq becomes self-supporting, we shall have the chance of reckoning this loan as a debt due to this country upon which ultimately interest might become payable. That is the practice, I may add, in connection with our other Crown Colonies. Whenever Grants-in-Aid are made these Grants-in-Aid are always made as a loan and booked up against the colony. As the colony becomes self-supporting interest upon that loan becomes payable. There, again, we have at the present time another million gone west, represented by nothing on earth—at least of value to us.

Lieut.-Colonel STANLEY *indicated dissent.*

Colonel WEDGWOOD: Of great value to the people of Iraq, of course! I note next that the cost of reconditioning ships and other sea transport charges incurred during the period of demobilisation runs to an initial £3,500,000. I do think that is the most perfect example of waste budgeting you could imagine. Look at the particulars. You will see—very wisely—the Government refuse to disclose what was the original Estimate, so that we cannot compare that £3,500,000 error with the original calculation. I should judge probably that the Budget in that connection would probably be the worst thing disclosed by any of these Supplementary Estimates. Hon. Members will observe that this was two years at least after the commencement, so that there was opportunity to form a correct judgment on the point. Having gone all through the list of these expenditures we find there is nearly £10,000,000 in money spent in excess of the original Estimate for which the British taxpayers have nothing to show. Then the War Office suggest that there are savings to balance this £10,000,000 additional expense. They are saving an amount almost equal to half of the £10,000,000, but what are their savings? It is so like the War Office.

They have saved on the Territorial Army, and they take great credit for it. They brought before this House 18 months ago a great scheme for a new Territorial Army. It was, if I remember rightly, loudly lauded and praised by hon. Members below the Gangway. This Army was to take the place of the old Territorial Army. We were going to have our second line of defence in it. I need scarcely tell the Committee that the Territorial Army was never very popular with the War Office. It was never very popular with the Regular Army. It is a rival show. It is hardly necessary to point out that it is upon the Territorial Army that the savings have been made. We have not got the Territorial Army, and therefore we have not spent the money, and the hon. and gallant Gentleman opposite—quite rightly—is rather proud of the fact. But they have not spent the money on the Territorial Army. I rather wish that we had the original plan of our Territorial Army and what the War Office expected to get. After

HONG KONG.

Mr. G. MURRAY asked the Secretary of State for the Colonies whether he will arrange with the governor of Hong Kong to appoint a commission of inquiry with a view to the abolition of the custom of *mua tsai* existing in the Colony of Hong Kong, under which girls are transferred from household to household on payment of money, generally called adopted in China, and also the abolition of the custom of *tse chu fa*, under which girls after adoption are resold for prostitution; and whether, in view of the fact that the Chinese Republic has declared these customs to be illegal, similar steps can be taken in Hong Kong, a British colony, notwithstanding the fact that China has not strictly enforced the laws which she made to secure their suppression?

Mr. WOOD: The Governor of Hong Kong has already been asked to report on the desirability or otherwise of the appointment of a Commission of Inquiry into the mui-tsai system in the Colony, and I will consider what steps the Government may usefully take in the matter on receiving his report. The sale of any girls for purposes of prostitution is strictly and expressly forbidden under the Protection of Women and Girls Ordinance. As regards legislation on the mui-tsai question, the fact that it has not been found practicable to enforce legislation in China would seem to be an argument against similar legislation in Hong Kong, apart from other considerations involved.

KENYA COLONY (COINAGE).

Colonel WEDGWOOD asked the Secretary of State for the Colonies whether he has received the memorial of the Kenya missionary societies protesting against the change in the Kenya coinage on the ground that it is intended to deceive and will rob the native worker; whether the governor asked for this change at the instigation of the Legislative Council or on his own motion; and can anything yet be done to prevent this change?

Mr. CHURCHILL: I have seen a copy of the memorial referred to in the question. As far as it relates to the arrangement, fully explained in the statement printed in the OFFICIAL REPORT of the 2nd June last, for marking down the existing coins of the value of one, five and ten cents of a florin, I may take this opportunity of stating that I have already given instructions that these coins must remain in circulation at their present values till they can be replaced at the rate of two cents of a shilling for one cent of a florin by the new subsidiary coinage which is to be prepared. The substitution of the shilling for the florin as the standard coin was due to the Legislative Council, and originated in the suggestion of an unofficial member, and not in any way at the instance of the governor, and I have no reason to believe that it will operate to the disadvantage of the natives.

COLONIES (FEDERATION).

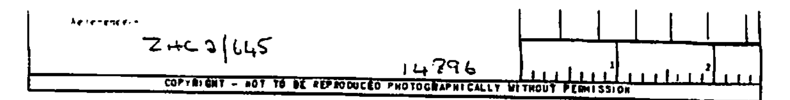
Colonel WEDGWOOD asked the Secretary of State for the Colonies whether there is any proposal to federate in any way the Governments of Mauritius, Ceylon, and any other Colony; and whether any such proposal will first be submitted for approval to the representative members of the legislative councils of the Colonies concerned?

Mr. WOOD: No such proposal as that indicated in the first part of the hon. and gallant Member's question is in contemplation. The second part, therefore, does not arise.

RIVER LEA.

Sir R. GREENE asked the Minister for Health whether he is aware that the River Lea, between Low Leyton Marsh and Temple Mills, is at the present time in a highly insanitary condition; and that this reach of the river adjoins Hackney Marshes, where there are a considerable number of dwelling-houses on or near the river bank and where over 2,000 persons play football on Saturday afternoons; and whether he will institute an inquiry as to the responsibility for a state of affairs which is most prejudicial to the health of the neighbourhood and order that it shall be remedied without delay, especially as any scheme for cleansing the River Lea would provide useful work for the unemployed in that district of London?

Sir A. MOND: The latest information which I received was that, while the river was not, because of the prolonged drought,



TRADE AND COMMERCE.

GERMAN DYESTUFFS INDUSTRY.

.. Mr. DOYLE asked the Secretary of ..te for War whether it has been estab- ..ied beyond doubt that the German ..stuffs industry was the basis of the ..ole German chemical warfare cam- ..ign; whether it was that industry ..ich enabled the Germans to manu- ..ture and utilise many varieties of ..mplex organic substances during the ..ar; whether the Allies suffered by not ..ving immediately available their own ..ly developed dye-making industries; ..d whether, in view of the public ..erest in these questions, he is yet in ..osition to publish the introduction to .. Report of Brigadier-General Hartley's ..mmission?

Mr. CHURCHILL: I would refer the .. Member to the answers given in this ..use to similar questions on 7th ..cember. Mention was then made of .. great assistance rendered by the ..rman dye industry in the production .. the complex organic compounds re- ..red for their chemical warfare cam- ..gn. The difficulties and delays which ..re encountered by the Allies when ..empting to prepare these compounds ..ing to the lack of fully developed ..e-making industries have also been ..ferred to during the recent discussions .. this subject. The question of the ..blication of the introduction to the ..port of Brigadier-General Hartley's ..ssion is still under consideration.

Lieut.-Commander KENWORTHY: Is ..not a fact that the use of gases in ..ew years' time in war will be obsolete?

Mr. SPEAKER: The hon. Member ..nnot now raise that question.

FOREIGN TOYS.

.. Lieut.-Colonel CROFT asked the ..sident of the Board of Trade whether ..is aware of the increase in the im- ..tation of foreign toys: that the tools ..uired for making toys cost a con- ..rable sum of money and that manu- ..turers are not prepared to risk such ..enditure whilst the policy of the ..vernment remains uncertain; and ..ther he will therefore give definite ..ormation as to whether the toy in- ..stry is to be safeguarded against

foreign competition, with which, owing to the rates of exchange, it is now impossible to compete?

The PARLIAMENTARY SECRETARY to the BOARD of TRADE (Sir P. Lloyd-Greame): I would refer my hon. and gallant Friend to the reply given yesterday by the President of the Board of Trade to the hon. Member for Tonbridge, a copy of which I am sending him.

WOOLLEN TRADE, RUSSIA.

89. Mr. MYERS asked the President of the Board of Trade whether he is aware that mills in the woollen and worsted trades in Yorkshire are all working short time with the exception of two, which are engaged on prospective orders for Russia; and whether, in view of the fact that the opening of trade relations with Russia would result in further orders being secured and providing employment in this industry, he will take whatever steps he can to secure a resumption of trade relations with that country?

Sir P. LLOYD-GREAME: I am aware that a great many mills in Yorkshire are unfortunately working short time, and I have also heard it stated that certain mills are working on prospective orders for the Russian market. With regard to the latter part of the question, I cannot add anything to the replies given yesterday by the Prime Minister.

WROUGHT HOLLOW WARE.

90. Mr. SITCH asked the President of the Board of Trade the quantities and value of enamel wrought hollow ware and galvanised wrought hollow ware imported into this country from Germany and Austria since 1st January, 1920?

Sir P. LLOYD-GREAME: The imports from Germany registered during the period 1st January to 30th November, 1920, were as follow:

	£
Enamelled wrought hollow ware.	
1,825 tons, valued at	172,962
Galvanised wrought hollow ware.	
189 tons, valued at	12,500

Particulars of imports from Austria as defined in the Treaty of Peace are not at present available: but only 7 tons of enamelled wrought hollow ware, valued at £1,409, were imported from the whole pre-War Austrian territory during the period.

EX-SERVICE MEN.

BARRACK DUTIES, IRELAND.

22. Colonel ASHLEY asked the Secretary of State for War whether he would consider the employment of ex-service men in Ireland on fatigue duties in barracks in order to release soldiers for their pressing military duties?

Mr. CHURCHILL: This matter is now under discussion with the General Officer Commanding-in-Chief Irish Command, with a view to the adoption of some such system of employment as that proposed by the hon. and gallant Member.

LAND SETTLEMENT, KENYA COLONY.

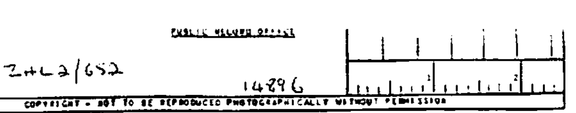
82. Mr. LEONARD LYLE asked the Under-Secretary of State for the Colonies whether the ex-service men who went out to Kenya Colony to settle were in any way assisted with their passages and outfits; what average rate per acre they were called on to pay for their holdings; whether any had previous experience in tropical planting; whether anybody on the spot advised them on the selection of their holdings or in respect of the unsuitability of crops for cultivation; and whether any special arrangement was made to help them in the marketing of their produce?

The UNDER-SECRETARY of STATE for the COLONIES (Lieut.-Colonel Amery): The answer to this question is a long one, and with my hon. Friend's permission I will have it printed in the OFFICIAL REPORT.

The following is the answer:

The ex-service men and women who were alloted farms under the East Africa Land Settlement Scheme, and who had served with the Imperial Forces in the War, were eligible for free passages for themselves and their dependants under the scheme administered by the Oversea Settlement Committee. Special arrangements were made to secure accommodation for those who were ready to sail by the end of 1919, and these were thus enabled to reach East Africa much earlier than would otherwise have been possible, owing to the difficulty of obtaining passages at that time. No assistance was given towards the purchase of outfit.

It is difficult to give an average of the rates per acre charged for the farms, as these varied within wide limits according



Colony.	Year.	Death Rate.
Windward Isles.		
Grenada	1920	115
St. Lucia	1919 (Apr.-Dec.).	147
St. Vincent	1919 (Apr.-Dec.).	111

NOTE.—The figures given are the deaths of children under one year of age per one thousand living births.

MINING AREAS (SUBSIDENCE).

Mr. HANCOCK asked the Secretary for Mines, in reference to his reply to the hon. Member for the Consett Division (Mr. A. Williams) last Session, whether the promised Government Bill dealing with damage to houses and other buildings caused by subsidence in mining areas has been prepared; and, if so, when it is likely to be introduced?

Mr. BRIDGEMAN: In the present state of business and the unsettled position of the mining industry, it has not been possible to put forward proposals for dealing with this complex subject, but it will receive further consideration at the earliest practicable date.

GROCERY AND PROVISION TRADE (WAGES).

Mr. G. BALFOUR asked the Minister of Labour whether the new rates of wages submitted by the Grocery and Provision Trade Board, which would give an immediate increase in wages to all sections of workers in the food distribution trade, were approved by the Trade Board by a majority of three, the minority of 25, consisting of the employers' representatives; whether, seeing that the confirmation of these rules by the Ministry of Labour would involve an increase in the cost of food to the consumer, he will refer the rates back to the Board for reconsideration on the ground that when these rates were first agreed by the Board the cost of living was much in excess?

Dr. MACNAMARA: I would refer my hon. Friend to the answer, of which I am sending him a copy, given on the 8th June to questions on this matter. I should add that I have since heard personally the representations of the employers' and workers' sides of the Board, and a full statement of all aspects of the case has been placed before me.

ORDERS OF THE DAY.

MIDDLE EAST.

Mr. CHURCHILL'S STATEMENT.

SUPPLY.

[11th ALLOTTED DAY.]

Considered in Committee.

[Mr. JAMES HOPE in the Chair.]

CIVIL SERVICES SUPPLEMENTARY ESTIMATE, 1921-22.

CLASS V.

MIDDLE EASTERN SERVICES.

Motion made, and Question proposed,

"That a Supplementary sum, not exceeding £27,197,000, be granted to His Majesty, to defray the Charge which will come in course of payment during the year ending on the 31st day of March, 1922, for Salaries and Expenses in connection with Middle Eastern Services under His Majesty's Secretary of State for the Colonies, including a Grant in Aid."

The SECRETARY of STATE for the COLONIES (Mr. Churchill): I must take, as my starting point this afternoon, the obligations and responsibilities into which this country has entered in the Middle East, and which, in accordance with the policy of the Government, I am endeavouring to discharge. During the War our Eastern Army conquered Palestine and Mesopotamia. They overran both these provinces of the Turkish Empire. They roused the Arabs and the local inhabitants against the Turks. We uprooted the Turkish administration, and, as the Army moved forward, set up a military administration in its place. In order to gain the support of as many of the local inhabitants as possible, pledges were given that the Turkish rule should not be re-introduced in these regions. There is no dispute about these pledges. They were given by Lord Hardinge, by Sir Percy Cox, and by General Maude, and they were given during the War by the present Prime Minister. Secondly, in order to gain the support of the Arabs against the Turks, we, in common with our Allies, made during the War another series of promises to the Arabs. We made them, through King Hussein and those who gathered round him, for the reconstitution of the Arab nation, and, as far as possible, for a restoration of Arab influence and authority in the conquered provinces, or, as we term them, the liberated provinces. There is no doubt about these pledges either. In regard to Palestine, a third promise of a very important character was made, on behalf of the Government, by my right hon. Friend the President of the Council (Mr. Balfour), on 2nd November, 1917, that Great Britain, if successful in the War, would use her best endeavours to establish a Jewish national home in Palestine. Such was the position, and such were our obligations when the War came to an end.

After the fateful period of the War, we entered upon the painful period of the peace negotiations. The principles governing the disposal of the conquered Turkish provinces and of the German Colonies among the victorious Allies were decided by the Supreme Council sitting in Paris during 1919, and their conclusions were embodied in the Treaties of Versailles and Sèvres and in the Covenant of the League of Nations. These Treaties were approved on behalf of Great Britain by the War Cabinet of those days, and their provisions have been accepted or acquiesced in by Parliament. Under decisions arising out of these Treaties we have solemnly accepted before the whole world the position of mandatory Power for Palestine and Mesopotamia. That is a very serious responsibility. It is not only a formal responsibility; it is an actual responsibility. We are at this moment in possession of these countries. We have destroyed the only other form of government which existed there. We have made the promises that I have already recited to the inhabitants, and we must endeavour to do our duty, to behave in a sober and honourable manner, and to discharge obligations which we entered into with our eyes open. We cannot repudiate light-heartedly these undertakings. We cannot turn round and march our armies hastily to the coast and leave the inhabitants, for whose safety and well-being we have made ourselves responsible in the most public and solemn manner, a prey to anarchy and confusion of the worst description. We cannot, after what we have said and done, leave the Jews in Palestine to be mal-

المستعمرة الكينية (سك العملة)

سأل كولونيل ودجوود وزير الدولة لشئون المستعمرات عما إذا كان قد تلقى احتجاج مجتمعات الإرسالية الدينية بكينيا ضد التغيير الذي أدخل على العملة الكينية على أساس أن هذا التغيير قصد به خداع وسرقة العامل الكيني وما إن كان الحاكم قد طالب بهذا التغيير بإيحاء من المجلس التشريعي أو أنه قام بذلك بمبادرة منه هو شخصياً وما هو الإجراء الذي مكن القيام به لمنع المضي في هذا التغيير؟

رد مستر تشرشل بأنه رأى نسخة من الشعار التذكاري الذي جرت الإشارة إليه والذي يعتزم وضعه على العملة الجديدة وقد جرى شرح الأسباب التي أدت لذلك وأودعت في التقرير الرسمي الصادر في 21 يونيو الماضي والتي أدت إلى إصدار العملات الجديدة من فئة الواحد، والخمسة والعشرة سنتات من الفلورين وإنني أنتهز هذه الفرصة للإعلان بأنني قد أصدرت تعليماتي بالفعل بالاستمرار في تداول هذه العملات بقيمتها الحالية حتى يتم استبدالها بسعر سنتان مقابل السنت من الفلورين وفقاً لمرسوم الدعم النقدي الجديد الجاري إعداده. وقد كان مقرراً استبدال الفلورين بالشلن ليكون العملة الرسمية بناء على توصية صادرة من المجلس التشريعي وليس لدى أي سبب للاعتقاد بأن هذا النظام الجديد من شأنه إيذاء السكان الأصليين.

ملخص البرقية المرسلة من حاكم كينيا إلى وزير الدولة لشئون المستعمرات في 8 فبراير 1923:

خلافاً لما اتجهت إليه معظم الآراء من معارضة جماعية للأعضاء غير الرسميين من الأوروبيين والذين يسعون لتمديد فترة بقائهم في المجلس التشريعي الحالي رغم انقضاء العام الثاني من مدة تواجدهم بالمجلس ومع علمي بأن تمديد مدتهم لا تخالف نصوص الدستور إلا أن الغالبية الشعبية ترى أن في ذلك مخالفة لحقهم في ممارسة حرية الانتخابات كل ثلاث سنوات وقد أعربت جموع المواطنين عن معارضتها للتوصل لأي اتفاق في هذا الصدد وأنَّ الحل الوحيد هو إجراء الانتخابات في 21 فبراير القادم.

وإذا قررتم التغاضي عن هذه النقطة فإن الأعضاء غير الرسميين سيرون في ذلك إيماءً من جانبكم بتجاهل الحقوق السياسية للناخبين الأوروبيين، أما إذا أصررتم على تحديد فترة بقاء الأعضاء المنتخبين فإن هذا سيظهر على أنه مؤشر على تحديد فترة بقاء الأعضاء المنتخبين فإن هذا سيظهر الأوروبيون لتأليب باقي أفراد المجتمع الأوروبي في كافة القطاعات والنواحي الأخرى.

لذلك أناشد سيادتكم السماح لي باتخاذ الإجراءات التي تكفل البدء في إجراءات إعادة انتخابات الأعضاء غير الرسميين بمجلس التشريع في المرحلة الحالية.

ملخص البرقية التي أرسلها وزير الدولة لشئون المستعمرات إلى حاكم كينيا في 9 فبرار 1923:

بناء على خطابكم 8 فبراير فقد قمت بإبلاغ مكتب شئون الهند والآخرون المعنيون بأن فترة عمل المجلس سيتم تحديدها وأن التعديلات التي أدخلت على اللوائح حتى لا يكون التمديد بالمخالفة قد جرى التوقيع عليها من قبل صاحب الجلالة وأشعر بالأسف لصعوبة فتح الموضوع خاصة وأنه لم تثر معارضة شديدة لفكرة تمديد عمل المجلس هذه وإذا قدر للانتخابات أن تنعقد اليوم فسوف ينظر إليها في الهند وبالقطع كدليل قاطع على أن حكومة صاحب الجلالة ليست مخلصة في رغبتها منح التمثيل الانتخابي لمجتمع الهنود بصورة قانونية في داخل أرجاء المستعمرة الكينية.

وأما عن مشاعري حيال الأمر فهو أنني لا أستطيع الكف عن التفكير في إيجاد طريقة لكي أعاونكم في توضيح الأمور للأوربيين بأن رغبتي إلى جانب كونه واجبي أن أعطي اهتمامي الكامل لرؤيتهم وأعضدهم في موقفهم حيال هذه القضية الشائكة وسأقوم بدراسة أي اعتراضات يثيرونها حيال التسوية المقترحة التي قدمها الوفد الهندي. ولا يوجد أي أسس على الإطلاق للاقتراح الذي يدعي أنني أتجاهل حقوقهم السياسية وأنا مندهش ممن يردد هذه المقولة بأي صورة كانت ولقد أبديت بالفعل رأي حيال موضوع الهجرة وأنا على استعداد لسماع كافة الاقتراحات.

وإذ أقدر لمفاوضاتكم أن تصل إلى طريق مسدود فلقد دار بمخيلتي عرض الأمر وقتها على رئاسة الوزراء لبحثه برمته ويمكنكم إخطار أعضاء المجتمع الأوروبي بنيتي هذه إذا أحسستم أن ذلك ضرورياً ولكن لنجعل ذلك بمثابة الملاذ الأخير وبعد أن تفشل كافة مساعيكم سعياً وراء التسوية.

البرقية المرسلة من وزير الدولة للمستعمرات إلى حاكم كينيا
(في 9 فبراير 1923)

لم يصلني خطابكم الشخصي والسري المرسل في 3 فبراير إلا اليوم السادس من فبراير. ولكنني لم أتلق خطابكم الذي وعدتم بإرساله بخصوص موضوع هجرة الهنود ولقد قمت بالرد على خطابكم في الثامن من فبراير بصورة رسمية لا أستطيع أن أصدق أن قادة المجتمع الأوروبي لديك يعجزون عن إدراك أنه وفي هذه المرحلة يستحيل اتخاذ أي إجراء مباشر حيال المجتمع الهندي لأن مثل هذا الإجراء وفي هذا التوقيت سوف يلحق الضرر البالغ بقضية المجتمع الأوروبي ويبدد مشاعر التعاطف التي يظهرها مجلس الوزراء بل وتعاطف البرلمان والشعور القومي للشعب البريطاني فهل يا ترى تتوقع مني اتخاذ أي قرار قبل انهيار المفاوضات وقبل أن تلوح بوادر التسوية المحتلمة أو تصل إلى طريق مسدود.

وحتى الآن ومن خلال خطاباتك فإنني أشعر أنك تلمح لي للإقدام على اتخاذ إجراء مباشر في مواجهة المجتمع الهندي وأحيطك علماً بأنه يستحيل عليَّ أن أقوم بإصدار أي بيان من أي نوع كان طالما كان في الإمكان تجنيب تصعيد الأمور أو عمل أي شيء يفسر على أنه تهديد أو إلحاق ضرر بممتلكات أو رخاء أي فئة أو مجتمع يقطن المستعمرة الكينية.

إن حكومة جلالة الملك لتشعر ببالغ الحرج سواء على الصعيد المحلي أو العالمي وهي ترى رعاياها البريطانيين يجأرون بالشكوى دون أن يقع عليهم أي ضرر حتى الآن. لذلك فأرجو منك إخطاري وعلى الفور متى حدث أي تقدم في المفاوضات. أما إذا حدث وأخفقت المباحثات الجارية فسيكون عليك أن تحضر لمقابلتي لتشرح لي ولأعضاء الوزارة حقيقة الموقف والأوضاع برمتها ولكن من الأهمية بمكان ألا تفصح الآن عن هذا الاتجاه بل تترك لهذه المباحثات كل فرص النجاح وإعطاء الانطباع بأن نجاح المباحثات هو السبيل الأوحد للخروج من هذا المأزق.

وباستثناء اطلاعي على البرقيات التي أرسلتموها لي فقد أَطْلعتُ عليها لورد

كران ورث وميجور كراودي وقد قام هذا الأخير بزيارة وزير الخارجية بالأمس وتصادف أنني كنت حاضراً ولقد أشار وزير الخارجية إلى برقية مستر تشرشل المرسلة بتاريخ 5 سبتمبر.

وفيما يتعلق بمسألة الانتخابات ويبدو أن هناك إجماعاً من جانبهم على قبول القرار الصادر في هذا الشأن بصفة نهائية ولكن ميجور كراودي طرح وجهة النظر القائلة بأن مثل هذا القرار سوف يثير غضب المجتمع الهندي حيث قال بأنه لو قدر للانتخابات بأن تجري اليوم فسوف يسعى المجتمع الهندي إلى الإعراب عن احتجاجه الشديد إلى الانسحاب من تلك الانتخابات تولي حكومة العمال للسلطة. ولقد نمى إلى علم ميجور كراودي محاولة إيجاد حل لهذه الأزمة سوف تسبق عقد الانتخابات العامة، أما بالنسبة للهجرة الهندية فلم نعرف بعد ردود فعل المجتمع الهندي لقرار وزير الدولة بوضع قيود على هذه الهجرة إلى كينيا ورغم اعترافه بأهمية هذه الهجرة لتطوير المستعمرة إلا أنه اشترط السماح بها ببلوغ تسوية عامة.

وبخصوص هذه النقطة فقد كان ميجور كراودي من أنصار وجهة النظر التي ترى أنه من حق أي مجتمع أن يحدد تكوينه السكاني وأن هذا الحق يجب أن يسبق منح حقوق المواطنة للهنود المقيمين بكينيا مثل الانتخابات وغيرها.

وهذه النقطة الأخيرة وإن لم تلق الكثير من المعارضة إلا أنها أثارت سؤالاً حرجاً وهو: ما هي إذن طبيعة التركيبة السكانية للمجتمع الكيني؟

والإجابة على هذا السؤال تقتضي العودة إلى الجزء الأول من السؤال وهو أنه سيتعذر الوصول إلى تسوية في ظل نظام الانتخابات بالدور ولكن المسئولين يرون أن المجتمع الأوروبي أصبح جاهزاً الآن لقبول فكرة الانتخابات بالقائمة والتي يتم فيها تقسيم الدوائر على حسب أغلبية السكان وقد أهاب اللورد كران وورث بضرورة مراعاة الفروق الجوهرية بين نظامي الانتخابات فإذا جرى وضع الهنود في نظام الانتخابات بالدور فإن هذا يعني أننا نعترف بمساومات الهندي مع الأوروبي وعندها يصبح من الظلم رفض تمثيل الهندي نيابياً بما يوازي قوته العددية في المجتمع.

وبنفس الطريقة فإنه إذا جرى تطبيق نظام الانتخابات بالدور على السكان الأصليين فلن تمضي إلا فترة قصيرة حتى يطالب المواطن الأصلي بتمثيله في المجالس النيابية بما يتماشي مع قوته السكانية وعدد المواطنين الأصليين في تركيب لمجتمع ليكون على قيد المساواة مع المواطن الأوروبي والمواطن الهندي، ويبدو أن اللورد كران وورث فاته أن الهندي لن يجعل مسألة تمثيله نيابياً وإن كان صنفناه على أنه في مرتبة أقل من الأوروبي، تمر مرور الكرام دون أنْ يسعى بطلب المزيد وإن قبل مؤقتاً بفكرة تخصيص دوائر مستقلة له.. لذلك فقد أصبح لب النقاش الدائر الآن هو المفاضلة بين نظامي الانتخاب بالدور أي بتخصيص دوائر مستقلة للهنود. أم بنظام الانتخاب الجماعي للمجتمع ككل وهو ما تجلى في إصرار مكتب الشئون الهندية وحكومة الهند على حسم هذا النزاع مبدئياً وهو ما حدا بوزير الدولة للإعلان عن أنَّ من حق المجتمع الأوروبي الأصل أن يختار نظام الانتخاب الذي يلائم مصلحته ويتبلور من خلال التسوية النهائية ولذلك أرسل المسئولون برقية إلى كينيا ودون ذكر مكتب شئون المستعمرات بأي صورة يقترحون فيها أنه لو فشلت التسوية المقترحة فإنهم سيضطرون لاستبدال نظام الانتخاب بالدور وقصر دوائر معينة للهنود دون النظر إلى التركيبة السكانية ليحل محل نظام الانتخابات العامة الذي يفصله أغلبية المجتمع الهندي.

وبقبول وزير الدولة لهذا المقترح الأخير فإنه كان يأمل في إمكان الوصول إلى تسوية للأزمة التي آثارها المجتمع الهندي بكينيا ولكنني طرحت عليهم السؤال الخاص بماهية توقعات المسئولين للموقف فيما لو جرت الانتخابات الآن مع الاستمرار في الحد من هجرة الهنود إلى المستعمرة بغية الاستيطان. وقد رد اللورد كراودي بأن توقعاتهما متشائمة إلى أبعد الحدود بخصوص قبول المجتمع الهندي لسبل التسوية المقترحة على أن المسئولين لم يشيروا ولو من بعيد إلى احتمال اتخاذ إجراء مباشر ضد الهنود لإجبارهم على قبول الأوضاع الجديدة ولم يصل إلى أسماعنا أي شيء يفيد بنية القيام بمثل هذه الإجراءات المباشرة أو حتى التفكير فيها.

السياسة الهندية في كينيا

نتيجة للمناقشات التي جرت بين كل من مستر بوتولي وبين مستر لورد ديلمر وكولوني جريفز وميجور كراودي فقد قام اللورد ويلمر ورفيقيه الاثنين بتقديم المذكرة المرفقة والموجهة إلى وزير الدولة لشئون المهاجرين إضافة إلى الخطاب الخارجي الخاص بلورد ديلمر والمؤرخ في 19 يناير ليجسد المقترحات طرح مستر بوتمولي في المذكرة وجهة نظر الوزارة التابع لها حول النقاط الهامة التي تتضمنها هذه المقترحات.

ويتطلع اللورد وزيلمر ورفيقيه لمقابلة وزير الدولة مرة أخرى لمناقشة هذه المسألة واستعراض ما يحمله مستر بوتمولي حيال هذه المقترحات وكان مبعوث الجنرال تورثي والذي جرى استقباله يحمل أفكاراً جديدة بالمناقشة والمهم الآن هو السؤال عن التعليمات الخاصة بالسياسة الجدير اتباعها وقد جرى الاتفاق بصورة عامة على السماح للهنود بالمشاركة في النظام الانتخابي وعلى السماح لهم بالحصول على ثلاثة مقاعد في المجلس التشريعي ومقعد في المجلس التنفيذي (في حالة الحصول على المرشح المناسب لشغل هذه الوظيفة) وكذلك السماح لهم بحيازة الأراضي في منطقة (الأراضي المنخفضة) ذات الطبيعة الزراعية لكي يشغلها هذه الأرض بشرط:

أ) السماح للأوروبيين بالحصول على أغلبية غير رسمية في المجلس التشريعي.

ب) أن يحوز الأوروبيون السيطرة وإشراف التأمين على هجرة الهنود إلى كينيا.

ت) الاستمرار في اتباع سياسة التفرقة العنصرية أو على أقل تقدير الفصل السكني بين الأجناس بلا رجعة.

هذه الخطوط الرئيسية السابقة أو على الأقل البندين الأول والثاني لا رجعة عنهما لمنع أي استيطان من بلوغ درجة الخطر والتهديد للمجتمع وبالتالي تضطر الحكومة للتصدي لإيقاف هذا الاستيطان في هذه الدولة ولعل أهم نقطة في هذه البنود هي المتعلقة بحصول الأوروبيين على الأغلبية غير الرسمية في المجلس التشريعي فليس بمعقول أن يتم تسليم السلطة في كينيا إلى المجتمع الأوروبي بينما هذا الأخير علاقاته متدهورة مع المجتمع الهندي على هذا النحو الحالي.

كما أنه لا توجد أدنى فرصة على الإطلاق في أن يقوم مكتب الشئون الهندية بالموافقة على مثل هذه الخطوة في الوقت الحالي لأن معنى موافقتهم على ذلك هو قبولهم بأن تصبح كينيا ومن ناحية المبدأ غالبيتها للأوروبيين في تشكيل الحكومة.

بالإضافة لذلك فإنه سيكون من الصعوبة بمكان صياغة دستور على أساس احتفاظ الأوروبيين بالأغلبية غير الرسمية؛ لأن ذلك وبصرف النظر عن كونه بمثابة الانقضاضة الأخيرة على ما تبقى للهنود من أي امتيازات فإنه سيكون خطوة لإنهاء كافة المصالح المتبقية بصورة حاسمة.

1) يتفق أعضاء الحكومة الممثلة لبريطانيا العظمى على أن مصالح الأغلبية السوداء يجب حمايتها ولذلك فليس من المقبول السماح بأي تمثيل للأقليات حتى يتم حصول السكان الأصليين على حقوقهم بصورة محددة ويستطيعون ممارسة هذه الحقوق بصورة محددة أيضاً.

2) لا بد من إضافة بعض البنود على الدستور لإدخال الطمأنينة في نفس الهنود بطريقة أو بأخرى والسبب في ذلك هو أن مثل هذه الخطوة من شأنها أنْ تفتح الباب على مصراعيه للقيام بمراجعة أوضاع المستوطنات والمستوطنين على السواء.

3) بصرف النظر عن المرتبات والمعاشات والمنشآت المملوكة لموظفي الحكومة فإن السلطات المالية الكلية التابعة للمجلس التنفيذي ستطلب دراسة شديدة ومتأنية والحكومة الامبريالية القائمة في الأراضي الكينية لها حقوق سواء في نفقات الحرب أو تكاليف رأس المال الذي جرى إنفاقه على مد خطوط السكك الحديدية من أوغندا. والرغبة الموجودة

الآن والمتمثلة في فصل الإدارة المسئولة عن السكك الحديدية عن إدارة المستعمرة لهي في مصلحة أوغندة وكان المأمول التغلب على هذه المصاعب الإدارية التي ستشوب عملية الفصل الإداري عن طريق إقامة رابطة فيدرالية أو توحيد الحاكمية.

ومن شأن فصل إدارة السكك الحديدية عن إدارة المستعمرة أن يؤدي إلى وجود صعوبة شديدة لدى عملية تقسيم الوظائف والمهام بين الحكومة المحلية والحكومة الامبريالية.

4) إضافة إلى ما سبق فإنه يجب النظر بعين الاعتبار إلى أنه يجري حالياً تدبير قرض للمستعمرة الكينية وسيتبعه قرض آخر على أساس أن كينيا ستظل تحت السيطرة الكاملة للحكومة الامبريالية. وهناك أقاويل تتردد مؤداها أن مثل هذا القرض لن يتم المضي فيه لو غابت سيطرة الحكومة الامبريالية عن إدارة السكك الحديدية.

وقد تناهي إلى أسماء حكومة صاحب الجلالة أن هناك وفداً هندياً مشكلاً من الكولونيل ودجوود ومستر جيفانجي ومستر بولاك (وزير رابطة الهنود المقيمين بالخارج في لندن) قد جرى تعيينه لإجراء المفاوضات مع النواب الأوربيين. ولا بد من سماع رأي الهنود فيما يتعلق بمقترحات الأوروبيين فإذا راقت لهم تلك المقترحات فإنها لن تصبح نافذة في حق الهنود حتى يجري إقرارها بواسطة المجتمع الأوروبي. والحاصل الآن هو أن هناك تأخير مؤكد ولا بد من إعلام النواب الأوروبيين إمَّا بأنَّ مقترحاتهم غير مقبولة في شكلها الحالي أو أنه سيجري دراساتها باستفاضة أو يقوم النواب الهنود بالعودة إلى كينيا وانتظار النتيجة هناك.

وفيما يتعلق بمسألة الهجرة فواضح أن أي تسوية تتضمن تمييز عنصري لن يكتب لها القبول من جانب المجتمع الهندي والمقترحات التي وردت بصفحة (11) من المذكرة المقدمة للمناقشة لن تلقى أي قبول هي الأخرى.

وبالنسبة لعقد اختبار للهنود المهاجرين لتحديد مؤهلاتهم وحرفهم التي يجيدونها قبل السماح لهم بدخول كينيا فقد ارتضى النواب هذا المقترح على شرط أن يكون هذا الاختبار نزيهاً ولا يتسم بالانحياز ضد الهنود أو التحامل عليهم.

بالنسبة للشرط الثالث والذي يتيح لموظفي الهجرة الحق في رفض أي هندي ومنعه من دخول البلاد متى تبين لهم أنه غير مؤهل لدخول البلاد فإن مثل هذا الشرط لن يحوز القبول.

أما الشرط الرابع والذي يسمح بهجرة الرعايا البريطانيين والأوروبيين من غير البريطانيين فلن يلقى أي معارضة على الإطلاق.

وعودة إلى الشرط الثالث فإن عبارة (بشرط أن يحظى هذا الهندي بالقبول لدى موظفي الهجرة) فهذه عبارة شديدة الغموض ومطاطة وقد تستخدم لاستبعاد هنود ذوي مؤهلات وصلاحيات عالية ولكن ونتيجة لتحيز موظفي الهجرة فقد يستبعدونهم وهو ما سوف يؤدي إل مشاكل مع مكتب الشئون الهندية.

والخلاصة أن مسألة الهجرة الهندية برمتها يمكن تلخيصها فيما إذا كان سيتم تطبيق الجزء الأول من القرار الصادر عن المؤتمر الامبريالي الذي انعقد عام 1921و الذي أعطى المجتمع الأوروبي في كينيا الحق في استبعاد وإنهاء الهجرة الهندية إلى كينيا متى شاء لهم أو ارتأوا ذلك ويتعين إبقاء هذه النقاط سرية حيث أنها لن تحظى بقبول الوفد الهندي المشكل من كولونيل ودجود. مستر جيفنجي ومستر بولاك سيطلبون مقابلة وزير شئون المستعمرات على جناح السرعة لعرض مظلمتهم والتعبير عن استيائهم من سير الأمور على هذا النحو بما يتعارض مع مصالح المجتمع في كينيا.

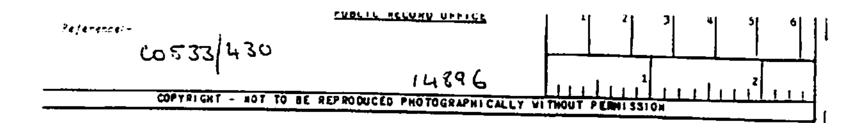
(3)

Public Record Office

P.R.O.

C.O. 533

ملخص البرقيات المرسلة من حكام كينيا
إلى وزير الدولة لشؤون المستعمرات



CO 533/430/6 ① ENC

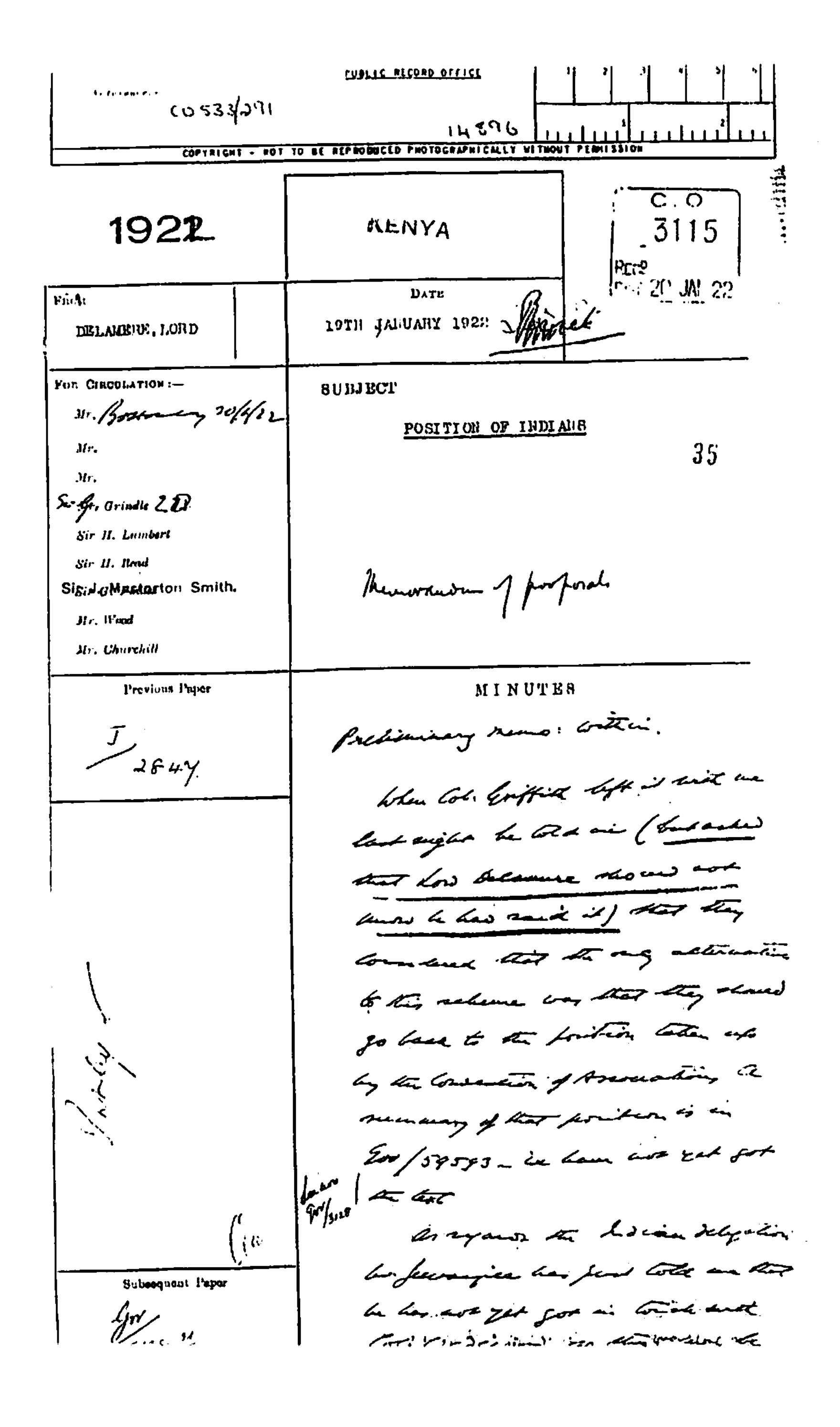
PUBLIC RECORD OFFICE.

One Document, being

Map of part of NE Africa (showing parts of Kenya, Italian Somaliland, British Somaliland, French Somaliland, Abyssinia etc.)

has been removed to MR 834

HC Jones 10 XII 1974



PUBLIC RECORD OFFICE

Reference: CO 533/291

14896

1922

KENYA

C.O
3115
Reg'd 20 JAN 22

From: DELAMERE, LORD

Date: 19TH JANUARY 1922

For Circulation:—
Mr. Bottomley 20/1/22
Mr.
Mr.
Sir G. Grindle
Sir H. Lambert
Sir H. Read
Sir J. Masterton Smith.
Mr. Wood
Mr. Churchill

SUBJECT

POSITION OF INDIANS

35

Memorandum of proposals

Previous Paper

J/2647

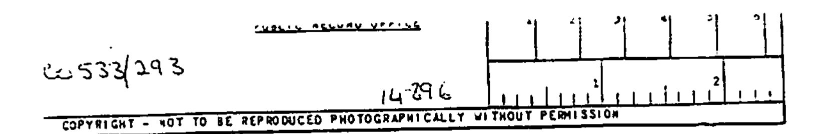
Subsequent Paper

MINUTES

Preliminary memo: written.

When Col. Griffith left it with me last night he told me (but asked that Lord Delamere should not know he had said it) that they considered that the only alternative to this scheme was that they should go back to the position taken up by the Convention of Associations. A summary of that position is in East/59593 – we have not yet got the text.

As regards the Indian delegation Mr Jeevanjee has just told me that he has not yet got in touch with [illegible]



PARAPHRASE TELEGRAM from the Governor of Kenya to the Secretary of State for the Colonies.

Dated 8th February 1923.

(Received Colonial Office 5.23 p.m. 8th February 1923.)

Clear the Line. 8th February.

Against most vigorous unanimous protests of European unofficial members who hinted that it would have effect of bringing direct action nearer Bill to prolong life of the present Council passed the second reading today.

While recognising that the prolongation was within the letter of the constitution They maintain that it has taken away their right to be elected every three years. They made it perfectly plain that settlement by agreement will become almost impossible unless the election takes place on the 21st February. If you are able concede this point unofficial members will regard it as an earnest that you are not completely disregarding political rights of European voters whereas if you insist on prolongation elected members undoubtedly will regard measure as little less than indicating your complete disregard of these rights and they will preach this doctrine throughout the districts. I therefore pray you earnestly to allow me to withdraw Bill at its present stage.

Lord Cranworth and Major Crowdy called on the Secretary of State yesterday, and I was present.

The Secretary of State read Mr. Churchill's telegram of the 5th of September, and later correspondence was outlined as occasion arose, but no other papers were read to them.

On the question of the Election they seemed to accept the decision as final, but Major Crowdy expressed the view that it would have the effect of encouraging Indian agitation, whereas if the Election had been held the Indians, after some protest, would have resigned themselves to wait, as he said, for a Labour Government. He was told that our experience of the way in which the announcement of the Election was received did not justify his view, and I reminded him that it had been assumed throughout (incidentally by Lord Delamere when at home a year ago) that the settlement would precede the General Election.

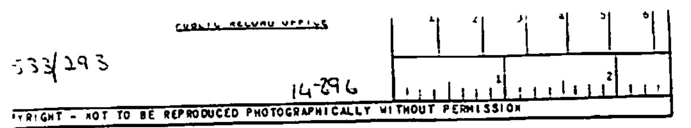
As regards immigration, the last telegram they had received reached them on the 2nd February, and they had therefore no information to show what kind of reception had been given to the Secretary of State's decision (telegraphed on that day that control of immigration, while acknowledged to be necessary, could not precede a general settlement. On this point Major Crowdy took the line that, taking the Imperial Conference Resolutions of 1918 and 1921 together,

awkward question of what the "community" of Kenya consists of.

On the general question, both Lord Cranworth and Major Crowdy were certain that no settlement could be secured on the basis of the Common Electoral Roll, but they considered that the Europeans would now be willing to agree to the Communal Franchise. Lord Cranworth urged that there was a vital difference between the two. If, by putting the Indian on a Common Roll we acknowledge his equality with the European, it at once becomes unjust to refuse him representation in proportion to his numerical strength. Similarly, if the native is put on a Common Roll it is only a question of time before the question whether, being for this purpose regarded as equal with the European and the Asiatic, his numerical representation can be kept within limits. *He quoted the Masai as voting with a large individual property qualification (cattle)*

Lord Cranworth did not seem to realise that there might be any difficulty in labelling the Indian as inferior to the European by assigning to him a separate franchise.

The main point of the discussion turned on this question of the Common Roll versus Communal Franchise. The Secretary of State pointed out that the policy telegraphed out in September was one which the India Office and the Government of India (while not accepting it as absolutely satisfactory)



Ld Cranworth & Major Crowdy

appeared that they proposed to telegraph to Kenya, without mentioning the Colonial Office in any way, suggesting that if they could not accept the settlement they should put up proposals for the substitution of the Communal for the Common Franchise.

In agreeing, the Secretary of State hoped that for the reason already given, settlement on the lines proposed might still be possible.+

I put to them the question whether, if it had been possible for the Secretary of State to agree both to the Election being held, and to immigration control preceding settlement, the prospects of the acceptance of the proposed settlement, including the Common Electoral Roll, would have been materially improved. Both Lord Cranworth and Major Crowdy answered in the negative.

They made no reference to direct action, and there was nothing in what they said or the way they said it to lead one to suppose that they had heard anything of direct action being seriously contemplated.

W.G.S. 10.2.23.

+ He impressed on them the real danger to the Empire of a matter regarded in India as of the first importance at a time when the Indian attitude towards other problems of post-Imperial movement was the object of

7164/23

PARAPHRASE
Telegram from the Secretary of State for the Colonies to the Governor of Kenya.

(Sent 6.0 p.m. 9th February 1923)

DRAFT.
THE O.A.G.
NAIROBI.

Clear the Line

9th February Personal and Secret.

Your personal and secret telegram of February 3rd not received till February 6th I have not yet received your promised telegram as to immigration.

I have replied to your telegram of February 8th officially I cannot believe that European leaders will not realise on reflection that at this stage direct action of any kind can only prejudice their case and alienate sympathies of Cabinet, Parliament and public here, including those who would be disposed otherwise to support them. Do you seriously anticipate such action before the negotiations break down and before there is any definite prospect of an imposed settlement.

nts

of [Duke of] Devonshire
I agree D.9.2

So far as I know the hints to which you refer are the first indication of direct action made to you and I should be interested to know how you met them. It would hardly be possible to pass over any overt statement of the kind and while it is necessary to avoid anything which could be regarded as a threat it ~~is necessary to avoid anything which could be regarded~~ would be possible to give a serious warning of the grave

134/23

Paraphrase Telegram from the Secretary of State for the Colonies to the Governor of Kenya.

(Sent 5.35 p.m. 9th February, 1923)

DRAFT.

GOVERNOR

NAIROBI.

Clear the line.

9th February.

Your telegram of 8th February I have informed India Office and others concerned that life of Council will be extended and the amending instructions have been signed by His Majesty. I regret that the matter cannot be re-opened more especially as no adequate arguments against prolongation have been urged. If election were now held it would certainly be regarded in India and in many quarters here as proof that His Majesty's Government are not sincere in their desire to grant elective representation to Indians lawfully domiciled in the Colony.

Minute.

My general attitude has I cannot help thinking been misunderstood. You should make it clear to Europeans that it is my wish as well as my duty to give full consideration to their side of the case and to give attention to any reasoned objections to the proposed settlement. There is no foundation whatever for the suggestion that I am disregarding their political rights and I am surprised that it should have been made. I have already shown in the matter of immigration my willingness to go a long way to meet them.

Duke of Devonshire

I agree D. 9.2.

If unhappily your negotiations should break down I was contemplating bringing the matter before the

Secretary of State. 36

Indian Policy in Kenya.

As a consequennce of discussions that have been held by Mr.Bottomley and myself with Lord Delamere, Colonel Griffiths and Major Crowdy, Lord Delamere and his two colleagues have now put forward the enclosed Memorandum addressed to you, with Lord Delamere's covering letter of the 19th of January, embodying proposals for a settlement of the question which they think may be acceptable to the European community in Kenya whom they represent.

Mr.Bottomley, in a memorandum marked "A", puts forward the view of the Department about the merits of these proposals.

Lord Delamere and his colleagues are anxious to see you again about this question as soon as possible, but before you see them you will probably wish to hear what Mr.Bottomley and myself have to say about these proposals. General Northey's despatch which has just been received (in 3128 which is immediately below the top paper in this file) is also important, and should be read.

Should you wish to discuss Lord Delamere's proposals with Mr Montagu

The proposals put forward by the European Deputation require very careful consideration in detail, but in the first place it is necessary to ask for directions on the important questions of policy which they have raised, as until these are settled, discussion of details is out of place.

The Deputation agree to Indians being admitted to a common electoral roll, to their having three seats on the Legislative Council to one (if a suitable Indian can be found) on the Executive Council, and to their having allotted to them a lowlands area of agricultural land for occupation by the present Indian community and not by Indian immigrants provided:

(a) the Europeans are given an unofficial majority in the Legislative Council.

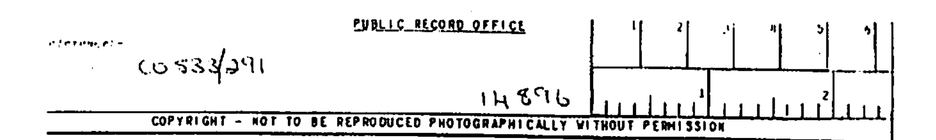
(b) They are given control over Indian immigration and

(c) a policy of segregation or at all events residential segregation is definitely laid down.

These safeguards, or at all events, the first two ~~should~~ are definitely ~~be in~~ claimed in order to prevent any settlement which is arrived at now being reversed by a future Government in this country.

By far the most important point is that of the unofficial European majority in the Legislative Council. As I indicated in my suggested reply to the Deputation on the notes which they put forward when they arrived, I don't think that it is possible to hand over the Government to the European community while their relations

with



with the Indian community are as they are at present. I do not consider either that there is the slightest chance of the India Office agreeing to such a step being taken at the present moment, although, if the Deputation have correctly reported their interview with Mr. Montagu, it would seem that it is fully recognised as a principle that Kenya is to be predominantly European in its Government.

Further, without going into the question in detail, I think that it would be very difficult to frame a constitution on the lines of an unofficial majority, which, short of reducing the concession to an absurdity, would sufficiently safeguard the other interests concerned.

(1) The Deputation recognised that native interests must be reserved, and I may mention that this itself makes it very desirable not to grant representative government until all the native reserves have been definitely demarcated and proclaimed. The Governor's attention has recently been drawn to the desirability of getting on with this.

(2) Something would have to be put into the Constitution to safeguard the Indians in some way, and the chances are that this would open a door for the future revision of the settlement at which the Deputation now aim ...

(3) Apart from the mere salaries, pensions and establishments of Government officials, the whole

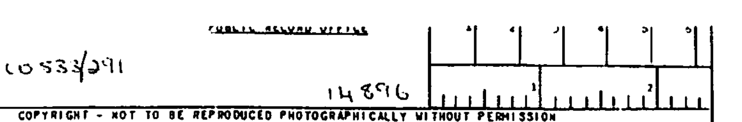
financial

financial powers of the Council would require very careful consideration. The Imperial Government has a claim against Kenya both in respect of war expenditure and in respect of the capital cost of the Uganda Railway. The desirability of separating the railway administration from that of the Colony in the interests of Uganda has been admitted, and it was hoped to get over the administrative difficulties of this separation by a measure of federation or common governorship, to which at the end of this memorandum the Deputation take exception. The separation of the railway from the Colony would be a source of very great difficulty in arranging any division of functions between the local and the Imperial Government.

(4) Further, it is to be remembered that we have just raised a loan, and contemplate another one, offered on the supposition that Kenya would remain under the full control of the Imperial Government. I have heard it said that people in the City would not have looked at the loan, if it hadn't been understood that Imperial control would continue.

If we take away natives, Indians, public administration and general finance, the unofficial majority would be left with little more than the politics of the parish pump to deal with.

It appears to me impossible to give an affirmative answer to the Deputation on this point at short notice, and



and indeed the fact that we have just heard that an Indian Deputation consisting of Colonel Wedgwood, Mr. Jeevanjee and Mr. Polak (Secretary of the Indian Overseas Association in London) has been appointed, necessarily puts the clock back in regard to the negotiations with the European Deputation. The Indian representatives must be heard on the general question and the European proposals, if considered acceptable, could not be put to the Indians until they are ratified by the local European community. We are, apparently, faced with the certainty of delay, and the European Deputation must either be told that their proposals are unacceptable in their present form or that they will need full consideration, and that they may as well go back to Kenya and await the result there.

As regards immigration I see no prospect of a settlement which involves racial discrimination being accepted, and the alternative proposals on page 11 of the memorandum will, I am afraid, be equally unsatisfactory. In the summer Mr. Montagu raised no objection to a test being applied to Indians so long as it is a fair test. Condition 3. now suggested, would I am sure not be regarded as/satisfactory, as it gives to the Immigration officials the right to exclude every Indian if they are so inclined. Condition 4. is satisfactory in that it admits the immigration of such British subjects as the Cape Dutch and of the non-British Europeans, whom by International obligation

we

we cannot exclude. But the words 'to the satisfaction of the Immigration Officer' are too vague, and might be used to exclude Indians to an extent which the India Office would not be prepared to approve.

The whole point with regard to immigration is whether the first part of the Resolution of the Imperial Conference of 1921 is to be taken to give the European community in Kenya the right to exclude all Indian immigration if they wish to do so. In short, the Deputation object to the general principle laid down in the outline of policy "equal rights for civilised men", not only because, as they have said orally, it is open to objection on the ground of indefiniteness, but also because they object to it as a principle. It has been explained to them that this principle was laid down not in any way as a substitute or an equivalent for the resolution of the Imperial Conference, but as an interpretation of the resolution, which the general form of the resolution renders necessary. Their proposal is to embody the resolution in the terms of settlement (this is really superfluous) and to interpret it according to their own views.

G.C.B. 20.1.22.

(4)

Public Record Office

P.R.O.

C.O. 822

ملخص البرقيات المرسلة من وزير المستعمرات إلى حكام كينيا

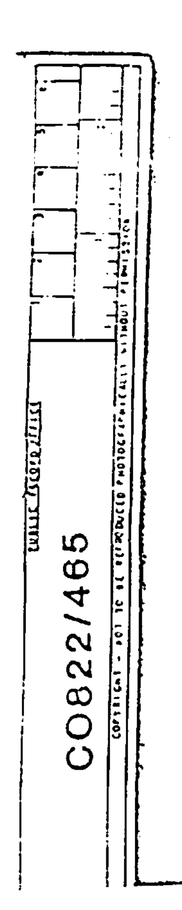
سري

برقية خارجية من وزير المستعمرات إلى حاكم كينيا
يوم 1953/1/1 هذا نصها

إنني أقدر بما قمت به من إرسال تقرير عن حالة المجتمع الآسيوي، ومع أن قيمة المهمة التي قمت بها تتوقف على تعليقات قد يدلي بها المندوب السامي، فيبدو لي أن ما فعلته هو المطلوب بالضبط.

وسأشكرك جداً إذا تفضلت بمتابعة هذا الموضوع مع تزويدنا بالتقارير كلما جد ما يستدعي الإفادة من الأحداث.

C.O. 822 /465



CONFIDENTIAL OUTWARD TELEGRAM

FROM THE SECRETARY OF STATE FOR THE COLONIES

TO KENYA (Sir E. Baring)

Code Sent 1st January, 1953. 14.45 hrs.

CONFIDENTIAL
No. 1.

Your telegram No. 971.

I am grateful for your action in sending report on position of Asian community. Subject to any comments High Commissioner may have, it seems to me that this is just what is required and I should be grateful if you would follow it with further periodic reports as and when there is something useful to add.

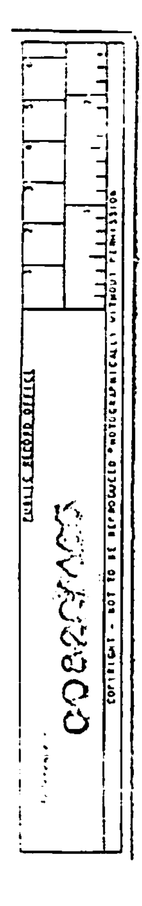
برقية خارجية إلى وزير المستعمرات البريطاني من حاكم كينيا (السير) مؤرخة في 1953/2/4، سري، موجهة إلى المندوب السامي بنيودلهي وباكستان، رقم 70:

لم تحدث في الأسبوع الماضي أية حوادث من الماوماو ضد الآسيويون. فقد نشرت جريدة (The Daily Chronicle) فقد كتب رئيس التحرير A.M. Durve في مقال تحت عنوان (العنف ليس من شأننا) قال فيها: إن على الزعماء الأفارقة أن يدركوا، ويدركوا بسرعة أنه في النهاية ستقع مسئولية إعادة الأمور إلى المنطقة بكل الوسائل الممكنة لهم. وأضاف قائلاً. معيداً إلى الأذهان مقتل طفل أوروبي منذ زمن قريب إن الأمر فظيع في مشاهدة المنظر، حيث جرى تشريط الطفل البريء البالغ من العمر 6 سنوات بالسيف حتى الموت داخل غرفة نومه إنه أقصى درجة من البشاعة ولا بد من وضع حد لها.

السيد/سودبرى Sudbury

برادشتو Bradshaw

C.O. 822 /465



CONFIDENTIAL   INWARD TELEGRAM

TO THE SECRETARY OF STATE FOR THE COLONIES

COP[illegible] ... [illegible]STRATION

FROM KENYA (Sir E. Baring)

Code

D. 4th February, 1953.
R. 4th " " 16.50 hrs.

CONFIDENTIAL
No. 152

Addressed to High Commissioner, New Delhi and Pakistan No. 70.
Repeated to S. of S.

In the past week there have been no Mau Mau incidents involving Asians. The Asian owned newspaper "The Daily Chronicle" (Editor, A.M. Durve) in an editorial article under the heading "Violence Is No Cure" said - "The African leaders must realise, and realise quickly, that ultimately the responsibility is theirs to bring back to sanity, by all means at their command, their own people" and went on to say, referring to the recent murder of European child - "It is horrible to witness a scene wherein an innocent child of six is slashed to death by brutal panga cuts in his own bedroom; it is a limit of savagery and must be put a stop to."

Copies sent to:-

Commonwealth Relations Office - Mr. Sadbury
Foreign Office - Mr. Bradshaw

برقية داخلية إلى وزير المستعمرات البريطاني من حاكم كينيا يوم 1953/3/4، هذا نصها:

لقد وقعت خلال الأسبوع خمس حالات هجوم على الآسيويين في مدينة نيروبي من قبل العناصر الإجرامية من قبيلة الكيكويو، وفي حالتين من تلك الحالات اقتحمت عصابة مسلحة بالسيوف مكاتب كان الموظفون الآسيوين يدفعون الأجور لعمالهم قامت العصابة المسلحة بتهديد الآسيويين وسرقوا أموالهم، وأما الحالات الثلاث الباقية قد كانت مؤسفة جداً حيث أرعب المجرمون شوارع المدينة.

لقد كان الأسبوع سيئاً بالنسبة لعصابة الماوماو الإرهابية. فقد قتلت القوات المحافظة على القوانين والنظام 19 من الإرهابيين عندما كانوا يقاومون عمليات إلقاء القبض عليهم وخرج خمسة منهم كما تم اعتقال 40 من الإرهابين.

ومن ناحية أخرى، كان إرهابيو حركة الماوماو هم المسئولون عن قتل ثلاثة من أعضاء قبيلة الكيكويو وجرح امرأتين، وقتل شخص واحد أيضاً ينتمي إلى قبيلة تركانا على يد الإرهابيين.

وقد أنقذ حارس إفريقي حياة امرأة أوروبية عندما قام الإرهابيون المسلحون بالهجوم، على منزلها، فقد حمل ذلك الحارس تلك المرأة العجوز التي لم تكن تقدر على السير، حملها إلى الغابة المجاورة وأخفاها إلى أن أُبْعِدَ الإرهابيون من منطقة الأحداث بواسطة آخرين.

وقد وجه رئيس اتحاد الغرف التجارية والمصانع التابعة للهنود في شرق إفريقيا السيد جيتاباني Bedhalel ووجه الشكر إلى حاكم الإقليم السير كيفليا بارنج Kvelya Baring لافتتاح الدورة الثالثة عشر لاتحاد الغرف التجارية للهنود، قال في رسالة الشكر.

نؤكد لكم تأييدنا الكامل وتعاوننا معكم في مهمتكم الحالية لإعلان حالة الطوارئ وإعادة القانون والنظام وأعرب عن تعهد جميع أعضاء الاتحاد بولائهم لجلالة الملكة.

TO THE SECRETARY OF STATE FOR THE COLONIES

COPY FOR [illegible] [illegible]TION

FROM KENYA (Sir E. Baring)

En Clair D. 4th March, 1953.
R. 4th " " 10.40 hrs.

No.254

Addressed to United Kingdom High Commissioner New Delhi
" " " " " " Karachi
No.108

Repeated to S. of S.

During the week there have been five attacks on Asians by Kikuyu criminal elements in the City of Nairobi. In two of these cases, gangs armed with pangas entered offices where Asian employers were paying their staff and, after threatening the Asians, stole money. The other three cases were all petty robberies with threats in the streets of the city. The week has been a bad one for Mau Mau terrorist gangs. 19 terrorists were killed by the forces of law and order while resisting or evading arrest, a further five wounded and over 40 arrested.

On the other hand, Mau Mau terrorists have been responsible for the murder of three fellow members of the Kikuyu tribe and the wounding of two women. One Turkana tribesman was also murdered by terrorists and his head cut off and leg amputated.

An African watchman saved the life of an elderly European woman when her house was attacked by armed terrorists. He carried the woman, who was unable to walk as a result of a recent accident, into a nearby bush and hid her until the terrorists were driven away by other guards.

The President of the Federation of Indian Chambers of Commerce and Industry of Eastern Africa, Mr. [illegible] [illegible], in thanking the Governor, Sir Evelyn Baring, for opening the thirteenth session of the Federation of Chambers said:-

"I assure you of our wholehearted support and cooperation in your immediate task of bringing the state of emergency to a speedy end and restoring law and order."

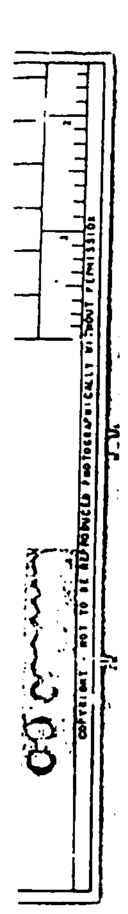
He went on to pledge the loyalty of all members of Federation to Her Majesty the Queen.

Copy sent to:-
Commonwealth Relations Office [illegible]

برقية من وفد المملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة إلى وزارة الخارجية البريطانية يوم 1953/5/28م، هذا نصها:

عرفنا من الوفد الباكستاني أن في اجتماع اليوم لمجموعة العرب الآسيويين قد تقرر بمبادرة من مصر والهند والعراق. إثارة موضوع الوضع في كينيا، وذلك خلال اجتماع اللجنة الخاصة بالأنباء عن مناطق الحكم الذاتي والذي يفتتح في 18 أغسطس.

C.O. 822 / 461



CONFIDENTIAL
INWARD SAVING TELEGRAM

FROM NEW YORK TO FOREIGN OFFICE
(United Kingdom Delegation to the United Nations)

By bag	TRUSTEESHIP [illegible]

Sir G. Jebb
No. 103 Saving
May 28, 1953

R. May 31, 1953

CONFIDENTIAL
BUILD

Addressed to Foreign Office telegram No. 103 Saving of May 28
Repeated for information Saving to U.K. H.C. Karachi
Washington

My telegram No. 409 of May 27: Kenya.

We understand from Pakistan Delegation that at meeting today of Arab-Asian Group it was decided, chiefly on initiative of Egypt, India and Iraq to raise situation in Kenya during meeting of Committee on Information from Non-self-governing Territories, which opens on August [illegible].

K K K Y

النشرة رقم 706 الصادرة من المكتب الصحفي أول دفعة من الآسيوين يتم تجنيدها في منطقة العمليات:

تم تجنيد أول وحدة من الآسويين خلال فترة الطوارئ وتم تدريبهم في مدرسة تدريب الشرطة في جلجل. وقد أكملوا الآن أسبوعهم الأول من العمليات النشطة ضد الإرهابيين وبدأوا بالفعل مقاومة عصابة الماوماو وقتلوا شخصين منهم.

هؤلاء هم رجال أول فرقة المقاومة من الآسيويين والذين يتمركزون في محطة شرطة كريايين شمال محطة فورت هال. فقد أصبحت هذه المنطقة واحدة من أسوأ المناطق في المقاطعة منذ بدأ إرهاب الماوماو.

تتكون الفرقة من 32 رجلاً تحت أمر مساعد المفتش العام لشرطة كينيا ويدعى كيلشر هؤلاء الآسيويون قد جندوا جميعهم لمدة سنتين، وقد اختبروا من بين عدد كبير من المتطوعين للالتحاق بفرقة المقاومة الآسيوية، وجرى ذلك الاختيار أثناء الدورة في جلجل وقد تدرب كل فرد منهم لمدة ستة أسابيع كفترة عادية، وأضافوا إلى ذلك أسابيع أخرى من التدريب تحت أمر مساعد المفتش العام. لم يلزم كل فرد منهم فقط الوصول إلى درجة عالية من القدرة على استخدام الأسلحة ولكن كان يلزمها أيضاً النجاح في اختبار للياقة.

وفي الوقت الحالي يعيشون في الخيام في محطة شرطة كيريايين وتقوم الفرقة بالدوريات ونصب الكمائن ليلاً ونهاراً، ويقومون بتلك العمليات أحياناً وحدهم وأحياناً أخرى بالاشتراك مع البوليس الكيني أو مع الحراس من قبيلة الكيكويو أي من العناصر من قبيلة الكيكويو الذي لهم علاقات طيبة معهم، ومنذ أيام قليلة، اشتبكت تلك الدوريات بعصابة صغيرة مسلحة وقتلت تلك الدوريات اثنين من أفراد العصابة الإرهابيين بعد أن قامت تلك العناصر بإطلاق النار على الدورية. ويبلغ متوسط عمر كل من أولئك الرجال 20 عاماً، وقد جاء كلهم تقريباً من نيروبي، وكان كثير منهم موظفين، كما كان من بينهم لبَّان، وأمين مخزن السكة الحديدية ورجل الكشافة وموظف من إدارة عمالية، وعضو سابق في الجيش الباكستاني ورسام، بعضهم من السيخ وبعضهم من الهندوس والبعض الآخر من

المسلمين، ومع ذلك فكلهم يعيشون ويعملون معاً سعداء.

وكلهم بدون استثناء أكفاء ومهتمون بعملهم ويواصلون مسيرتهم نحو الحياة الجديدة. قليل جداً منهم يقولون أنهم سيكونون مبسوطين بالعودة إلى وظائفهم بعد انتهاء مدة الخدمة، وأما الغالبية يريدون البقاء كرجال شرطة منتظمين في البوليس الكيني.

المكتب الصحفي، ص.ب 2186، نيروبي، 12 نوفمبر 1955.

PRESS OFFICE HANDOUT NO. 706.

FIRST ASIAN COMBAT GROUP IN OPERATIONAL AREA.

The first unit of Asians conscripted during the Emergency and trained at the Police Training School at Gilgil have now completed their first week of active operations against the terrorists and have already been in action against a Mau Mau gang, killing two.

These are the men of the 1st Asian Combat Group who are based on Kiriaini Police Station in the north of Fort Hall Reserve. This has been one of the worst areas in the District since Mau Mau terrorism began.

The group consists of 32 men under the command of Assistant Inspector Kelleher of the Kenya Police. These Asians were all conscripted for two years and while undergoing the training course at Gilgil were specially selected out of the large number who volunteered to join an Asian Combat Group. Every man received the normal six weeks' training and in addition did an extra week's training under Assistant Inspector Kelleher. Not only had each man to reach a high standard of weapon training and drill, he had also to pass a stiff test of stamina.

At the moment they are living under canvas in Kiriaini Police Station. The group goes on patrol or lays ambushes both day and night, sometimes alone and sometimes in conjunction with the Kenya Police or Kikuyu Guards, with whom relations are excellent. A few days ago their patrols contacted a small armed terrorist gang and after being fired on, the patrols killed two of the terrorists.

The average age of the men is about 20. Nearly all come from Nairobi and before being called up many of them worked as clerks. Amongst them are a dairyman, a Railway storeman, a big game hunter, a clerk in the Labour Department, a former member of the Pakistan Army and a draughtsman. Some are Sikhs, some Hindus, some Muslims, yet all are living and working happily together.

Without exception they are all keen and fit and taking well to the new life. Very few of them say they will be content to return to office jobs after their period of service; most want to stay on as regulars in the Kenya Police Force.

PRESS OFFICE,
P.O. Box 2106,
NAIROBI.
12 November, 1955.

Outward Telegram from Commonwealth Relations Office

TO: U.K. HIGH COMMISSIONER IN PAKISTAN

(Dated 7th January, 1953)

No. 7 SAVING/ CONFIDENTIAL

My telegram No. 4.

KENYA

Following is text of telegram No. 17 January 6th from Kenya to Delhi. Begins.

The following Mau Mau incidents involving Asians are reported since my last telegram.

The Asian manager of a saw mill in Thomson's Falls area was attacked by a gang of Kikuyus armed with simis. The Asian manager shot one of the Africans and the remainder ran off.

An Asian lady was attacked by an armed gang of Kikuyus near Nairobi. Gold bangles were stolen from her person. Her screams attracted a Kikuyu clerk who blew a police whistle. The gang ran off to a waiting motor car. The Asian lady was not seriously hurt. Ends.

Copy to:- D.II.

	C.R.O.	Mr. Sudbury
		Mr. Hughes
		Miss Booker
		Mr. A.H. Reed
		Mr. F.S. Miles
	Colonial Office	Mr. C.T. Carstairs
		East Africa Dept. (3)

POLITICAL AFFAIRS DEPARTMENT
Gp. 3622/2

سري :

تلغراف (برقية خارجية من مكتب العلاقات التابع لكومنويلث إلى المندوب السامي البريطاني في باكستان، المؤرخ في 7 يناير عام 1953).

هذا نصها :

وردت تقارير تفيد عن قيام حركة الماوماو بسلسلة من العمليات الإرهابية ضد الآسيويين، وذلك منذ أن أرسلت برقيتي مؤخراً. فقد هاجمت زمرة مسلحة بالحراب من قبيلة الكيكويو هاجمت دير معمل نشارة في منطقة ذات الشلالات، وقد أطلق المدير الآسيوي النار على أحد أفراد العصابة ولاذ الباقون بالفرار وذلك رداً على ذلك الهجوم.

كما تعرضت سيدة آسيوية للهجوم من قبل عصابة مسلحة من أفراد قبيلة الكيكويو بالقرب من نيروبي وسرقوا خلاخيلها الذهبية. وشدت صرخاتها انتباه موظف من قبيلة الكيكويو فأطلق صفارة الشرطة. وفرَّ أفراد العصابة إلى سيارة كانت في انتظارهم... وكانت إصابات السيدة الآسيوية طفيفة.

Political Affairs Department

السيد سودبرى Op. 3622 / 2 Sudbury

برقية خارجية من مسئول العلاقات بالكومنويلث
إلى المندوب السامي البريطاني في باكستان
بتاريخ 15 يناير 1953م.

نص البرقية.

أفادت البرقية أن حركة الماوما لم تتعرض للجالية الآسيوية. رغم أنَّ هنا تمت عمليات قتل في صفوف المقاومة الوطنية الأفريقية وبعض الهجمات التي قامت بها المقاومة ضد الأوروبيين والتي تم بموجبها استيلاء المقاومة على بعض الأسلحة النارية وكذلك أشارت البرقية إلى أن جريدة (المواطن التي يملكها الآسيويون قد شرت للمرة الثانية مقالة جديدة أسمها (المراجعة الوطنية والإنجليزية - The National and English Review) وتحمل عنوان (الحاكم يعالج الوضع بحزم).

لقد صرح مندوب الشرطة M.S.O. Rorke في المؤتمر الصحفي، أن الوضع غير متدهور وأن هناك بوادر تحسن بالرغم من ازدياد حركة المقاومة الوطنية، إلا أن عدداً كبيراً من قبيلة الكيكويو ترغب في أن يعود الوضع إلى حالة السلام والأمن.

ولكنه أضاف قائلاً، أن الضغط المتزايد على الإرهابيين أرغم عدد من العصابات لدخول مناطق البيض فالوضع بات مخيفاً.

Political Affairs Department, Op. 3622 / 2.

CONFIDENTIAL

Outward Telegram from Commonwealth Relations Office

TO: U.K. HIGH COMMISSIONER IN PAKISTAN (ACTING)

([illegible] [illegible]th January, 1953).

No.12 SAVING CONFIDENTIAL

My telegram No.7 SAVING.

KENYA

Following is text of telegram dated January 13th from Kenya to Delhi. Begins:

My telegram No.17.

There have been no Mau Mau incidents involving Asians, although a number of African resistance men were murdered and attacks made on homes of Europeans, mainly with the object of stealing fire-arms.

The Asian owned newspaper "Citizen" reprinting an article from the National and English Review, carries the headline "Governor Handles Situation With Firmness and Care".

At a press conference, the Commissioner of Police, Colonel M.S.O'Rorke, stated that the position had certainly not deteriorated and that his present attitude was one of conditioned optimism. There were many signs of improving attitude in reserves, including the growth of resistance movements, a greatly increased flow of information, the number of people coming forward for cleansing ceremonies and a desire, evident among an increasing number of Kikuyu, to return to a state of peace and security.

He added, however, that increased pressure put upon terrorists in reserves had squeezed a number of gangs out into European settled areas and that position there was still very dangerous. Those who were out on the run now could never return to civilization. They were outlaws in every sense of the word.

Copy to:

	D.H.	
	C.R.O.	Mr.Sudbury
		Mr.Hughes
		Miss Booker
		Mr.A.H.Reed
		Mr.F.S.Miles
	Colonial Office	Mr.C.T.Carstairs,
		East Africa Dept. (3)

[illegible] DEPARTMENT
No.[illegible]

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: وثائق غير منشورة بيانها كالآتي:

أ. دار المحفوظات العامة لبريطانية:

(A) The Public Record Office Archives (P.R.O)

C.O. 533 Kenya Original Correspondences (Despatches)

وتشمل:

1- The Records of the colonial and Dominions Offices.

2- C.O. 533/37. East Africa Protectorate. Vol. XI.

3- C.O. 533/291. Delamer to Winston Chruchill Joun 19th 1922.

4- C.O. 533/291. Indian Policy in Kenya.

5- C.O. 533/293. No. 298 Coryndon to Duke 23 Feb. 1923.

6- C.O. 533/293. Vol. II. No. 229. Coryndon to Devonshire. 8th February 1923.

7- C.O. 533/295. No. 907. Financial Report. 7 June. 1920-1921.

8- C.O. 533/295. Telegram From the Officer Administering the Government of Kenya to the Secretary of State of the Colonies. 11th. June 1923.

9- C.O. 533/295. The Devonshire Declaration and the Parliamentary Paper. Indians in Kenya 23 July. 1923.

10- C.O. 533/295. Telegram No. 169. O.A.G. to colonial secretary. June 11. 1923.

11- C.O. 533/296. Telegram. Devonshire to the Officer Administering the Government of Kenya 2nd. Aug. 1923.

12- C.O. 533/298. The Government Annual Report for the Year Ending. Dec. 31th. 1922.

13- C.O. 533/306. Memorandum by Dr. J.W. Arthur on Indian Gusstion in Arthur to Parliament Secretary. Colonial Office. June 19. 1923.

14- C.O. 533/384-12/4. Kenya No. 52. Governor to Vice Count Cranborne Secretary of State for the Colonies. 30 April 1942.

15- C.O. 533/438. No. 3259. Kenya Confidential No. 23016. 26th Dec. 1933.

16- C.O. 533/438/6 No. 3236 for the year 1933.

17- C.O. 533/438 L. 10. No. 3262 Indian Office to Under Secretary of State. 18th December 1933.

18- C.O. 533/440 No. 19. Kenya Confidential No. 230/6 Government to Under Secretary of State. Colonial Office 23 the Dec. 1933.

19- C.O. 541/1. East Africa Protectorate the Official Gazatte. P. 23 January 15. 1908.

20- C.O. 822/465 - Outward Telegram No. 971. From the Secretary of State for the Colonies.

21- C.O. 822/465 - Inward Telegram to the Secretary of State for the Colonies. From Kenya (Sir K. Baring 4th February 1953).

22- C.O. 822/461 - Inward Saving Telegram. From N. Y. to Foreign Office United Kingdom Delegation to the United Nations. May 28. 1953.

23- C.O. 822/465 - Inward Telegram to the Secretary State of the Colonies. From Kenya (Sir K. Baring) 4th March. 1953. 10.40 hrs.

24- C.O. 822/461 - Press Office Handout No. 706 Nairobi. 12 November. 1953

25- C.O. Political Affairs Department. Op. 3622/2 7th January. 1953

26- C.O. Political Affairs Department. Op. 3622/2 15th January. 1953.

(B) I.O.R. Indian Office Records
Political Agency Muscat
(R/15/6)

وتشمل:

1- I.O.R. R/15/6/338 Political Agency Muscat. Confidential No. C. 121/1. 1947.

2- I.O.R. R/15/6/349 Colonial Miles Notes on Bahrain 16 Nov. 1875. Report.

3- I.O.R. R/15/6/359 Intelligence Summary No. 1-1-15 Jan 1944.

4- I.O.R. R/15/6/360 Intelligence Summary No. 150 1-15 August 1947.

(C) Political Agency, Bahrain, R/15/2.

وتشمل:

1- I.O.R. R/15/2/823 C/O The Agency Bahrain 20th Oct. 1941.

ثانياً: أ. وثائق منشورة بيانها كالآتي:

1- A Study of Problems arising in Africa South of the Sahara. London 1957.

2- Boord Colections. No. 33 Hamerton to Bombay. Zanzibar. 9 December 1943. Draft No. 253.

3- Documents Sur La Geographi et le Commerce de L'Afrique Orientale Tomes - I - III. Paris 1850.

4- Extract From Indians Abroad Bulletin No. 5. Bombay. May 1923.

5- Great Britain Colonial Office (Central Office of Information Introducing East Africa. (London 1953).

6- Kenya Colony and Protectorate. Non-Native Census. Reports. 1948.

7- Kenya Select Historical Document 1884-1923. (By Mungean. G.H.) East African Publishing House. Nairobi Kenya. 1978.

8- Nairobi House. Nairobi. Kenya Colony.

9- Rugh. R.B.: The Records of the Colonial & Dominions Offices.

10- Ruschenbrrger W.S.W.: Narrative of a Voyage Round the World During the Years. 1835-1836. and 1837. London. 1838.

11- The Book of Durate Barbosa. Edited by M.I. Dames. 1918. Col. 1.

12- The Collected Works of Mahatma Gundhi. Part 12. 1913-1914. Ahmedabad. 1956.

13- The Records of the Colonial and Dominions Offices. Public Record Office.

14- World R.A. Kravel: Map, African Central and Southern, by Bartholomew. Great Britain, 1972.

ب.

1. أحمد برخت ماخ: وثائق عن الصومال الحبشية أرتيرية، القاهرة، 1982.

ثالثاً: مراجع عربية أو معربة:

1. أحمد شلبي: **أديان الهند الكبرى**. القاهرة 1979.
2. أحمد محمود الساداتي: **تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم**. الجزء الأول. المطبعة النموذجية. القاهرة. د.ت.
3. بامخرمة (عبد الله الطيب بن عبد الله بن أحمد) **تاريخ تغر عدن**. ج 1. مكتبة مدبولي. ط2، القاهرة 1992.
4. ابن بطوطة (محمد عبد الله بن محمد بن ابراهيم اللواتي الطنجي): **تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**، ط 2، دار الحداثة. بيروت 1985.
5. ج-بياني: **تاريخ أفريقيا العام**، المجلد الرابع، اليونسكو.
6. جمال الدين الديناصوري: **جغرافية العالم دراسة إقليمية**، ج 2، أفريقيا واستراليا، د.ت.
7. جون جنتر: **داخل أفريقيا**، ج 2، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، إشراف ومراجعة وتقديم حسن جلال العروسي المحامي، مكتبة الانجلو المصرية، 1995.
8. جون هاتش: **تاريخ افريقيا بعد الحرب العالمية الثانية**، ترجمة عبد العليم السيد منسى، القاهرة 1969.
9. حسن أحمد السيد حماد: **تاريخ الاستعمار البريطاني في كينيا**، دار الطباعة والنسر، القاهرة، د.ت.
10. حسن أحمد محمود: **الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا**، دار الفكر العربي، ط2. القاهرة 1986.
11. خليفة بن موسى البنهاني: **التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية**. القسم السادس من الجزء الأول، البحرين. القاهرة 1923.

12. ومحمد السيد غلاب ودولت صادق: **الجغرافيا السياسية**، القاهرة 1982.

13. دولاند أليفر وجون فيج: **موجز تاريخ أفريقيا**، ترجمة دولت أحمد صادق، القاهرة 1965.

14. راشد البراوي: **التطور الاقتصادي الحديث في أفريقية**. مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة 1961.

15................ **مستقبل كينيا واتحاد أفريقيا الشرقية**. مكتبة النهضة المصرية. القاهرة. 1961.

16. روبرت جيران لاندن: **عمان منذ 1856 مسيراً ومصيراً**. ترجمة محمد أمين عبد الله سلطنة عمان، وزارة التراث القومي. 1966.

17. زاهر رياض: **الاستعمار الأوروبي الحديث في افريقية**. القاهرة 1960.

18.........: تاريخ أثيوبيا. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1966.

19. سبنسر ترمنجهام: **الإسلام في شرق أفريقيا**. ترجمة وتعليق محمد عاطف، مراجعة محمد فؤاد شبل. القاهرة 1973.

20. سعيد بن علي المغيري: **جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار**، تحقيق عبد المنعم عامر، سلطنة عمان وزارة التراث القومي، 1979.

21. السيد رجب حراز: **أفريقيا الشرقية والاستعمار الأوروبي**، دار النهضة العربي، القاهرة 1968.

22. شارل أندريه جوليان: **تاريخ إفريقيا**، ترجمة، طلعت أباظة سلسلة الألف كتاب، دار النهضة مصر. القاهرة 1968.

23. شوقي عطا الله الجمل: **تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها**، القاهرة 1980.

24. صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم: **زنجبار 1895**، مكتبة الانجلو المصرية، 1959.

25. عبد الرزاق مطلق الفهد: حركات **التحرير الوطنية الأفريقية من بداية دخول السيطرة الغربية حتى الاستقلال**. بغداد 1985.

26. عبد العزيز كامل: **قضية كينيا**. وزارة الثقافة والإرشاد القومي الإدارة العامة للثقافة. القاهرة 1961.

27. عبد المنعم الشرقاوي، محمد محمود الصياد، **هذا العالم**. القاهرة 1952.

28. عوني مصطفى: **سلطنة الظلام في مسقط وعمان**، ط1، بيروت 1964.

29. غوستاف لوبون: **حضارات الهند**، ترجمة عادل زعيتر، مطبعة دار أحياء الكتب العربية، د.ت.

30. فاروق عثمان أباظة: **عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر 1839 – 1918**. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1987.

31. فيصل الزياني: **الهجرة الخارجية وأثرها في تغير البناء الاجتماعي لمجتمع البحرين**. القاهرة 1973.

32. فيليب رفلة: **الجغرافيا السياسية لأفريقيا**. د.ت.

33. لوريمر: **دليل الخليج (القسم التاريخي)** ج6. الدوحة 1967.

34. مانوراما موداك: **الهند شعباً وأرضاً**. تعريب. محمد عبد الفتاح ابراهيم. القاهرة 1964.

35. محمد السيد غلاب. دولت أحمد صادق. جمال الدين الدناصوري: **جغرافية العالم**. دراسة إقليمية. ج2، الانجلو المصرية. القاهرة 1976.

36. محمد حسن العيدروس: **السلطان سعيد والعلاقات العربية الأفريقية**. أبو ظبي. د.ت.

37. محمد رياض وكوثر عبد الرسول: **الاقتصاد الأفريقي**، دار النهضة، القاهرة 1963.

38. محمد عبد الغني سعودي: **أفريقيا**، دراسة في شخصية القارة وشخصية الاقليم، القاهرة 1983.

39. محمد عبد الغني سعودي: **الاقتصاد الأفريقي والتجارة الدولية**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة 1973.

40. محمد عبد الله النقيرة: **انتشار الإسلام في شرق أفريقيا**، د.ت.

41. محمد عوض محمد: **نهر النيل**، الطبعة الخامسة، القاهرة 1962.

42. محمد مرسي أبو الليل: **الهند – تاريخها، تقاليدها، جغرافيتها**، مؤسسة سجل العرب، القاهرة 1965.

43. المسعودي (علي بن الحسين بن علي): **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة المصرية، ج2، بيروت 1987.

44. هولينجزوورث ل.و: **زنجبار 1890-1913**، ترجمة وتعليق حسن حبشي، دار المعارف 1968.

45. وندل فليب: **تاريخ عمان**، ترجمة محمد أمين عبد الله، مسقط 1981.

46. ياسين محمد مراد: **جغرافية العالم الإسلامي**، ج2، د.ت.

47. ياقوت الحموي الرومي (البغدادي) **معجم البلدان**، ج5، دار الصياد، بيروت، د.ت.

48. يوسف روكز: **أفريقيا السوداء**: سياسة وحضارة، (المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع)، ط1، بيروت 1986.

رابعاً: المراجع الأجنبية:

1- **Alport. J.M.**: Hope in Africa. London 1952.

2- **Barbour, K.M. & Prothoro. R.M.**: Essays on African Population. Longman. London. 1961.

3- **Batten. T.R.**: Problems of African Development. Part I. Land and Labour, Part II. Government and People (London 1960).

5- **Bothon. Kenneth**: The Lion and the Lily; a Guide to Kenya. (London 1962).

6- **Braguinski, M. & Loukonine. Y.**: Apercu D'Histoire Dans Les Pays D'Afrigue Oriental. (Mossou N.D.)

7- **Britain. H. & Ribley. P.J.**: A Simple History of East Africa. (London 1973).

8- **Buell Raymond Leslie**: The Native Problem in Africa Vol. I. (N. Y. 1928).

9- **Burton. Richard**: Zanzibar City, Island and Coast. London 1872.

10- **Calvin. H. Allen**: Indian Community in Masgat.

11- **Certzel, Cherry**: The politics of Independent Kenya (London 1970).

12- **Chai. D. P. (ecl)**: Portrait of Minority. Asians in East African. (Oxford 1965.)

13- **Coupland, R.**: East Africa and its Invader from the Earliest Times to the Death of Seyyid Said in 1826, (Oxford, 1961).

14- **Crocker, W.R.**: Self Government for the Colonies, London 1949.

15- **D'Souza Victor**: Unique Customs Regarding Mahr. (Dowry) Observed by Certain Indian Muslims of South India. (Islamic Culture. 1955).

16- **Delf, George**: Asians in East Africa. (London. 1963).

17- **Delf, George**: Jomo Kenyatta. Towards Truth About the Light of Kenya. (London 1961).

18- **Dilley, M.R.**: The British Police in Kenya Colony. London 1966.

19- **Dumbar. G.A.**: History of India From the Earliest Times to the Present Day. N.D.

20- **Elias, Olwale**: Government & Politics in Africa. (London 1961).

21- **Eliot Charles (Sir)**: The British East Africa Protectorate, (London 1905).

22- **Elkan, W.**: Uganda in Pepelusis Associates, (London 1961).

23- **Elkan, W.**: Migrants and Proletarians. Urbon Labour in the Economic Development of Uganda, 1960.

24- **Elpnistone. M.**: The History of India (London 1911).

25- **Eyck, E.**: Bismarch and the German Empire, London. 1950.

26- **Fearn, Hugh**: An African Economy, A Study of the Economic Development of the Nyanza Province of Kenya. 1903 - 1953, (London 1961).

27- **Fitzgerald, Walter**: Africa, A Social Economic and Political Geography of its Major Regions (London 1964).

28- **Fordhan. P.**: The Geography of Africa, (London 1965).

29- **Forrester Marion Wllace**: Kenya To-Day.

30- **Froser J. B.**: Narrative of a Journey into Khorasan (London 1825).

31- **Gann Lewis & Duignan, Peter**: White Settlers in Tropical African. (London 1962).

32- **Ghai Dharam**: Portrait of Minority. Asians in East African.

(Nairobi, 1965).

33- **Groves, C. P.**: The Planting of Christianity in Africa. Vol. IV. (London 1954).

34- **Gunter John**: Inside African, Hamish Hamelton. London 1955.

35- **Gustav Le Bon**: Les Civilisation de L'Inde. Paris 1887.

36- **Hailay Lord**: Native Administration in British African Territories. Vol I. (London 1950).

37- **Hailey (Lord)**: An African Survey. A Study of Problems Arising in Africa Sout of the Sahara. (London 1957).

38- **Harlow Vincent & Clailver, E.M.**: History of East Africa. Vol. II. (London 1965).

39- **Herbertston, F.D. & Herbertson, A.J.**: Africa. (London 1914).

40- **Hick Man, G.M., & Dickins. W.H.G.**: The Land and Peoples of East Africa. (London 1973).

41- **Hughes. A.J. East Africa**: The Search for Unity. (London 1963).

42- **Hutton. J.H.**: The Indian Class Growth in Modern Times. (London 1961).

43- **Huxley Elspeth & Margery Perbam**: Race and Politics in Kenya. (London 1956).

44- **Ingham. Kenneth**: History of East Africa. (London 1930).

45- **Jeffries. Charles (Sir)**: Transfer of Power (London 1960).

46- **Jeremy Murray Brown**: Kenyatta. Fontana / Collins 1972.

47- **Joos. Lovis C.D.**: Breve Histoire Contemporain de L'Afrique Noire, de La Colonisation a L'independance (Paris 1964).

48- **Kingsnorth. G.W.**: Africa South of the Sahara (Cambridge 1966).

49- **Kirby. C.P.**: East Africa. Kenya, Uganda and Tanzania. (London, 1968).

50- **Konczacki, Z.A. & Otheres**: An Economic History of Tropical Africa. (London 1977).

51- **Leys, Norman**: Kenya. London. 1924.

52- **Lugard. F.J.**: The Rise of our East African Empire. Vol. I. (London, 1893).

53- **Mackenzie. W.J.M. & Robinson. K.**: Five Elections in Africa. (Oxford, 1960)

54- **Macmillan, Mona**: Introducing East Africa, (London 1950).

55- **Macphee Marshall**: Kenya. (London, 1968).

56- **Mannin, Ethal**: Moroccan Mosaic. London 1953.

57- **Marsh, Zoe & Kingsnorth, G.W.**: An Introduction to the History of east Africa. (London 1972).

58- **Martinus. N. Jhoff.**: Constitutions of Nations. Africa. Vol. I., (London 1964).

59- **Mayo Katherine**: L'Inde avec Les Anglais.

60- **Mbaya, Tom**: Freedom After. London 1963.

61- **Mcewan. P.J.M.**: Nineteenth - Century Africa. (Nairobi 1976).

62- **Mcintyre, W.D.**: Colonies to Commonwealth.. (London 1966).

63- **Michel, Albin.**: Les Mascareignes Ville Fance en Mer indenne. (Paris. N.D.)

64- **Miles, S.B.**: The Countries and Tribes of the Persian Gulf Second. (London 1966).

65- **Morgan, W.T.W.**: East Africa. London 1973.

66- **Morris, H.F. & Read James**: The British Common Wealth. the Development of its Laws and Constitutions. Uganda. Vol. 13. (London 1966).

67- **Morris H.S.**: The Indians in Uganda. (London 1968).

68- **Norden Hermann**: White and Black in East Africa. London 1924.

69- **O'Commar. A.H.**: The Geography of Tropical Africa Development. (Oxford. 1978).

70- **Ominde, S.H.**: Land & Population Movements in Kenya. Nairobi. 1968.

71- **Padmore (George)**: Africa. Britain's Third Empire (London 1949).

72- **Palgrave, W.G.**: Narrative of a year's Journey Through Central and Eastern Arabica. 1862 - 1863 Vol. . (London 11865).

73- **Pelerson, J.E.**: Oman in Twentieth Century. London 1978.

74- **Reusch. Richard**: History of East Africa Evang. Missions Verlay (London 1954)

75- **Robertt.O. Collins**: African History. Text and Readings. (N.Y..1970)

76- **Robinson. Ronald & Others**: African & The Victorians (London 1961)

77- **Ronald Oliver & J.D. Fage**: A Short History Of Africa Penguin (African Library 1962).

78- **Ross.Eamry & Myrta**: Africa Disturbed. (N.Y.1960)

79- **Ross.W.Mcgregor**: Kenya From Within. (London 1968).

80- **Roux. Louis**: L'East Africa Britannique. Paris 1950.

81- **Salvador. Max**: L'a Colonisation European au Kenya. Larose Editeur. Paris.1938.

82- **Suggate,L.S**: Africa. (London 1970).

83- **Syed Mujtapa. Ali**: The Origin of the Khojahs & Their Religious life Today.Bonn.1936.

84- **Townsend Derek**: LeT.S-Visit Kenya. Uganda. and Tanzanya. (London 1969).

85-**Wallerstein Immanual**: Africa the Political of Independence, N.Y. 1961.

86- **Ward. W.E.**: History of Africa.Book II.(London 1963).

87- **Weisbord Robert. G.**: African Zion. The Attempt to Establish AJewish Colony in the East Africa Protectorate. 1903 - 1905. The Jewish Publication Society of America Philadelphia.

88- **Webdell Phillips**: Unkown Oman. Beirut.1970.

89- **Whetham.H.& Currie Jean**: Readings in the Applied Economics of Africa. Vols.I & II. (London 1967).

90- **Whitaker B.**: The Fourth World Victims of Group Oppression. Sidgwtck and Jackson. London 1972.

91- **White. L.M and Hussey,W.D.**: Government: Great Britain. The Empire. and the Common Wealth. Cambridge. (London 1958).

92- **Wood. & Usan**: Kenya Tensions of Progress. (London 1960).

93- **Wrath. Ronald, E**: East African Citizen. (London.1959).

خامساً: أبحاث منشورة في دوريات علمية:

1. دوريات عربية:

1. أحمد نجم الدين فليحة: أفريقيا، مؤسس شباب الجامعة الاسكندرية، د.ت.
2. بنيان سعود تركي: الجالية الهندية في شرق أفريقيا بين هامرتون والسيد سعيد 1823-1856. مجلة المؤرخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، العدد 13 يوليو 199.
3. جريدة الأهرام، 18 أكتوبر 1960.
4. حمد يوسف عيسى: بومباي. مجلة البعثة، العدد الخامس، السنة الثالثة، 1949.
5. رزوق عيسى: ألفاظ عوام العراق، مجلة العرب. الجزء الثالث من السنة الثالثة. أيلول 1913.
6. سليمان عبد الستار خاطر: الدول الحبيسة في أفريقيا، دراسة تحليلية في الجغرافيا السياسية، نشرة البحوث والدراسات الأفريقية 1985/1/8، معهد الدراسات والبحوث الأفريقية، جامعة القاهرة، 1985م.
7. شوقي الجمل: استعمار افريقيا وتحررها (الجمعية الأفريقية في الموسم الثقافي، القاهرة 1992).
8. آغا خان: (مذكرات) نقلة إلى العربية دار العلم للملايين، ط1، بيروت 1959.
9. مجلة النفير: الهند، العدد 62، فبراير 1947.
10. محمد جواد علي: كينيا، سلسلة الدراسات الآسيوية الأفريقية.
11. محمود متولي: اقتصاديات كينيا مجلة نهضة أفريقيا، العدد 69، السنة السادسة، أغسطس 1963.
12. المطران اثنا سيوس نوري: ذكرى الهند، مجلة الضياء، السنة السابعة.
13. هولينجزورث ل.و: الآسيويون في شرق أفريقيا، ترجمة عبد ارحمن صالح، سلسلة الفكر العالمي، العدد 25، دار النصر القاهرة، 1960.

14. عمان الأمامية – من منشورات مكتب أمامة عمان بالقاهرة.د.ت.

ب. الدوريات الأجنبية:

1- Abul-Ela Mahmoud: Affairs of the Arabs of East Africa Prior to 1950. Jan. 1961. Seciete de Vol. II. D'Egypt.

2- Boyd. Androwe & Patrick Van Ronsburg An Atlas of African Affairs, (London 1962).

3- Bransh Jaurnal of African Administration, Vol. III. 1. January 1951.

4- Demographic Year Book. London 1986.

5- Journal of The Royal Society.

6- Kenya Colony (British East Africa) and the Kenya Protectorate Geographical Section of the Navol Intelligence Division. Noval Staff. Admiralty. (London 1920).

7- Methods of Direct Taxation in British. Tropical Journal of African Administration. Vol. III. November.1 January. 1950.

8- Morning Post. April 28.1923.

9- The Times. April 30.1923.

10- Vol. XXXII.No.. CXXVII.April 1933.

11- Voll. XLI No. CLXII January 1942.

12- Year Book and Guide to East Africa,(1956).

13- Zwemer.S.M: The Diversity of Islam in India, the Moslem World, Vol. XvIII, No. 2 (April 1928).

سادساً: رسائل جامعية:

1. **أحمد سيد شحاته**: الأقليات في كينيا ودورها في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1989.

2. **رباب محمد عبد الحميد سلام**: جوموكنياتا ودورة في الحركة الوطنية في كينيا، رسالة دكتوراه غير منشورة. معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة. 1992.

3. **سعد بدير الحلواني**: الحكم المصري في سوكن وملحقاتها (1865-1885)-رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر. 1987.

4. **سعد زغلول عبد ربه**: الاستعمار البريطاني في كينيا. رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1965.

5. **شريفة أحمد الرشيد**: المؤثرات الحضارية الآسيوية في شرق أفريقيا، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1975.

6. **عفاف محمد رشاد**: كينيا دراسة في الجغرافيا البشرية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1975.

7. **محي الدين محمد مصيلحي سليمان**: الاستعمار البريطاني في كينيا وتطور نظام الحكم فيها (123-1952)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ج1، جامعة القاهرة، 1974.

8. **محمد المهدي سيد أحمد**: السياسة البريطانية في كينيا بين عامي 1895-1945، رسالة دكتوراه، آداب عين شمس،، 1980.

9. يوسف كامل تادرس: التنافس الاستعماري في ساحل الذهب وتوجو في الفترة ما بين 1884-1920م. رسالة ماجستير غير منشورة. معهد البحوث والدراسات الأفريقية. القاهرة 1978.

10. **يوسف عبده يوسف**: الكنيسة والحركات القومية الحديثة في شرق أفريقيا (أوغندا - كينيا - نتجانيقا) منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الثانية. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ كلية الآداب، جامعة القاهرة 1968.

سابعا: أطالس:

أ. أجنبية:

1- A Modern Atlas of African History.by Freeman. G.S.P..London 1976.

2- Atlas of Kenya.

3- Boyd. Androw & Patrick Van Ronsburg An Atlas of African Affairs. Methuan & Co. Ltd.1962.

4- Compiled Drawn & Printed by the Survey of Kenya. Narobi 1962.

5- Philip's Modern Atlas.

ب. عربية:

أ. كولين ماكوفيدس: أطلس التاريخ الأفريقي، ترجمة مختار السويفي، القاهرة.

ب. عبد العليم السيد، وزاهر رياض: أطلس الشئون الأفريقية، القاهرة 1962.

فهرس

فهرس الخرائط

الفصل الثاني

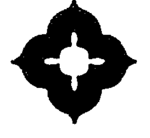
بريطانيا تعمل على تدفق الهنود على شرق افريقيا 81

الفصل الثالث

الوضع الاجتماعي للهنود بشرق أفريقيا 109

الفصل السادس

الصراع بين الأوروبيين والهنود ومواقف الهنود من الحركة الوطنية 211



سلسلة
إصدارات المركز



سلسلة إصدارات المركز

أولاً : سلسلة كتاب الأبحاث .

1 - أحمد بن ماجد

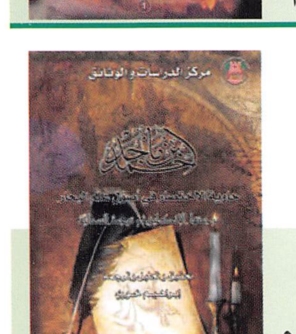
- حياته، مؤلفاته، استحالة لقائه بفاسكو دي جاما -

تحقيق : إبراهيم خوري

الطبعة الأولى : 1988 م

الطبعة الثانية : 2001 م

الطبعة الثالثة: 2011 م



2 - أحمد بن ماجد

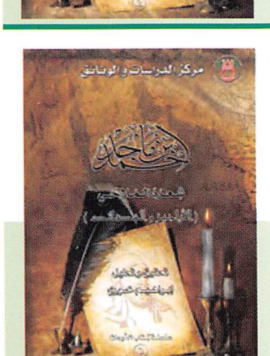
- حاوية الاختصار في أصول علم البحار -

تحقيق : إبراهيم خوري

الطبعة الأولى : 1988 م

الطبعة الثانية : 2001 م

الطبعة الثالثة: 2011 م



3 - أحمد بن ماجد

- شعره الملاحي (الأراجيز و القصائد) -

تحقيق : إبراهيم خوري

الطبعة الأولى : 1988 م

الطبعة الثانية : 2001 م

الطبعة الثالثة: 2011 م

4 - أحمد بن ماجد

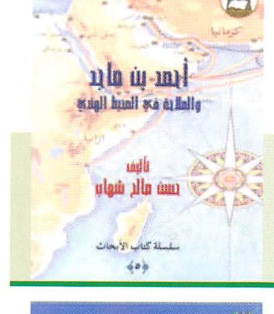
- كتاب الفوائد في أصول علم البحر والقواعد و الفصول -

تحقيق : إبراهيم خوري

الطبعة الأولى : 1988 م

الطبعة الثانية : 2001 م

الطبعة الثالثة: 2011 م



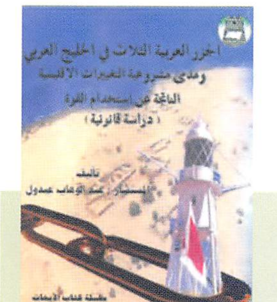
5 - أحمد بن ماجد

والملاحة في المحيط الهندي

تأليف : حسن صالح شهاب

الطبعة الأولى : 1988 م

الطبعة الثانية : 2001 م



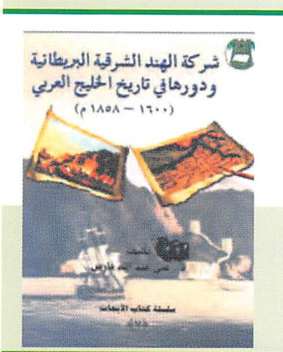
6 - الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي

و مدى مشروعية التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة

تأليف : المستشار عبد الوهاب عبدول

الطبعة الأولى : 1995 م

الطبعة الثانية : 2001 م



7 - شركة الهند الشرقية البريطانية

و دورها في تاريخ الخليج العربي (1600 - 1858 م)

تأليف : الدكتور علي عبد الله فارس

الطبعة الأولى : 1997 م

الطبعة الثانية : 2001 م

8 - الصقـــر

(ديوان شعر شعبي و نبطي)

تأليف : مصطفى عزت هبرة

الطبعة الأولى : 2001 م



9 - الأصـــالـة

(ديوان شعـر)

تأليف : مصطفى عزت هبرة

الطبعة الأولى : 2001 م



10 - سلطنة هرمز العربية

(المجلد الأول)

تأليف مشترك : للأستاذ إبراهيم خوري

و الدكتور أحمد جلال التدمري

الطبعة الأولى : 2000 م الطبعة الثانية: 2010 م



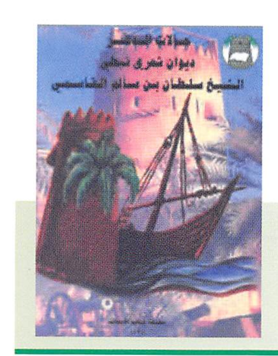
11 - سلطنة هرمز العربية

(المجلد الثاني)

تأليف مشترك : للأستاذ إبراهيم خوري

و الدكتور أحمد جلال التدمري

الطبعة الأولى : 2000 م الطبعة الثانية: 2010 م



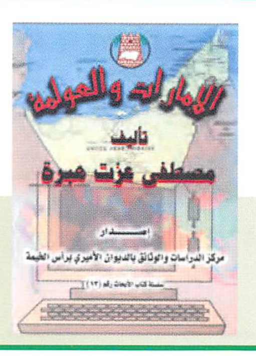
12 - حالات الدهر

(ديوان شعر نبطي)

قصائد الشيخ : سلطان بن سالم القاسمي

جمع و إعداد : الدكتور أحمد جلال التدمري

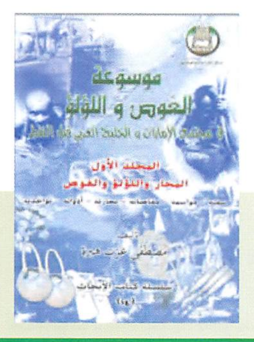
الطبعة الأولى : 1988 م - الطبعة الثانية : 2001 م



13 - الإمارات و العولمة

تأليف : مصطفى عزت هبرة

الطبعة الأولى : 2003 م



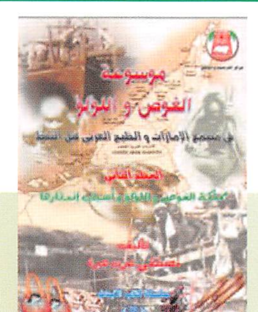
14 - موسوعة الغوص و اللؤلؤ في مجتمع الإمارات والخليج العربي قبل النفط

(المجلد الأول)

- سفنه ، مواسمه ، مغاصاته ، بحارتهُ ، أدواته ، نواخذته -

تأليف : مصطفى عزت هبرة

الطبعة الأولى : 2004 م

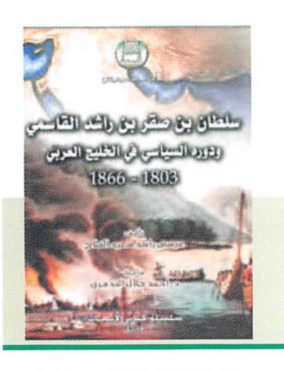


14 - موسوعة الغوص و اللؤلؤ في مجتمع الإمارات و الخليج العربي قبل النفط (المجلد الثاني)

- مملكة الغوص و اللؤلؤ و أسباب اندثارها

تأليف : مصطفى عزت هبرة

الطبعة الأولى : 2004 م



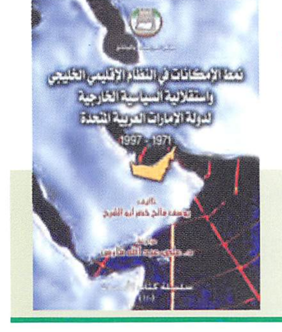
15 - سلطان بن صقر بن راشد القاسمي

و دوره السياسي في الخليج العربي (1803 - 1866)

تأليف : عيسى راشد سعيد الفلاح

مراجعة : الدكتور أحمد جلال التدمري

الطبعة الأولى : 2005 م

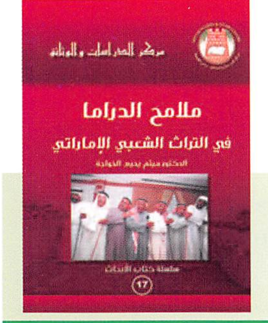


16 - نمط الإمكانات في النظام الإقليمي الخليجي واستقلالية السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (1971 - 1997)

تأليف : يوسف فالح خضر أبو الشيح

مراجعة : الدكتور علي عبد الله فارس

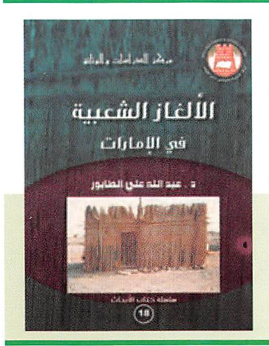
الطبعة الأولى : 2005 م



17 - ملامح الدراما في التراث الشعبي الإماراتي

تأليف : الدكتور هيثم يحيى الخواجة

الطبعة الأولى (2009)



18 - الألغاز الشعبية في الإمارات

تأليف : د . عبد الله علي الطابور

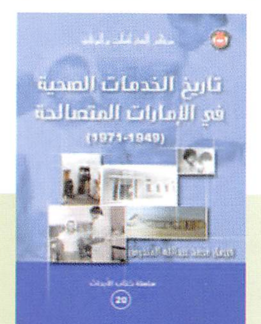
الطبعة الثانية (2009)



19 - العلاقات الحضارية بين شبه الجزيرة العربية والساحل الشرقي لأفريقيا من القرن الثالث قبل الميلاد إلى القرن السابع الميلادي

تأليف : د. حمد محمد بن صراي

الطبعة الأولى (2009)



20 - تاريخ الخدمات الصحية في الإمارات المتصالحة (1949-1971)

تأليف : فيصل محمد عبدالله المندوس

الطبعة الأولى 1430هـ - 2009 م



21 - القصة والرواية وأدب الأطفال في دولة الإمارات العربية المتحدة « مدخل توثيقي »

تأليف : علي محمد راشد

الطبعة الأولى 1430هـ - 2009 م

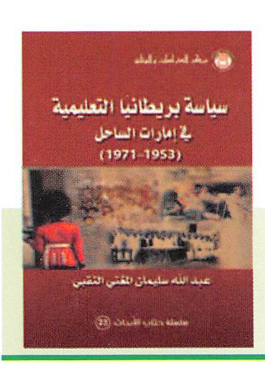


22 - مجلس حكام الإمارات المتصالحة « 1952 - 1971 »

تأليف : د. سيف محمد بن عبود البدواوي

الطبعة الأولى 1430هـ - 2009 م

23 -سياسة بريطانيا التعليمية في إمارات الساحل « 1953 - 1971 »



تأليف : عبد الله سليمان المغني النقبي

الطبعة الأولى 1430هـ - 2009 م

---

24 -ومضات من المسرح الإماراتي (رؤية الواقع والحلم)

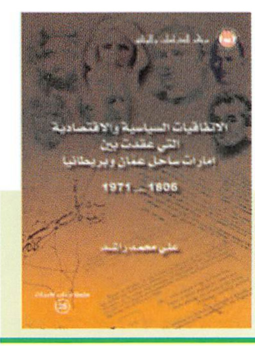


تأليف : الدكتور هيثم يحيى الخواجة

الطبعة الأولى 1431هـ - 2010 م

---

25 - الإتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عقدت بين إمارات ساحل عمان وبريطانيا 1806 ــ 1971

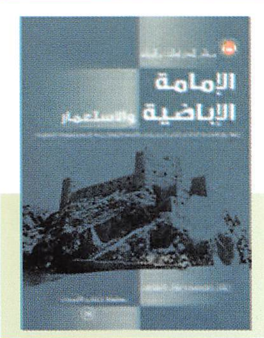


تأليف علي محمد راشد

الطبعة الثالثة 2010

---

26 - الإمامة الإباضية والاستعمار
دراسة حول الاستعمار البرتغالي للخليج العربي وإحياء الإمامة الإباضية بزعامة اليعاربة ومقومات المشروعية



بلال موسى بلال العلي

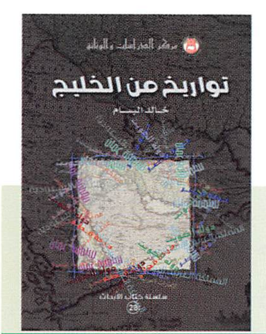
الطبعة الأولى2010 م



27 - منهج أبي شامة المقدسي في كتابه
(الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية وذيله)
(599 هـ - 665 هـ / 1203 م - 1267 م)

د . سالم محمد بسيس الطنيجي

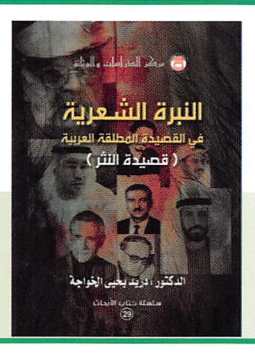
الطبعة الأولى 2010 م



28 - تواريخ من الخليج

تأليف : خالد البسام

الطبعة الأولى 1431هـ.2010م

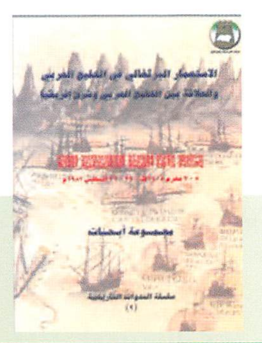


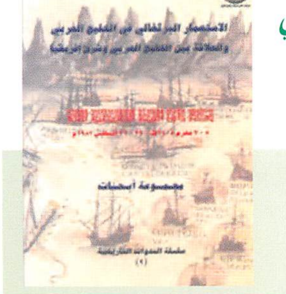
29 - النبرة الشعرية في القصيدة المطلقة العربية (قصيدة النثر)

تأليف : الدكتور دريد يحيى الخواجة

الطبعة الأولى 2011م

ثانياً : سلسلة الندوات التاريخية .



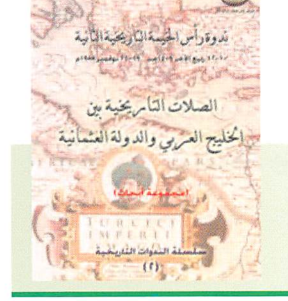


1 - أبحاث ندوة رأس الخيمة التاريخية الأولى
(الاستعمار البرتغالي في الخليج العربي والعلاقة بين الخليج العربي وشرق آفريقيا)

إعداد : الدكتور أحمد جلال التدمري

الطبعة الأولى : 1988 م

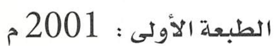
الطبعة الثانية : 2001 م



2 - أبحاث ندوة رأس الخيمة التاريخية الثانية
(الصلات التاريخية بين الخليج العربي و الدولة العثمانية)

إعداد : الدكتور علي عبد الله فارس

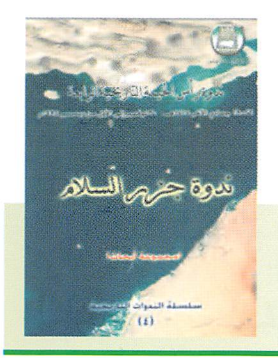
الطبعة الأولى : 2001 م



3 - أبحاث ندوة رأس الخيمة التاريخية الثالثة
(العلاقات التاريخية بين الخليج العربي و شبة القارة الهندية)

إعداد : الدكتور علي عبد الله فارس

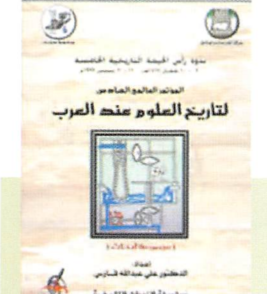
الطبعة الأولى : 2001 م



4 - أبحاث ندوة رأس الخيمة التاريخية الرابعة
(ندوة جزر السلام)

إعداد : الدكتور أحمد جلال التدمري

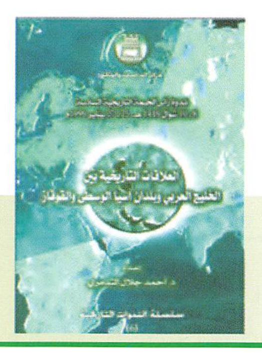
الطبعة الأولى : 2001 م



5 - أبحاث ندوة رأس الخيمة التاريخية الخامسة
(المؤتمر العالمي السادس لتاريخ العلوم عند العرب)

إعداد : الدكتور علي عبد الله فارس

الطبعة الأولى : 2004 م

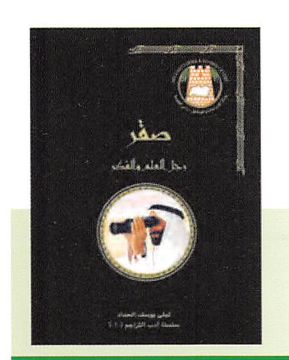


6 - أبحاث ندوة رأس الخيمة التاريخية السادسة
(العلاقات التاريخية بين الخليج العربي وبلدان آسيا الوسطى والقوقاز)

إعداد : الدكتور أحمد جلال التدمري

الطبعة الأولى : 2006 م

ثالثاً : أدب التراجم

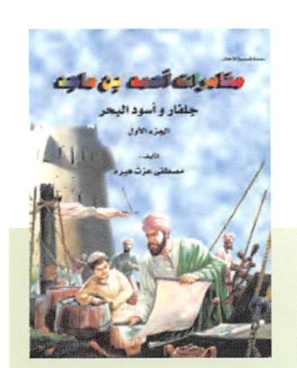


1 - صقر رجل الفكر والعلم

إعداد : ليلى يوسف حداد

الطبعة الأولى : 2009 م

رابعاً : سلسلة كتب الأطفال

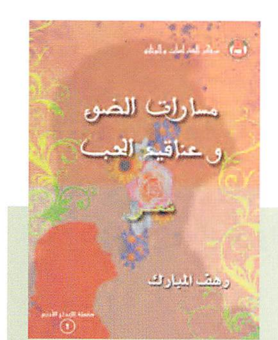


1 - مغامرات أحمد بن ماجد جلفار وأسود البحر الجزء الأول

تأليف : مصطفى عزت هبرة

الطبعة الأولى : 1998 م

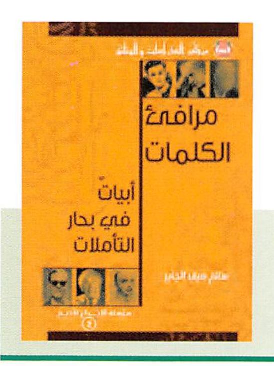
خامساً : سلسلة الإبداع الأدبي



1 - مسارات الضوء وعناقيد الحب - شعر

تأليف : رهف المبارك

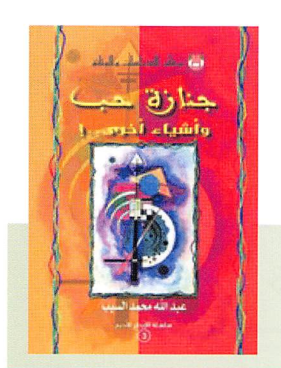
الطبعة الأولى : 2010 م



2 - مرافئ الكلمات أبيات في بحار التأملات

تأليف : سالم سيف الجابر

الطبعة الأولى : 2010 م



3 - جنــازة حب وأشياء أخرى

تأليف : عبد الله محمد السبب

الطبعة الأولى : 2011 م

التنفيذ الفني



هاتف 2270220 07
www.taawon.ae

